مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الثاني / المجلد الثانى عشر ـــ صيف ١٩٨٤ م/ ١٤٠٤ هـ

تصدر عن جامعة الكويت

قواعد النشر بالمجلة

ترحب مجلة العلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات الأصلية ذات المستوى الأكاديمي الراقي ، وتقبل للنشر فيها الأبحاث المكتوبة باللغتين العربية والانجليزية على أن يلتزم المؤلفون بالشروط التالية :

١ ــ أن لا يزيد في الأحوال الاعتيادية عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتو بمسافة ونصف بين الأسطر بما في ذلك الهوامش والجداول وقائمة المراجع . وفي حالة إجازة بحث طويل للنشر فمن حق هيئة التحرير الطلب إلى المؤلف باختصاره .

٢ ــ أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث ، وبخاصة في التوثيق والاشارة إلى المصادر بحيث تتضمن : إسم المؤلف ، عنوان الكتاب أو المقال ، إسم الناشر أو المجلة ، مكان النشر إذا كان كتابا ، تاريخ النشر ، الصفحة أو عدد صفحاته إذا كان مقالا .

٣ ــ يفضل أن يزود البحث بقائمة للمصادر منفصلة عن الحواشي ، وفي حالة وجود مصادر أجنبية أن تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية .

٤ ــ يطلب من المؤلفين أن يزودوا المجلة بخلاصة للبحث في صفحة واحدة بالانجليزية .

ويجب أن يكون واضحا بأن المجلة لا تنشر بحوثا سبق أن نشرت أو أنها معروضة للنشر في مكان آخر ، وتقوم المجلة باخطار المؤلفين باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على محكم أو أكثر تختاره المجلة على نحو سري . ويجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحوث قبل اجازته للنشر .

وبعد أن ينشر البحث تقوم المجلة بتزويد المؤلفين بعشرة مستلات من بحوثهم مجانا بالاضافة إلى مكافأة مالية رمزية . علما بأن كافة الحقوق المترتبة على النشر (بما في ذلك إعادة النشر بأي شكل ترتئيه المجلة ، والتخزين والحفظ الآلي) تؤول إلى ملكية مجلة العلوم الاجتماعية .

كما تقوم المجلة بنشر مراجعات وعرض الكتب الجديدة (كقاعدة آخر ثلاث سنوات من تاريخ صدور العدد) . ويطلب عادة أن لا تزيد المراجعة عن عشر صفحات من حجم الكوارتو بمكان ونصف . على أن تتضمن المراجعة بمكان بارز المعلومات التالية :

الاسم الكامل للمؤلف ، العنوان الكامل للمؤلف ، مكان النشر ، الاسم الكامل للناشر ، تاريخ النشر ، عدد الصفحات .

وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية يجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة .

وبعد نشر المراجعة تقوم المجلة بإرسال نسخة من العدد الذي نشرت فيه المراجعة هدية مجانية للمؤلف بالاضافة إلى مكافأة رمزية .

وترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الأكاديمية وترحب كذلك بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية .

طبعت في مطابع الوطن التجارية

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت



العدد الثاني / المجلد الثاني عشر - صيف ١٩٨٤

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات

في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت / ص.ب ١٦ ٥٤ صفاة - الكويت
هاتف : ٢٥٤٩٣١١ - ٢٥٤٩٤٢١ تلكس ...

الاشتراكات

للمؤسسات والدوائر الحكومية :
في الكويت ١٢ ديناراً في الخارج ٤٥ دولاراً أو ما يعادلها .

للأفراد : في الكويت ديناران كويتيان ، دينار للطلاب .

في الوطن العربي: ديناران ونصف كويتيان أو ما يعادلها ، ديناران للطلاب ، في الدول الأخرى ١٥ دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها .

ثمن العدد

* الكويت ٣٠٠ فلس * الأردن ٢٥٠ فلسا * البحرين نصف دينار * قطر ٤ ريالات * المغرب ٥ دراهم * تونس ٥٠٠ مليم * السعودية ٤ ريالات * الامارات ٤ دراهم * العراق ٣٥٠ فلسا * لبنان ٤ ليرات * الجزائر ٥ دنانير * ليبيا ٣٥ قرشاً * سوريا ٤ ليرات * ج . م . ع . ٢٥ قرشاً * اليمن الشمالي ٤ ريالات * اليمن الجنوبي ٢٥٠ فلسا * السودان ٢٥٠ فلسا * عمان نصف ريال * الدول الأخرى ٣ دولارات أو ما يعادلها .

الموزع في الكويت والخارج : مجلة العلوم الاجتماعية

إلى القراء الكرام

تقوم هيئة التحرير باصدار نسخة من مجلة العلوم الاجتماعية باللغة الانجليزية . وقد صدر العدد الثالث منها مؤخرا ، وكانت النسخة الانجليزية في السابق ملحقة بالطبعة العربية . وقد تقرر فصلها اعتبارا من عدد مارس (١٩٨٢) ، على أن تنشر النسخة الانجليزية كلما توفرت المادة .

ونظرا للاقبال على النشر في النسخة الانجليزية من المجلة فقد تقرر اصدارها سنويا بشكل منتظم في نهاية كل سنة . وسترسل هذه النسخة إلى المشتركين دون زيادة في أسعار الاشتراك ، أو لمن يطلبها من غير المشتركين مقابل (٧٥٠ر) فلسا في الكويت أو ثلاثة دولارات (بالبريد الجوي) للعدد الواحد .

ولذلك فان الاشتراك في المجلة سيضمن وصول النسخة الانجليزية إليك مجانا .

المحـــــرر

العدد الثاني ، المجلد الثاني عشر ، صيف ١٩٨٤ .

المحتوى

● **المراجعات :**

• **تقارير :**

• **دليل الرسائل الجامعية :**

مجلة العلوم الاجتماعية

تعلن مجلة العلوم الاجتماعية عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة . يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها :

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب : ٥٤٨٦ ـــ الكويت

أو بالاتصال تلفونياً لتأمينها على الهواتف التالية :

٢٥٤٩٤٢١

٢٥٤٩٣٨٧

ثمن المجلد الواحد : (٥٫٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها .

للطلاب (٣٫٠٠٠) ثلاثة دنانير أو مايعادلها .

كما توجد بالمجلة الأعداد الخاصة التي أصدرتها المجلة كما يلي :

ـــ عدد خاص عن فلسطين .

ـــ عدد خاص عن القرن الهجري الخامس عشر .

ـــ عدد خاص عن العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل .

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

مجلة العلوم الاجتماعية ـــ العدد ٢ ـــ المجلد ١٢ ـــ صيف ١٩٨٤ (صفحات من ٩ إلى ٤٢)

وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر

قبل الاستقلال وبعد الاستقلال

تركي رابح
معهد العلوم الاجتماعية/ جامعة الجزائر

تهدف هذه الورقة الى اعطاء فكرة مختصرة عن وضعية الفتيات والنساء في النظام التربوي الجزائري ـــ وبيان الامكانيات المتاحة لهن في التعليم . والعقبات ـــ اذا كانت ـــ التي تقف حجر عثرة في وجه تحقيق المساواة لهن في التعليم مثل الفتيات والرجال .

ومن هنا يمكن تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور هي :

المحور الأول :

الوضع الراهن لتعليم الفتيات والنساء في الجزائر في عهد الاستقلال مع الاشارة الى نفس وضعهن في عهد الاحتلال .

المحور الثاني :

الفرص المتاحة أمام تعليم الفتيات والنساء بين النصوص القانونية وبين الواقع العملي .

المحور الثالث :

شرح تجربة جزائرية تهدف الى تحقيق المساواة في التعليم بين الفتيات والنساء بصورة عملية .

المحور الأول :

ـــ الوضع الراهن لتعليم الفتيات والنساء في الجزائر في عهد الاستقلال مع الاشارة الى نفس الوضع في عهد الاحتلال من أجل وضوح الصورة .

تمثل المرأة في الجزائر أكثر من نصف المجتمع في التعداد العام للسكان حيث تبلغ نسبتها العامة (٥٠ر٧ ٪)(١) ، ولذلك فهي تلعب دورا بالغ الأهمية في نهضة المجتمع وتطوره ، وتقدمه الاقتصادي والاجتماعي ، والعكس صحيح .

... من هنا تبدو الأهمية القصوى التي حظيت بها قضية المرأة ، وقضية حقوقها الأساسية على المستوى القطرى ، والمستوى الاقليمي ، والمستوى الدولي على السواء .

... وقد أدركت هيئة الأمم المتحدة ما لقضية حقوق المرأة ووجوب تمكينها من التمتع بها من أهمية بالغة في المجتمع الانساني ، فأصدرت في عام ١٩٦٧ اعلانا عالميا تضمن حقوق المرأة(٢) الأساسية ، أكدت فيه على وجوب تمتعها بكامل تلك الحقوق . كما خصصت الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ كعام دولي(٣) ، تحتفل به شعوب العالم من أجل التأكيد على حقوق المرأة في التعليم والعمل ، والنشاط السياسي ، والاجتماعي ، وغيرها من الأنشطة الأخرى باعتبار المرأة تمثل نصف الجنس البشري .

.. هذا ويمكن الاشارة باختصار كبير الى ... مظاهر عدم المساواة التي تعاني منها الفتيات والنساء في بعض المجتمعات ، وحصرها في ثلاثة أمور أساسية هي :

١ ـــ التعليم .
٢ ـــ الأسرة .
٣ ـــ العمل .

وتهمنا النقطة الأولى وهي التعليم فقط ، ولذلك سوف نركز عليها وحدها في هذه الدراسة .

وحتى تكتمل لنا الصورة عن الوضع الراهن بالنسبة لفرص تعليم الفتيات والنساء في كل المراحل التعليمية في الجزائر ، يجدر بنا أن نشير ولو بايجاز ، الى وضعية فرص تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال ، ثم الى نفس الوضعية بعد استقلال الجزائر في عام ١٩٦٢ ، وبذلك سوف تتضح لنا معالم الصورة من كافة جوانبها .

أ ــ وضعية تعليم الفتيات والنساء في عهد الاحتلال (١٨٣٠ ــ ١٩٦٢) :

عرفت الجزائر التعليم الحديث بالنسبة للبنات والبنين معا ببداية دخول الاحتلال الفرنسي الى الجزائر في عام ١٨٣٠ ، فقد انشئت أول مدرسة فرنسية ابتدائية في مدينة الجزائر في عام ١٨٣٦ ، ثم أعقبتها في فترات مختلفة عدة مدارس أخرى في مدن أخرى بحيث وصل عدد تلاميذ تلك المدارس[٤] في عام ١٨٥٠ الى (٦٤٦) تلميذا وتلميذة ، ورغم ذلك فان تعليم أبناء الجزائر ذكورا واناثا ظل طوال فترة الاحتلال (١٨٣٠ ــ ١٩٦٢) يتأرجح بين القبول والرفض حتى الاستقلال . ويمكن إرجاع ذلك إلى عاملين رئيسيين :

العامل الأول : وطني :

..... ويتمثّل في عدم رضاء الجزائريين عن التعليم الذي كانت فرنسا تقدمه لأبنائهم في المدارس الفرنسية القليلة التي أنشأتها لتعليمهم ، وكانت تطلق عليها اسم « المدارس الفرنسية الاسلامية » لأنه تعليم خال من اللغة العربية ، والدين الاسلامي ، والتاريخ العربي الاسلامي للجزائر ومن كل ما يربط الجزائر بالعالمين العربي والاسلامي بصلة ، وبذلك فهو تعليم أجنبي ، في مناهجه وفلسفته واهدافه ولغته ، وهذه الأمور كلها تتعارض مع مقومات الشخصية العربية الاسلامية للشعب الجزائري . ولذلك وقف منه الجزائريون منذ البداية موقفا حذرا وخشوا عواقبه على أبنائهم .

العامل الثاني : استعماري :

وهو يعود الى خوف فرنسا من خطر نشر التعليم على نطاق واسع بين الجزائريين واتاحة فرصة المتكافئة امام أبنائهم وبناتهم ، على وجودها في المدى البعيد في الجزائر . فقد كان رجال الاستعمار الفرنسيين يعتقدون بأن الشعب الجاهل أفضل من الشعب المتعلم ، حيث يمكن السيطرة عليه بسهولة ويسر ، وتسخيره في خدمة الاستعمار وأهدافه ، بخلاف الشعب المتعلم الذي لا يمكن السيطرة عليه بسهولة ويسر كما لا يمكن تسخيره لخدمة الأهداف الاستعمارية في بلاده ، لأنها تتعارض تعارضا كليا مع كرامته ، وحرية بلاده ، واستقلالها الوطني .

من هنا كانت فرص التعليم أمام أبناء وبنات الجزائر محدودة للغاية طوال فترة الاحتلال (١٨٣٠ــ١٩٦٢ ، بحيث لم تتجاوز نسبة تعليم أبناء الجزائر ٨ ٪ من جملة الأطفال الذين هم في سن التعليم . وتقل هذه النسبة كثيرا كلما صعدنا في السلم التعليمي في المراحل الأخرى[٥] . ولذلك كانت الأمية منتشرة بين الجزائريين انتشارا كبيرا بحيث لا تقل عن ٩٥ ٪ بين الرجال وعن ٩٩ ٪ بين النساء ، ولولا الجهود الوطنية في نشر التعليم العربي بالذات التي نهض بها الشيخ عبد الحميد بن باديس[٦] ، ثم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[٧] ، وبعض الحركات الوطنية الأخرى ــ لكانت الأمية بين الجزائريين رجالا ونساء أعلى مما ذكرنا[٨] .

وقد اعترف الفرنسيون انفسهم بضآلة نشر التعليم بين أبناء وبنات الجزائر ، وتعلّلوا لذلك بعلل واهية مثل : عدم توفير المعلمين ، أو قلة المخصصات المالية ، أو قلة الأبنية المدرسية الى غير ذلك من العلل الواهية الأخرى . ويمكن معرفة ضآلة عدد الجزائريين في التعليم الفرنسي في فترة الاحتلال من ايراد النسب التالية المنقولة عن المصادر الفرنسية نفسها وهي كما يلي :
ــ في المدارس الابتدائية العادية يمثل ابناء المستوطنين الأوروبيين في الجزائر أربعة

أخماس حظوظ أبناء الجزائر في التعليم رغم كثرة عدد الجزائريين وقلة عدد الأوروبيين .

ـــ وفي المدارس الابتدائية العالية يمثل الفرنسيون ثمانية اضعاف حظ الجزائري فيها
ـــ وفي المدارس المهنية يمثلون ١٥ مرة من حظ الجزائريين فيها .
ـــ وفي المدارس الثانوية يمثلون ٣٦ مرة من حظ الجزائريين ،
ـــ أما في جامعة الجزائر ـــ وقد كانت الجامعة الوحيدة من نوعها في البلاد(٩) ـــ فقد كان الفرنسيون يمثلون ١٩٢ مرة من حظ الجزائريين .

هذه باختصار وتركيز هي حظوظ البنين والبنات من فرص التعليم في الجزائر في عهد الاحتلال ، وتلك هي أسبابها والدوافع التي تقف خلفها .

فما هي حظوظ وفرص التعليم أمام بنات وأبناء الجزائر في عهد الاستقلال ؟

ب ـــ وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر في عهد الاستقلال :

وفور حصول الجزائر على استقلالها الوطني في عام ١٩٦٢ ، وجه المسؤولون الجزائريون عناية فائقة لقضايا التربية والتعليم ـــ ايمانا منهم بان تكوين الانسان هو اساس البناء الاقتصادي والعمراني في الوطن ، وبأن الانسان هو أثمن ثروة تملكها الأمة ولذلك تجب العناية بتعليمه وتكوينه حتى يصبح قادرا على تحقيق الآمال المنوطة به في تنمية البلاد والنهوض بها في شتى المجالات .

وقد تقرر منذ البداية أن التربية والتعليم مصلحة عليا(١٠) من مصالح الأمة ، وذات أولوية على غيرها من المصالح الأخرى . ولذلك كانت ولا تزال تحظى بنصيب الأسد في الميزانية(١١) العامة للدولة في كل عام .

كما تقرر فتح ابواب التعليم لكل الأطفال والراغبين في التعليم بنين وبنات بدون أي تمييز أو تفضيل بين جنس وآخر في المدن والريف معا .

وقد تضاعف عدد التلاميذ في سائر مراحل التعليم منذ بداية أول موسم دراسي

في عهد الاستقلال . وهو موسم عام ١٩٦٢ ــ ١٩٦٣ عدة مرات حتى الآن .
والجداول رقم ١ــ٢ــ٣ــ٤ ،[١٢] توضح التطور الملحوظ في نسب قيد البنات والبنين في المراحل الابتدائية ، والمتوسطة والثانوية ، بحيث لا توجد من الناحية القانونية أية عقبات في وجه تعليم البنات والنساء في أي مرحلة من مراحل التعليم .
كما تبين الجداول[١٣] ٥ــ٦ــ٧ــ٨ ، النسب العامة للبنات بالنسبة للبنين في التعليم العام والتخصصات العلمية التي تفضل كما تعطي فكرة واضحة عن الفرص الكبيرة ، والمتساوية ، مع فرص الأولاد التي تتمتّع بها البنات والنساء في الدراسات الجامعية ، ونسب البنات بالنسبة للبنين في مختلف التخصصات العلمية .

ــ وهناك ملاحظة ينبغي التأكيد عليها هنا وهي أن المرأة أصبحت تدرس في المعاهد العسكرية المختلفة جنبا الى جنب مع أخيها الرجل . وهناك ضابطات في مختلف اسلحة الجيش الوطني الشعبي .

كذلك طرقت المرأة أبواب التعليم في المدارس العليا للشرطة ، فهي تعمل في شرطة المرور في الشوارع مثلا .

ومن هنا يتضح لنا أن فرص التعليم متوفرة لديها من الناحية القانونية مثلها مثل الرجل سواء بسواء .

خصائص النظام التعليمي في الجزائر :

يتميز النظام التعليمي في الجزائر بعدد من الخصائص تبين اتجاهاته ومعالمه العامة . يمكن اجمالها في النقاط التالية :

١ ــ انه تعليم مختلط بين البنات والبنين :

ابتداء من مدارس الحضانة ورياض الاطفال حتى الدراسات الجامعية العليا . فابوابه مفتوحة أمام جميع بنات وابناء الجزائر . كذلك فان سلك التعليم فيه مختلط

هو الآخر . والادارة التربوية مختلطة ، والاشراف التربوي مختلط الى غير ذلك . صحيح أنه توجد بعض المدارس في المرحلة الابتدائية خاصة بالبنات أو البنين ، كما توجد بعض المدارس في المرحلة المتوسطة ، وبعض المدارس الثانوية ، لا يوجد فيها اختلاط مراعاة لبعض الاتجاهات غير أن القاعدة العامة ، أو الأغلبية الساحقة من مدارس ، ومراكز ومعاهد التعليم في الجزائر يجرى التعليم فيها مختلطا بين البنات والبنين في سائر مراحل التعليم .

٢ ــ انه تعليم مجاني للجميع ، فقراء وأغنياء :(١٤)

والخاصية الثانية للتعليم في الجزائر انه تعليم مجاني للجميع ابتداء من مدارس الحضانة ورياض الأطفال ، حتى نهاية الدراسات الجامعية . وتصرف منح للأطفال في المرحلة الابتدائية في المناطق الصحراوية من البلاد ، تشجيعا لآبائهم لكي يلحقوا ابناءهم بالمدارس . كما ان المطاعم المدرسية منتشرة في معظم المدارس الابتدائية خصوصا في الريف والأحياء الفقيرة . ويستفيد منها حوالي مليون ونصف المليون من التلاميذ .(١٥)

وتصرف منح سخية للطلبة الفقراء في المراحل المتوسطة والثانوية والجامعات ، ... وقد استفاد من هذه المنح في التعليم العام وحده حوالي ٥٠٠,٠٠٠ طالب(١٦) وطالبة في العام الدراسي ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ .

٣ ــ أنه تعليم تشرف عليه الدولة بالكامل

والخاصية الثالثة للتعليم في الجزائر أنه يخضع لأشراف الدولة اشرافا كاملا ولمؤسساتها في مرحلة الحضانة ورياض الأطفال فقط .

وقد نصت المادة العاشرة من مرسوم ميثاق التربية الوطنية على أن « النظام التربوية الوطني من اختصاص الدولة ، ولا يسمح بأية مبادرة فردية ، او جماعية

خارج الاطار المحدد بهذا الأمر(١٧) » ، ولذلك لا يوجد في الجزائر اليوم تعليم أهلى أو تعليم « حر » تابع للأفراد أو لمؤسسات خاصة .

٤ ـــ انه تعليم اجباري للبنات والبنين :

والخاصية الرابعة والأخيرة للتعليم في الجزائر انه تعليم اجباري لجميع الأطفال ذكورا واناثا ، من السنة السادسة من العمر الى نهاية السنة السادسة عشرة .(١٨) وان لكل جزائرى الحق في التربية والتكوين ويكفل هذا الحق بتعميم المدرسة الاساسية .

... من خلال هذه الخصائص التي يتميز بها النظام التربوي في الجزائر ، يتضح لنا أن هناك حظوظا متساوية بالنسبة للبنات والنساء في مجال التربية والتعليم مع حظوظ البنين والرجال ، سواء في التعليم النظامي الذي يجرى في المدارس والمعاهد بما فيها المعاهد العسكرية ومعاهد الشرطة ، او في التعليم الموازى الذي يجرى عن طريق الدراسة بالمراسلة في المركز الوطني للتعليم المعمم(١٩) الذي توجد له فروع في أغلب المناطق الجزائرية ، او في مراكز التكوين المهني للكبار أو في مراكز محو الأمية(٢٠) وتعليم الكبار او في التعليم عن طريق التلفزة والاذاعة الوطنية الى غير ذلك من مجالات الموازى الأخرى .

« المرأة الجزائرية حصلت على كامل حقوقها بفضل مساهمتها في تحرير الوطن »

والملاحظة الجديرة بالذكر هنا ان المرأة الجزائرية في عهد الاستقلال (١٩٦٢) قد اصبحت سيدة نفسها وصانعة مصيرها ، وقد تفتحت في وجهها كل الأبواب التي كانت مغلقة امامها في عهد الاحتلال ، حيث كانت تعيش في بيتها للقيام بمهام :

١ ـــ انجاب الأطفال

٢ ـــ تربية الأطفال تربية بدائية
٣ ـــ القيام بالأعمال المنزلية ، ما عدا المرأة في الريف التي كانت تساعد زوجها في أعمال الفلاحة ، فتحيا بمعزل عن الحياة الاجتماعية ، مهملة ومنسية بسبب الأوضاع الاستعمارية التي كانت مفروضة على الشعب الجزائري لمدة عقود عديدة من الزمن (١٨٣٠ ـــ ١٩٦٢) ، ... اما في عهد الاستقلال ، فقد دخلت المرأة الجزائرية ميدان الحياة الاجتماعية من اوسع ابوابها ، وصارت عضوة نشيطة في المجالس البلدية والمجالس الولائية ، والمجلس الوطني الشعبي واللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني ، الحزب الحاكم في البلاد ، كما صارت عضوة نشيطة في مجالس التسيير الذاتي للمؤسسات التي تعمل فيها . وهناك العديد من السيدات عضوات في المجالس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكنها[٢١] من خلالها اتخاذ القرارات واصدارها لمصلحة النساء في جميع الميادين التي تتعلق بالمرأة .

... وقد وصلت المرأة في الجزائر الى أعلى المناصب في الدولة وهي الوزارة حيث تشغل سيدة جزائرية ـــ منصب كاتبة الدولة للشؤون الاجتماعية في الوزارة الحالية .

« نشاطات المرأة الجزائرية[٢٢] من خلال الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات »

وقد نالت المرأة الجزائرية كامل حقوقها السياسية بفضل مساهمتها القوية ، ومشاركتها الفعالة في كفاح شعبها طوال سنوات حرب التحرير التي استمرت سبع سنوات ونصف السنة (١٩٥٤ ـــ ١٩٦٢) ضد الاحتلال الفرنسي ، وقدمت الكثير من التضحيات والشهيدات في ميادين الشرف . ولذلك فهي اليوم تلعب دورا هاما في حياة البلاد من خلال المنظمة النسائية الوحيدة في الجزائر وهي « الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات » من أجل النهوض بالمرأة في المجالات السياسية ، والتكوين الايديولوجي والمجال الثقافي والتكوين المهني وغيرها من المجالات الأخرى التي تتصل بالمرأة واهتماماتها .

وضمن هذا الاطار العام من المسؤولية ، يعمل الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات بين جماهير النساء على تحقيق الأهداف التالية :

١ ــ تعبئة الجماهير النسوية وتنظيمها ، ويتم ذلك بالعمل على تكوين قاعدة جماهيرية تنبع منها القيادة السياسية الواعية لجماهير النساء الجزائريات .

٢ ــ نشر الوعي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والصحي ، ويتم ذلك عن طريق نشر الوعي بين الجماهير النسوية بشكل خاص وبين جماهير الشعب بشكل عام فيما يخص الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والمرأة الجزائرية .

٣ ــ التعرف بشكل موضوعي على مشاكل المرأة الحقيقية بقصد القضاء على العراقيل التي تحد من مشاركتها في التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في البلاد ،

٤ ــ الاهتمام بالفئات الأكثر حاجة الى الرعاية والتوعية ، بقصد اشراكها في عملية التنمية الشاملة التي تخوضها البلاد في الوقت الحاضر .

٥ ــ التعاون مع المنظمات الجماهيرية الأخرى والجهات الحكومية على تحقيق الأهداف المشتركة التي تسعى البلاد الى تحقيقها للمواطنين ، نساء ورجالا .

٦ ــ التعاون مع المنظمات النسوية الأخرى على المستوى العربي والافريقي والاسلامي ودول عدم الانحياز والمنظمات النسوية الدولية في كل ما يتعلق بمشاكل المرأة وقضية الارتفاع بمستواها في كل المجالات .

وقد تركز نشاط الاتحاد الذي ظهر الى الوجود عقب استقلال الجزائر في العام ١٩٦٢ في الأمور التالية :

١ ــ دور المرأة في الأسرة .

٢ ــ دور المرأة في العمل خارج المنزل .

٣ ــ دور المرأة في المؤسسات الصناعية .

٤ ــ دور المرأة في المجالات الزراعية .

٥ ــ العمل على تنظيم المرأة وادماجها[٢٣] في الاتحاد النسائي ،
٦ ــ الاضطلاع باعلام النساء الجزائريات المهاجرات في أوروبا ودوام الاتصال بهن لأعدادهن تربويا وادماجهن في الحياة الوطنية في تعاون وثيق مع ودادية الجزائريين في اوروبا .
٧ ــ السهر مع الهيئات المعنية على احترام وتطبيق الاجراءات المتعلقة بحقوق المرأة التي حددها كل من الميثاق الوطني والدستور .

المحور الثاني :

« الفرص المتاحة امام تعليم البنات والنساء بين النصوص القانونية النظرية وبين الواقع العملي » .[٢٤]

وبالرغم من الفرص التعليمية المتساوية قانونيا ونظريا في جميع معاهد التعليم في الجزائر بين البنين والبنات ، والرجال والنساء ، سواء كان تعليما عاما أو جامعيا ، او عسكريا او تعليما تابعا للشرطة والأمن العام ، وسواء كان تعليما نظاميا او تعليما موازيا ، الا أن هناك مجالات كثيرة لم تحقق فيها البنات والسيدات المساواة بين البنين والرجال في الفرص التعليمية من الناحية العملية بسبب مجموعة من المعوقات أو العراقيل يمكن اجمالها في الأمور التالية :

١ ــ الزواج المبكر للبنات من طرف الآباء مما يؤدى الى انقطاع الفتاة عن مواصلة التعليم مثل اخيها الشاب ، ورغم أن الدولة عملت على رفع سن الزواج الى ١٨ عاما الا ان الكثيرين من الآباء وخصوصا في الريف يسارعون بتزويج بناتهم قبل هذا السن ويتركون قضية تسجيل عقد الزواج حتى يبلغ عمر البنت السن القانونية . ولذلك نلاحظ ان الهرم التعليمي بالنسبة للمرأة يضيق بدرجة كبيرة كلما صعدنا في المراحل الدراسية وهذا راجع الى ترك الكثيرات منهن للتعليم تحت ظروف قاهرة مثل الزواج المبكر أو منع الأهل للبنت من الخروج من المنزل بحكم التقاليد الى آخره .

٢ ــ نظرة المجتمع الى وظيفة دور المرأة في الحياة وخصوصا في الريف بانه دور يقتصر على كونها زوجة ومربية اطفال وربة بيت فقط . وبناء على هذه النظرة فهي ليست في حاجة الى متابعة التعليم في المراحل التعليمية المختلفة ويكفيها تعليم ابتدائي بسيط في هذا المجال أو حتى بدون تعليم كلية .

٣ ــ رفض بعض قطاعات المجتمع مسألة الاختلاط في التعليم بين البنين والبنات ــ والتعليم في الجزائر مختلط من البداية الى النهاية ــ مما يدفع بكثير من الآباء الى حجب بناتهم ونسائهم عن التعليم بناتا أو حرمانهن من مواصلة التعليم في بعض المراحل التعليمية .

٤ ــ التقاليد السائدة ــ وخصوصا في الريف التي تجعل خروج البنت والمرأة من بيتها الى المدارس او غيرها غير لائق ويتعارض مع حرمة الأسرة وشرفها ، وهذا يعود إلى ظاهرة التخلف الفكري والحضاري التي لا تزال تسود في قطاعات كبيرة من المجتمع الريفي .

٥ ــ مشكلة المجتمع البدوي الكثير الترحال من مكان الى آخر جريا وراء طلب الكلأ لتغذية انعامه .

ــ ورغم ان الدولة الجزائرية قد وفرت المنح الدراسية لأبناء البدو الرحل والمدارس الداخلية لهم ابتداء من المرحلة الابتدائية الى نهاية مرحلة التعليم العام ، الا أن البدو يسمحون بترك ابنائهم في مدارس ثابتة للتعليم ويرفضون ذلك بالنسبة للبنات والنساء في مراحل التعليم العام بالنسبة للبنات في مراكز التكوين المهني ، ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار بالنسبة للنساء .

وطبقا للأمور السابقة نلاحظ انخفاض النسبة المئوية للبنات في المدارس نسبيا وارتفاع النسبة المئوية للأمية بين النساء وخاصة في المناطق الريفية . ولهذا فان الأمية منتشرة في الجزائر وفي كل البلاد العربية بين النساء اكثر من انتشارها بين الرجال .

وتدل الاحصائيات الدولية على أن عدد النساء الأميات أكبر من عدد الرجال الأميين في جميع انحاء العالم .

وفي الوطن العربي تدل احصائيات عام ١٩٨٠[٢٤] على أن نسبة عدد النساء الأميات في الوطن العربي تبلغ ٨٥ر٧ ٪ من جملة السكان اي حوالي ٢٩ر١ مليون امرأة في عمر ١٥ سنة مما فوق ، وهي نسبة عالية اذا ما قارناها مع بقية امم العالم ــ وهو دليل واضح على مبلغ التخلف الذي ترزح تحته المرأة العربية.

ان انخفاض النسبة المئوية للبنات في المدارس نسبيا ، وارتفاع النسبة المئوية للأمية بين النساء ... يستدعيان توجيه العناية الواجبة لتعليم البنات والنساء وتدريبهن ، ولا سيما في المناطق الريفية ، ولقطاع « القوى العاملة النسائية » الكبير ــ أهمية حيوية للتنمية الشاملة ، ولا تزال المرأة بعيدة عن التيار العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية واشتراكها بطريقة غير مباشرة في التنمية الاجتماعية ، الاقتصادية ، كأم وربة بيت له من الأهمية ما لأشتراكها المباشر[٢٦] في هذه التنمية .

... ومما لا شك فيه أن المرأة العربية بصفة عامة وليست الجزائرية وحدها هي في مجموعها متخلفة عن الرجل العربي في مجموعه ، وان الدور الذي تلعبه في تنمية وطنها ما يزال دورا محدودا للغاية ، وما لم تتبوأ المرأة مكانها اللائق بها في المجتمع ــ كل المجتمع ــ فان هذا المجتمع سوف يبقى يعانى من التوازن المختل ، والتقصير الفاضح .[٢٧]

« النصوص والقوانين المؤيدة لمساواة الفتيات والنساء في الفرص التعليمية وغيرها »

لقد نظرت الثورة الجزائرية الى قضية ترقية المرأة والنهوض بها من الأوضاع المتخلفة والجهل اللذين عانت منهما طوال عهد الاحتلال الفرنسي (١٨٣٠ ــ ١٩٦٢) على أنها قضية تندرج في اطار استراتيجية التنمية الشاملة التي تقوم بها البلاد منذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٦٢ . ونظرا لاختيارات الجزائر الهادفة الى تكوين مجتمع تسوده العدالة والمساواة ، فان النصوص السياسية والقانونية المصادق عليها من الجهات الرسمية خلال السنوات الأخيرة في الجزائر

تضمن كلها للمرأة الجزائرية حقوقا متساوية من كافة الوجوه ، مع تلك الحقوق الممنوحة للرجل وتحاول أن تخرج بها من سيطرة الخرافات والأوضاع البالية والعزلة التي عانت منها دهرا طويلا .

ونحن نورد هنا بعضا من تلك النصوص(٢٨) والقوانين على سبيل المثال فقط لكي نتأكد من مساواة الفتيات والنساء في كل الفرص المتاحة أمام البنين والرجال ومن بينها فرص التربية والتعليم في كل المراحل .

١ ـــ ميثاق طرابلس والمرأة سنة ١٩٦٢ :

فقد جاء في ميثاق طرابلس الذي صادق عليه بالاجماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في مدينة طرابلس في ليبيا في شهر يونيو (حزيران) ١٩٦٢ قبل اعلان استقلال الجزائر فيما يخص حقوق المرأة ومساواتها بالرجل في الواجبات والحقوق ما يلي بالحرف الواحد :

« لقد خلقت مشاركة المرأة في كفاح التحرير الظروف الملائمة لكسر الكابوس القديم الذي كان يحيط بها ويقيدها ، ولأشراكها اشراكا كاملا في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد » .

« ينبغي للحزب ـــ في الجزائر حزب واحد ـــ ان يقضي على كل عوائق تطور المرأة وتفتحها ، وان يدعم عمل المنظمات النسوية ولسوف يكون عمل الحزب ناجعا في هذا الميدان . ولن ننسى أن مجتمعنا لا يزال الى يومنا هذا لديه عقلية سلبية بشأن دور المرأة ، فكل شيء يساعد وبأنماط مختلفة في نشر فكرة نقص المرأة وعجزها ، وبلا غلو نجد هذه العقلية البائدة متفشية في أوساط النساء أنفسهن » .

«ولن يتسنى للحزب أن يخطو خطوة(٢٩) واحدة الى الأمام ما لم يساند دوما محاربة الأحكام الاجتماعية المسبقة والمعتقدات الرجعية ولا يمكنه أن يكتفى

بالمواقف المبدئية فقط ، بل عليه أن يجعل من تطور المرأة واقعا لا رجعة فيه وذلك بواسطة تخويل النساء مسؤوليات حزبية .

٢ ـ الميثاق الوطني ١٩٧٦ وحقوق المرأة :

وقد أكد حقوق المرأة الأساسية وفتح أمامها كل الفرص المتاحة للرجل في التعليم والعمل وغيرهما الميثاق الوطني الصادر سنة ١٩٧٦ والذي يعتبر المرجع الأساسي للتشريع والقوانين في الجزائر وقد جاء فيه ما يلي :

« ان وضع المرأة الذي طالما اضرت به الأفكار الاقطاعية والتقاليد المضادة لروح الاسلام التجديدية قد تحسن كثيرا منذ حرب التحرير بعدما كانت المرأة في المجتمع الجزائري محرومة من حقوقها ، تلازم دركا منحطا وهي عرضة لسلوك تمييزي لجنسها وحظها الجهل والأعمال الشاقة باختلاف البيئات التي كانت تعيش فيها ، وبالرغم من تحسن حالها الملحوظ ، فان ترقيتها المشروعة تتطلب المزيد من الجهود المستديمة والمبادرات الجزئية . وهي ليست مرهونة بالدور الوطني والاجتماعي الذي أدّته المرأة بجانب رفيقها الرجل اثناء الثورة المسلحة ، بل هي مطلب تستلزمه روح العدالة والانصاف ومنطق التقدم ومقتضيات الديموقراطية والتنمية المنسجمة السليمة للبلاد والواجبات المطلقة التي تفرضها وضعيتها كمواطنة في جزائر حرة ثورية اشتراكية » .

« ... ثم يضيف .. » ومهما يكن من أمر فان المرأة هي أجدر وأحسن محام ومدافع عن حقوقها وكرامتها ، تقوم بذلك انطلاقا من سلوكها واخلاقها وارتكازا على كفاح متواصل ضد المفاهيم السيئة ، والأحكام المسبقة والنوايا الجائرة والمظالم والاهانات .

... اما الدولة التي اعترفت لها بكل حقوقها السياسية ، فانها لا تزال ملتزمة بالنهوض بتربية المرأة الجزائرية ومصرة على متابعة الجهود في سبيل ترقيتها اللازمة » .(٣٠)

« لقد برهنت المرأة الجزائرية ، خلال حرب التحرير على استعدادها للتضحية والكفاح بشجاعة وتفان من أجل الاستقلال الوطني وتشييد مجتمع جديد ، وقد دفعت ثمنا غاليا من أجل أن تكون في بلاد استكملت تحررها مواطنة باتم معنى الكلمة .

« وعلى الثورة الجزائرية ان تستجيب لتطلعات كل النساء في البلاد وذلك بتوفير الشروط الضرورية لترقيتهن ، وستظل الثورة دون أهدافها ، ان هي لم تصمم على أن تدمج في مسيرتها الملايين من النساء الجزائريات اللواتي يشكلن طاقة هائلة للتحول في المجتمع » .(٣١)

٣ ــ الدستور الجزائري وحقوق المرأة :

وجاء في المادة « ٤٢ » من دستور الجمهورية الجزائرية بخصوص حقوق المرأة ، ما يلي :
« يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية(٣٢)

٤ ــ القانون العام للعامل وحقوق المرأة :

وجاء في القانون الأساسي العام للعامل ما يلي :

المادة « ٧ » :

يضمن القانون حقوق العامل ، العمال سواسية في الحقوق والواجبات يتقاضون عن العمل الواحد اجورا متماثلة وينتفعون بمزايا واحدة اذا تساووا في التأهيل والمردود .

المادة « ١٢ » :

يضمن القانون حماية الحقوق الخاصة(٣٣) بالمرأة في العمل طبقا للتشريع المعمول به .

لقد جاءت المواثيق والقوانين المذكورة كلها معترفة بحقوق المرأة ومؤكدة مساواتها في الواجبات والحقوق مع الرجال ، على الأقل من الناحية النظرية . اما اذا بحثنا في الواقع فان اهم مجال حققت فيه الفتيات والنساء في الجزائر تقدما ملحوظا هو مجال التربية والتعليم حيث اتسع نطاقه حتى وصل الى كافة التخصصات الجامعية التي تقبل عليها المرأة ومن ثم تساوت المرأة مع الرجال تساويا تاما تقريبا في ميدان التعليم بمختلف مراحله .(٣٤)

المحور الثالث : تحليل تجربة جزائرية تهدف الى تحقيق المساواة عمليا في(٣٥) التعليم بين الفتيات والنساء ، تجربة تعميم المدرسة الأساسية في الجزائر .

ان المدرسة الأساسية المتعددة التقنيات والمؤسسة بموجب المرسوم ٧٦ــ٣٥ المؤرخ في ١٦ ابريل سنة ١٩٧٦ ، تشكل عامل تغيير في المجتمع يسمح بتطور البلاد في الميادين السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية . وهي تهدف الى تحقيق المساواة عمليا بين كافة أبناء الجزائر ، بنات وبنين في الأرياف والحواضر معا . فتقدم للجميع فرصا متكافئة في التعليم كما تقدم لهم تعليما يعمل على تحقيق الغايات الثلاث التالية :

أ ــ نشر الثقافة التكنولوجية والعلمية في أوساط الشباب والشابات ،
ب ــ ادماج العمل اليدوى مع العمل الثقافي في برامج التعليم .
ج ــ الاتصال المباشر بين المدرسة والحياة او انفتاح المدرسة على البيئة .

وقد بدأ العمل بها كتجربة ابتداء من العام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ ، وشرع في

تعميمها على مستوى القطر كله ابتداء من العام الدراسي ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ وسوف يعم انتشارها في القطر كله في عام ١٩٨٦ ، وهي تعمل على تحقيق الأهداف التالية :

١ ــ تحقيق ديمقراطية التعليم بصفة عملية لكل أبناء الجزائر .
٢ ــ الارتفاع بمستوى تعليم المواطن الجزائري من ٦ سنوات الى ٩ سنوات حتى يتمكن من اتقان المهارات الأساسية والعلوم والرياضيات .
٣ ــ مزج التعليم النظري بالتعليم التقني والمهني بحيث يصبح المتعلم ايا كان التخصص في العلوم الانسانية واللغوية الذي سوف يتابعه في مرحلة التعليم الثانوي يجمع في تعليمه بين العلوم الانسانية والعلوم الصحيحة من جهة ، وبين العلوم التقنية والمهنية من جهة أخرى ، وبذلك يزول الانقسام المفتعل بين النظرية والتطبيق أو بين العمل الذهني والعمل اليدوي الذي لازم التعليم في الجزائر وغيرها قرونا عديدة .

وبذلك تتكون شخصية المواطن الجزائرى تكوينا متوازنا تتوازن فيه الجوانب النظرية من ناحية الفكر والشعور والعواطف مع الجوانب العملية التطبيقية من ناحية القدرة على العمل اليدوي في الآلات والمكائن والمهن المختلفة . أي أن التعليم الاساسي بعد تعميم مدارسه على المستوى الوطني سوف يجعل التعليم في الجزائر قوة للاستفادة من عدد السكان بمعنى أن التعليم لا بد أن يوجه توجيها علميا وعمليا وبذلك يصبح قادرا على تنمية القدرات العملية والعقلية عند التلاميذ كما يصبح كذلك قادرا على توجيه التلاميذ الى الأعمال الانتاجية ، ويبث فيهم الروح العلمية ويدربهم على التفكير العلمي ، ذلك لأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع العصري يقوم اساسا على استغلال العلوم واستخدام المنهج العلمي .

٤ ــ ضمان عدم عودة التلميذ الذي يغادر المدرسة بعد أن قضى فيها تسع سنوات من التعليم الى الأمية او شبه الأمية كما كان يحدث قبل تكوين

المدرسة الاساسية وذلك نظرا لضعف التعليم الابتدائي بسبب ضعف المعلمين الذين يقومون بالتعليم فيه من ناحية وبسبب امية معظم الاسر الجزائرية وخصوصا في الريف والبادية من ناحية أخرى وذلك بالنسبة للأطفال الذين لا يستطيعون مواصلة الدراسة في المراحل التالية لسبب من الأسباب . فالتعليم الابتدائي ضعيف من ضعف المعلمين والبيئة الاجتماعية فقيرة ثقافيا بسبب كثرة انتشار الأمية بين المواطنين ، فهي تمثل حوالي ٧٠ ٪ ، وعدم وجود مجالات ثقافية تشد اليها الأطفال الذين يغادرون المدرسة ، بعد نهاية المرحلة الابتدائية ، وهذه خسارة وطنية كبيرة للاقتصاد الوطني ، وللجهود الكبيرة التي بذلت في تعليم الآلاف المؤلفة من البنات والبنين الذين تلفظهم المدارس الابتدائية بعد السنة السادسة الابتدائية . لذلك فان تأسيس المدرسة الاساسية ذات التسع سنوات من التعليم سوف يعمل على التقليل من عودة الأطفال الى الأمية أو شبه الأمية بعد مغادرتهم للمدرسة في نهاية التسع سنوات من التعليم ، وهذا كسب كبير للاقتصاد الوطني ولمستقبل الاطفال لا يقدر بثمن .(٣٦)

٥ ــ حل مشكلة المراهقين العاطلين : والمدرسة الأساسية بهذا الاصلاح التربوي الجديد(٣٧) والمناهج التعليمية الجديدة المطعمة بالتعليمين التقني والمهني ، تعمل على حل مشكلة شاقة وعويصة يعاني منها الاباء والامهات ، بقدر ما تعاني منها الدولة منذ سنوات ، وأقصد بذلك مشكلة مئات الآلاف من التلاميذ الذين كانوا لا يقبلون في التعليم المتوسط ويخرجون الى الشوارع يهيمون على وجوههم بدون ان يعرفوا لهم مصيرا محددا .

.... ان هؤلاء الشباب والشابات ، وهم في مرحلة المراهقة لأن اعمارهم تتراوح ما بين ثلاثة عشر سنة واربعة عشر سنة ، يخرجون الى الشارع وهم في اخطر مرحلة من عمرهم هي مرحلة المراهقة ، فلا هم يجلون امامهم سبيلا لمواصلة التعليم ولا هم قادرون على العمل في ميدان

الاقتصاد الوطني لأنهم صغار من ناحية ومن ناحية أخرى لا يتقنون أية مهنة أو حرفة يستطيعون بواسطتها شق طريقهم في الحياة .

.... وفي معظم الأحيان يتحول هؤلاء المراهقون نتيجة الفراغ والضياع اللذين يجدون أنفسهم نهبا لهما الى تكوين عصابات للسطو والاجرام ويصبحون خطرا على أمن المجتمع وراحته واستقراره ومصدر فزع ورعب حتى لأهلهم وذويهم .

ورغم الجهود الضخمة التي بذلتها الدولة في محاولة ادماجهم في الكيان الاقتصادي للبلاد عن طريق مراكز التكوين المهني الموزعة على مختلف مناطق الوطن ، الا أن مشكلتهم لا تزال تثير القلق والاضطراب حتى الآن، والمأمول ان تقوم المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات عندما تستكمل انتشارها قبل نهاية الثمانينات في البلاد ، بعلاج هذه المشكلة العويصة لأن التعليم فيها يستمر لمدة سبع سنوات اجباريا للبنات والبنين بالاضافة الى أنه تعليم متعدد التقنيات .

« أهمية التعليم الأساسي في توفير فرص التعليم للجميع »

وتبدو أهمية التعليم الأساسي أو المدرسة الأساسية كما يطلق عليها في الجزائر من أنه المستوى الأدنى من التعليم الذي يجب أن يناله المواطنون جميعا ، بعد استكمال تعميمه في كامل مناطق البلاد ـــ القاعدة التي يرتكز عليها تعميم التعليم في المرحلة الأولى(٣٨) وبه تتمكن جماهير الشعب من المشاركة الايجابية في عملية التنمية عمالا منتجين .

ومفهوم التعليم الأساسي (مداه ـــ ومحتواه) يختلف باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية في كل قطر من الأقطار ومدى ما يتوافر له من امكانيات ، وفي هذا الاطار يبرز مفهومان رئيسيان لهذا التعليم :

المفهوم الأول : له صفة تربوية وهو يعني المستوى الأول من نظام التربية المدرسية .

والمفهوم الثاني : له صفة اجتماعية(٣٩) والمقصود به توفير حد أدنى من الفرص التعليمية لأعداد كبيرة من الصغار والكبار لم يحظوا بحقهم في التعليم او تسربوا منه .

ويتضمن التعليم الأساسي في الجزائر اندماج المرحلتين الابتدائية ومدتها ست سنوات مع المرحلة المتوسطة ومدتها اربع سنوات بعد اختصارها الى ثلاث سنوات وبذلك فهو يشمل المرحلتين معا (٦+٣) .

وتجرى في الجزائر منذ سنوات حركة نشيطة في سبيل تكوين المعلمين تكوينا يتلاءم مع هذا النوع من التعليم ، كما تجرى تجربة الطرق التربوية وهي كلها جديدة بهدف تعميمها في كامل مدارس القطر .

كما تجرى عملية تجديد شاملة للكتب المدرسية ووسائل الايضاح وتدريب المشرفين والموجهين الى غير ذلك من الأنشطة التربوية الأخرى ، وتلعب المرأة طالبة ومعلمة في هذا التعليم دورا هاما للغاية .

وتعلق الجزائر آمالا كبيرة على نجاح هذه التجربة الجديدة من التعليم وهي تتطلع بعد نجاحها وعند توفير الامكانيات المادية والبشرية الى الانتقال بها الى المرحلة التالية ، وهي مرحلة التعليم الثانوى حيث يصبح هو الآخر اجباريا وشاملا للبنات والبنين معا الى شهادة اتمام الدراسة الثانوية « البكالوريا » وبذلك سوف يرتفع مستوى تكوين المواطن الجزائري تكوينا يتناسب ومتطلبات العصر الذي نعيش فيه وهو عصر انفجار العلوم والتكنولوجيا .

ملاحق الدراسة :

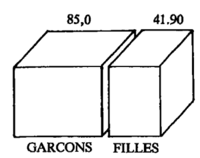
ج. 1 ـــ تطور اعداد تلامذة التعليم الابتدائي الحكومي موزعين حسب الجنس .

T.N.1- Evolution des effectifs en élèves de l'enseignement elementaire public répartis par sexe.

Sexe / Année Seolaire	مجموع TOTAL	بنات Filles	بنون Garcons	الجنس / السنة الدراسية
1962—63	777.636	282.842	494.794	63—1962
1963—64	1.039.435	398.871	650.564	64—1963
1964—65	1.215.037	463.130	751.907	65—1964
1965—66	1.332.203	504.552	587.242	66—1965
1966—67	1.370.357	513.115	857.242	67—1966
1966—68	1.461.776	543.776	917.000	68—1967
1968—69	1.551.489	575.379	976.110	69—1968
1969—70	1.689.023	630.870	1.058.153	70—1969
1970—71	1.851.416	700.924	1.150.942	71—1970
1971—72	2.018.091	771.516	1.246.575	72—1971
1972—73	2.206.893	855.031	1.351.862	73—1972
1973—74	2.376.344	928.143	1.448.201	74—1973
1974—75	2.499.605	984.991	1.514.614	75—1974
1975—76	2.641.446	1.051.760	1.589.686	76—1975
1976—77	2.782.044	1.128.159	1.653.865	77—1976
1977—78	2.894.084	1.181.576	1.712.508	78—1977
1978—79	2.972.242	1.227.932	1.744.310	79—1978
1979—80	3.061.252	1.274.581	1.786.671	80—1979
1980—81	3.118.827	1.307.550	1.811.277	81—1980

PROPORTION DE GARCONS pour l'année 1980-81

ET DE FILLES DU T. 1



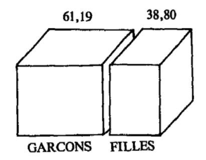
المصدر : المديرية الفرعية للأحصاء ـــ وثيقة رقم 89 وزارة التربية والتعليم الاساس ـــ الجزائر

ج. 2 ــ تطور اعداد تلامذة التعليم المتوسط والثانوي العام ــ قطاع حكومي

T.N.5 - Evolution des effectifs en élèves de l'enselgnement moyen et secondaire général - secteur public.

Sexe / Année Seolaire	مجموع TOTAL	بنات Filles	بنون Garcons	الجنس / السنة الدراسية
1962—63	31.923	8.896	23.027	63—1962
1963—64	56.105	17.102	39.003	64—1963
1964—65	69.174	20.052	98.666	65—1964
1965—66	88.043	26.052	61.991	66—1965
1966—67	96.845	28.112	68.733	67—1966
1967—68	105.931	30.826	75.105	68—1967
1968—69	121.401	35.407	85.944	69—1968
1969—70	147.182	41.291	105.891	70—1969
1970—71	180.810	51.288	129.522	71—1970
1971—72	229.572	66.923	162.549	72—1971
1972—73	269.572	85.128	184.444	73—1972
1973—74	293.799	96.382	197.417	74—1973
1974—75	396.838	131.592	265.246	75—1974
1975—76	481.055	163.812	317.243	76—1975
1976—77	589.227	203.706	385.521	77—1976
1977—78	718.122	257.842	460.280	78—1977
1978—79	821.168	305.255	515.913	79—1978
1979—80	906.938	346.087	560.351	80—1979
1980/81	1.000.846	388.268	612.218	81—1980

PROPORTION DE GARCONS pour l'année 1980-81
ET DE FILLES DU T. 5



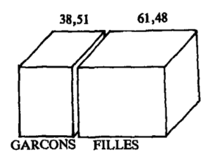
المصدر : المديرية الفرعية للاحصاء ــ وثيقة رقم 19 وزارة التربية والتعليم الأساسي ــ الجزائر

ج. ٣ ــ تطور اعداد تلامذة التعليم المتوسط والثانوي (عام ، تقني ، اعداد المعلمين) .

T.N 4 - Evolution des élèves de l'enseignement moyen et secondaire (général. technique et normal).

Sexe Année Seolaire	مجموع TOTAL	بنات Filles	بنون Garcons	الجنس السنة الدراسية
1962—63	51.014	14.246	36.868	63—1962
1963—64	83.608	24.443	59.165	64—1963
1964—65	100.082	28.703	71.379	65—1964
1965—66	125010	36.622	88.388	66—1965
1966—67	135.336	38.854	96.482	67—1966
1967—68	148.744	41.614	106.830	68—1967
1968—69	166.737	46.758	119.979	69—1868
1969—70	198.836	55.194	143.642	70—1969
1970—71	236.884	66.370	170.514	71—1970
1971—72	287.700	83.084	204.616	72—1971
1972—73	332.318	102.239	230.079	73—1972
1973—74	373.405	118.339	255.066	74—1973
1974—75	419.759	138.242	281.517	75—1974
1975—76	502.255	169.161	333.094	76—1975
1976—77	612.229	209.960	402.269	77—1976
1977—78	741.961	264.826	477.135	78—1977
1978—79	844.291	312.075	532.216	79—1978
1979—80	933.335	353.647	579.588	80—1979
1980/81	1.029.884	396.657	633.227	81—1980

PROPORTION DE GARCONS
ET DE FILLES DU T. 4 pour l'année 1980-81



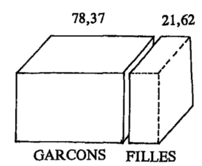
المصدر : المديرية الفرعية للاحصاء ــ وثيقة رقم 19 وزارة التربية والتعليم الأساسي ــ الجزائر .

ج . ٤ ـ تطور اعداد تلامذة التعليم المتوسط والثانوي التقني ـ قطاع حكومي .

T.N 6 - Evolution des effectifs de l'enseignement moyen et secondaire technique - secteur public.

Sexe Année Seolaire	مجموع TOTAL	بنات Filles	بنون Garcons	الجنس السنة الدراسية
1962—63	18.568	5.093	13.475	63—1962
1963—64	26.486	6.953	19.533	64—1963
1964—65	29.703	7.652	22.051	65—1964
1965—66	34.449	9.731	24.718	66—1965
1966—67	34.439	9.389	25.050	67—1966
1967—68	37.384	9.407	27.977	68—1967
1968—69	39.598	9.750	29.848	79—1968
1969—70	44.756	11.655	33.101	70—1969
1970—71	47.741	12.156	35.535	71—1970
1971—72	50.283	13.407	36.876	72—1971
1972—73	55.618	14.785	40.833	73—1972
1973—74	72.549	19.907	52.642	74—1973
1974—75	14.966	4.043	10.923	75—1974
1975—76	12.391	2.458	9.933	76—1975
1976—77	11.806	2.458	9.348	77—1976
1977—78	11.798	2.659	9.139	78—1977
1978—79	11.904	2.695	9.209	79—1978
1979—80	14.169	3.034	11.135	80—1979
1980/81	16.083	3.478	12.605	81—1980

PROPORTION DE GARCONS
ET DE FILLES DU T. 6



المصدر : المديرية الفرعية للاحصاء ـ وثيقة رقم 19 وزارة التربية والتعليم الأساسي ـ الجزائر

جـ 5 تطور نسبة التعليم للبنين والبنات منذ الاستقلال 1962 حتى عام 1978 ـ 1979

السنة الدراسية	الأطفال %	الفتيات %
1965 / 1966	59.80	38.64
1966 / 1967	59.65	37.97
1967 / 1968	61.86	38.87
1968 / 1969	63.70	38.89
1969 / 1970	66.53	41.17
1970 / 1971	70.35	44.48
1971 / 1972	74.72	48.00
1972 / 1973	74.28	72.04
1973 / 1974	82.92	55.16
1974 / 1975	84.69	57.14
1975 / 1976	86.71	59.54
1976 / 1977	88.00	62.31
1977 / 1978	88.86	73.65
1978 / 1979	88.27	63.23

ان معدل تعليم الفتيات الذي كان يبلغ معدل 38.64 % سنة 1965 بلغ معدل 63.23 % بالنسبة لسنة 1979 .

المصدر : التقرير الذي قدم للمؤتمر العالمي للعشرية للأمم المتحدة للنساء ـــ كوبنهاجن 14 ـــ 30 يوليو 1980 ،
من طرف الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات .

ـــ المرأة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي :

لقد ازداد عدد الفتيات في التعليم العالي بصفة ملحوظة سنة 1962 و 1979 ان هذا العدد الذي كان يبلغ سنة 1967/1966، 1851 بلغ 12.677 سنة 1979/1978

ان هذا العدد (12.677) الذي يمثل عدد الفتيات المسجلات في مختلف فروع التكوين الجامعي يمثل زيادة تقدر بنسبة 44 % بالنسبة لتعداد سنة 1978/1977

جـ 6 ، تطور اعداد الطالبات حسب الفروع العلمية

الاختصاصات	72/71	73/72	74/73	75/74	76/75	77/76	78/77	79/78
علوم دقيقة وتكنولوجيا	532	459	554	705	317	399	714	834
ج م علوم بيولوجية	579	677	886	1128	2144	2425	2528	3159
العلوم الطبية	1064	8514	1544	1794	1336	1877	1807	1479
العلوم البيولوجية وعلوم الأرض	163	162	182	243	981	1245	1433	1915
العلوم الاقتصادية	297	373	371	453	443	516	697	984
العلوم القانونية والعلوم السياسية	680	990	1234	1475	1713	2120	1665	1406
العلوم الاجتماعية والأدبية	2069	1470	2093	2624	2748	3077	3274	3000
المجموع	5334	5855	6864	9422	9684	11659	12.138	12.677

وضعية المرأة في الجزائر ، المرجع السابق .

ملاحق الدراسة :

وفيما يتعلق بمعدل الفتيات بالنسبة لمجموع الطلبة ، يمكن ان نلاحظ انطلاقا من الجدول الآتي الاختصاصات التي تمثل فيها الفتيات بقوة :

ـــ العلوم الطبية حوالي 38 % من مجموع الاختصاص

ـــ الجذع المشترك للعلوم البيولوجية الذي يهيمن بالخصوص على العلوم الطبية بنسبة 33.4 % من المجموع

ـــ العلوم الاجتماعية والأدب بحوالي 32 %

معدل التعداد السنوي بالمقارنة مع مجموع المسجلين وحسب الاختصاصات

جـ ـــ 7 ، التعليم العالمي / المرحلة الأولى

علوم دقيقة وتكنولوجيا	9.80	9.62	9.97	9.00	9.45	11.70	13.45
ج م علوم بيولوجية	33.83	37.70	35.62	37.82	36.06	34.08	33.40
علوم بيولوجية وعلوم الأرض	3.14	24.56	21.83	19.49	17.43	20.67	24.14
العلوم الطبية	26.56	29.53	30.61	31.68	35.11	36.91	37.74
العلوم الاقتصادية والسياسية	14.04	12.84	13.26	13.45	14.88	16.62	20.96
العلوم القانونية	15.99	17.27	16.92	17.79	19.14	17.66	81.82
العلوم الاجتماعية والأدب	35.28	41.17	40.97	40.08	38.00	31.61	31.94
المجموع	22.45	23.29	23.60	23.21	23.23	23.34	24.61

المصدر : وضعية المرأة في الجزائر ، (المرجع السابق)

المرجع السابق :

مقارنة بنسبة قيد البنين

جـ 8 ، نسبة قيد البنات في التعليم في مختلف المراحل التعليمية

	1968 / 1967	1979 / 1978
التعليم الابتدائي	1462.776	2.972.242
الفتيات	(% 37.2)	
	544.776	1.227.932 (041.3)
التعليم الثانوي	148.754	844.291
فتيات	39.201 (% 26.8)	312.075 (% 37.0)
التعليم العالي	9.720	53.841
فتيات	2.220 (% 22.8)	12.677 (% 23.3)

المصدر : وضعية المرأة في الجزائر ، (المرجع السابق)

الهوامش :

(١) انظر كتاب « المرأة الجزائرية » اصدار وزارة الاعلام والثقافة — الجزائر ١٩٧٦ ، ص ٢٦ .

(٢) راجع السيدة « مارى أليو » « تحريف حق المرأة في التعليم » دراسة منشورة في مجلة « مستقبل التربية » العدد الثالث سنة ١٩٧٥ ص ٥٨ الطبعة العربية — مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة .

(٣) راجع مجلة « مستقبل التربية » المرجع السابق حيث خصص برمته عن « التعليم والمرأة » بمناسبة العام الدولي للمرأة .

(٤) انظر دكتور تركي رابح — في كتاب « الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح والتربية في الجزائر » ط ٣ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع — الجزائر سنة ١٩٨١ ص ١٣٧ — ١٤٧ .

(٥) انظر مزيدا من التفاصيل في كتابنا « التعليم القومي والشخصية الجزائرية » ط ٢ الباب الأول في سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ومحاولة محو الشخصية القومية للجزائر .
من ص ٦١ الى ص ١٨٨ — الشركة الوطنية للنشر والتوزيع — الجزائر ١٩٨١ .

(٦) راجع كتابنا الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح والتربية في الجزائر مرجع الفصل الثاني من ص ١١٩ الى ص ١٥٤ .

(٧) راجع دراسته مفصلة عن جهود جمعية العلماء وبعض المنظمات الوطنية في نشر التعليم العربي في الجزائر في عهد الاحتلال في كتابنا « التعليم القومي » والشخصية الجزائرية

(٨) راجع كتاب الدكتور تركي رابح « مشكلة الأمية في الجزائر » الشركة الوطنية للنشر والتوزيع — الجزائر ١٩٨٢ . من ص 19 — الى ص 100

(٩) انظر « تعليم المسلمين في الجزائر » دراسة منشورة في المجلة الفرنسية « كوفيليان » عدد ٣٢—٣٣ يونيو ويوليو ١٩٦٣ باريس من ص ٥٩٧ الى ٦٤٦ .

(١٠) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد ٣٣ / ٢٣ ابريل ١٩٧٦ مادة ١٦ ص ٥٣٤ .

(١١) انظر « بيانات احصائية » . ١٩٨٠—١٩٨١ المديرية الفرعية للاحصاء / عدد رقم ١٩ مارس ١٩٨١ ، وزارة التربية والتعليم الأساسي ، جدول رقم ٩ ص ٣٢ .

(١٢) انظر ملاحق الدراسة ،

(١٣) انظر ملاحق الدراسة ،

(١٤) — الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد ٣٣ / السنة الثالثة عشرة / ٢٣ ابريل ١٩٧٦ مادة « ٧ » .

(١٥) بيانات احصائية / عدد ١٩ــ المديرية الفرعية للاحصاء / وزارة التربية والتعليم الأساسي الجزائر ١٩٨١ ص ١٦٧ .

(١٦) ــ المرجع السابق ص ١٦٨ .

(١٧) المرجع السابق ص ١٦٨ .

(١٨) ــ الجريدة الرسمية / عدد ٣٣ ، المادة العاشرة ص ٥٣٥ ، مرجع سابق .

(١٩) ــ بيانات احصائية رقم ١٩ ــ المديرية الفرعية للاحصاء / مرجع سابق ص ١٦٣ .

(٢٠) ــ انظر دكتور تركي رابح « مشكلة الأمية في الجزائر » الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ــ الجزائر

(٢١) فتحية بوشناق / الندوة الاعلامية للمرأة العربية / الجزائر ١٩٨١ المعهد العربي لبحوث العمل ص ٥٠ ــ ٥١ .

(٢٢) انظر القانون الأساسي للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات « المصادق عليه من طرف المؤتمر الخامس ، مارس ١٩٨٢ ، الباب الأول من ص ١ الى ص ٤ .

(٢٣) راجع القانون الأساسي للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات / الجزائر ١٩٨٢ ص ٢ــ٤ ، وانظر كذلك « وضعية المرأة في الجزائر » ــ التقرير الذي قدمه الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات الى المؤتمر العالمي للعشرية للأمم المتحدة للنساء ــ كوبنهاغن (١٤ ــ ٣٠) يوليو ١٩٨٠ ص ١ــ٥ .

(٢٤) يلاحظ كاتب هذه السطور انه لا توجد اية دراسة في المجتمع الجزائرى في الوقت الحاضر حول مظاهر عدم المساواة التي تعاني منها الفتيات والنساء في التعليم ، سواء كانت نظرية أو ميدانية ، وقد بحث وتناقش مع معظم الجهات المعنية بقضية المرأة ولم يعثر على أي شيء يساعده في اعداد هذه الورقة . وكان اعتماده الأساسي على الوثائق الرسمية وخبرته الشخصية .

(٢٥) فؤاد قزنجي / مكتبة الكبار ودورها في تطوير مهارات المرأة بعد تحررها من الأمية « دراسة منشورة ضمن كتاب » ندوة آفاق تطوير المرأة العراقية بعد تحررها من الأمية / ص ٣٢٣ ، بغداد ٨١

(٢٦) التعليم في الدول العربية على ضوء مؤتمر « أبو ظبي » ١٩٧٧ اليونسكو ــ دراسات ووثائق تربوية عدد ٣٦ سنة ١٩٧٩ ص ٤١ .

(٢٧) دكتور فاخر عاقل / حديث الى فتياتنا العربيات « مجلة العربي » عدد ٩٠ / مايو ١٩٦٦ ص ٥٤ مجلة شهرية تصدرها وزارة الاعلام بالكويت .

(٢٨) الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات / « وضعية المرأة في الجزائر » التقرير المقدم للمؤتمر العالمي للامم المتحدة للنساء ــ كوبنهاجن ، مرجع سابق ص ٤ .

(٢٩) وزارة الاعلام والثقافة « النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (١٩٥٤ــ١٩٦٦) الجزائر سنة ١٩٧٦ ص ٩٣ .

(٣٠) جبهة التحرير الوطني / الميثاق الوطني / الجزائر ١٩٧٦ ص ١٠٤ ـــ ١٠٥ ،
(٣١) المرجع السابق ص ٧٣ .
(٣٢) دستور الجمهورية الجزائرية ـــ ص ٢٥ الجزائر سنة ١٩٧٦ .
(٣٣) جبهة التحرير الوطني / القانون الأساسي العام للعامل / الجزائر سنة ١٩٧٨ ص ٦ .

(٣٤) راجع الجداول ٦ـــ٧ـــ٨ـــ الملحقة بهذه الدراسية .
(٣٥) يبادر كاتب هذه السطور الى القول بأنه لا توجد في الوقت الحاضر في التعليم النظامي في الجزائر برنامج أو برامج موجهة الى الفتيات والنساء وحدهن بقصد ازالة العقبات التي توجد في وجوههن . لسبب بسيط هو أن التعليمَ في الجزائر نظامي وغير نظامي وغير نظامي مختلط ومفتوح للجميع وهو في كلا النوعين خاضع كلية لاشراف الدولة المباشر ولا يوجد تعليم خاص في الجزائر تابع للأفراد او للهيئات غير الحكومية .

(٣٦) راجع كتابنا « اصول التربية والتعليم » سنة ١٩٨٢ ص ٩٨ ، ديوان المطبوعات الجامعية ـــ الجزائر .
(٣٧) راجع دكتور تركي رابح « البناء الهزمي لمراحل التعليم في الجزائر » دراسة منشورة في مجلة الثقافة عدد ٦١ ـــ السنة الحادية عشرة ـــ يناير فبراير ٩٨١ ـــ الجزائر ص ٥٣ ـــ ٦٦ .

(٣٨) يتكون الهرم التعليمي في الجزائر من المراحل التالية :
١ ـــ مرحلة التعليم الحضاني (ومدتها سنتان) ، ٢ ـــ مرحلة التعليم الأساسي ومدتها تسع سنوات
٢ ـــ مرحلة التعليم الثانوي ومدتها ما بين ثلاث سنوات الى أربع سنوات حسب نوع التعليم .
٣ ـــ مرحلة التعليم الجامعي .
(٣٩) محمود محمود ـــ الخطوط الرئيسية لاستراتيجية تطوير التربية العربية / دراسة منشورة في كتاب « دور التعليم في الوحدة العربية » مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت ١٩٧٩ ص ١٧٩ .

مراجع الدراسة

بالاضافة الى المراجع المشار اليها في هوامش الدراسة نسجل المراجع التالية :

١ ــ دستور الجمهورية الجزائرية سنة ١٩٧٦ .

٢ ــ الجريدة الرسمية عدد ٣٣ / ٢٣ ابريل سنة ١٩٧٦ .

٣ ــ الميثاق الوطني ــ جبهة التحرير الوطني ــ الجزائر سنة ١٩٧٦ .

٤ ــ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني / وزارة الاعلام والثقافة ــ الجزائر (١٩٥٤ ــ ١٩٦٦) .

٥ ــ « وضعية المرأة في الجزائر » التقرير الذي قدمه الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات الى المؤتمر العالمي للعشرية للأمم المتحدة ــ كوبنهاجن (١٤ ــ ٣٠) يوليو ١٩٨٠ .

٦ ــ دكتورة سعاد خليل اسماعيل / مجلة التربية الجديدة / العدد الخامس ابريل ١٩٧٥ ، « تعليم المرأة في الوطن العربي .

٧ ــ القانون الأساسي للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات ، الجزائر ١٩٨٢ .

٨ ــ مجلة « الجزائرية » اعداد مختلفة ، مجلة شهرية يصدرها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات منذ يناير ١٩٧٠ .

٩ ــ « المرأة الجزائرية » عدد ٢٥ ــ اصدار وزارة الاعلام والثقافة ــ الجزائر ١٩٧٦ .

١٠ ــ مجلة « الثقافة » مجلة ثقافية تصدرها وزارة الاعلام والثقافة كل شهرين ، الجزائر من عام ١٩٧١ حتى الآن اعداد مختلفة .

١١ ــ الندوة الاعلامية للمرأة العربية « مجموعة اعمال ندوة الصحفيات العربيات في الجزائر » ١٩٨١ .

١٢ ــ دكتور تركي رابح « مشكلة الأمية في الجزائر » الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ــ الجزائر ١٩٨١ .

١٣ ــ دكتور تركي رابح « التعليم القومي والشخصية الجزائرية » ص ٢ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ــ الجزائر ١٩٨٢ .

١٤ ــ دكتور تركي رابح « أصول التربية والتعليم » ديوان المطبوعات الجامعية ــ الجزائر ١٩٨٢ .

١٥ ــ دكتور تركي رابح « الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح والتربية في الجزائر ط ٣ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ــ الجزائر ١٩٨٢ .

١٦ ـــ حولية التعليم العالي ـــ السنة الجامعية ١٩٨١ ـــ ١٩٨٢ ـــ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ـــ الجزائر بدون تاريخ .
١٧ ـــ محيي الدين صابر « التعليم ودور المرأة في التنمية الشاملة » دراسة منشورة في مجلة « تعليم الجماهير » ـــ العدد الثالث (مايو ـــ ايار) ١٩٧٦ .
١٨ ـــ دور التعليم في الوحدة العربية « اصدار مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت ١٩٧٩ .
١٩ ـــ مستقبل التربية / مجلة دورية للتربية / العدد الثالث ١٩٧٥ ، تصدر عن مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة .
٢٠ ـــ التعليم في الدول العربية على ضوء مؤتمر أبو ظبي (١٩٧٧) رقم ٣٦ ، اليونسكو ١٩٨٩ ،
٢١ ـــ مديرية التخطيط « بيانات احصائية » المديرية الفرعية للاحصاء تسعة عشر جزءا من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٨١ (وزارة التربية والتعليم الاساسي) ، الجزائر .
٢٢ ـــ مجموعة من التقارير والاحصاءات ـــ وزارة التربية والتعليم الأساسي ، سنوات مختلفة ، الجزائر
٢٣ ـــ مجلة « همزة الوصل » مجلة التربية والتكوين ، ١٦ مجلدا ـــ وزارة التعليم الابتداي والثانوية من سنة ١٩٧١ حتى عام ١٩٨٠ ، الجزائر .
٢٤ ـــ جبهة التحرير الوطني ـــ المؤتمر الاستثنائي للحزب ـــ الجزائر ١٩٨٠ .
٢٥ ـــ جبهة التحرير الوطني ـــ المؤتمر الاستثنائي للحزب ـــ الجزائر ١٩٨٠ .
٢٦ ـــ الملتقيات الوطنية لاصلاح التعليم العالي ـــ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ـــ الجزائر ١٩٨٠ .
٢٧ ـــ برنامج تفكير وعمل من أجل تطور وتقدم الجامعة ـــ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ـــ الجزائر ، بدون تاريخ .
٢٨ ـــ « التعليم في الجزائر بنيته وتطوره » دراسة منشورة في مجلة « التربية الجديدة » عدد ١٧ ، مكتب اليونسكو الأقليمي للتربية في الدول العربية / بيروت ١٩٧٩ .
٢٩ ـــ جبهة التحرير الوطني « القانون الأساسي العام للعامل / الجزائر ١٩٧٨ .

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٢ ـ المجلد ١٢ ـ صيف ١٩٨٤ (صفحات من ٤٣ إلى ٦٧)

التحليل العلمي للدعاية

نادية حسن سالم
المركز القومي للبحوث الاجتماعية / مصر

تتناول هذه الدراسة تعريفا لمفهوم الدعاية ثم تتعرض بعد ذلك الى تحليل الدعاية من خلال الكشف عن وجود دعاية وقياس أثر الدعاية .

البحث الأول : تعريف الدعاية :

الدعاية كما جاء في دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعي هي التأثير المتعمد على أفكار وسلوك اناس آخرين فيما يتعلق بالقيم والمعتقدات والسلوك عن طريق الرموز والكلمات والاشارات والصور والموسيقى وتركز على عامل التعمد في التأثير على الآخرين حتى يمكن تمييزها عن الاتصال او التبادل المتحرر للأفكار وعن التعليم أيضا . فرجل الدعاية يعرض وجهة نظر معينة بينما المعلم يعرض كافة وجهات النظر ويترك للآخرين حرية الاختيار ما يراه أصدق[1] . ويتفق تعريف دائرة المعارف البريطانية مع التعريف السابق اذ ترى انها العرض المتعمد لجانب معين في احدى القضايا لتحقيق أهداف مرسل الدعاية ولكنها ترى أن الدعاية كلمة واسعة وشاملة فهي أن وجهت ضد عدو في وقت الحرب تصبح حربا دعائية أو حرباً نفسية[2] .

وترى دائرة المعارف الروسية أن الدعاية أحد الأسس الهامة للماركسية اللينينية

فهي تدعو اتباعها للتغلغل داخل الطبقات في الشعب كعقائديين Theorticians ورجال دعاية Propagandists محرضين Agitators ومنظمين Organizors

وتفرق بين الدعاية وبين التحريض Propaganda-Agitation فالدعاية توجه اساسا الى جمهور صغير نسبيا بأفكار ونظريات تحتاج الى مزيد من الشرح والتوضيح بينما التحريض يعرف على أنه نشاط سياسي يهدف التأثير على وعى وسلوك الجماهير العريضة برفع الشعارات والأفكار . وكل من الدعاية والتحريض أداة من أدوات الصراع الطبقى وتعتمد على وسائل الاتصال كالاذاعة والصحف والمجلات والكتب .... الخ(٣)

ونجد في قاموس العلوم السياسية أن الدعاية اداة للتأثير او الايحاء Persuation لنقل رسالة بغرض التأثير على السلوك الانساني فالدعاية يصاحبها دائما رغبة في التأثير على السلوك . وتتخذ عدة أشكال قد تكون اعلان او تسويق سلعة وبالمعنى الحربي حرب نفسية .(٤)

ويرى هارولد لاسويل Harold Lasswell ان الدعاية تشير الى التأثير على الآراء باستخدام رموز ذات معنى أو التحدث بصورة اكثر واقعية وعلى نحو غير دقيق بالاشاعات والصور والتقارير واشكال الاتصال الاجتماعية الأخرى .

فالدعاية تهتم بتغيير الآراء والاتجاهات بالمعالجة المباشرة للايحاء الاجتماعي أكثر من اهتمامها بتغيير الظروف الأخرى في الوسط أو الكائن الحى . والدعاية من وجهة نظره لا ينظر لها كموضوع خارجي اجنبي ولكنها جزء من الكيان السياسي(٥) اما شتلر فيذكر ان الدعاية هي استخدام سلوك غير ظاهر من فرد للتأثير على استجابات أفراد آخرين في مواقف تستدعى عادة صراعاً أو تنافساً وبالتالى يتحقق صالح رجل الدعاية .

ويفرق بين الدعاية والتعليم لأن التعليم يرتبط بالتوجيه الرسمى المدرسي حيث يعرض المدرس الجوانب المختلفة لقضية معينة دون أن يتحيز لجانب معين من الموضوع محل الجدل بينما الدعاية تتبنى وجهة نظر معينة وتدافع عنها الآن ان بعض

الكتب يرى أنه لا فارق بين الدعاية والتعليم مثل أوجل Ogle وكوتش وكرتشفيلد Krech, Clutchfield لأن الوظيفة واحدة في كل من الدعاية والتعليم وكذلك لا بيير وفارنز وورث Fransworth يريان أن التفرقة بين التعليم والدعاية تفرقة متحيزة اذ أنه لا يوجد معيار سيكلوجي موضوعى للتمييز .

ويميز شتلر كذلك بين الدعاية والاعلان رغم تشابههما النسبى فهناك بعض خصائص الدعاية في الاعلان الا أن رجل الاعلان لا يوجد بينه وبين المشترى المقبل صراع بل قد يوجد تنافس بين رجال الاعلان وكذلك يعرف المستهلك اسم الانتاج وميزاته اما ملامح الدعاية التي قد تظهر في الاعلان فهي :

١ ــ دعاوى مبالغ فيها لترويج السلعة .
٢ ــ التغاضى عن الصفات الهابطة للسلعة .
٣ ــ المستهلك عندما يقرر شراء سلعة معينة غالبا ما يكون متأثرا بالاعلان عنها دون أن يفحص الوثائق المعلن عنها .
٤ ــ الاعلان يمثل نوعا من التأثير على الآخرين .

وكذلك يميز بين الدعاية والاصلاح reform فيرى أنه لا يمكن القول أن كافة الاصلاحات هي دعاية كاملة فمثلا تنظيم النسل يمكن القول أنها حركة اصلاحية فمعدوها معروفون وبرنامجها لا يتضمن أهدافا بعيدة غير المعلن عنها والآراء المؤيدة والمعارضة يسمح لها بحرية العرض . ولكن معظم الاصلاحات تتضمن معارضة واحيانا منافسة ولذا فإن هناك بعضا من الدعاية في الحركات الاصلاحية وهي الدفاع عن وجهة نظر معينة .[٦]

ووجهة نظر ديفيد ماكلان David Mclellan ووليم أولسن William Olson في الدعاية بأنها استخدام الرموز والحقائق للتأثير على جمهور معين ويرى أن الخط الفاصل بين الدعاية والحرب النفسية شكلى هذا ان وجد فعلا وربما عامل العداوة أكثر ظهورا في الحرب النفسية أما التخريب Subversion فيتخذ أشكالا مادية ويقترح Phillips Davison فيليبس دافيزون مصطلح الاتصال السياسي ويشمل الدعاية والحرب النفسية .[٧]

ويفرق لينين بين الدعاية والتحريض فالدعاية توجه أساسا الى جمهور صغير لشرح وتوضيح بعض الأفكار والنظريات على عكس التحريض الذي يهدف التأثير على جميع فئات الشعب . فهو يرى أن الداعية ينبغي أن يعطى كثيرا من الأفكار لدرجة لا يمكن أن يستوعبها بمجموعها دفعة واحدة غير عدد من الأشخاص قليل نسبيا اما المحرض فانه اذا تكلم يركز على الجمهور العريض وعلى فكرة واحدة لكي يثير فيهم الاستياء والسخط تاركا للداعية مهمة الشرح الكامل للمتناقضات التي يثيرها ولذلك يعمد الداعية بالدرجة الأولى الى الكلمة المطبوعة ويعمد المحرض الى الكلمة الحية .[٨]

ويقول لينين انه « ينبغي لنا أن نتوجه الى جميع طبقات السكان بوصفنا نظريين وبوصفنا دعاة وبوصفنا محرضين وبوصفنا منظمين ولكن الأهم هو الدعاية والتحريض بين جميع فئات الشعب[٩] » ويميز جوبلز بين الدعاية السياسية التي تهتم بترسيخ وجهة نظر الدولة في الشعب فهي وسيلة لتوطيد الحكم وبين الدعاية الخارجية التي تعتبر وسيلة من وسائل الحرب ، ورغم أن جوبلز لم يستعمل عبارة الحرب النفسية الا أنه كان يركز على ضرورة التأثير على معنويات العدو .

ويؤكد ان الدعاية لا يمكن أن تخلق اتجاها مضادا بل تعمد الى تغيير الاتجاه او الايحاء بسلوك معين فهو يميز بين السلوك أو ما سيميه **Haltung** والروح المعنوية وهي **Stimmung** .

والروح المعنوية في نظره يمكن التأثير عليها بسهولة عن طريق الدعاية واستخدام وسائل الاعلام المختلفة ولكن الأهم والذي يجب التركيز عليه من الدعاية هو السلوك .[١٠]

ويرى بيرلسون ان الدعاية محاولة للتأثير على اتجاهات مجموعة من الأفراد في قضية مثارة فهي تعمل على خلق اتجاهات جماعية باستخدام رموز تعبيرية ويؤكد على ضرورة التفرقة بين الدعاية وتغيير الآراء خلال مقابلات نفسية حيث تهتم الدعاية بالفرد داخل وسط اجتماعي معين بينما في المقابلات النفسية يركز على الفرد

كوحدة للتحليل والتغيير[11] ويذكر د. حسنين عبد القادر في تعريفه للدعاية بأنها محاولة التأثير في شخصيات الأفراد والسيطرة على سلوكهم لأغراض تعتبر غير علمية أو ذات قيمة مشكوك فيها في مجتمع في زمن بالذات .

وهدف الدعاية هو قيادة الأفراد لاعتناق فكرة ما أو التأثير في تصرف ما أو القيام بعمل ما وهي تنقل الى الناس الأفكار والآراء التي يمكن معارضتها وليست معروفة للجميع على عكس التعليم الذي ينقل ميراثنا اجتماعيا وتقليديا ليس للشخص دخل فيه وعلى عكس الاعلام الذي يقدم حقائق مجرده بعضها سار وبعضها غير سار فرجل الاعلام ليس له غرض معين فيما ينشره على الناس اللهم الا الاعلام في ذاته بينما يهدف الداعية الى غاية معينة . هذا لا يمنع الداعية من استخدام حقيقة ما مجرده ينشرها رجل الاعلام واستغلالها بطريق مباشر في تأييد وجهة نظرة والقضية التي يعالجها[12]

أما الدكتور عبد القادر حاتم فيؤكد ان الدعاية هي العمل بكل الأساليب والوسائل لتأييد فكرة أو عقيدة معينة وهنا نجد الغاية تبرر الواسطة لدى رجل الدعاية فيمكنه ان يحرف أو يبدل أو يغير الوقائع والحقائق بل أحيانا يلجأ الى أسلوب التهييج والاثارة طالما كان ذلك يؤدى الى تحقيق هدفه .

ويفرق بين الدعاية السياسية والحرب النفسية فالدعاية السياسية هي ترسيخ وجهة نظر الدولة في نفوس الجماهير ترسيخا قويا متينا بحيث يشعر الشعب أجمعه بأنه مرتبط بها والدعاية السياسية لم يكن ممكنا أن تبقى مجرد وسيلة للاستيلاء على الحكم بل كان من المحتوم أن تصبح وسيلة لتوطيد أركان الحكم وتعميق أثره بعد أن يتم الاستيلاء عليه . بينما الحرب النفسية هي تطبيق للدعاية في أهداف الحرب اذ أنها استخدام الدعاية ضد العدو وبالاضافة الى استعمال وسائل أخرى لها طابع النشاط الحربي أو الاقتصادي أو السياسي على النحو الذي يكون مكملا لنشاط الدعاية [13] .

والدعاية في تعريف د. حامد ربيع صورة من صور الاتصال التي تفترق عن

الاتصال العادى الذي يقتصر على نقل الحقيقة الاخبارية فهي تخلق جوا مشحونا من العواطف والانفعالات فاذا بنوع من الضباب يسيطر على المنطق الذاتي دون وعى من جانبه يخفى الرؤية الحقيقية ويقود الى نتائج غير صحيحة هذا التطور المنطقى لا بد وأن يؤدى الى استجابة مختلفة عن تلك القائمة من قبل .

والتمييز بين التثقيف والدعاية ليس واضحا لأن النظرة الشيوعية والى حد كبير التقاليد الكاثوليكية تنظر للدعاية والثقافة على أنها تعبير عن عملية واحدة لأن عملية نقل الثقافة في ذاتها هي عملية اخبارية من الممكن أن تقوم بعملية دعائية غير مباشرة لأن مجرد اخفاء جزء من الحقيقة قد يؤدى هذه الوظيفة ورغم ذلك فان الدعاية تختلف عن التثقيف في أن الأخير بحكم طبيعته يتفاعل في عملية مناقشة حقيقية على عكس الدعاية التي تكاد تكون توجيها أكثر منها مناقشة منطقية فالعملية الدعائية بهذا المعنى تفترض حركة ثلاثية الابعاد .

١ ـ عقيدة أو فكرة واضحة المعالم تسعى الا الانسياب في ذاتية فردية معينة .
٢ ـ استعداد لتلقى تلك الفكرة أو العقيدة ولو بطريق جزئي .
٣ ـ عملية يترتب على تحقيقها تغيير معين في الموقف او الاستجابة ما كان ليتم لو لم تحدث تلك العملية .

ويميز بين الدعاية وغسيل المخ الذي يقصد به عملية التلاعب بعناصر الشخصية الفردية عن طريق الاتصال المباشر لاعادة تشكيل تلك الشخصية من حيث خصائصها تشكيلا مصطنعا . والفارق بين الدعاية وغسيل المخ يظهر في التعارض الواضح بين نتائج كل منهما . فالدعاية تعنى تطويرا للشخص نحو تقبل فكرة معينة هي بهذا المعنى تنمية للشخصية الفردية ولو في طريق خاطىء وأما الثانية أي غسيل المخ فانها تؤدى الى خلق شخصية جديدة منقطعة الصلة بالشخصية السابقة . فهي لا تطور في المنطق وانما تشكل في الشخصية وغسيل المخ توجه الى فرد وليس الى جماعة وتوجه الى خصم أو عدو وليس الى صديق أو منتم الى نفس الجماعة(١٤)

ونستخلص من العرض السابق أن الدعاية هي التأثير على الآراء أو الاتجاهات أو السلوك لمجموعة من الأفراد نحو قضية معينة مستخدما رموز مختلفة كالكلمة أو الصور أو الموسيقى ... الخ ، ومهمة رجل الدعاية هي توسيع الاتجاه الموائم والتأثير على الاتجاه المعارض له وجذب غير المهتم أو على اسوأ تقدير منعه من عمل معادى . والدعاية قد تكون بهدف الاستيلاء على الحكم في نظام معين أو وسيلة توطيد اركان الحكم وتعميق اثره بعد أن يتم الاستيلاء عليه ، أو دعاية خارجية بمعنى استخدام كافة الوسائل الممكنة للتأثير على ارادة العدو وفي نفس الوقت تصعيد المشاركة الاجتماعية بين أعضاء الجماعة الموجهة للدعاية وتقليل مشاركة أعضاء جماعة الخصم أو بعدم المشاركة أو انسحاب الفرد من المجال السياسي .

ويعود اصطلاح الدعاية الى العصور الوسطى وعلى وجه الدقة الى عام ١٦٣٣ عندما أنشأ أحد البابوات ادارة باسم .Congregation of propaganda والتي كانت تعنى ادارة من كبار الاساقفة تتناول عملية تنظيم وتخطيط المهام الخارجية للكنيسة الكاثوليكية[١٥]، منذ تلك اللحظة ارتبط مفهوم الدعاية بالدعوة على أن هذا لم يعد يعبر عن المفهوم الحقيقي لهذا الاصطلاح فالدعوة تعني الاعلان عن عقيدة وهي خطاب للعقل يقوم على أساس تقديم الحقيقة أما الدعاية فهي فن يسعى الى تكتيل القوى العاطفية والمصالح الفردية في اتجاه واحد لا بد وأن يؤدى الى الاقتناع بفكرة أو بمبدأ ما كان يصل اليه الفرد لو ترك لمنطقه الذاتي يتطور بتلقائية دون أي ضغط أو توجيه[١٦] والنظرية الأمريكية في الدعاية نظرية Lasswell ومدرسته تقول أن الدعاية تنقل الى الناس الأفكار والآراء التي يمكن معارضتها وليست معروفة للجميع في حين أن التعليم ينقل ميراثا اجتماعيا وتقليديا ليس للشخص دخل فيه فهو ينقل المعرفة والمهارات التي تعتبر علمية أو لها قيمة باقية في المجتمع في زمن بالذات[١٧]

أما النظرة الشيوعية فتنظر الى الدعاية والثقافة على أنها تعبير لعملة واحدة فالتعليم يقصد به نقل الثقافة بطريق وسيط وهو العنصر البشري المعد لذلك اعدادا خاصا اما التثقيف فهو نفس الوظيفة السابقة مع فارق اساسي وهو عدم وجود

ذلك الوسيط أي العنصر البشري الذي يسمع عادة بالمدرس فعملية نقل الثقافة في ذاتها هي عملية اخبارية من الممكن أن تقوم بعملية دعائية غير مباشرة لأن مجرد اخفاء جزء من الحقيقة قد يؤدى هذه الوظيفة مخالفا ذلك الوصف بأنه دعاية غير شعويرية [١٨]

ولقد صارت الدعاية أحد النشاطات الهامة للاحزاب الماركسية وطبقا لمؤلفات لينين فمن واجب الحركة الشيوعية الدولية أن تحرر شعوب العالم من السيطرة الايدويولوجية البورجوازية ومن المهام كذلك بث الوعى الاشتراكى في الشعوب .[١٩]

ورغم اختلاف النظرة الأمريكية للدعاية عن النظرة الشيوعية الا أن الدعاية اليوم أصبحت لها أهمية كبرى لتأثيرها على سلوك الفرد وفي نفس الوقت تأثيرها على العلاقات بين الدول والأسباب الرئيسية لنمو الدعاية ما يلي :

١ ــ الاتصال الفعال للجماعات الاجتماعية .

٢ ــ الانتشار الواسع للتعليم الشعبي .

فالنمو الواسع والتبادل السريع بين جماعة اجتماعية وأخرى والتطور في وسائل النقل ونشأة الصحافة الشعبية والاستخدام الواسع للسينما والتليفزيون وكذلك التطور الهائل في التعليم الشعبي في كل الجماعات الاجتماعية في العالم الحديث أدى الى اهتمام الأفراد في المجتمعات الجماهيرية بالقضايا المختلفة وبالتغيرات السياسية والاقتصادية بل وصار من الصعب تجاهلهم في مقدور الأفراد العاديين أن يفهموا ويؤثروا على الحوادث والقيادة السياسية في كافة المجتمعات تصر على أن القرارات في النهاية تعتمد على رضاء رجل الشعب[٢٠]

المبحث الثاني : تحليل الدعاية :

يمكن دراسة تحليل الدعاية من خلال مطلبين :

المطلب الأول :

الكشف عن وجود دعاية .

المطلب الثاني :

قياس أثر الدعاية بالنسبة لـ :
أ ـــ الجمهور المستهدف بالدعاية .
بـــ مضمون الرسالة الدعائية .
جـــ تأثير الرسالة الدعائية .

ولقد تطورت أساليب تحليل الدعاية من محاولات فردية الى أسلوب علمى في التحليل وسنعرف لطرق التحليل المختلفة مع التركيز على تحليل المضمون .

المطلب الأول : الكشف عن وجود دعاية :

هناك طرق مختلفة للكشف عن الدعاية هي :

١ ـــ تحديد القنوات التي من خلالها تأتى الدعاية . وهذه أبسط وسائل الكشف عن الدعاية لأنها تعتمد على الاعلان الصريح عن نفسها كوسيلة للدعاية ـــ فمثلا المجلة الشيوعية Daily Worker لا تحتاج الى اخفاء تحيزها أو مقالاتها الدعائية .
٢ ـــ تحليل الرسالة الدعائية لتحديد مدى الموضوعية أو التحيز في عرض قضية معينة فاذا تبين انحياز من الرسالة الى جانب معين دون اعطاء فرصة للجانب الآخر في الرد اتضح وجود دعاية .
٣ ـــ تحديد الاهتمام الخاص للكاتب أو المتحدث مع الأخذ في الاعتبار أنه في حالة تغلب اهتمام الفرد على اهتمامات الجماعة يشك في وجود دعاية .
٤ ـــ الدلالة والاشارة The denotative refereats of speaker's work

وهي تعتمد على علم تطور معانى الكلمات بتحديد المعنى الايحائى للكلمات وكذلك المعنى الضمنى للجمل ، فمثلا قد يذكر متحدث أن الزنوج جنس أدنى فماذا يعنى بها هل هم أدنى في الثروة أم في الثقافة العقلية ... الخ فعلى القائم بالتحليل أن يضع تصورا معينا يرمى اليه المتحدث خاصة وأن العديد من الشعارات صارت تستخدم بصورة متكررة في السياسة وفي الحركات الاجتماعية وعندما تكون الدعاية في صورة كتابية يسهل مهمة تحليل العبارات بالمعنى الايحائى للكلمات وكذلك المعنى المتضمن في الجمل .

٥ ــ مبدأ أخر عن تطور معانى الكلمات وهي تركز على الدليل الذي يستخدمه الكاتب أو المتحدث لتأييد وجهة نظره فهل الكاتب يؤكد على حقائق أو يعلن عن عقيدة ؟ وهل يوضح الأسلوب الذي تم به الوصول الى الاحصاءات التي يعلن عنها فهل الأرقام أخذت بصورة ايحائية أم لا . وأهمية تلك الطريقة تظهر في موجهة التخصص العلمي الذي جعل من الصعب على المواطن العادى أن يلم بكافة المواضيع الدقيقة فيسهل عملية تشويه الحقائق واخفاء الدعاية في شكل من البيانات والأرقام المزيفة .

٦ ــ تحديد صفات المتحدث أو الكاتب هل هو متخصص في الموضوع محل اهتمامه أو متخصص في مجالا آخر فالقائم بالدعاية قد يهمل بعض النقاط الهامة رغم معرفته بها لأحداث الأثر المطلوب ولكن يصعب الآن استخدام تلك الوسيلة لتعدد الاهتمامات بين الكاتب مما يتعذر معه تحديد من هو المتخصص .

٧ ــ تلك الطريقة مرتبطة بالطريقتين السابقتين فلا بد من تحديد النقاط التي أهملها أو حذفها الكاتب أو المتحدث ولكن ذلك ليس سهلا بالنسبة لمن ليس له معرفة بالموضوع فتحديد المادة التي حذفت اثناء العرض يعتمد على الخبرة الذاتية لكل شخص بل أن رجل الدعاية ينسق مادته بصورة لا تتيح اظهار ما قام بتشويهه أو حذفه خاصة عندما تذكر الحقائق بصورة مبسطة وعندما تتطابق الحقائق وتسير في مجرى واحد لا يكون هناك مجال للشك[٢١].

المطلب الثاني : قياس أثر الدعاية :

لقياس أثر الدعاية لا بد من التفرقة بين الاتجاه في التحليل Approach والطريقة التي يتم بها التحليل Technique . و الاتجاه في التحليل ينقسم ثلاثة أقسام :

أولا : تحليل تاريخي .
ثانيا : تحليل فلسفي .
ثالثا : تحليل نفسي .

أولا : التحليل التاريخي :

الذي يسمح عن طريق المتابعة الزمنية بتحديد خصائص تطور المواقف الدعائية . فالدعاية تجعل من الواقعة Fact الركيزة التي تنطلق ابتداء منها في مرحلة جديدة وليس هناك أقوى من الواقعة في عملية الانطلاق الدعائى لأن الدعاية وهي لا تعدو أن تكون من حيث طبيعتها عملية شحن انفعالى فانها في حاجة الى أعمدة ثابتة تستطيع أن تستند اليها وتركز حولها هذه العملية النفسية وهكذا يصير الفن الدعائى قام على فكرة اكتشاف الحادث الصغير ثم تضخيمه والتهويل من أمره وخلق حوله نوع من السحاب المضلل فاذا بنا ازاء قضية كاملة مفتعلة تصير خير ستار تدفع من خلاله الحجج الجديدة أو المنطق الجديد للأشياء للانسياب في الفكر والفردى والجماعى .

ثانيا : التحليل الفلسفي :

يدور حول اكتشاف الجزئيات والعناصر التي يتكون منها المنطق الدعائى واذا كانت هذه العملية تفترض تجردا من حيث المكان والزمان فانها رغم ذلك بدورها توجب المتابعة التاريخية لك من عناصر هذا المنطق ذلك ان التأيد على عنصر معين في لحظة معينة او التجهيل به في لحظة أخرى او ابرازه في لحظة ثالثة في صورة

منطق جانبي غير مقصود وغير رئيسي لابد وان يعكس ابعادا معينة لا فقط من حيث التخطيط الدعائى ولكن أيضا من حيث التخطيط السياسي العام .

ثالثا : التحليل النفسي :

تحليل نفسي لاكتشاف خصائص الشخصية القائمة بالدعاية . فالدعاية اشعاع من شخصية ذات أبعاد معينة وخصائص بحيث أن عدم اكتشاف مركز ذلك الاشعاع يمنح من تقييم المتغيرات المرتبطة بالموقف السياسي الذي تحددت به العملية الدعائية [٢٢]

اما الطريقة أو الاداة التي يتم بها قياس أثر الدعاية فتختلف تبعا للتالى :

أ ــ الجمهور المستهدف بالدعاية .
ب ــ مضمون الرسالة الدعائية .
جـ ــ تأثير الرسالة الدعائية .

أ ــ الجمهور المستهدف بالدعاية : The target audience

يجب أن نلاحظ في البداية أولا أنه فيما يتعلق بالأفراد الذين توجه اليهم الرسالة الدعائية كل فرد يصبح رد فعله ليس فقط كفرد منعزل ولكن كعضو في جماعات مختلف ينتمى اليها أو يتمنى الانتماء اليها ويتصل بها ، وكذلك القيم المتضمنة في الرسالة الدعائية ستقبل أو تعارض أو تشوه في ضوء قيم الجماعات المرجعة التي ينتمى اليها أو يتمنى الانتماء اليها ويتصل بها ، وكذلك القيم المتضمنة في الرسالة الدعائية ستقبل أو تعارض أو تشوه في ضوء قيم الجماعات المرجعة التي ينتمى اليها أو يتمنى الانتماء اليها فهناك علاقة ديناميكية بين ادراك الرسالة الدعائية وبين القيم المتضمنة في الرسالة ولكن الأفراد ليسوا متساويين في التأثير الذين يتلفونه من الرسالة الدعائية فهناك اختلافات داخلية داخل الجمهورية لا يمكن التغاضى عنها[٢٣] وهذا عكس ما أعلنه R.B. Lockhart المسئول التنفيذي عن الحرب السياسية

الانجليزية من أن الدعاية توجه إساسا الى الجماهير العريضة مما يتعذر معه الاهتمام بجمهور معين او خاص .

وكذلك Lerher يرى أن الدعاية الاستراتيجية تهتم بالجمهور المتنوع ويمكن التغاضى عن الخلافات بين الجمهور ولكن من الصعب تصور أن الأفراد متساويين في التأثير الذين يتلقونه من الرسالة الدعائية ، لذا وجهت العديد من الابحاث لوسائل الوصول الى الجماعات الفردية والتقسيمات المختلفة داخل مواطني البلد الموجهة إليه الدعاية .

ففي الأبحاث التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت توصلوا الى أن الأفراد الذين يتوزع ولاؤهم بين أكثر من جماعة أكثر قابلية لتبديل آرائهم السياسية ولقد اثبتوا عدة طرق في أبحاثهم .

أ ـــ الاستمارة .
ب ـــ مقابلات متعمقة .
جـ ـــ الملاحظة الدقيقة .

ولكن تجدر الاشارة الى أن هذا ممكن في حالة تحليل الدعاية الداخلية أما في الدعاية الموجهة الى دولة أخرى فهذا متعذر خاصة ان كانت دولة معادية الا اذا وجهت الدراسة اهدافها الى الجماعات الثائرة على العدو المضاد والتي يمكن استغلالها مثلا الثوار المعترف بهم وفي المدى الطويل تجرى ابحاث لا لكسب تأييد قطاعات من المواطنين في الدولة المعادية الموجهة اليها الدعاية بل لتغيير قيم معينة داخل المجتمع[٢٤]

ب ـــ مضمون الرسالة الدعائية :

يعتمد تحليل الرسالة الدعائية على طريقتين أساسيتين هما التحليل الفردي وتحليل المضمون . والتحليل الفردى يعنى أن كل باحث يعتمد على مجهوداته الفردية في محاولة الفهم القطعة الدعائية في اجمالها وفي تفصيلاتها بمعنى أن يتبين ما

تستهدفه من هدف عام وما تتجه اليه في تفصيلاتها الجزئية المختلفة المتضمنة تحت الكل بل وما تستخدمه من طرق ووسائل تحقيق الأهداف وهذا يرتبط بما أشار اليه « فرويد » في مصطلح (التحديد المتعدد المستويات Dermination) فليس للظاهرة الواحدة من دلالة واحدة وانما تتعدد دلالاتها وتختلف باختلاف المستويات ففي الرسالة الدعائية يستطيع التحليل أن يكشف عن جملة من الأهداف بالاضافة الى الأهداف الجزئية والهدف العام وكذلك الأهداف غير المباشرة وليس من شك ان الدراسة الشاملة لعينات مماثلة للرسائل الدعائية الصادرة عن جهاز ما تسمح بتشخيص الطابع العام للدعاية التي يتبعها الجهاز وطرقه الرئيسية التي يسلكها في محاولة البلوغ الى أهدافه .

ولقد قام كثير من الباحثين بمحاولات لحصر طرق الدعاية وصياغتها فيما يشبه القوانين او فيما يتخذ صورة القواعد الثابتة ولقد انتهى دومنياك من دراسته الى صياغة خمسة قوانين رئيسية هي :

١ ــ قانون التبسيط : بمعنى تبسيط دعاوى الدعاية في مبادىء أولية موجزة وفي شعارات ورموز بصرية وسمعية .

٢ ــ قانون التغليط : وهي تناول الأنباء بأي صورة أعد للعرض وهل تم عزل نبأ عن سياقه أم لا .

٣ ــ قانون الترتيل : ملاحظة تكرار الدعاوى بمختلف الأجهزة وفي مختلف الصور .

٤ ــ قانون التحويل : ملاحظة أن الدعاية لا تبدأ من العدم وانما تربط نفسها بمعتقدات الجمهور ثم تتحول بعد ذلك الى ما تهدف اليه .

٥ ــ قانون الاجماع : التفرقة بين الآراء المسلم بها والمجمع عليها وبين الدعاوى التي تعنى الدعاية باظهارها وكأنها تمثل رأى الغالبية العظمى ولقد اتفق المعهد الأمريكي لتحليل الدعاية مع « دومينال » في تحليله للقواعد الدعائية مع اختلاف في بعض المسميات فيما يسميه دومينال التغليظ يقابل من قواعد المعهد الأمريكي Oard-Stacking أو الحشد الانتهائى الفارض للوقائع .

وكذلك قانون التبسيط Glittering Generalities أي الشعارات البراقة ومهما يكن من أمر فان قوانين دومينال أو المعهد الأمريكي لتحليل الدعاية لا تعدو أن تكون تكثيف للوسائل التي تكشفت فاعليتها دون أن ترقى حقا الى مستوى القوانين أو القواعد الثابتة للعملية(٢٥)

أمثلة عن تحليل مضمون الدعاية :

استخدام تحليل المضمون في اكتشاف الدعاية في وسائل الاتصال لاستخدامها كدليل في المحاكم :

ان الحقائق المتوصل اليها عن طريق تحليل المضمون كانت تقدم كدليل في المحاكم الفيدرالية ولقد كانت القضية هي وجود اتجاه دعائى يسيطر على وسائل الاتصال ومن الصعب اكتشاف الدعاية بسهولة ولكن يمكن عن طريق العبارات والمحتوى معرفة ذلك آخذين في الاعتبار النص بأكمله .

ولقد طبق مضمون الدعاية بالنسبة لقضية مشهورة هي قضية بوكنيجا وهي مؤسسة تهتم بنشر الكتب والدوريات وتتلقى مساعدة من الاتحاد السوفيتي ولقد طلبت المحكمة تحليل بعض الكتب والدوريات لمعرفة اتجاهها الدعائى واستخدموا عدة مستويات لأكتشاف الدعاية .

١ ـ Avowal Test. اختبار المجاهرة
٢ ـ Praralle Test. اختبار المطابقة
٣ ـ Consistency Test. اختبار الاتساق
٤ ـ Presentation Test. اختبار العرض
٥ ـ Source Test. اختبار المصدر
٦ ـ Conceated source Test. اختبار المصدر الخفى
٧ ـ Distinctiveness Test. اختبار التميز
٨ ـ Distortion Test. اختبار التشويه

١ ـ اختبار المجاهرة :

ذلك الاختبار أسهل طريقة للتعرف على الدعاية لأن التصريح هنا علنى بأن المادة وسيلة مصرح لها بالدعاية لجانب معين ففي قضية Bookinga استخدمت بالنسبة لمجلة اخبار موسكو وحسب التكرار للفقرات والعبارات التي تصف نفسها بأنها تملك حق التحدث باسم روسيا فمثلا تلك العبارة « كتاب سوفيت بارزين ومتخصصين سيعرضون صورة للحياة في روسيا » وتوصلوا الى أن نسبة كبيرة من المقالات التي تعرض في أخبار موسكو تذكر احقيتها في التحدث باسم روسيا .

٢ ـ ا ختبار المطابقة :

واستخدم هذا الاختبار بالنسبة لمضمون الدوريات في قضية Pelley لمعرفة مدى تطابق مضمون المادة محل الدراسة مع مضمون دعاية العدو وقسموا دعاية النازى الى ١٤ موضوعا مثل الولايات المتحدة فاسدة داخليا ـ عدم وجود عدالة اقتصادية وسياسية ـ استغلال وتعذيب اليهود والشيوعيين ... الخ . وتم مقارنتها بتحليل العبارة في المجلات والدوريات التي تصدرها دار النشر بيلى فظهر التالي :

العبارات المطابقة	العبارات غير المطابقة	
٢٧٩	٢٦	الولايات المتحدة فاسدة داخليا
٣٩	٥	سياسة أمريكا الخارجية لا مبرر لها
٧	٥	رئيس أمريكا يستوجب اللوم

٣ ـ اختبار الاتساق :

في قضية Auhagen حللت مجموعة قليلة من المجلات ثلاث نسخ من مجلة تحدى اليوم To day's challenge في الفترة من يونية ١٩٣٩ م الى سبتمبر

١٩٣٩ وهدف الدراسة هو تحديد الاتساق مع أهداف الدعاية المنشورة على مستوى الاعلان الرسمى فللحزب النازى أربعة أهداف دعائية معلن عنها هي :
١ ـــ توضيح ما يقترفه الاعداء تجاه المانيا وأهداف المانيا للسلام .
٢ ـــ كشف كذب الدعاية الموجهة لألمانيا وصدق الدعاية الألمانية .
٣ ـــ كشف ضعف وعدم اخلاقية الادعاء .
٤ ـــ ايضاح خطر اليهود للعالم .

وحاولوا معرفة مدى التطابق بين مجلة تحدى اليوم والأهداف الدعائية النازية وقارنوها بتحليل مجلة تحدى اليوم تتفق مع أهداف الدعاية الألمانية بنسبة ٤٥ ٪ بينما المختار مثلا ٢٫٤٣ ٪ .

٤ ـــ اختبار العرض :

أ ـــ هدف هذا الاختبار هو ايضاح درجة عرض المجلة أو الجريدة لمشكلة ما بصورة متوازنة أو غير متوازنة فهل هي تعرض كافة وجهات النظر أم لا فالمعالجة غير المتوازنة تعتبر كمؤشر لوجود دعاية سياسية عن طريق استخدام الكلمات وما يماثلها من صور كوسيلة للتأثير على الاتجاهات في المواضيع ذات الأهمية .

ولقد تم تحليل مجلتي أنباء موسكو Moscow News والأدب الدولي International literature لمعرفة هل تمت معالجة مواضيع كالفلسفة الماركسية ونجاح وفشل الاتحاد السوفيتي بحياد أو تحيز والموضوعين الرئيسيين :
(١) الاتحاد السوفيتي ناجح .
(٢) العقيدة الماركسية صحيحة .
وكلا القضيتين يعضد الآخر طالما أن روسيا قائمة على العقيدة الماركسية أما القضايا الفرعية فهي :
(١) الاقتصاد السوفيتي سيستمر في تقدمه حتى أنه سيتفوق على أمريكا

في سنوات قليلة فنيا واقتصاديا وسيحتل المكانة الأولى في العالم .
(٢) انتهى الاستغلال من الاتحاد السوفيتي .
(٣) الرأسمالية تستغل البشر .
(٤) الديمقراطية في البلاد الرأسمالية للبورجوازيين فقط .
(٥) العنف الثورى له مبرره .
(٦) حتمية انهيار الرأسمالية .
(٧) ضرورة دراسة للماركسية للوصول للنظرة العلمية .
وصنف محتوى الدوريات تبعا للمواضيع الموائمة او غير الموائمة وحسبت تبعا لحجم الصمود وتوصلوا الى أن معظم الدوريات تخصص جزءا كبيرا منها في الكتابة عن روسيا بصورة موائمة فالمقالات تعرض للاتحاد السوفيتي في صورة براقة على عكس عرضها للدول الأخرى .

ب ــ واستخدم كذلك اختبار العرض لتحليل المادة المرسلة من وكالة انباء Transocean الى ألمانيا وجنوب أمريكا وكذلك لتحليل الرسالة الاخبارية التي تصدرها تلك الوكالة لتوزع على الناشرين الأمريكيين وكانت الخطوة الأولى هي تحليل العرض الموالى الى أمريكا والمانيا والمواضيع التي مع أمريكا .
(١) التقدم الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية .
(٢) القيادة الحكيمة في الولايات المتحدة الأمريكية .

والمواضيع التي (ضد) أمريكا :

(١) الاضرابات
(٢) الصراع الداخلي
(٣) الاستعمار
(٤) سيطرة اليهود على السياسة الأمريكية .
(٥) ضعف القيادة وفسادها .

والمواضيع التي مع ألمانيا :

(١) التفوق العسكري .

(٢) الرخاء .

(٣) الوحدة الداخلية .

(٤) قوة القيادة .

والمواضيع التي (ضد) ألمانيا :

(١) الفشل العسكري

(٢) القسوة

(٣) الرغبة في السيطرة على العالم

وتم مقارنة ما تصدره وكالة أنباء Transocean مع نيويورك تيمز ونيويورك بوست بالنسبة للمواضيع السابق ذكرها فوجدوا التالى :

	Transocean	New York
مع المانيا	٨٩ر٥٣ ٪	٣٥ر٨٣ ٪
ضد المانيا	١٠ر٤٧ ٪	٦٤ر١٧ ٪

٥ ــ اختبار المصدر :

هدف هذا الاختبار هو معرفة المصدر الذي تعتمد عليه وسيلة الاتصال في عرض أخبارها وتعليقاتها هل هو مصدر واحد أم اعتماد متوازن على عدة مصادر فنتيجة تحليل مجلة أنباء موسكو Mosscow News وجد أنها تعتمد على المصادر التالية :

(١) مقالات موقعة من أعضاء الحزب والحكومة في روسيا .

(٢) ترجمة من مقالات حكومية أو حزبية .

(٣) ترجمة وثائق رسمية .

وصنعت المقالات حسب حجم البنود وتوصلوا للتالى :

المقالات الموقعة	$\frac{1}{2}$ ٣٨٥٤ عمود
المقالات المترجمة	$\frac{1}{2}$ ٢٢٥٥ عمود
وثائق رسمية	١٦١٧

٦ ــ اختبار المصدر الخفي :

ومن الطرق لاكتشاف الدعاية هو الاعتماد على مصادر غير معروفة في الاخبار والتعليق في المواضيع محل الجدل فان كان اختبار المصدر يعتمد على جانب معين فيما لا شك فيه أن هناك دعاية . وذلك الاختبار تقابله صعوبة الرجوع الى المصادر الخفية التي تعتمد عليها وسائل الاتصال خاصة أثناء الحروب ولقد طبقت تلك الطريقة على نطاق ضيق فيما يتعلق بأبناء موسكو فلوحظ ان المقالات الافتتاحية تعتمد اساسا على أزفستيا والبرافدا دون الاشارة الى ذلك .

٧ ــ اختبار التمييز :

هدف هذا الاختبار هو تحليل الألفاظ والرموز المستخدمة في وسائل الاتصال وهل تتفق مع الألفاظ أو الرموز المستخدمة من قبل احد الأطراف ام لا . ولقد استخدم هذا الاختبار في قضية Bookniga لمحتوى مجلة اخبار موسكو ولوحظ أنها تستخدم مجموعة من المصطلحات السياسية والألفاظ المستخدمة في العقيدة الماركسية مثل بورجوازية ــ الصراع الطبقى بروليتاريا ... الخ وتملك الألفاظ بعيدة عن التراث اللغوى الأمريكي خاصة أنها لا تتردد في المجلات الأخرى .

٨ ــ اختبار التشويه

وهذا الاختبار يجمع بين عدة اختبارات سابقة ويعتمد على طرق اكثر فنية من

الطرق السابقة فهي ترمى الى معرفة الاتجاه التي تتخذه العبارات المختلفة في موضوع ما لمعرفة مدى التحيز ثم يلي ذلك مقارنة العبارات بأهداف الدعاية المعلنة لحزب معين كما يحسب تكرار الألفاظ والعبارات الموائمة او غير الموائمة[٢٦].

تحليل مضمون الاذاعة لاكتشاف الدعاية :

قام بيرلسون Berlson بدراسته لتحليل الاذاعة الايطالية والألمانية واليابانية لمعرفة مدى التطابق بين الدعاية الايطالية والألمانية واليابانية وهل هذا الارتباط رسمي أم خفى وكانت فترة الدراسة ما بين ١٩٤١ ـــ ١٩٤٢ م

تأثير الرسالة الدعائية :

ان مشكلة قياس أثر الدعاية متسعة كما هو الحال في مجال الأبحاث السلوكية ومشاكل مناهج البحث ولكن من الممكن اجراء أبحاث تتبع المناهج التالية :

١ ـــ تحليل المضمون : التحليل الكمى للمضمون

٢ ـــ مقابلات متعمقة Intensive interviews

فيمكن معرفة آثار الدعاية بأبحاث عميقة عن طريق اختبار عينات من الجمهور الموجه اليه الدعاية ويقابل ذلك صعوبة وهي الحرية المتاحة للباحث والمبحوث خاصة في الدول المعادية .

٣ ـــ الملاحظة الدقيقة Extensive observations : احيانا الملاحظة بالمشاركة تكون لها أهمية بارسال مجموعة من الباحثين الى مناطق معينة للقيام بملاحظة منظمة لتأثير الرسالة الدعائية مع جمع الاحصاءات وتقارير عن الصحف والخطب والاجتماعات العامة والمظاهرات .

٤ ـــ القياس التجريبي لاثر الدعاية Experiments : دراسة عينات من الجمهور الموجه اليه الدعاية وعينات أخرى لم توجه اليها دعاية ومقارنتهما وكذلك يمكن دراسة حملة دعائية موجهة الى مجموعة ما ثم توقف الحملة لدراسة

اثارها على تلك المجموعات ولكن هناك احتمال أن النتائج المتوصل اليها نتيجة للدعاية ولكن نتيجة لتعامل اخر غير معروف أو يقابلها ايضا صعوبة ردود الفعل النفسية التي قد تتسبب فيها الدعاية فتجعل موقف الفرد متشددا أو نتيجة لخوف الفرد من التعبير عن رأيه خشية من البوليس او التقارير السرية .

ونتيجة لصعوبة ملاحظة اثار الدعاية في الدولة التي وجهت اليها الدعاية اتجهت الابحاث في الفترة الأخيرة على التجارب المتحكم فيها Controlled Experiments والمقابلات الشبه عميقة مع المجموعات الضابطة ــ لوضع مبادىء عامة للدعاية ويمكن التوصل عن طريق تلك الأبحاث لأفضل الطرق لمعرفة وسائل الاتصال التي تؤثر على الجمهور او التركيز على موضوع معين بصورة المختلفة للحصول على تأثير قوى ولكن الخطورة أن ا لمبحوث في تلك الحالة قد يختلف عن المبحوث الأصلى وبالتالي ردود فعل الجمهور الموجه اليه الدعاية قد تختلف عن ردود أفعال هؤلاء المبحوثين(٢٧) . ولقد قام Verner M. Sims. بتجربة على مجموعة من التلاميذ لقياس أثر الدعاية فوجه دعاية الى مجموعة من الطلاب خلال فترة زمنية معينة وفي نفس الوقت اختار مجموعة أخرى لتوجيه دعاية مضادة للموضوع محل البحث ومجموعتين محايدتين يتلقيان معلومات متوازنة حيادية فتوصل الى أن الدعاية تأثير قوى في تغيير الاتجاه في كلا من المجموعتين الموجهه اليهما الدعاية على عكس المجموعة الضابطة التي لم تغير اتجاهها وكذلك درس سيمز استمرار تأثير الدعاية على من غير اتجاهه فوجد بعد ثلاثة أشهر ونصف من غير اتجاهه استمر في ذلك التغيير .

لقد تطور William Biddle,, الأبحاث الخاصة بتدريب مجموعة من الأفراد على الشك في وجود دعاية لمقاومة تأثير الدعايات الخارجية .

أما Rex Collier فقد وجه دعاية مؤيدة الى الألمان الى مجموعة من

الطلبة الجامعيين الأمريكيين فاذا بتلك المجموعة تغير أرائها السياسية الى التعاطف مع المانيا .

واجرى M. Wilke. تجربة من نوع آخر لقياس فاعلية الدعاية عن طريق وسيليتين من وسائل الاتصال بالاذاعة او المنشورات المطبوعة وتبين ان الاذاعة أكثر فاعلية من المنشورات .

وقام T.T. Mocre بدراسة عن رأى الأغلبية وفعاليته في التأثير على رأى الفئة المتخصصة وهذا عكس ما هو متصور عن دور الأقلية في التأثير على الأغلبية فتوصل الى أن رأى الغالبية أكثر فاعلية في التأثير على آراء الفئة المتخصصة . وتلك النتيجة اكدها آخرين مثل C.Marple[٢٨] ويمكن القول أن نتائج الدعاية يمكن تقديرها ولا يمكن قياسها علميا وان من يقوم بالقياس يجب أن يكون مدربا على مناهج البحث مع خبرة بالمبحوثين ويلاحظ أن الهدف النهائي لأي رسالة دعائية هو التأثير على السلوك الانساني لذا عند القيام بقياس اثر الدعاية لا بد من الأخذ في الاعتبار التالي :

(١) اثارة انتباه المستقبل .
(٢) الأخذ في الاعتبار بعقيدة المستقبل .
(٣) العمل في ضوء ميول وتفضيلات الجمهور الموجه اليه الدعاية .
(٤) الجماعات التي يشترك فيها الجمهور المستهدف بالدعاية وكذلك الظروف المحيطة به تغير من تأثير الدعاية .[٢٩]

الهــوامــش :

1- International Encyclopedia of the social sciences U.S. Macmillan and press Vol. 12 1968 PP. 579-588.

2- Encyclopedia Britannica. G.B. William Bonton Publiaher Vol. 18. 1971 P. 580.

3- Encyclopedia of Russia and the soviet union U.S. Macgraw Hill book comany 1961 PP. 459-406.

4- Dictionary of political science U.S. Philoshical Library 1964 PP. 430-431.

5- Morris Janwitz "Harold D. Lasswell contributi oncontent analysis" in publix opinion quarterly No.4 winter 1966-1969 PP. 646-654.

6- Schetter, clarencce, public opinion in American Society U.S.A. Harper and Brothers publishers, 1960, PP. 380-408.

7- David S Mclellan, William C Olson. Fred A Sondermann the theory and palctice of International Relations, U.S.A. prentice Hall, 1968 PP. 236-237.

٨ ـــ لينين ـــ ما العمل ـــ موسكو دار التقدم ص ٨٣ ـــ ٨٤ .

9- Alex. Inkeles public opinion in Soviet Russia A study in Mass persuation, U.S.A. Harvard university press, 1958 PP. 38-39.

10- Daniel Katz public opinion and propaganda, U.S.A. Holt Rinehart and winston, 1954 PP. 508-509.

11- Bernard Berelson Reoder in public opinion and communication U.S.A. the Freepress 1953 PP. 278-288.

(١٢) د. حسنين عبد القادر ـــ الرأى العام والدعاية وحرية الصحافة م.ع. الأنجلو المصرية سنة ١٩٥٧ ص ٩٦ــ١٠٢ .

(١٣) د. محمد عبد القادر حاتم ـــ الاعلام والدعاية بوصفهما قوة سياسية لاستقرار الحكم ونشر الأمن والسلام العالمي ج.م.ع. رسالة للحصول على الدكوراه في العلوم السياسية من كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٥٧ ص ١١ــ١٤ .

(١٤) د. حامد ربيع نظرية الدعاية الخارجية ج.ع.م. مكتبة القاهرة الحديثة سنة ١٩٧٠ ص ٧٦ــ٩٨ .

15- John C Clews-Communist propaganda Techniques Great Britain Methuen and Co Ltd, 1964, P. 3.

(١٦) د. محمد عبد القادر حاتم الاعلام والدعاية بوصفهما قوة سياسية لاستقرار الحكم ونشر الأمن والسلام العالمي ـــ المرجع السابق ص ١١ــ١٤ .

(١٧) د. حسنين عبد القادر ـــ الرأى العام والدعاية وحرية الصحافة ـــ المرجع السابق ٩٦ــ١٠٢ .

(١٨) د. حامد ربيع ـــ نظرية الدعاية الخارجية ـــ المرجع السابق ص ٩٣ــ٩٤ .

(١٩) لينين ــ ما العمل ــ المرجع السابق ص ١٠٣ــ١٠٥ .

20- Daniel Katz. Public opinion and propaganda U.S.A. Molt Rinehart and winston 1954 PP. 463-464.

21- Schettler, Clarence public opinion in American Society Op. Cit. PP. 380-408.

(٢٢) د. حامد ربيع ــ فلسفة الدعاية الاسرائيلية ــ بيروت منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث ١٩٧٠ ص ٨٧ الى ٨٩ .

23- William Hummer-Keith Huntress
the analysis of propaganda U.S.A. Holt Rinehary and Winston 1961 PP. 88-90.

24- Louis Kliesberg
Social processes in International Relations U.S.A. the free press 1968 PP. 336-348.

(٢٥) د. صلاح مخيمر ــ عبده ميخائيل رزق ــ المدخل الى علم النفس الاجتماعي ج.م.ع. مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٦٠ ، ص ٢٨١ــ٣٠٤ .

26- Lasswell Harold Language or politics op. cit.
chapter.9 PP. 250-270.

27- International Encyclopedia of the social sciences
volume 12 op. Cit P. 579-589.

28- Schettler public opinion in American Society op. cit. PP. 380-408.

29- Lowis Kriesberg. Social processes in International Relations op. Cit. PP. 335-348.



منشورات مجلة العلوم الاجتماعية

		السعر
١ ــ في ذكرى بياجية	ندوة علمية ــ تنظيم وتحرير : د. محمد عماد الدين اسماعيل	دينار واحد
٢ ــ عدد خاص عن فلسطين		٣٥٠ر٠
٣ ــ عدد خاص عن القرن الهجري الخامس عشر		٣٥٠ر٠
٤ ــ عدد خاص بعنوان : العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل	باشراف : د. بشارة خضر	٣٥٠ر٠
٥ ــ دراسات ميدانية في النضج الخلقي المعنوي عن الناشئة في الكويت	د. طلعت منصور د. حليم بشاي	٢ / ــ

يمكن الحصول عليها بالاتصال أو الكتابة إلى :

مجلة العلوم الاجتماعية ــ ص.ب / ٥٤٨٦ ــ صفاة ت / ٥٤٩٤٢١ ــ الكويت

مجلة العلوم الاجتماعية ــ العدد ٢ ــ المجلد ١٢ ــ صيف ١٩٨٤ (صفحات من ٦٩ إلى ١٠٢)

الاتجاه الراديكالي في علم الأجرام :

مثالية الفكر أم واقعيته .

فهــد الثاقــب
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية/ جامعة الكويت

مقدمـــــة :

من ابرز سمات الاتجاهات الاجتماعية في علم الاجرام تعددها وتنوعها وبالتالي الاختلاف فيما بينها . ولقد شهدت السبعينات في الولايات المتحدة وانكلترا ظهور واحد من تلك الاتجاهات والذي اثار ولا زال يثير نقاشا وجدلا طويلين . والملاحظ أن ذلك الاتجاه قد اطلقت عليه مسميات عديدة . فسمي بعلم الاجرام الجديد The New Criminology وعلم الاجرام الراديكالي Radical Criminology وعلم الاجرام الماركسي Marxist Criminology وعلم الاجرام اليساري Leftwing Criminology وعلم الاجرام الاشتراكي Socialist Criminology ويسمى كذلك باتجاه الصراع Conflict Criminology وبالاتجاه الناقد Critical Criminology . والواقع أن كلا من تلك التسميات تعكس جانبا أو آخر من جوانب ذلك الاتجاه كما يراه اصحاب التسمية . فهو في نظر البعض اتجاه يساري أو اشتراكي أو ماركسي لأن أتباعه يقولون بأن السلوك الاجرامي هو نتيجة للتناقض في النظام الاقتصادي الرأسمالي والمتمثل في طبيعة علاقات الانتاج الاقتصادية . وهو اتجاه صراع لأن اتباعه يعتقدون بأنه ليس هناك أتفاق في المجتمع حول القيم والمصالح الاساسية للافراد بل

أن المجتمع يتسم بالصراع حول تلك الموضوعات . فالقوانين الجنائية وخاصة تطبيقها يعكس رغبات الفئات ذات النفوذ السياسي والاقتصادي ، أي أن الاساس القانوني للدولة هو من صنع تلك الفئات . وهو اتجاه ناقد لتركيزه على التحيز الطبقي والجنسي والعنصري والقول بأنه يمثل أحد أسباب الجريمة . وهو اتجاه جديد وراديكالي لرفضه لتعريف السلوك الاجرامي كما هو وارد في القوانين الجنائية وكما هو متعارف عليه بين علماء الاجرام التقليدين ولاعتقاد اتباعه بان مشكلة الجريمة يمكن حلها بازالة النظام الرأسمالي وإقامة الدولة الاشتراكية . وربما يكون مصطلح « راديكالي » كما يشير (Inciardi, 1980 : 7) أكثر تلك التعبيرات شيوعا وقبولا .

وقد نشأ هذا الاتجاه كما يرى كثيرون (انظر مثلا ,Greenberg 1981) (Sykes, 1974, Platt, 1974, Friedichs, 1980 نتيجة للظروف السياسية والاجتماعية التي شهدتها الولايات المتحدة في الستينات من هذا القرن . اذ تميزت تلك الفترة بظهور حركة الحقوق المدنية التي طالبت بمساواة الملونين بالاكثرية البيضاء . وظهرت في الجامعات وخاصة في ولاية كاليفورنيا حركة تطالب بحرية التعبير . ثم انتشرت في أواخر الستينات الحركة المناهضة للحرب في فيتنام . وظهرت كذلك حركات أحتجاج ضد كافة أنواع التعصب والتحيز ومنها العنصري والجنسي لتشمل قطاعات مختلفة من المجتمع وقد ظهرت تنظيمات طلابية مثل (SDS) و (SNCC) وهي ذات اتجاه راديكالي وكانت نواة ما سمي باليسار الجديد . وقد صاحب هذه الحركات انتشار الكتب والنشرات ذات الاتجاه الثوري والتي كانت تعبر عن فكر ماركسي أو فكر راديكالي بشكل أو بآخر . ولقد لجأ الكثيرون للماركسية ومنهم اساتذة الجامعة وطلبة الدراسات العليا لمساعدتهم على فهم الاحداث والتحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الامريكي خلال الستينات . ولذا نجد أن بعض اساتذة الاجتماع المهتمين بظاهرة الجريمة أخذوا في البدء بالتركيز على الاستغلال بكافة أشكاله وصوره وعلى النشاطات غير القانونية للطبقة صاحبة النفوذ . ونلاحظ أنه في منتصف السبعينات اخذ الاتجاه

الراديكالي الماركسي يظهر بشكل واضح .

تلك الظروف شكلت اذن مناخا ملائما لظهور ذلك الاتجاه ، إلا أن التراث الفكري لعلم الاجرام ساهم ايضا في عملية ظهوره . فنجد أن أطروحات الاتجاه الراديكالي تتصل جذورها بنظريات علم الاجتماع بشكل عام وعلم الاجرام بشكل خاص . والملاحظ أن هناك كثيرين ومن اشهرهم (Bonger, 1916) قد استعانوا منذ بداية القرن بالنظرية الماركسية لتحليل ظاهرة الجريمة . وهناك بعض الكتاب مثل (Sellin, 1938) و (Vold, 1958) قد استعانوا بنظرية الصراع . كما تضاف الجهود التي ساهم بها (Sutherland, 1940) في تحليله لما اسماه بجرائم ذوي الياقات البيضاء إلى ذلك التراث . وكان لنظرية الوصم Labeling Theory والتي ظهرت في الستينات وأوائل السبعينات أثر كبير على اتباع الاتجاه الراديكالي . ويعتبر اصحاب تلك النظرية أول من نقل اهتمام علماء الاجرام من الفرد إلى المؤسسة أو إلى القانون والأجهزة المطبقة له . فقد أشار اصحاب هذا الاتجاه إلى أنه ليس هناك سلوك اجرامي بطبيعته ، بل أن الجماعات وخاصة اصحاب النفوذ ، تضع قوانين تطبقها على نوعية معينة من الناس وتسميهم منحرفين . فالانحراف والجريمة بنظر هؤلاء لا يحددها محتوى السلوك الذي قام به الفرد بل هو نتيجة لاعتقال الاجهزة المطبقة للقانون لافراد معينين ومعاقبتهم ولذلك فان ما يسمى بسلوك اجرامي ومنحرف يزداد نتيجة للوصم الرسمي لأفراد معنيين تقوم به الاجهزة المطبقة للقانون في محاولتها للحد من الجريمة والانحراف . فالسلوك المنحرف عرف كذلك نتيجة ردود الفعل الاجتماعية وان تبني المنحرف لتلك التسمية وتكرار قيامه بذلك السلوك كان نتيجة لردود الفعل وخاصة الوصم الرسمي . فالجريمة والانحراف ظاهرة سياسية ، أي أنها نتيجة لعملية سياسية ادت إلى وضع قواعد واصبحت مخالفة تلك القواعد من قبل البعض تشكل جريمة (انظر مثلا (Matza, 1969; Turk, 1964; Becker, 1963; Lemert, 1951) ولذا نجد أن البدايات الاولى لكتاب الاتجاه الراديكالي جاءت متأثرة بنظرية الوصم ، وأدبيات اليسار الجديد وغيره مما كان سائدا آنذاك .

ورغم القول بتأثر هذا الاتجاه بغيره ، إلا أن بعض ما طرحه اصحاب هذا الاتجاه جاء متميزا عما سبقه من اتجاهات . ورغم ذلك يتعذر وضع صورة متكاملة لهذا الاتجاه نظرا لتطرق الكتاب للعديد من الموضوعات وإلى اختلاف الرأي فيما بينهم وتعديل البعض لا طروحاته عبر السنوات العشر الماضية . ورغم تلك التحفظات إلا أنه يمكن حصر آرائهم حول القضايا الاساسية التي اختلفوا فيها مع الاتجاه التقليدي السائد في علم الاجرام ، وتلك القضايا هي : تعريف السلوك الاجرامي ، والموقف من القانون الجنائي ، واسباب السلوك الاجرامي ، وكيفية الحد من مشكلة الجريمة ، ودور عالم الاجرام وعلم الاجرام .

تعريف السلوك الاجرامي :

يتفق أنصار المدرسة التقليدية الوظيفية المحدثون مع السلف الأوائل مثل دوركايم في نظرتهم للجريمة على أنها ظاهرة اجتماعية عادية وهي تمثل مخالفة للقواعد الاجتماعية والقانون الجنائي واللذين يعبران عن اجماع عام . ولذا نجد أن علماء الاجرام التقليديين قد سلموا بالتعريف القانوني للسلوك كمرجع ووحدة للتحليل . إلا أن البعض مثل (Sellin, 1938) قد أكد أن علم الاجرام يجب أن يهتم ولغرض التحليل العلمي لا بالسلوك المخالف للقانون بل بالسلوك اللااجتماعي والذي يتنافي مع قواعد السلوك المقبول اجتماعيا ، ذلك لأن بعض المواطنين قد لا يعترفون بشرعية القانون ولكن بدلا من ذلك يمتثلون لقواعد السلوك السائدة في الفئة الاجتماعية التي ينتمون إليها . ونلاحظ أن (Sutherland, 1940) قد اتخذ موقفا مماثلا ، فقد اثار جدلا واسعا حول تعريفه لما أسماه بجرائم ذوي الياقات البيضاء . إذ أن البعض يرى أن تلك النشاطات ليست مخالفة للقانون الجنائي (انظر مثلا (Tappan, 1947) بل هي مخالفة احيانا للقانون المدني . إلا أن Sutherland اعتبرها جرائم لانها سلوك مخالف للثقة أو الائتمان وان ذلك السلوك متعمد وارادي ، وأن مثل ذلك السلوك قد نتج عنه أذى للناس . واشار إلى أن تلك الأعمال لا تعتبر إجرامية لأن مرتكبيها من أصحاب السلطة والنفوذ وقد

جعلوا القانون الجنائي لا يشملها بتعريفاته (Sutherland, 1940) .

ونجد أن البعض من اصحاب الاتجاه الراديكالي قد اضافوا لذلك الموقف بعداً آخرا من خلال مطالبتهم باعادة النظر بتعريف السلوك الاجرامي . فقد أشاروا (Schwendingers, 1970: 149) إلى أن علماء الاجرام بدلا من التسليم بالتعريف القانوني للجريمة ، عليهم اعتبار الجريمة كل سلوك مخالف لحقوق الانسان . وهذا التعريف سيسمح باعتبار أنظمة وعلاقات اجتماعية معينة كالامبريالية والتمييز العنصري والجنسي والرأسمالية بأنها اجرامية لانها تحرم الانسان من حقوقه الاساسية وينتج عنها أذى اجتماعي أشد خطرا من بعض الأعمال الفردية التي تعتبرها الدولة أعمالا اجرامية . أن هذا التعريف يستند إلى أن تعريف الاذى الاجتماعي من قبل من يمتلك سلطة التشريع قد استبعد الاعمال المؤذية التي تقوم بها الطبقة العليا من القانون الجنائي واقتصر على اعتبار بعض الاعمال التي تقوم بها الفئات الدنيا جرائم . ولذا نجد أن Schwendingers دعوا زملاءهم ولغرض التحليل العلمي إلى التخلي عن القانون الجنائي كأداة للتحليل واعتبار حقوق الانسان مقياسا للسلوك الانساني . والجدير بالذكر أن Schwendingers قد دعوا إلى تعريف مختلف عن التعريف السابق يشير إلى اعتبار الجريمة كل سلوك مؤذ للمصالح الاساسية للطبقة العاملة وحقوق أفرادها كحق الانسان في ظروف صحية وحقه في التعليم والتطبيب (Schwendingers, 1977: 10) .

ونجد أن بعض الراديكاليين قد استجاب للدعوة الاولى فقد اعتبر (Platt, 1974: 6) جريمة كل مخالفة لحقوق الانسان كحقه في المساواة في الطعام والاقامة والكرامة الانسانية وحرية تقرير المصير وحقه في التحرر من الاستغلال . أن تلك الدعوة كما هو واضح ستؤدي لا إلى تجاهل التعريف القانوني فحسب بل إلى تغير كلي في موضوع دراسة علم الاجرام . فبدلا من دراسة السلوك المخالف للقانون فعلى علماء الاجرام دراسة ما سمي بالسلوك المخالف لحقوق الانسان . ولذا نجد أن البعض يقول أن الجرائم العادية ما هي إلا أعراض لمشكلة اساسية وهي الامبريالية ، وعلى علم الاجرام الراديكالي في العالم الثالث دراسة وفهم الامبريالية من أجل فهم

الجرائم الحقيقية المتمثلة في أنماط الاستغلال الوظيفي ، وفوضى التحضر ، والمستوى الصحي المتدني للفرد وظروف السكن السيئة ، وتهجير الريفيين ، والنظم التعليمية القائمة على المنافسة (Boeringer & Giles, 1977: 61) . وقد قام آخرون باطلاق جريمة على أعمال وسلوكيات أخرى مختلفة . إلا أننا نجد أن الأكثرية من الراديكاليين قد تجاهلوا تلك الدعوة عمليا واخذوا في بحوثهم كالتقليديين ، الحديث عن الجرائم كسلوك مخالف للقانون الجنائي . ومن الجدير بالذكر أن ماركس كما يشير (Greenberg, 1981: 27-28) لا يدعم التعريف المقترح بل يصر على الالتزام باعتبار الجريمة سلوك مخالف للقانون الجنائي .

ولقد ترتب على الدعوة لرفض التعريف القانوني وتبني التعريف الجديد أن تغيرت النظرة لجرائم الشوارع . فنجد أن هناك اتجاها بين اليسار الجديد في الولايات المتحدة وبين بعض الراديكالين من علماء الاجرام يدعون إلى اعتبار جرائم الشوارع التقليدية نوع من الثورة البدائية ضد النظام الرأسمالي واعتبار المجرمين بدلا من الطبقة العاملة طليعة الثورة (Greenberg, 1981: 28) . ونجد أن بين الراديكاليين البريطانيين (Taylor, Walton & Young, 1973) من أعطى معنى سياسيا لجرائم الشوارع واعتبرها نوعا من الاحتجاج ضد الاستغلال . وعلى هذا الاساس يعتقد (Currie, 1974: 112) أن هدف الماركسية بالنسبة للجريمة هو الكشف عن الظروف التي تجعل الاعمال الاجرامية تعبر عن بداية لوعي سياسي تقدمي أو أنها مجرد سلوك لأفراد لا يعون ولا يناضلون ضد النظام القائم . وباعتقاد Quinney ان المسألة قابلة للحسم على اساس أنه اذا كان السلوك الاجرامي نشاطا واعيا في التنظيم العمالي فان الجريمة ستكتسب طابعا سياسيا وثوريا (Quinney, 1977: 99-100) لكن تبدو المشكلة في تحديد نوع السلوك وطبيعة الظروف التي يمكن فيها اعتباره تقدميا نابعا عن وعي ثوري طبقي أم أنه سلوك رجعي نابع عن مصلحة أنانية فردية ، خاصة ونحن نتحدث عن جرائم قتل واعتداء واغتصاب وسرقة وتجارة مخدرات وما إلى ذلك من جرائم راح ضحيتها ملايين من ابناء الطبقة العاملة .

والواقع أنه ليس هناك موقف موحد بين الراديكاليين من علماء الاجرام حول ما يسمى بجرائم الشوارع ، فهناك من يعتبرها عملا ثوريا ، بينما يراها البعض الآخر أعمالا رجعية ، وهناك من يتخذ موقفا وسطا مشيرا إلى أن بعض تلك الاعمال نشاط ثوري والبعض الآخر يعتبرها نشاطا رجعيا . فنجد أن بين بعض الراديكاليين (Platt, 1978: 33) من يرفض اعتبار تلك الأعمال أعمالا ثورية لانها لا تضعف من سلطة البرجوازية ، ثم أن تكلفة تلك السرقات ستعود على المستهلك بالضرر وذلك عن طريق زيادة الاسعار أو تقليل جودة السلع . وقد ذهب البعض (Garafalo, 1978: 22) إلى اعتبارها نشاطات رجعية مضادة للثورة لان معظم تلك الاعمال قد ارتكبت لمصالح شخصية ولان ضحاياها في معظم الأحيان هم من نفس الطبقة الاجتماعية المضطهدة . إلا أنه يعتقد أن تلك الاعمال ما هي إلا تعبير غير واعي عن الشعور بالاضطهاد والاستغلال ، ولكن مع نمو الوعي الطبقي سيصبح بالامكان تطوير ذلك السلوك الاجرامي التقليدي إلى نضال ثوري فعال .

إلا أن موقف ماركس وانجلز كما يرى (Hirst, 1975: 216) واضح في هذا الصدد فهو موقف معارض بحزم لجرائم الشوارع التي تقوم بها عادة فئة Lumpen Proletariat واعتبرا تلك الفئة خطره ونفاية اجتماعية . واشارا إلى أن تلك الفئة غير قادرة على أن تتخذ موقفا ثوريا لانها تعاني من فراغ سياسي وفكري . وربما تقوم بقيادة ابناء الطبقة العاملة للقيام بأعمال السرقة والتهديد بالعنف ، واقصى ما يمكن أن تصل إليه من الأعمال السياسية هو صراع الشوارع . ولذا نجد أن نظرة ماركس وأنجلز لمن يقومون بجرائم الشوارع هي نظرة رافضة لاعتقادهم بان تلك الاعمال ستضعف الحركة العمالية . ويشير (Hirst, 1975: 216) إلى أن ماركس وانجلز اعتقدا أن النشاطات الإجرامية والمنحرفة ليست نوعا من الثورة السياسية ضد النظام القائم بل هي نشاط رجعي . والواقع أن آراء ماركس وأنجلز حول هذا الموضوع قد أسيء فهمها فقد أشار Wenger & Bonomo إلى عدم فهم Quinney والاخرين لما ذكره ماركس وأنجلز . فنجدهما يشيران إلى أن « أنجلز

كان يتحدث عن بروليتاريا تعمل والسرقة بالنسبة لها كانت مصادفة ، أما Quinney والاخرون فيتحدثون عن شريحة من البروليتاريا تعتبر السرقة عملا ، وليس هناك أي دليل يشير إلى اعتبار انجلز لجرائم البروليتاريا اعمالا ثورية » . (Wegner & Bonomo, 1981: 423)

وتبني تلك النظرة لجرائم الشوارع جعل بعض الراديكاليين من علماء الاجرام ينظرون لنزلاء السجون نظرة مختلفة ايضا فاعتبرهم البعض كنزلاء سياسيين ، واعتقدوا أن من واجبهم دعم وتشجيع أي تحرك سياسي داخل السجون . ويتحدث (Krisberg, 1975: 86) عن ما اسماه « بالنضال بين الجدران » واعتبر ذلك « العمود الفقري لعلم الاجرام الجديد ولحركة التغير الاجتماعي » . إلا أن الاحداث في السنوات الأخيرة قد برهنت على أن التكتلات في السجون الامريكية والتي كان يعتقد أنها تقوم بنشاط سياسي ثوري هي في حقيقتها تكتلات قائمة على اساس عنصري أو ديني ولهدف وقتي ومحدود . وان بعض من كان يظن انهم قادة ومفكرون ثوريون قد انتهوا نهاية غير متوقعة .

تلك النماذج من تفكير الكتاب الذين استعرضنا آراءهم تحاول أن تعطينا انطباعا بأن السلوك الاجرامي كما هو معرف بالقانون الجنائي ، هو تعبير عن رأي الفئة صاحبة النفوذ . وأن مخالفو القانون من مرتكبي جرائم الشوارع ممكن تطويرهم إلى فئة ثورية ، بينما نجد أن ماركس قد نظر إلى تلك الفئة كما يشير (Hirst, 1975: 216) « باعتبارها العدو الطبيعي لأي حركة عمالية منظمة ذات مباديء » . والواقع أن اكثرية علماء الاجرام ترفض ذلك الموقف على اعتبار ان الحديث يدور حول سلوك مؤذ يروح ضحيته ملايين من ابناء الطبقة الفقيرة . واذا كان القانون الجنائي لا يشمل بتعريفاته بعض أنماط السلوك المؤذ لمؤسسات أو اشخاص من ذوي النفوذ فان هذا لا يعني ان نتلمس التبريرات لذلك السلوك وأن ننظر إلى مرتكبيه كطليعة للثورة . ويشير أحد التقليديين إلى أن الجرائم عرفت من خلال عملية سياسية كانت حصيلتها حل وسط يمثل إلى حد ما رأى معظم الاطراف الاجتماعية وباعتقاده أنه ليس من المنطقي أن يهمل المجتمع السجناء وليس

منطقيا أن ينظر إليهم كمثال يحتذى . ويعتقد أن تلك المحاولات المضطربة والتخبط في التفرقة في تحديد ما هو سلوك اجرامي وسلوك سوى سوف تؤدي إلى تحويل المجتمع إلى غابة . ويشير إلى أن التسليم « بالجريمة بين الفئات العليا لا يبرر الجريمة بين الفئات الدنيا » (Toby, 1980: 131) . والواقع أن جرائم الشوارع ليست قاصرة على المجتمعات الرأسمالية بل هي سمة كل المجتمعات المعاصرة رأسمالية كانت أم اشتراكية مع الاختلاف النسبي في المعدلات . وحتى بعض تلك السلوكيات المؤسسية التي يشير إليها الراديكاليون نجدها قائمة في بعض الدول الاشتراكية .

القانون الجنائي ونظام العدالة الجنائية :

ينظر التقليديون للقانون الجنائي على أنه أداة للضبط الاجتماعي وحل الخلافات بشكل عادل ودون تحيز . ولقد جاء ذلك القانون بنظرهم ليعكس القيم الاجتماعية والاتفاق بين الناس . وقد فسرت العقوبات على أنها أداة لتقوية الاتفاق حول القيم الاجتماعية ، (Durkheim 1895: 70) وهذا معبر عن نظرتهم لنظام العدالة الجنائية كأداة للمحافظة على القيم والتقاليد . وحتى الستينات نجد أن علماء الاجرام قد اقتصروا في بحوثهم على أسباب الجريمة ووسائل الحد منها ، ولم يتطرقوا لكيفية ظهور القوانين وكيفية تطبيقها . ولكن عند ظهور نظرية الوصم في الستينات اصبح القانون الجنائي ونظام العدالة الجنائية الموضوع الاكثر اهتماما لعلماء الاجرام . ولقد تأثر اصحاب الاتجاه الراديكالي بنظرية الوصم ووجهت معظم بحوث الراديكالين من البداية لتثبت أن القانون الجنائي وضع ليمثل مصالح طبقة معينة وهو ليس أداة لحل الخلافات بشكل عادل بل هو أداة تستخدم للظلم والسيطرة والتعسف ، وبالتالي لا يمثل مصالح الجماعة . وأشارت البحوث إلى أن هناك تحيز في تطبيق القانون فالاكثرية من الفقراء وأبناء الاقليات هم أكثر عرضة للاعتقال وأن اعتقلوا فهم أكثر عرضة للمحاكمة وأن حكم عليهم فهم اكثر تعرضا للبقاء في السجن لفترة أطول . فالشرطة تتحيز باختيارها لمن تعتقل من

المخالفين ، والادعاء العام يتحيز بمن يقيم عليه الدعوى الجنائية والقضاة يتحيزون في اصدارهم للاحكام والمجالس المختصة في السجون تتحيز باطلاق سراح بعض السجناء . وهذا الوضع المتحيز ضد الاكثرية المغلوبة ليس مصادفة ونتيجة تصرفات شخصية بل هو نتيجة لتوزيع السلطة داخل المجتمع . فالفئات الاكثر دخلا هي الاكثر نفوذا . ولذا فالاكثرية من الفقراء والأقليات تصبح ضحية للقانون والاجهزة المطبقة له فاصحاب هذا الاتجاه يعتقدون بأن القانون والاجهزة المطبقة للقانون لم تنشأ لحماية مصالح المجتمع ككل بل أوجدتها الطبقة الحاكمة لغرض واحد هو المحافظة على الأمن والذي يعني المحافظة على حكم تلك الفئة . يقول Quinney « أن القانون الجنائي هو أداة الدولة والطبقة الحاكمة للمحافظة على ديمومة النظام الاجتماعي الاقتصادي القائم » (Quinney, 1975: 199) .

ان الراديكاليين ينطلقون في فهمهم للجريمة والقانون الجنائي من خلال علاقتها بالنظام الاقتصادي القائم . ونظرتهم للنظام الاقتصادي في الولايات المتحدة تشير إلى أنه نظام رأسمالي قائم على استغلال طبقة لطبقة أخرى . ولذلك فان الطبقة صاحبة النفوذ تستخدم القانون كأداة للاكراه والسيطرة واستمرار الاستغلال للفئات المغلوبة ، وبهذا تتحول الاجهزة المطبقة للقانون من شرطة ومحاكم وسجون إلى مؤسسات للسيطرة والاكراه . يشير Chambliss & Sedmann إلى أن « القانون يمثل أداة مؤسسيه بيد أصحاب النفوذ ووظيفته تزويدهم بأكبر دعم أخلاقي إلى جانب اعتباره قوة اكراه تستخدم في الصراع » (Chambliss & Sedmann, 1971: 504) . فالقانون والاجهزة المطبقة له هدفها المحافظة على النظام الرأسمالي وتحقيق أهدافه وليس كما يقول التقليديون هدفها اشاعة العدل وحماية المواطنين . ويشير Michalowski & Bohlander إلى أن القانون في الولايات المتحدة يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية الحاكمة من حيث تسهيل الوصول للأهداف الرأسمالية وأسباغ الشرعية على عمليات القمع التي تمارس ضد الطبقة المغلوبة وأخيرا خلق تعريف للجريمة والتمسك به حتى يحقق المحافظة على الهدفين السابقين . ويعتقدان بأن القمع الذي يمارسه النظام الرأسمالي وأجهزته لا يكون

بالضرورة من خلال المصادمات السياسية بل من خلال السيطرة على تعريف القانون . فمن خلال تلك السيطرة يحدد النظام أي الأعمال وبالتالي أي الاشخاص الذين يمكن اعتبارهم ممن يشكلون أذى . ويجري استبعاد الاعمال المؤذية التي تقوم بها الطبقة الحاكمة . والمحصلة النهائية أن الناس يصلون إلى قناعة وفهم للجريمة يخدم مصالح الطبقة الحاكمة (Michalowski & Bohlander, 1976: 100-105) .

والقانون الجنائي من وجهة نظر هذا البعض من الراديكالين لا يعتبر ضروريا ، وبما أنه أداة للظلم فمن الأفضل استبداله بما يسمي بعدالة شعبية Popular Justice . ويشير Quinney أنه في المراحل النهائية للنظام الرأسمالي وبداية النظام الاشتراكي سوف يفقد نظام العدالة الجنائية فعاليته وسوف يظهر مكانه بديلا هو العدالة الشعبية . وعند الانتقال للاشتراكية سوف يسود ذلك النظام على صعيد المجتمع والدولة . ويعطي مثلا لما هو عليه الحال في بعض الدول الاشتراكية كالصين وكوبا من انتشار المحاكم في الاحياء الشعبية في تلك الاقطار وقيام سكان الاحياء بانتخاب ممثليها . ويشير إلى أن تلك المحاكم تلتزم بالتقاليد والاعراف لحل القضايا المطروحة وهدفها ليس معاقبة المخالفين بل تثقيفهم داخل المجتمع المحلي . فالاولوية هنا تأتي في نشر جو من المحبة والتفاهم بدلا من فرض القانون (Quinney, 1974: 191; 1979a: 419-422) . ولقد كان من نتيجة البحث في ايجاد بدائل لنظام العدالة الجنائية عن طريق الغاء المركزية وسيطرة المجتمع المحلي وقيام نظام العدالة الشعبية أو الفوضوية أن اصبحت هذه الموضوعات ذات شعبية بين اصحاب هذا الاتجاه (انظر مثلا Lee & Visano. 1981; Brady, 1981, Pfohl, 1981; Pepinsky, 1978; Tifft, 1979) .

أشارت الكتابات التي استعرضناها إلى أن القانون أداة بيد الطبقة الحاكمة تستخدمها لتحقيق مصالحها . والجدير بالذكر أن الراديكاليين غير متفقين فيما بينهم حول قبول تلك الاطروحة . وذلك لان تلك الاطروحة تتضمن نظرة متطرفة وغير واقعية في معظم الاحيان والحالات . فمن الجائز أن هناك بعض

القوانين والممارسات قد ينطبق عليها ذلك الوصف إلا أن اكثرية القوانين وكثير من ممارسات الاجهزة المطبقة للقانون لا تعبر عن مصالح الطبقة الحاكمة . فنجد أن Chambliss في تعديل واضح لموقفه السابق يشير إلى تقصير تلك الاطروحة في تصويرها المبالغ فيه لوحدة الطبقة الحاكمة وقدرتها على الاتفاق على اصدار قوانين وأحكام تعبر عن مصالحها فقط ، مقابل جماهير غير مبالية (Chambliss, 1974: 38) .

والواقع يتعذر على الكثيرين قبول تلك الاطروحة كأمر مسلم به لأنها لا يمكن أن تعبر عن واقع الأمر في الولايات المتحدة أو الدول الغربية الاخرى . فلو كان أمر التشريع واصدار الاحكام هينا بهذه الدرجة فلماذا لا تكون كل القوانين والاحكام معبرة عن مصالح تلك الطبقة ؟ ولماذا يخالف ابناء تلك الطبقة القوانين اذا كانت تعبر عن مصالحهم ؟ فمن حين لآخر نسمع عن إقالة ومحاكمة مسؤولين كبار في الحكومة أو الشركات بسبب الحصول على رشاوي أو القيام بممارسات غير قانونية اخرى . ومن المعروف في تلك المجتمعات ان الفئات المغلوبة لها صوت مسموع . وما القوانين التي صدرت ضد التحيز في التوظيف أو قوانين حماية المستهلك أو قوانين العمل والعمال أو قوانين التلوث ضد الشركات الكبرى إلا أمثلة على ذلك . رب قائل يقول أنها قوانين صعبة التطبيق أو أنها قوانين جاءت فقط لتضفي الشرعية على الطبقة الحاكمة . لكنها قوانين على اية حال جاءت نتيجة الضغوط التي تعاني منها الفئات الدنيا . فيشير (Friedrichs, 1980b: 153) إلى أنه رغم أن هدف القانون والنظام القضائي هو المحافظة على النظام الرأسمالي إلا أن بعض القوانين ليست في مصلحة الطبقة الرأسمالية بل جاءت لمصلحة الفئات الفقيرة ، بالاضافة إلى أن الطبقة الرأسمالية ليست متحدة في مصالحها . وقد انتقد (Shichor, 1980: 193-194) موقف اولئك الراديكاليين ممن نظروا إلى النظام القضائي والقانون كادوات بيد الطبقة الرأسمالية . فالقوانين في تلك المجتمعات جاءت نتيجة لحل وسط بين فئات ذات مصالح متباينة . كما أن توزيع القوى في النظام الرأسمالي اكثر تعقيدا مما يصفه الراديكاليون . ويرى البعض

ان القول بأن تشريع القوانين وتطبيقها يعكس صراعاً بين فئات اجتماعية مختلفة تحاول كل منها أن تكون القوانين معبرة عن قيمها اقرب إلى موقف ماركس من موقف الراديكاليين الذي يرى بأن القوانين هي أداة بيد الطبقة الرأسمالية . فالقوانين من وجهة النظر هذه عبارة عن حل وسط بين قوى مختلفة ويمكن القول بأنه تعبير عن اتفاق . ولذا فموقف الراديكاليين كما يشير (Bernard, 1981: 373-374) لا يتوخى البحث عن الحقيقة بقدر ما هو محاولة للاطاحة بالنظام الرأسمالي .

ويبدو أن حديث الراديكاليين عن بدائل لنظام العدالة الجنائية لا يتسم فقط بالمثالية ، بل يتسم بتجاهل تام للوقائع خاصة عند الحديث عن نظام العدالة الجنائية في بعض الاقطار الاشتراكية مثل كوبا والصين . أن التقارير حول العدالة الجنائية في تلك الاقطار تشير إلى الاستخدام المكثف لعقوبة السجن ، والاعدام ، وارسال المعارضين إلى معسكرات العمل النائية ، وإلى وجود ملايين من المجبرين على العمل في معسكرات الاعتقال في الصين وكوبا والاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية . ولذلك يبدو أن ما يردده الراديكاليون حول القضاء والقانون في تلك الاقطار أقرب ما يكون إلى الجهل منه للمثالية . والواقع أن ممارسات تلك الاجهزة في الدول الاشتراكية قد دعت البعض إلى الشك في جدوى الغاء نظام العدالة الجنائية والقانون عند قيام المجتمع الاشتراكي ، فالتجربة في تلك الاقطار تؤكد الحاجة لوجود قانون يحمي الفرد من سلطة الدولة .

ونقطة اخرى يثيرها الراديكاليون وتتعلق بالدراسات التي أجريت في أقطار مختلفة والتي تشير إلى أن هناك أجماعاً حول خطورة السلوك الاجرامي والمنحرف بأنماطه المختلفة (انظر Sellin & Wolfgang; 1964, Newman, 1976 ، ١٩٨٠ الثاقب وسكوت) . فيشير Michalowski & Bohlander إلى أن وجود إجماع بين الفئات المختلفة حول مستوى خطورة بعض الجرائم لا يعني أن القانون يمثل الصالح العام أو أن ذلك يخدم مصالحهم أو مصالح المجتمع فمن الصعب فهم ظاهرة الجريمة خارج ذلك المحتوى الاجتماعي الذي عرضته السلطة

من خلاله . فالقانون الجنائي والأجهزة المطبقة للقانون تساعد على خلق تصور ومعنى معين لجرائم الشوارع والتستر على الجرائم الاقتصادية وغيرها للطبقة الحاكمة . ان نظام العدالة الجنائية في الولايات المتحدة يخدم مصالح الطبقة الحاكمة من خلال خلق الوعي الذي يوحي للناس بأن التعريف القانوني لما هو أجرامي إنما جاء لصالحهم وهذا النوع من الوعي سيؤدي إلى خدمة شرعية الدولة (Mihalowski & Bohlander, 1976: 103-105) . وهناك من يعتقد أن على الماركيسيين عدم التسليم بما يطلق عليه اتفاق أو إجماع حول ما يعتبر جرائم وخطورتها . فالواقع أن الناس قد أتفقت كما تظهر بعض الدراسات لكن المشكلة تتعلق بنوع السؤال المطروح . فالناس تتفق على أن القتل خطأ ، ولكنهم لا يتفقون حول ما هو القتل أو ماذا يعني الاغتصاب .... الخ ، فالمشكلة التي يجب أن تحظى بالعناية هي تحليل السيطرة الايديولوجية وكيفية عملها بدلا من افتراض أو التسليم بالاجماع المستمد من استقصاء الرأي العام (Chambliss, 1980: 60) .

أما فيما يتعلق بالدعم والتأييد الشعبي للقانون وأجهزته فان Quinney يسلم بان دراسات اتجاهات الرأي العام تشير إلى أن الناس تؤيد سياسة الحكومة في حربها ضد الجريمة . وان هناك اعتمادا رئيسيا من قبل الناس على الشرطة في السيطرة على الجريمة ، وهناك مطالبة بتشديد العقوبات على المخالفين بدلا من تحسين اوضاعهم الاجتماعية كوسيلة للحد من الجريمة . لكنه يشير إلى أننا يجب أن لا نقع في وهم ونعتقد أن اتجاهات الرأي العام حول الجريمة تحدد سمات السياسة الجنائية ، بل أن السياسة الجنائية والايديولوجة الرسمية هي التي تحدد اتجاهات الرأي العام حول هذا الموضوع . ويشير إلى أن الرأي العام يتبلور نتيجة عملية غسيل للادمغة تمارسها الطبقة الحاكمة من خلال أجهزتها الاعلامية المختلفة . وهكذا تحدد الطبقة الحاكمة كيف يفكر الناس وكيف يحكمون . ويشير إلى أن أهم جانب هو أقناع الناس بأن ذلك النظام القانوني هو أفضل وسيلة لحفظ النظام ، وأن عملية السيطرة على الجريمة هي للصالح العام . ويحاول النظام الترويج لأيديولوجية السلطة حول الجريمة وجعلها اكثر استساغة من خلال التركيز على الحقوق المدنية التي تضمن حقوق الافراد . ولكن الواقع أن اي تهديد للسلطة يأتي

عن طريق استخدام تلك الحقوق سيؤدي حتما إلى الغائها . والحل في رأيه هو ظهور وعي جديد يؤدي إلى تحرير الناس من الايديولوجية الرأسمالية ، ولن يتم ذلك إلا من خلال تعرية أو كشف تلك الايديولويجية والواقع الذي فرضته (Quinney 1979a: 35-37; 68-69; 1974: 149-155) .

إن الحديث حول الاتفاق وشكله واي من تلك البحوث والدراسات اكثر صوابا سيدخلنا في موضوع جديد في علم الاجرام هو الايدولوجية والجريمة . والواقع أن هناك القليل من الدراسات التي تحاول أن تحدد كيف يشكل الناس مواقفهم من الجريمة والمجرم . ما هو دور الدين وما هو دور المدرسة وما هو دور اجهزة الاعلام ؟ ما هو دور الاصدقاء والعائلة والاقارب ؟ ما هو أثر التجارب الشخصية في تكوين المواقف حول الشذوذ والانحراف ؟ هل هناك اختلاف بين الناس في مواقفهم من الجريمة والمجرم حسب عوامل كالطبقة الاجتماعية والجنس والسن والعنصر .. الخ ؟ كل هذه اسئلة بحاجة إلى اجابات من خلال دراسات وافية لكي يتمكن الفرد من البت في الحوار الدائر حول الاجماع . أما بالنسبة لادعاء (Quinney, 1974) من أن الحقوق والحريات المدنية أعطتها الطبقة الحاكمة وفق القواعد التي وضعت وتفسيرها لتلك القواعد . فيشير (Klockars, 1979: 497) إلى أن أولئك مخطئون فيما لو استخدمنا أي مفهوم للقوة أو الامتياز فسنجد أن تلك الحقوق هي في مصلحة الفئات المغلوبة .

أسباب السلوك الاجرامي :

شكل بحث السببية الموضوع الأهم في علم الاجرام على مدى عشرات السنين . فقد كرس التقليديون معظم بحوثهم للبحث في أسباب الجريمة . وفي منتصف الستينات ظهرت نظرية الوصم وكان تركيز أصحابها كما اشرنا من قبل لاعلى أسباب الجريمة بل على ردود الأفعال للعمل الاجرامي . وانتقل البحث من معرفة الاسباب السيكولوجية أو البيولوجية أو الاجتماعية في خلفية المجرم والتي دفعته للجريمة إلى البحث في كيفية رد المؤسسات من شرطة ومحاكم على المخالفين

واسباب صدور بعض القوانين . فانتقل التركيز اذن من الفرد إلى المؤسسة والسبب هو اعتقاد اصحاب هذا الاتجاه بأنه ليس هناك مواصفات وأسباب شخصية دفعت أناساً إلى ارتكاب أعمال مخالفة للقانون ، بل أن الأجهزة المطبقة للقانون والجماعات ذات النفوذ توصم أشخاصاً وافعالًا بانها شاذة واجرامية . واولئك الاشخاص والجماعات هم عادة من غير ذوي النفوذ .

وجاء الاتجاه الراديكالي في السبعينات متأثرا بنظرية الوصم ، وباتجاه الظواهر Phenomenology والقائل بالبحث عن معنى أو مغزى الفعل بالنسبة للفاعل . وكانت نتيجة ذلك أن أبتعد الراديكاليون كليا عن بحث أسباب الجريمة وأنتهوا إلى محاولة ايجاد مغزى سياسي للعمل الاجرامي وتصويره علي أنه ردود أفعال للظروف التي يعيشها اولئك الناس . وباعتقادهم أن المجتمع الرأسمالي الذي أدى إلى فقر قطاع واسع من المواطنين نتيجة للاستغلال قد ادى ايضا إلى خلق قيم جديدة لدى هؤلاء تدفعهم لارتكاب تلك الجرائم كحب الذات والطمع . ويشير Chambliss إلى أن « الجريمة والقانون الجنائي في المجتمعات الرأسمالية هي من نتاج العلاقات الاجتماعية التي خلقت نظاماً يستغل العمال لمصلحة الطبقة الرأسمالية » (Chambliss, 1976: 5) . فالسلوك الاجرامي حسب هذا التصور هو « رد فعل لظروف الحياة التي تمثلها الطبقة الاجتماعية للفرد » (Chambliss, 1976: 9) . ويشير Quinney إلى أن السلوك الاجرامي بين الفئات الفقيرة هو نوع من الفعل الواعي أو غير الواعي في الصراع الطبقي . فالجريمة حسب هذا المفهوم هي جزء لا يتجزأ من الصراع الطبقي خلال التطور الرأسمالي . ويشير إلى أن معظم السلوك الاجرامي طفيلي وهذا يشمل الجرائم الموجهة ضد الاموال كالسطو والسرقة أو بيع المخدرات وغيرها ، ويرى ان تلك الجرائم رغم أن الدافع لها هو الحاجة للبقاء إلا أنها نتاج النظام الرأسمالي . ويعتبر أن تلك الجرائم في المحصلة النهائية مضادة للنظام الرأسمالي . أما الجرائم الموجهة ضد الاشخاص مثل القتل والاعتداء والاغتصاب ومعظم ضحاياها بطبيعة الحال من ابناء الطبقة الفقيرة ذاتها وأرتكبها اشخاص لاقوا معاملة وحشية من خلال الظروف التي يعيشونها ،

وتلك الجرائم تحدث في حالات مفاجأة والتي هي نتيجة للتكيف للرأسمالية . (Quinney, 1979a: 221-222)

ويقدم Schwendingers تفسيرا مماثلا لجرائم العنف وخاصة الاغتصاب . فجرائم العنف باعتقادهما هي نتاج النظام الرأسمالي حيث نجد أن التناقضات في ذلك النظام تزيد كراهية بعض الرجال نحو المرأة . والاغتصاب ما هو إلا تعبير تؤدي إليه الآثار الاجتماعية والنفسية لتلك التناقضات . وحتى يمكن القضاء أو الحد من جرائم الاغتصاب وجرائم العنف لا بد من ازالة النظام الطبقي واستبداله بنظام اشتراكي يخلو من الجريمة كما في كوبا والصين الشعبية والمانيا الشرقية وغيرها من الدول الاشتراكية (Schwendingers, 1974: 25) . ويرى Platt أن جرائم الشوارع ليست فقط نتاج نمط الانتاج الرأسمالي لكنها في الواقع ظاهرة مستوطنة وملازمة للرأسمالية في مراحل تطورها النهائية . ويرى أن الظروف الحياتية للفئات المغلوبة هي المسبب لتلك المعدلات العالية من جرائم الشوارع . وتلك الجرائم ليس سببها الفقر وعدم توزيع الثروة وفوضى الممارسات في سوق العمالة وحسب بل هي وليدة الايدلوجية الفردية ونوع العلاقات الانسانية المتردية وهما سمتان لنمط الانتاج الرأسمالي في مراحله المتقدمة (Platt, 1978: 29-33) . ويحاول Taylor ان يربط بين زيادة معدلات الجرائم في المجتمعات الرأسمالية والاتجاه السياسي للنظام القائم . فيشير إلى أن السنوات الأخيرة لحكومة العمال في أواخر السبعينات شهدت انخفاضا في معدلات الجرائم المعروفة للشرطة إلا أن تلك المعدلات ازدادت منذ أن تسلم المحافظون السلطة بقيادة Thacher والسبب يعود إلى سياستها الاقتصادية المتقشفة والتي أدت إلى ازدياد البطالة . ويلاحظ أن ذلك الاتجاه قائم ايضا في الولايات المتحدة حيث اتخذت حكومة Reagan خطوات أدت إلى التراجع في تقديم الدعم للخدمات الاجتماعية ، وتراجعت عن السياسة الليبرالية في اصدار العقوبات وسياسة العلاج والاصلاح في السجون . ولذا فان اعداد السجناء قد زادت هناك (Taylor, 1982: 11) .

من الواضح أن ما استعرضناه من كتابات اصحاب الاتجاه الراديكالي تشير إلى عدم اهتمامهم بالبحث في أسباب الجريمة كما فعل التقليديون . فالقول أن الفقر أو الظروف أو النظام الاقتصادي كسبب للجريمة هو محاولة للحديث عن العموميات بدلا من التخصيص وهو بالتالي قول تعوزه الدقة . فجرائم الشوارع هي سمة من سمات المجتمعات الحديثة رأسمالية كانت أم اشتراكية مع الاختلاف في المعدلات ولا يمكن للمرء أن يأخذ الولايات المتحدة مثلا منفردا للمجتمعات الرأسمالية فهناك مجتمعات رأسمالية أخرى معدلات الجريمة فيها توازي الارقام الرسمية لبعض الدول الاشتراكية . ثم أن الفقر أو الظروف لا يمكن أن ينظر لها كسبب للجريمة فهناك مجتمعات فقيرة في دول آسيا وافريقيا معدلات الجريمة فيها منخفضة لدرجة كبيرة . ثم اذا كانت الظروف هي السبب فلماذا يرتكب الجرائم عدد محدود من تلك الفئات المغلوبة ولا ترتكبها الاكثرية التي تعاني من تلك التناقضات . وعلى الراديكالين أن يقدموا تفسيرا لانتشار أنماط معينة من الجرائم في الاحياء الفقيرة ، كعصابات الاحداث والمخدرات والدعارة والحرائق المتعمدة والسرقات والاغتصاب وغيرها مما تعاني منه تلك الاحياء في الولايات المتحدة . ثم كيف يفسر الراديكاليون ارتكاب ذوي النفوذ من كبار الموظفين الحكوميين أو موظفي الشركات لسرقات بعض الاموال والتي تأخذ أشكالا متعددة . إن تلك الاسئلة وغيرها لا يمكن الاجابة عليها من خلال تلك الكتابات لان الاهتمام كما هو واضح لا يتناول البحث عن اسباب الجريمة بل بدلا من ذلك يركزون معظم بحوثهم على اسباب التجريم . إن إهتمام الراديكاليين ينصب على كيفية نشوء القوانين ومصادرها وكيفية تطبيقها ، ثم في مغزى العمل الاجرامي . ويعترف **Young** بان عدم اهتمامهم بالبحث عن اسباب السلوك الاجرامي جعلهم غير قادرين على المشاركة في النقاش السياسي الدائر حول زيادة معدلات جرائم الشوارع (Young, 1975: 70) . ويعتقد البعض أن تجنب الراديكالين موضوع البحث عن اسباب الجريمة هو خوفهم من أن ذلك سيقودهم إلى السير في دروب التقليديين . ويعتقد أحد الراديكاليين (Spitzer, 1980: 180) أنه لا بد من تطوير نظرية لاسباب الجريمة في ظل الرأسمالية تتضمن كلا من البعد السيكولوجي والاجتماعي

بدلا من النظر إلى الجريمة على أنها مجرد انعكاس للسيطرة ، وإلا لن يوفقوا في حل التناقضات التي حالت دون جهود التقليديين والماركسيين لمعرفة أسباب السلوك الاجرامي .

الحد من مشكلة الجريمة :

إن وضع سياسة للحد من الجريمة يستند دوما إلى نظرية في أسباب الجريمة ، وبما أن الاتجاه الراديكالي لم يهتم بأسباب الجريمة فان سياسة الحد من الجريمة لم تحظ باهتمام كبير لدى أصحاب هذا الاتجاه . وربما هناك سبب آخر لعدم مشاركتهم في طرح بدائل للوسائل التي اقترحها التقليديون والسبب كما يرى البعض هو تخوفهم من طرح حلول قد يكون لها دور مباشر أو غير مباشر في اتخاذ اجراءات قمعية ضد الاقليات والفقراء أو اجراءات من شأنها الحد من الحريات . ولذلك فقد اقتصرت اطروحاتهم في البدء على القول بأن مشكلة الجريمة هي وليدة تناقضات في المجتمع الرأسمالي وسوف تتلاشى بمجرد زوال ذلك النظام وبناء المجتمع الاشتراكي . فنجد أن Quinney يقول « بالتحول وحده لما بعد الرأسمالية إلى الاشتراكية يصبح ممكنا مواجهة التناقضات التي خلقت مشكلة الجريمة . وسوف تستمر الجريمة كأمر واقع ما دام المجتمع الرأسمالي قائما » Quinney, 1977: 126) . ومن الواضح أنه يشير هنا إلى أن الظروف خلال الانتقال للاشتراكية ستجعل من الممكن حل مشكلة الجريمة . ونجد أن Schwendingers ينظرون للمشكلة نظرة مماثلة لما سبق ، فجرائم العنف باعتقادهم هي نتيجة التناقضات في المجتمع الرأسمالي ويكون لها آثار نفسية اجتماعية تدفع بعض الرجال إلى كراهية النساء واغتصابهم . وباعتقادهم أن حل مشكلة جرائم العنف والاغتصاب يتمثل « بتغيير النظام الطبقي القائم على الظلم في امريكا اليوم إلى اقتصاد سياسي اشتراكي يخلو نسبيا من الجريمة في المستقبل » (Schwendingers, 1974: 25) .

يتضح أن اطروحات هذا الاتجاه في مجملها متماثلة وتوحي بأن ظاهرة الجريمة سوف تتلاشي عند قيام المجتمع الاشتراكي . ولكن ما يميز تلك الدعوات أنها لا

تعطي صورة واضحة وتفصيلية لكيفية حدوث ذلك . فنجد أن تلك الاطروحات تتميز بالغموض وقصور في التفاصيل . إن كتاب هذا الاتجاه يتحدثون كما اسلفنا عما يسمونه بالعدالة الشعبية كبديل لنظام العدالة الجنائية القائم في الدول الرأسمالية وشبيه لما هو قائم في دول المنظومة الاشتراكية . إلا أنهم لا يعطون تفاصيل دقيقة عن ذلك النظام . فنجد Quinney يشير إلى أنه من خلال النضال والتحول إلى الاشتراكية سيصبح نظام العدالة الجنائية المستقبلي واضحا (Quinney, 1977: 163) . ومن المسلم به أن بعض أنماط الجريمة وخاصة الجرائم الاخلاقية كالدعارة والقمار والمخدرات وبعض جرائم العنف كالقتل والاغتصاب قد انخفضت معدلاتها بدرجة كبيرة في الدول الاشتراكية ولكن لا بد من التساؤل حول سبب ذلك هل هو عائد لنظام الضبط الاجتماعي القائم على القمع كما يشير (Klockars, 1979) أم إلى عدم توفر الاسلحة النارية أو حرية الانتقال كما في الولايات المتحدة . أم أن الأمر عائد إلى عامل اقتصادي وهو توفير العمل لمن يطلبه وبالتالي القضاء على البطالة على العكس مما عليه الأمر في الدول الرأسمالية ؟ وربما يعود الامر إلى دور الايديولوجية في حياة الفرد هناك ، فاجهزة الاعلام والتنظيمات الحزبية وشبه الحزبية والتي تضم مختلف الاعمار والاجناس تركز على الالتزام بما يسمى بالاخلاق الاشتراكية والثورية . وربما يعود السبب في انخفاض معدلات الجريمة — رغم عدم وجود ارقام رسمية في معظم تلك الدول — عن مثيلتها في الولايات المتحدة لكل تلك الاسباب مجتمعة .

وكما اشرنا فان الراديكاليين عندما يشيرون إلى تلك الانماط المثالية للعدالة الشعبية فهم يشيرون إلى أنها شبيهة من حيث المبدأ بما هو قائم في الدول الاشتراكية . لكن هناك تقصير واضح في هذا الموقف وهو عدم اعلان موقفهم من أساليب الحد من الجريمة والانحراف هناك ؟ ما هو موقفهم من القوانين الجنائية التي صدرت هناك ؟ هل هي قوانين للحد من أعمال وممارسات ضد مصالح الحزب أو النخبة الحاكمة ؟ فالقوانين في الدول الرأسمالية حسب اطروحاتهم اصدرتها الدولة وسمت أعمالًا معينة جرائماً لانها ضد مصالح الطبقة الحاكمة . فما هو موقفهم من الأجهزة المطبقة للقانون في تلك الدول ؟ ما هو الدور المتوقع

للدولة في ذلك المجتمع الاشتراكي المرتقب ؟ هل سيكون شبيها لدور الدولة في المجتمعات الاشتراكية المعاصرة ؟ اذا كان الامر كذلك فهناك من يطالب بقوانين وتشريعات لحماية حقوق وحريات الأفراد من الانتهاك وذلك نتيجة لممارسة السلطة في تلك الدول الاشتراكية . والأمر هنا يدعو المرء للتساؤل حول مدى امكانية قيام عمالة شعبية حقيقية مع وجود سلطة الدولة ثم هل التحول للاشتراكية يسمح باقامة تنظيمات شعبية ديموقراطية ممثلة للاكثرية ومختارة بحرية ؟ ان المطلوب من اصحاب هذا الاتجاه التصدي بالتقييم لأساليب الضبط الاجتماعي في الدول الاشتراكية ومقارنته ليس بالدول الرأسمالية فقطب بل بالمجتمع الاشتراكي المقترح في الولايات المتحدة . فمن المعروف أن تعريف الجريمة وبالتالي القوانين الجنائية هي من صنع النخبة في الحزب الحاكم في تلك المجتمعات وإن أجهزة الضبط الاجتماعي من شرطة ومحاكم وسجون في يد تلك النخبة . وإن تجاهل الراديكاليين لتقييم تجربة تلك البلدان وتقييم القوانين التي تحد من الحريات وأساليب القمع المختلفة التي تمارسها أجهزة الضبط الاجتماعي لن تساعد في فهم المجتمع المستقبلي الذي يتحدثون عنه . والمشكلة أن البعض منهم يتحدث عن مجتمع مثالي يصعب على المرء تخيل قيامه . فالمجتمع الذي يتحدث عنه Quinney يتسم بالديموقراطية واللامركزية والغاء الملكية الخاصة وبعدالة شعبية وبقيم اشتراكية كالتعاون والمساواة والمشاركة والديموقراطية والحرية (Quinney, 1974: 188) . لكن أين دور القانون وأجهزة الضبط الاجتماعي ونظام العدالة الجنائية في ذلك المجتمع ؟

ويبدوا أن الراديكاليين قد شعروا في الآونة الأخيرة بتقصيرهم فيما يتعلق بطرح بدائل للحد من الجريمة . فنجد أن (Platt & Takagi, 1982: 3) يشيران إلى أن ما تطرحه CSJ يميل إلى « المثالية والاسكولا ستية Scholasticism » ويقترحان التركيز في المستقبل على برامج وقضايا متعلقة بالسياسة الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بالسجون وجرائم الشوارع . ويشير (Taylor, 1982: 4) إلى أن اليسار قد انشغل خلال السبعينات في التنظير حول فرضية المستقبل الاشتراكي

دون الالتفات لايجاد الحلول العملية لمشكلة الجريمة التي تشغل أذهان الكثيرين . بينما أستغل اليمين موضوع « القانون والنظام » واكتسب شعبية واسعة . والموضوع ذو أهمية لأنه يتعلق بقضايا واقعية وأخطار ومخاوف تواجه الناس في حياتها اليومية ، ولذا فعلى اليسار أن يأخذ زمام المبادرة ويعيد بناء السياسة الاشتراكية (Hunt, 1982: 16) .

وفي تعديل واضح لبعض اطروحاته وفي محاولة لنقد الاتجاه نجد أن Platt يشارك الرأي السابق.ويشير إلى أن اليمين استغل قضية « النظام والقانون » لان الجريمة مشكلة حقيقية في الاحياء الفقيرة ، ويعتقد أن نجاح اليمين كان سببه أيضا فشل اليسار في دراسة مشكلة الجريمة بصورة جدية واقتراح بدائل للسياسات القائمة . ويتهم اليسار الجديد بان سياسته غير ناضجة سياسيا ويكتنفها عدم الوضوح في الاستراتيجية والتكتيك . أما الاتجاه الراديكالي في نقده لنظام العدالة الجنائية فأنه يتصف بأنه اخلاقي ومثالي ونظري . فلا يكفي أن نصف ظاهرة الجريمة بأنها سمة من سمات الرأسمالية ، فوجهة النظر هذه خاطئة وساذجة وتدل على الكسل والتهرب من معالجة واحدة من أهم المشاكل المعقدة التي تواجهها الماركسية. وقد اقترح Platt مجموعة من المقترحات معظمها أصلاحية وبحاجة لدعم الحكومة وهي لا تخرج عن ما يطالب به التقليديون ومنها : المساواة باطلاق السراح بكفالة والغاء عقوبات السجن الالزامية ، واستخدام عقوبات سجن غير محددة ، ومحاربة التعصب العنصري بين المهنيين العاملين في قطاع العدالة الجنائية ، ومعاقبة جرائم الشركات وجرائم العنف العنصري ، وزيادة فرص العمل للتقليل من نسبة السجناء ، وتخصيص الأموال لايجاد بدائل للسجون في الاحياء ، ودعم الحقوق الانسانية للسجناء (Platt, 1982: 38) .

وقد اقترح (Gross, 1982: 51-54) برنامجا للحد من الجريمة انطلق في مجمله مما هو مطروح في الساحة من قبل التقليدين . وهذا البرنامج يشمل أولا تطوير ما هو قائم في كثير من المدن الامريكية من برامج لحماية المجتمع المحلي وذلك من قبل السكان أنفسهم . وثانيا اقتراح يتعلق باصدار تشريعات لحماية ضحايا الجريمة

وتوفير الحماية والتعويض للشهود ، واعادة سريعة للمسروقات ، وخدمات قانونية مجانية للمحتاجين ، وتعويض للضحية إما من قبل الفاعل أو من جانب الحكومة . واقتراح ثالث يتعلق بانشاء برنامج في الاحياء الفقيرة للمساعدة في ايجاد عمل للعاطلين منهم . وقد أخذ كتاب آخرون بطرح اقتراحات مماثلة لما طرحة Gross في محاولة لايجاد بدائل عملية لسياسة « النظام والقانون » التي دعا إليها اليمين للحد من مشكلة الجريمة (انظر (Boostrom, 1983; Michalowski, 1983; Boehringer. et. al, 1983) .

ويشير التقليديون والليبراليون منهم على وجه الخصوص إلى أن الراديكاليين يجب أن يلوموا أنفسهم على انتصار سياسة اليمين تجاه الجريمة فهم أول من هاجم سياسة الاصلاح أو إعادة التأهيل وادى ذلك إلى احداث فراغ حاول أن يملؤه اليمين واليسار . ويبدو أن شعارات اليمين وسياسته الداعية إلى القمع للحد من الجريمة أدت إلى استجابة قطاع واسع من المواطنين والمشرعين . فالراديكاليون في ادعائهم أن السجناء لا يمكن علاجهم قد شاركوا اطروحات اليمين القائلة بان السجناء خطرين وأن هدف السجن العقوبة لا العلاج . إلا أن هؤلاء يعتقدون بان فكرة الاصلاح والعلاج لم تمت ومن الممكن أن تتم وتكون فعالة حتى لو لم يكن هناك تغير ثوري في العلاقة الطبقية (Cullen & Wozniak; 1982: 23-33) .

دور علم الاجرام وعالم الاجرام :

يأخذ الراديكاليون على التقليدين تبنيهم لتعريف الدولة للسلوك الاجرامي واتخاذهم القانون كمقياس في تحليلاتهم ولذلك نجد أن بعضهم قد رفض ذلك التعريف نظريا وقدم بديلا عنه . ويأخذون على التقليديين ما يعتبرونه هدفهم وهو الاصلاح على صعيد الفرد والمجتمع وذلك لاعتقادهم أن بالامكان اقامة مجتمع مستقر ونظام عدالة جنائية انساني تحت الظروف الراهنة في الولايات المتحدة . بينما يرى الراديكاليون أن هذا النوع من الاصلاح كاطلاق السراح المشروط

وتعليق العقوبة الصادرة وبيوت منتصف الطريق ، ومحاكم الاحداث وغيرها قد خدمت الدولة في زيادة قبضتها على الفقراء . ويؤخذ على التقليديين ايضا اهتمامهم بالجزئي قبل الكلي وخلو نظرياتهم من التحليل التاريخي والديالكتيكي (Platt, 1972: 2-4) .

ويرى Quinney أن علم الاجرام بكافة الفئات العاملة تحت لوائه كان ولا يزال « من حيث الفكر والتطبيق علما يهدف إلى السيطرة على كل ما يهدد نظام الانتاج الرأسمالي وعلاقاته الاجتماعية » (Quinney, 1979b: 447) . والواقع أن هذه الاتهامات التي يوجهها الراديكاليون مبعثها الدور الاستشاري الذي يلعبه التقليديون لدى اجهزة الدولة المختلفة . فيبدو أن العقول التي ساعدت على اجراء التعديلات في النظام القانوني والجزائي هي من التقليديين . والملاحظ أن المصدر الرئيسي لمعظم البحوث التي يقوم بها التقليديون ترتبط بمؤسسات حكومية أو رأسمالية خاصة . فيشير Galliher إلى أن معظم بحوث التقليديين مدعومة من الحكومة . وهؤلاء يستجيبون لطلب الجهات الممولة من حيث اختيار المشكلة المدروسة وطرق البحث ، وبهذا تشترى الاخلاقيات العلمية أو على الاقل تقع تحت ضغط المنح الحكومية (Galliher, 1979: 48) .

والجدير بالذكر أن أشد ما يثير الراديكاليين هو الموقف الذي يتخذه التقليديون من العلم والادعاء بأن نظرتهم للمشكلة المدروسة محايدة وغير متحيزة . بينما هناك في الواقع من يتبنى وجهة نظر المؤسسة ، وهذا يعود كما يرى الراديكاليون إلى أنهم لا يحاولون ربط المشاكل المطروحة بالبناء الاوسع حولهم بل إن نظرتهم تظل جزئية ومحدودة . ولذا نجد أن هناك من يتهمهم بالعمل منذ الستينات على مساعدة الادارات الحكومية بتطوير أفضل الوسائل للسيطرة والضبط الاجتماعي (Platt, 1974: 2) . ويشير Greenberg إلى أن الماركسيين لا يرفضون الاصلاح بالضرورة لكنهم يرفضون العمل مع الادارات لتقديم مقترحات فيما يتعلق بنظام العدالة الجنائية ، لكنهم يعملون مع السجناء أو المتهمين أو سكان الاحياء الفقيرة أي مع القاعدة لاجراء تعديلات على الأجهزة المطبقة للقانون (Greenberg, 1981: 486) .

والواقع أن نظرة الراديكالين للجريمة وعلم الاجرام وعالم الاجرام تختلف عن نظرة التقليديين ، وهي نابعة من نظرتهم للظواهر الاجتماعية ككل على انها جزء من النظام الرأسمالي ويحددها نمط الانتاج . فعلم الاجرام بنظر Quinney هو « نتاج ثقافي ـــ نتاج معرفة ووعي » (Quinney 1979b: 446) . ويرى هؤلاء ان هدفهم الاساسي هو المساعدة في خلق مجتمع اشتراكي . ويشير Quinney إلى أن عالم الاجرام أمام أمرين فاما أن يستمر باعطاء الشرعية للنظام الرأسمالي وأما أن يدخل في الصراع الطبقي من أجل الاشتراكية . إلا أنه يرى عالم الاجرام في موقف متناقض فهو من الناحية الموضوعية جزء من الطبقة العاملة إلا أن نوع العمل الذي يقوم به يخدم الطبقة الحاكمة . فوظيفة عالم الاجرام هي نقل أيديولوجية الطبقة الحاكمة للطبقة العاملة والتأكد من استمرار واستقرار العلاقات بينهما لمصلحة الفئة الأولى (Quinney, 1979b: 450) . إلا أن ما يحسم الموقف هو مدى الوعي لدى عالم الاجرام ، ومن المفروض كمثقف أن يكون ملتزما ، أي أن يتبنى فكرا ونمط تفكير ديالكتيكي يجعل التغير أمرا ممكنا . فعلم الاجرام من هذا المنطلق هو نوع من الثقافة السياسة .

لكن ما هو دور عالم الاجرام وعلم الاجرام في المساعدة للتحول إلى مجتمع اشتراكي ؟ يشير Quinney إلى أهمية دور علم الاجرام اذ أنه بالامكان أن ينقلنا ديالكتيكا لرفض النظام الرأسمالي والنضال من أجل المجتمع الاشتراكي اذا اعتمدنا على نظرية في علم الاجرام أو الاجتماع تؤيد ذلك الاتجاه . والنظرية الماركسية والتطبيق الماركسي تشكل الاساس لعلم الاجرام الاشتراكي (Quinney, 1979b: 451-45b) . فهدف علم الاجرام الاساسي هو فضح الايديولوجية الرأسمالية للجريمة وإزالة تلك الهالة الشرعية عنها (Quinney, 1979a: 36-37) . إن استراتيجية علم الاجرام الراديكالي ليست الدعوة إلى الالتزام بالقانون بل اظهار القانون على حقيقته أداة بيد الطبقة الحاكمة ، والتكتيك الذي يجب أن يتبعه هو تسليط الضوء على كافة التحيزات في تطبيق القانون وعدم تطبيقه على ذوي النفوذ . لذا فدور عالم الاجرام ليس مساعدة المحاكم في عملها أو تصميم سجون

أفضل بل مهمته مساعدة الطبقة العاملة في نضالها . أما مشكلة الضبط الاجتماعي فلا تعنيه بل « هي مشكلة اولئك الذين يحاولون ضبط العلاقات الاجتماعية السائدة » (Young, 1975: 89) . ويرى البعض أن دورهم كعلماء اجرام يعني « الاهتمام بالاصول المادية لجرائم الطبقة العاملة ودور القمع في المجتمع الرأسمالي ، واستخدام القانون وجهاز الدولة لتعتيم وأعطاء شرعية للاستغلال المنظم لعمل أو لون أو جنس الافراد » (Marzotto, Platt, & Snare, 1975: 44) . ويجب أن يتخذ عالم الاجرام الراديكالي موقفا ملتزما منحازا لا إلى المؤسسات الرسمية بل إلى اولئك الافراد الذين يعمل معهم ولذا فعليه أن يرفع التوصيات والنتائج لا إلى اصحاب النفوذ بل إلى اولئك المستضعفين موضوع البحث . اما مقياس نجاح هذا الباحث أو ذاك فيعتمد على قدرته على ربط تلك النظريات والنتائج بالعمل مع الفئات المغلوبة (Taylor, watlon, & Young, 1975: 26-27) .

ويرد Greenberg على Quinney مشيرا إلى أن قضية تحديد انتماء عالم الاجرام الطبقي يعود إلى الشخص نفسه ، ثم إن الدعوة للمشاركة في النضال الطبقي من أجل الاشتراكية هي دعوة اخلاقية . أما بالنسبة لما يمكن أن يقدمه عالم الاجرام أو علم الاجرام الراديكالي من أجل الاشتراكية فهو قليل جدا لان ليس هناك من يستمع . فالدعوة إلى الحد من نشاط الاجهزة المطبقة للقانون من خلال سيطرة المجتمع المحلي وادارته للشرطة مثلا لن تجد قبولا لدى الطبقة العاملة رغم أن أفرادها هم الضحايا الاكثر لاعتقالات الشرطة وجرائم الشوارع ، إلا أن تلك الطبقة تعتقد أن ذلك الاقتراح سيؤدي إلى ضعف الشرطة وبالتالي زيادة معدلات الجرائم عما هي عليه . فازدياد معدلات الجرائم في الستينات والسبعينات جعل الرأي العام اكثر محافظة تجاه قضية « القانون والنظام » . فالاكثرية كانت تعارض عقوبة الاعدام مثلا عام ١٩٦٦ ولقد أصبحت اكثرية ٢ إلى ١ من أجل الاعدام الآن . وخلاصة رأيه أن الظروف الموضوعية ومنها الوعي والايديولوجية تحد من جعل أطروحات علم الاجرام الراديكالي قضايا تساعد في خلق حركة جماهيرية من أجل الاشتراكية . ولذا فالدور الذي يمكن أن يلعبه عالم الاجرام الماركسي ضمن

اختصاصه في الحركة الاشتراكية محدود جدا في المستقبل القريب (Greenberg 1981: 487-493) .

ويثير أحد الماركسيين اعتراضا اساسيا حول علم الاجرام الراديكالي . فنجد أن Hirst يبدى اعتراضا شديدا على القول بان هناك اتجاه ماركسي لدراسة الجريمة . ويشير إلى أنه ليس هناك « نظرية ماركسية للجريمة » موجودة أو أخرى قابلة للتطوير ضمن الاطر الماركسية النظرية . ويؤكد أن هدف النظرية الماركسية واضح ومحدد بافكار تلك النظرية . كالصراع الطبقي ، والدولة ، ونمط الانتاج ، والايديولوجية . واعتبر أي محاولة لاستخدام الماركسية كأداة لتحليل الجريمة هي محاولة « تحريفية » (Hirst, 1975: 204) . ويشارك ماركسيون آخرون وجهة النظر هذه في القول بأن الجريمة وعلم الاجرام ليست قضايا تستحق الدراسة من أجل تحليل راديكالي للعلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة ، بل هي قضايا هامشية ــ ولذلك وجدوا أن دراسة Taylor وزملائه لم تصل إلى نظرية في علم الاجرام الراديكالي بل إلى ثورة شخصية غاضبة ضد مظاهر عدم التكافؤ في المجتمعات الرأسمالية . فذلك العمل « قادر فقط على تكوين عالم اجرام راديكالي وليس علم اجرام راديكالي » (Bankowski et al, 1977: 37-38) . ويشير Mankoff أنه بالرغم من الادعاء بان التقليدين هم في صف السلطة وان اسلوبهم اصلاحي بالنسبة لمشكلة الجريمة ، إلا أن معظمهم في الواقع يعون الفوارق والحرمان الاجتماعي الذي دفع البعض لارتكاب الجريمة مما جعلهم يقفون مواقف ليبرالية منها . هذا الموقف الليبرالي من مشكلة الجريمة دفع الراديكاليين لاتخاذ مواقف متطرفة من أجل جعل علم الاجرام الراديكالي يختلف عن علم الاجرام التقليدي (Mankoff, 1980: 140) .

أما التقليديون فيردون على اتهامات الراديكاليين بالقول أن علماء الاجرام يدعمون النظام الديموقراطي في الولايات المتحدة ليس من أجل النخبة الرأسمالية بل لايمانهم بالقيم الانسانية والحريات التي يمثلها ويضمنها النظام . فالدعم والتعاون المقدم هو لحكومة ديموقراطية ونظام عدالة يمثل ارادة المجموع . والدراسات

والعمل الذي يقومون به هو من أجل حماية الجماهير والنظام القانوني القائم ليصبح حاميا لحقوق الجميع . ويثير البعض التساؤل حول صمت الراديكالين عن نظام العدالة الجنائية في البلدان الاشتراكية وعن الثمن الذي سوف تدفعه الولايات المتحدة فيما لو تحولت إلى دولة اشتراكية . ويشير التقليديون إلى أن الراديكالين يتحدثون عن عالم الاحلام والخيال ، عالم خال من الجريمة والانحراف والقانون . (Klockars, 1979; Akers, 1979; Toby 1980)

خاتمـــــة :

جاء الاتجاه الراديكالي نتيجة لظروف موضوعية في المجتمع الامريكي وتكملة منطقية لاتجاهات فكرية سادت في مرحلة الستينات . وكتاب هذا الاتجاه لم يظهروا متحدين بل ولا متفقين في اطروحاتهم حول الجريمة والقانون . ويبدو أن ماركس وأنجلز واللذين اعتبرا المرجع النظري الأعلى لم يعطيا قضية الجريمة والقانون اهتماما كافيا . ونظرا للفهم المحدود للاكاديميين الامريكيين للفكر الماركسي مقارنة باقرانهم الاوروبيين فقد افترضوا بعض الافتراضات التي اعتقدوا أنها تتمشى مع النظرية الماركسية إلا أنه بعد التمحيص تبين بانها اقرب إلى اطروحات لاتجاهات اخرى منها إلى الماركسية . وأدى الفهم المحدود للماركسية إلى الالتجاء والتأثر باطروحات الاتجاهات الاخرى كاتجاه الصراع واتجاه الوصم . وكانت حصيلة ذلك تلك المواقف التي اتسمت بالتباين والمثالية والتطرف احيانا وبالتالي عدم القدرة على الوصول إلى نظرية واضحة المعالم حول الجريمة والقانون وأجهزة الضبط الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي المثالي الذي يتحدثون عنه . فالراديكاليون لم يتمكنوا من تقديم صياغة نظرية واضحة لمشكلة الجريمة والقانون في مجتمع المستقبل وكيف يختلف عن المجتمع الامريكي أو المجتمعات الاشتراكية المعاصرة . ويبدو أن ذلك التخبط في محاولة ايجاد تفسير ماركسي راديكالي لمشكلة الجريمة مستقبلا ابعدهم عن ايجاد حلول وبدائل عملية لسياسة « النظام والقانون » التي يطالب بها اليمين أو البدائل التي يطرحها التقليديون .

ويبدو أن علماء الاجرام الراديكاليين منقسمون ومترددون في محاولة ايجاد بدائل عملية لسياسة الحد من الجريمة المتبعة في الولايات المتحدة . اذ أن تقديم الحلول والبدائل سيساعد على الحد من مشكلة الجريمة وبالتالي سيؤدي إلى مساعدة النظام الرأسمالي الحاكم والحد من التغير والثورة . ويبدو كذلك أن الاغلبية من الراديكالين تعتقد أن عليها في الثمانينات أن تعمل على تقديم تلك البدائل العملية وعدم ترك الساحة لليمين منتهجة سياسة داعية إلى التغير من خلال العمل ضمن القواعد الشرعية الرسمية . وهناك اقلية ستستمر في رفضها لتلك الدعوة وستعمل على اتخاذ مواقف اكثر راديكالية وربما فوضوية .

ومن الواقع الذي استعرضناه تصبح مسألة التنبؤ بمستقبل هذا الاتجاه قضية صعبة . فالظروف السياسية والاجتماعية التي ساعدت على ظهور هذا الاتجاه في الستينات هي ظروف مختلفة تماما الآن . فالولايات المتحدة تمر بفترة يبدو أن الجو السياسي والثقافي اكثر محافظة منه في السبعينات ، وبعيد عن تقبل أية أفكار ماركسية وراديكالية . والقضية الاخرى تتعلق بكتاب هذا الأتجاه فهم لا يشكلون مدرسة فكرية لها نظرية واضحة المعالم وأتباع ، بل أنهم يمثلون نوعا من التجمع الذي يضم افرادا لهم انتماءات فكرية مختلفة . ويبدو أن مرحلة الطفولة في الستينات التي تميزت بردود الفعل المتطرفة ازاء الاتجاه التقليدي وبالاطروحات المثالية قد حلت محلها في الثمانينات مرحلة تتسم بنظرة أكثر واقعية . ومما لاشك فيه أن الاكثرية من اصحاب هذا الاتجاه وهم من العاملين في الجامعات ستتجه إلى تقديم البدائل العملية لسياسة الحد من الجريمة وإلى البحث في آفاق جديدة . فنجد أن (Quinney, 1980) والذي يعتبر بحق اكثر كتاب هذا الاتجاه اصالة وغزارة في الانتاج قد اتجه إلى محاولة الجمع بين الماركسية والدين للوصول إلى فهم أعمق لمشكلة الجريمة والعدالة الجنائية . ولذا فالسنوات القادمة لن تشهد إفلاس ذلك الاتجاه كما يتوقع التقليديون ، بل ستشهد تحولا في اهتمام اتباعه منَ البحث عن بدائل مثالية لحل مشكلة الجريمة والعدالة الجنائية في مجتمع المستقبل إلى البحث عن بدائل عملية للمشكلة في المجتمع المعاصر .

الهوامش

1) Akers, Ronald
1979 "Theory & ideology in Marxist Criminology: Comments on Turk, Quinney, Toby and Klockars." Criminology 16 (February): 527 - 544.

2) الثاقب ، فهد وجوزيف سكوت
١٩٨٠ « موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقوبة »
مجلة العلوم الاجتماعية . العدد الثالث ــ السنة الثامنة ــ (اكتوبر) :
١ ــ ١٦ .

3) Bankowski, Zenon; Geoff Mungham and Peter Young
1977 "Radical Criminology or Radical Criminologist?" Contemporary Crises 1: 37 - 51.

4) Becker, Howard
1963 Outsiders. New York: The Free Press.

5) Bernared, Thomas
1981 "The Distinction Between Conflict & Radical Criminology" The Journal of Criminal Law & Criminology. 72, No. 1: 362 - 379.

6) Boehringer, Gill; et al.
1983 "Law and Order" for Progressives?- An Australian Response" Crime & Social Justiox No. 19: 2 - 12.

7) and Donna Giles
1977 "Criminology and colonialism: The Case of Papua New Guinea "Crime & Social Justice No. 8 (fall-winter) 58 - 63.

8) Boostrom, Ronald and Joel Henderson
1983 "Community Action & Crime Prevention: Some.Unresolved issues" Crime & Social Justice 19: 24 - 30.

9) Brady, James
1981 "Toward a Popular Justice in the United States: The Dialects of Community Action." Contemporary Crises. 5: 155 - 192.

10) Bonger, William
1916 Criminality & Economic Conditions. Boston: Little Brown.

11) Chambliss, William
1980 "book reviews" Crime & Social Justice 13 (summer): 59 - 60.

12)
1976 "Functional and Conflict theories of Crime" in W.J. Chambliss & M. Mankoff (eds.) Whose Law and Order? New York: John Wiley.

13)
1974 "The State, the law and the Definition of Behavior as Criminal or Delin-

quent" in D. Glaser (ed.) Handbook of Criminology Chicago: Rand McNally.

14) & Robert Seidman
1971 Law, order & Power London: Addison - Wesley Publishing Company.

15) Cullen, Francis & John Wozniak
1982. "Fighting the appeal of Repression"
Crime & Social Justice 18 (winter): 23 - 33.

16) Currie, Elliott
1974 "Review: The new Criminology", Crime & Social Justice 2 (fall - winter): 109 - 113.

17) Durkheim, Emile
1895 The rules of Sociological Method.
New York: Free Press, 1964.

18) Friedrichs, David O.
1980[a] "Radical Criminology in the United States:
An Interpretive understanding" pp. 35 - 60 in J. Inciardi (ed.) Radical Criminology The Coming Crises, Beverely Hills, Sage Publications.

19)
1980[b] "Carl Klockars Vs. The "Heavy Hitters"
a Preliminary Critique" pp. 149 - 160 in J. Inciardi (ed.) Radical Criminology: The Coming Crises, Beverely Hills: Sage Publications.

20) Garafalo, James
1978 "Radical Criminology & Criminal Justice:
Points of Divergence & Contact" Crime & Social Justice 10 (fall-winter): 17 - 27.

21) Galliher, John F.
1979 "Government Research Funding And Purchased virtue: Some examples from Criminology" Crime & Social Justice 11 (Spring/Summer): 44 - 50.

22) Greenberg, David (ed.)
1981 Crime & Capitalism: Readings in Marxist Criminology, Palo Alto, California: Mayfield Publishing Company.

23) Gross, Bertram
1982 "Some Anticrime Proposals for Progressives"
Crime & Social Justice 18 (summer): 51 - 54.

24) Hirst, Paul Q.
1975 "Marx & Engels on law, crime & morality."
pp. 203 - 232 in I. Taylor et al. (eds.) Critical Criminology, London: Routledge & Kegan Paul.

25) Hunt, Alan
1982 "Law, order and Socialism: A Response to Ian Taylor", Crime & Social Justice 18 (Winter): 16 - 22.

26) Inciardi, James A. (ed.)
1980 Radical Criminology: The Coming Crises
Beverely Hills, Sage Publications.

27) Klockars, Carl
1979 "The Contemporary Crises of Marxist Criminology" Criminology 16 (February): 477 - 515.

28) Krisberg, Barry
1975 Crime & Privelege. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall.

29) Lee, John and Livy Visano
1981 "Official Deviance in the legal system." pp. 215 - 250, in H. Lawrence Ross (ed.) Law & Deviance, Beverly Hills: Sage Publications.

30) Lemert, Edwin
1951 Social Pathology. New York: McGraw-Hill Book Co. Inc.

31) Mankoff, Milton
1980 "A Tower of Babel: Marxist Criminologists & their Critics" pp. 139 - 148 in J. Inciardi (ed.) Radical Criminology: The Coming Crises, Beverly Hills; Sage Publications

32) Marzotto, Mary; Tony Platt and Annika Snare
1975 "A reply to Turk" Crime & Social Justice 4 (fall - winter): 43 - 45.

33) Michalowski, Raymond
1983 "Crime Control in the 1980's: A progressive Agenda" Crime & Soclal Justice 19: 13 - 23

34) and Edward Bohlander
1976 "Repression and Criminal Justice in Capitalist America," Sociological Inquiry 46: 95 - 106.

35) Matza, David
1969 Becoming Deviant. Englewood Cliffs. N.Y. Prentice-Hall.

36) Newman, Graeme
1976 Comparitive Deviance: Perception and Law in Six-Cultures. New York: Elsevier

37) Vold, George
1958 Theoretical Criminology. New York: Oxford University Press.

38) Pepinsky, Harold
1978 "Communist anarchism as an alternative to the rule of criminal law." Contemporary Crises 2: 315 - 334.

39) Pfohl, Stephen, J.
1981 "Labelling Criminals" pp. 65-98 in H. Laurence Ross (ed.) Law and Deviance. Beverly Hills: Sage Publication.

40) Platt, Tony
1982 "Crime & punishement in the United States: Immediate & long-term Reforms from a Marxist Perspective." Crime & Social Justice 18 (winter): 38-45.

56) Sutherland, Edwin
1940 "White-Collar Criminality" American Sociological Review 5 (February): 1-12
57) Spitzer, Steven
1980 "Left-Wing" Criminology-An Infantile Disorder?" pp. 169-190 in J. Inciardi (ed.) Radical Criminology: The Coming Crises. Beverly Hills: Sage Publications.
58) Sykes, Gresham M.
1974 "The rise of Critical Criminology"
The Journal of Criminal Law & Criminology 65 (2): 206-213.
59) Tappan, Paul
1974 "Who is the Criminal? "American Sociological Review, 12 (February): 96-102.
60) Taylor, Ian
1982 "Against Crime & For Socialism"
Crime & Social Justice 18 (winter): 4-15.
61)---------------- & Paul Walton and Jock Young
1975 "Critical Criminology in Britain: Review & Prospects" pp. 6-62 in Taylor, Walton and Young (eds.) Critical Criminology.
London: Routledge & Kegan Paul.
62)---------------- & Paul Walton and Jack Young
1973 "The new Criminology: For a Social Theory of Deviance, New York: Harper & Row.
63) Tifft, Larry
1979 "The Coming redefinitions of Crime: an anarchist perspective" Social Problems: 26 (April): 392-402
64) Toby, Jackson
1980 "The New Criminology is the old Baloney" pp. 124-132 in J. Inciardi Radical Criminology: Publications.
65) Turk, Austin
1964 "Prospects for theories of Criminal Behavior." Journal of Criminal Law, Criminology & Police Science, 55: 454 -461.
66) Wenger, Morton and Thomas Bonomo
1981 "Crime, The Crisis of Capitalism and Social Revolution" pp. 420-434 in David Greenberg (ed.) Crime & Capitalism. Palo Alto, California: Mayfield Publishing Company.
67) Young, Jock
1975 "Working Class Criminology", in Taylor, Walton and Young (eds.), Critical Criminology London: Routledge & Kegan Paul. 63-94.

41)
1978 "Street Crime: A view from the left"
Crime & Social Justice 9 (spring-summer): 26-34.

42)
1974 "Prospects for a Radical Criminology in the United States.' Crime & Social Justice 1 (spring-summer): 2-10

43) ------------------ & Paul Takagi
1982 "Editorial: Meeting the challenge of the 1980's" Crime & Social Justice 17 (summer): 1-13.

44) Quinney, Richard
1980 Providence: The Development of Social & Moral Order. New York: Longman.

45)
1979[a] Criminology, Boston: Little, Brown & Company.

46)
1979[b] "The Production of Criminology"
Criminology 16 (February): 445-457

47)
1977 Class, State & Crime: on the theory of Practice of Criminal Justice. New York: David Mckay.

48)
1975 "Crime Control in Capitalist Society: A Critical Philosophy of legal order" pp. 181-202 in I. Taylor et al. (eds) Critical Criminology London: Routledge & kegan Paul.

49)
1974 Critique of legal Order: Crime Control in Capitalit Society. Boston: Little, Brown & Company.

50) Schwendinger H. & J. Schwendinger
1977 "Social Class & the Definition of Crime"
Crime & Social Justice 7 (spring-summer): 4-13

51)
1974 "Rape Myths: in legal, theoretical & everyday practice." Crime & Social Justice 1, (spring-summer) 18-26.

52)
1970 "Defenders of Order or Guardians of Human rights?. Issues in Criminology 5 No. 2 (summer) 123-157.

53) Sellin, Thorsten
1938 Culture Conflict & Crime. New York: Social science Research Council.

54) ------------------ & M. Wolfgang
1964 The Measurment of Delinquency. New York John Wiley.

55) Schichor, David
1980 "Some Problems of Credibility in Radical Criminology" pp. 191-212 in J. Inciardi (ed.) Radical Criminology: The Coming Crises, Beverly Hills: Sage Publications.

مجلة العلوم الاجتماعية ــ العدد ٢ ــ المجلد ١٢ ــ صيف ١٩٨٤ (صفحات ١٠٣ إلى ١٤٩)

مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر

دراسة ميدانية بالتطبيق على الجمعيات الفئوية بمحافظة القاهرة

عبد الفتاح الشربيني
قسم إدارة الأعمال / جامعة الكويت

١ ــ مقدمة :

يرتبط تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة في جانب أساسي منه بمدى قدرتها على القيام بدور مؤثر وفعال في توفير احتياجات الأفراد من السلع خاصة السلع الاستهلاكية الأساسية وفي أحكام الرقابة والسيطرة على أسعار التجزئة لها(١) . ويتأثر قيام الدولة بهذا الدور بطبيعة النظام المستخدم في توزيع هذه السلع ومدى القدرة على ايجاد شبكة للتوزيع تلتزم بالعمل بعيدا عن مفهوم تعظيم الربح ، وتعمل في ذات الوقت على تخفيض تكاليف التسويق والتحكم فيها .

وقد شكل العمل على تحقيق الاستقرار في الأسعار وتخفيف العبء الناشيء عن الارتفاع بها أحد الأهداف الأساسية للدولة منذ بداية الستينات وحتى الآن . وقد لجأت الدولة في ذلك إلى اتباع عدة أساليب منها العمل على إنشاء المجمعات الاستهلاكية(٢) وتثبيت أسعار بعض المجموعات السلعية(٣) والعمل على استيراد مجموعات سلعية أخرى وتدعيم أسعارها(٤) وتحديد توزيعها في قنوات معينة للتوزيع أهمها المجمعات الاستهلاكية .

وعلى الرغم من أهمية هذه الأساليب إلا أن إسهامها في تحقيق الأهداف منها لم يكن بالكيفية المطلوبة وذلك كما يتضح مما يلي :

أ ـــ تعذر توفير احتياجات الأفراد من السلع الأساسية بالكميات المطلوبة وبالأسعار المدعومة على مدار السنة ، ومن ثم فقد لجأت الدولة إلى نظام الحصص ، بما فيه من مشاكل[٥] ، لتحقيق عدالة التوزيع .

ب ـــ تعذر الوصول إلى القاعدة العريضة من السكان والمنتشرة جغرافيا في جميع المحافظات بالكيفية التي تحقق سهولة توزيع السلع وذلك بسبب تزايد الكثافة السكانية من ناحية والعدد المحدود من منافذ التوزيع التعاونية التي تسيطر عليها الدولة من ناحية أخرى[٦] .

وكمحاولة للتغلب على هذه المشاكل ، خاصة ما يتعلق منها بمنافذ التوزيع ، اتجه تفكير الدولة نحو العمل على تدعيم شبكة التوزيع الحالية من خلال بناء شبكة للتوزيع تتمتع بالكفاءة في القيام بأداء الوظائف التسويقية من ناحية وتستجيب في أهدافها إلى أهداف الدولة من تحقيق عدالة توزيع السلع الاستهلاكية والسيطرة النسبية على أسعارها من ناحية أخرى . وفي هذا الصدد لجأت الدولة إلى :

١ ـــ إنشاء الشركة الوطنية للأمن الغذائي والذي تحدد كهدف أساسي من أهدافها إنشاء وإدارة حوالي ٢٠٠٠ منفذا للتوزيع خلال السنوات من ١٩٨١ حتى ١٩٨٥[٧] .

٢ ـــ إنشاء جمعيات تعاونية أساسية في التجمعات السكانية الكبيرة (يطلق عليها إسم الجمعيات الأهلية) وفي التجمعات العمالية سواء بالمصالح الحكومية والهيئات أو المصانع والشركات (تعرف بإسم الجمعيات الفئوية) .

وقد أخذت هذه الجمعيات الفئوية في الانتشار بدرجة كبيرة خاصة في الفترة منذ ١٩٧٤ وحتى الآن . وطبقا لسجلات وزارة التموين فقد بلغ عدد هذه الجمعيات في نهاية عام ١٩٨١ ما يقرب ٨٥٠٠ جمعية تعاونية كما بلغ عدد أعضائها ما يقرب من ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ عضوا[٨] .

وتخضع هذه الجمعيات في تنظيم أعمالها وعلاقاتها إلى إحكام القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . وقد حدد هذا القانون هيكل البنيان التعاوني في قاعدة عريضة من

الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، يعلوها الاتحادات الاقليمية (بواقع اتحاد إقليمي لكل محافظة) ثم يأتي في القمة الاتحاد التعاوني الاستهلاكي المركزي كجهاز للتخطيط والتنسيق والاشراف والمتابعة على عمل هذه الاتحادات والجمعيات . ويقوم إلى جانب الاتحاد التعاوني المركزي الجمعية التعاونية الاستهلاكية العامة لتجارة الجملة والتي تعمل بمثابة تاجر جملة تعاوني لمتاجر التجزئة التعاونية والمتمثلة في الجمعيات التعاونية .

٢ ــ أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

١/٢ تحديد نوعية المشاكل التي تواجهها الجمعيات التعاونية الفئوية بمحافظة القاهرة في المجالات المتعلقة بتوفير احتياجاتها من السلع وخدمة أعضائها من المتعاملين معها .

٢/٢ تحديد نوعية المشاكل التي تواجهها الجمعيات التعاونية الفئوية في علاقاتها مع الاتحاد الاقليمي ومدى انعكاس ذلك على تحقيق أهدافها .

٣/٢ تحديد نوعية المشاكل التى تواجهها الجمعيات التعاونية في علاقاتها مع الجمعية العامة لتجارة الجملة ومدى تأثير ذلك على تحقيق اهداف الجمعيات في مجال خدمة اعضائها وتوفير احتياجاتهم من السلع باسعار اقتصادية .

٤/٢ تقديم بعض الاقتراحات التي تعاون الجمعيات التعاونية في التغلب على مشاكلها وتؤدي بالتالي إلى زيادة فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها ومن الحركة التعاونية بشكل عام .

٣ ـ أهمية الدراسة :

تستند الدراسة أهميتها من العوامل التالية :

١/٣ أهمية القطاع التعاوني باعتباره أداة الدولة الرئيسية في أحكام الرقابة والسيطرة على الأسعار خاصة أسعار التجزئة للسلع الاستهلاكية الأساسية . ويرجع ذلك إلى طبيعة هذا القطاع من ناحية وطبيعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من ناحية أخرى[٩] .

وعلى الرغم من هذه الأهمية فمن الملاحظ أن نصيب القطاع التعاوني من تجارة التجزئة مازال محدودا مقارنة بحجم تجارة التجزئة في مصر[١٠] . ويمكن تفسير ذلك في جانب منه في ضوء ما يواجهه هذا القطاع من مشكلات تعترض تحقيق أهدافه في مجال توفير السلع بالأسعار الاقتصادية ومستويات الجودة المطلوبة . ومن ذلك يرتبط تدعيم دور هذا القطاع وزيادة فعاليته في هذا المجال بضرورة التعرف عليه وايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات .

٢/٣ أهمية الجمعيات التعاونية كمؤسسات للتجزئة تتولى مسئولية تسويق عددا من السلع الغذائية ذات الأهمية الملموسة في إشباع الحاجات الأساسية لمختلف المستهلكين ، كما أنها تستحوذ على ما يزيد عن ٦٠٪ من قمة الانفاق الأسري[١١] ، بالاضافة إلى أن المستهلك يبذل جهدا كبيرا ووقتا طويلا للحصول عليها[١٢] ، ويرغب في توفيرها بأقل الأسعار الممكنة[١٣] .

ولا شك في أن تطوير العمل بالجمعيات ومعاونتها في التغلب على ما يعترضها من مشكلات سوف ينعكس على زيادة امكانياتها في خدمة المستهلكين ومن ثم المجتمع ، وعلى زيادة امكانياتها في تطبيق والعمل بالمفهوم الحديث للتسويق .

٤ ـ نطاق الدراسة :

ترتبط الدراسة في هذا البحث بالمحددات التالية :

١/٤ تغطي الدراسة الجمعيات التعاونية المعروفة بإسم الجمعيات الفئوية . وعلى ذلك يخرج من نطاق هذه الدراسة الجمعيات التعاونية المعروفة بإسم الجمعيات الأهلية لخلو محافظة القاهرة منها والمجمعات الاستهلاكية التابعة لشركة النيل والأهرام لأنها لا تعتبر جمعيات تعاونية بالمعنى المعروف باعتبار أنها تابعة لشركات قطاع عام .

٢/٤ تقتصر الدراسة على محافظة القاهرة دون غيرها من المحافظات ، ويرجع ذلك إلى :

أ ـ أن محافظة القاهرة بها ما يقرب من ١٤٪ من إجمالي عدد الجمعيات الفئوية بالجمهورية ، حيث يصل عدد الجمعيات بها إلى حوالي ١٢١٥ جمعية من حوالي ٨٥٠٠ جمعية(١٤) .

ب ـ اعتبارات التكلفة وتسهيل عملية تجميع البيانات من المفردات موضع الدراسة وذلك للقرب الجغرافي من موقع عمل الباحث .

٣/٤ تقع الدراسة في نطاق ما يسمى بالدراسات الوصفية ، وعلى ذلك فإن حدودها لاتتعدى مجرد توصيف والتعرف على المشاكل الحالية التي تعاني منها الجمعيات التعاونية الفئوية واقتراح الحلول المناسبة لها .

٥ ـ أسلوب الدراسة :

١/٥ أنواع ومصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة على كل من البيانات الثانوية والأولية على النحو التالي :

١/١/٥ البيانات الثانوية :

تمثلت البيانات التي تم تجميعها لأغراض هذه الدراسة فيما يلي :

أ ــ بيانات أساسية عن الجمعيات التعاونية الفئوية بمحافظة القاهرة من حيث أعدادها وتوزيعها على الوزارت والهيئات والمصانع والشركات .

ب ــ بيانات عن الاتحادات الاقليمية من حيث اختصاصاتها وإطار علاقاتها بالجمعيات التعاونية .

ج ــ بيانات عن الجمعية التعاونية العامة لتجارة الجملة من حيث أهدافها واختصاصاتها واللوائح المنظمة لطبيعة عملها وعلاقاتها بالجمعيات التعاونية .

د ــ بيانات عن القوانين المنظمة للتعاون الاستهلاكي في مصر وعن اللوائح المنظمة لعمل الجمعيات التعاونية والاتحادات الاقليمية .

هـ ــ بيانات عن ميزانية الأسرة وكيفية توزيعها على بنود الانفاق المختلفة .

وقد تم تجميع هذه البيانات من المصادر التالية :

١ ــ وزارة التموين والتجارة الداخلية .

٢ ــ الاتحاد التعاوني لمحافظة القاهرة .

٣ ــ الاتحاد المركزي للتعاون الاستهلاكي .

٤ ــ الجمعية التعاونية الاستهلاكية العامة لتجارة الجملة .

٥ ــ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

٢/١/٥ البيانات الأولية :

بالاضافة إلى البيانات الثانوية اعتمدت الدراسة على تجميع البيانات الأولية عن النواحي التالية :

أ ــ المجموعات السلعية التي تتعامل فيها الجمعيات التعاونية .

ب ــ الامكانيات المادية والبشرية المتاحة لدى الجمعيات التعاونية .

جـ ــ السياسات التي تتبعها الجمعيات التعاونية في توفير احتياجاتها من السلع والمشاكل التي تواجهها في ذلك .

د ــ المشاكل التي تواجه الجمعيات التعاونية في علاقتها مع الاتحاد الاقليمي والجمعية التعاونية العامة لتجارة الجملة .

وقد تم تجميع هذه البيانات من الجمعيات التعاونية التي تمت دراستها بواسطة قائمة استقصاء تم إعدادها لهذا الغرض* ، كما تم تجميع البيانات من الاتحاد الاقليمي والجمعية العامة لتجارة الجملة عن طريق مقابلات شخصية مع المسئولين عن الاتحاد التعاوني الاستهلاكي لمحافظة القاهرة والجمعية التعاونية العامة لتجارة الجملة** .

٢/٥ نوع وحجم العينة :

تم اختيار عينة حصص من الجمعيات التعاونية بلغ حجمها ١٢٥ جمعية (حوالي ١٠٪ من إجمالي عدد الجمعيات بمحافظة القاهرة) وقد روعى في اختيار العينة ضرورة تمثيلها للمصالح الحكومية والهيئات بالاضافة إلى المصانع والشركات وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (١) :

---

* راجع الملاحق

** تم تجميع البيانات وإجراء المقابلات في الفترة من يونيو حتى سبتمبر ١٩٨٢

جدول رقم (١)
التوزيع النوعي للجمعيات التعاونية الفئوية
موضع الدراسة

النـــوع	حجم العينة	٪
المصالح الحكومية والهيئات	٧٥	٪٦٠
الشركات	٣٥	٪٢٨
المصانع	١٥	٪١٢
المجموع	**١٢٥**	**٪١٠٠**

ويلاحظ بالنسبة لتحديد نوع وحجم العينة ما يلي :

١ ــ تم اختيار عينة حصص (غير احتمالية) بدلا من عينة طبقية (احتمالية) ــ على الرغم من امكانية ذلك ــ وذلك للرغبة في تركيز الدراسة على المفردات التي تتوافر لديها البيانات المطلوبة بطريقة منظمة من ناحية وذات الاستعداد للتعاون مع الباحث من ناحية أخرى ، وفي إطار الاختيار الاحتمالي فقد لا نضمن توافر مثل هذه المفردات في العينة المختارة .

٢ ــ ويرتبط بما سبق أن اختيار مفردات العينة قد تم بطريقة عمدية وبمعاونة الاتحاد الاقليمي في ضوء تقدير المسئولين به لمدى استعداد المفردة للتعاون والتزويد بالبيانات المطلوبة .

٣ ــ تم اختيار حجم العينة من كل خلية مع مراعاة التمثيل النسبي قدر الامكان (أي تمثيل كل خلية في العينة بعدد من المفردات في حدود ١٠٪ تقريبا من إجمالي العدد الكلي لها في المجتمع) .

٣/٥ جمع وتحليل البيانات :

اعتمد تجميع البيانات من الجمعيات التعاونية موضع الدراسة على الاستقصاء بالمقابلة الشخصية . وقد عاون الباحث في ذلك اثنين من المساعدين بعد تدريبهم ميدانيا لهذا الغرض .

وبعد تجميع البيانات ومراجعتها تم تبويبها عن طريق تفريغ الاجابات الخاصة بكل سؤال على أساس تكرارات كل اجابة ، ثم تلى ذلك إعداد جداول خاصة بكل سؤال موضحا بها البيانات في شكل تكرارات ونسب مئوية . وقد اتخذت هذه الجداول كأساس للتحليل . ويلاحظ في هذا المجال أن الدراسة لم تعتمد على استخدام الأساليب الاحصائية في التحليل وذلك بسبب أن البحث يقع في نطاق الدراسات الوصفية ، ويتحدد هدفه في مجرد التعرف على المشاكل التي تعاني منها الجمعيات دون التطرق إلى تحليل علاقات بين متغيرات أو دراسة ما قد يكون هناك من تأثير لمتغير أو أكثر على آخر .

٦ ـ محتويات الدراسة :

تحتوي الدراسة على أربعة أجزاء رئيسية . وقد خصصت الثلاثة الأولى منها لدراسة المشاكل التي تواجه الجمعيات التعاونية في أنظمة العمل بها وتلك التي تواجهها في علاقتها مع الاتحاد الاقليمي والجمعية العامة لتجارة الجملة على التوالي . ويتناول الجزء الرابع والأخير الاقتراحات التي يرى الباحث الأخذ بها لمواجهة هذه المشاكل .

ويمكن في إطار ذلك ايجاز نتائج الدراسة على النحو الموضح أدناه :

٧ ـ المشاكل في بيئة العمل الداخلية للجمعيات التعاونية :

يعرض هذا الجزء إلى نتائج الدراسة إزاء المشاكل في بيئة العمل الداخلية للجمعيات التعاونية . وسوف يتم التركيز على المشاكل في توفير الاحتياجات من

السلع وتلك الناتجة عن القصور في الامكانيات المتاحة سواء المادية أو البشرية مع توضيح ما لذلك من انعكاسات على تحقيق أهداف الجمعيات في مجال خدمة الأعضاء أو المتعاملين معها بشكل عام .

١/٧ المجموعات السلعية التي تتعامل فيها الجمعيات التعاونية :

أولا : أنواع المجموعات السلعية :

تتعامل الجمعيات التعاونية في مجموعتين من السلع هما :

١/١ مجموعة السلع الغذائية :

تضم هذه المجموعة سلعا بعضها مدعم والآخر غير مدعم . ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

١/١/١ مجموعة السلع الغذائية المدعمة :

يأتي في مقدمة هذه السلع مجموعة السلع التموينية وهي السكر وتتعامل فيه حوالي ٨٥٪ من الجمعيات ثم الأرز وتتعامل فيه ٦٣٪ من الجمعيات يليه الشاي بنسبة تعامل تصل إلى ٥٤٪ من الجمعيات والزيت بنسبة تعامل ٥٠٪ من الجمعيات ثم المكرونة فالبقول فالسجاير بنسب تعامل تصل إلى ٣٢٪ ، ٣١٪ ، ٢٠٪ على التوالي .

٢/١/١ مجموعة السلع الغذائية غير المدعمة :

تشمل هذه المجموعة اللحوم والدواجن والمعلبات ومنتجات الألبان والمشروبات (كالكاكاو والبن) وتصل نسبة الجمعيات التي تتعامل في هذه الأصناف بشكل مستمر إلى ٦٠٪، ٥٠٪ ، ٤٩٪ ، ٣٣٪ ، ٢١٪ من إجمالي عدد الجمعيات ، يوجد بالاضافة إلى ذلك سلعا أخرى كالتوابل والياميش والعسل

تقتصر نسبة التعامل فيها على عدد محدود من الجمعيات لا يتعدى ١٠٪ في المتوسط من إجمالي عدد الجمعيات .

٢/١ مجموعة السلع غير الغذائية :

تشمل هذه المجموعة أصنافا كالمنظفات والمنسوجات (خاصة الأقمشة الشعبية) والأدوات المنزلية والمكتبية والخردوات . وتختلف الجمعيات فيما بينها من حيث التعامل في كل من هذه الأصناف وان كانت المنظفات تأتي في المقدمة حيث تتعامل فيها ٧٥٪ من عدد الجمعيات يليها في الترتيب المنسوجات فالخردوات فالأدوات المنزلية فالمكتبية بنسب تعامل تصل إلى ٢٣٪ ، ١٧٪ ، ١٢٪ ، ٨٪ على التوالي .

ثانيا : أسلوب التوريد للمجموعات السلعية من حيث العبوة أو الحجم :

تختلف الكيفية التي يتم بها توريد المجموعات السلعية للجمعيات عن تلك المفضلة من جانبها ، وتشير نتائج الدراسة في هذا المجال إلى مايلي :

١ ــ اختلاف العبوات التي يتم بها توريد السلع الغذائية المدعمة عن تلك التي تتناسب وطبيعة احتياجات العملاء . وعلى سبيل المثال بينما يتم توريد الأرز في عبوات (شكائر) سعة كل منها ٥٠ كيلو في ٧٨٪ من الحالات نجد أن العبوة المفضلة شكائر سعة كل منها ٥ كيلو فقط ٧٦٪ من الحالات . وينطبق نفس الوضع بالنسبة للسكر حيث يفضل ٧٨٪ من الجمعيات أن يتم توريده في عبوات سعة كل منها كيلو أو اثنين بدلا من توريده في أجوله أو شكائر كما هو الوضع الحالي في حوالي ٩٠٪ من الحالات .

٢ ــ اختلاف الأحجام والأشكال التي يتم بها توريد السلع غير الغذائية عن تلك المفضلة من جانب الجمعيات . ويبدو ذلك واضحا بالنسبة للمنظفات

حيث ترى ٢٢٪ من الجمعيات أن التشكيلة أو الأحجام الحالية من المنظفات تعتبر مناسبة لطبيعة احتياجات عملائها في حين ترى ٧٨٪ من الجمعيات عكس ذلك (حوالي ٩٠٪ منها من الجمعيات بالمصالح الحكومية والهيئات) .

ومن الملاحظ أن السبب وراء الوضع بالنسبة للسلع الغذائية قد يكمن في أنها تعتبر سلعا مدعومة ، ومن ثم لا يبرر هامش الربح المحدود الذي تحققه تعبئتها في عبوات صغيرة . وعلى الرغم من ذلك فإن اختلاف طريقة التعبئة الحالية عن تلك المفضلة من جانب الجمعيات سوف يلقي الكثير من العبء على عاتق الجمعيات في شكل إعادة التعبئة وما يصاحب ذلك من استغراق الكثير من الوقت فضلا عن زيادة التلف والفاقد نتيجة هذه العملية . أيضا يؤدي عدم توفير التشكيلة المناسبة من السلع غير الغذائية إلى مواجهة الجمعيات للكثير من المشاكل نتيجة صعوبة بيع الأشكال الحالية من ناحية وعدم القدرة على تحقيق إشباعات أو الوفاء باحتياجات عملائها من هذه السلع من ناحية أخرى .

ثالثا : الأهمية النسبية للمجموعات السلعية :

تختلف الأهمية النسبية للمجموعات السلعية التي تتعامل فيها الجمعيات التعاونية . ويمكن توضيح ذلك من بيانات الجدول التالي عن التعامل السنوي للجمعيات موزعا على المجموعات السلعية المختلفة .

جدول رقم (٢)
التعامل السنوي للجمعيات التعاونية موزعا على المجموعات السلعية خلال السنوات من ١٩٧٩ حتى ١٩٨١*

السنوات / المجموعات السلعية	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
سلع غذائية مدعمة	٪٢٥	٪٣١	٪٣٤
سلع غذائية غير مدعمة	٪٣٨	٪٢٩	٪٤٦
سلغ غير غذائية	٪٣٧	٪٣٠	٪٢٠

* حسبت هذه النسب على أساس متوسطات كل جمعية لكل قطاع (حكومية ، شركات ، مصانع) ثم على أساس متوسط عام لجميع الجمعيات بالعينة .

يتضح من هذا الجدول ما يلي :

١ ـــ تحتل السلع الغذائية بنوعيها المدعم وغير المدعم المركز الأول ضمن المجموعات السلعية التي تتعال فيها الجمعيات التعاونية . ويرجع ذلك في تقدير الباحث إلى عدة أسباب أهمها مايلي :

أ ـــ من الناحية التاريخية تم تكوين الكثير من الجمعيات بهدف التعامل في السلع الغذائية بصفة أساسية[١٥] . وعلى الرغم من قيام الجمعيات بتطوير مهامها وزيادة تشكيلة المنتجات التي تعرضها لتشمل بجانب ذلك سلعا غير غذائية ، إلا أن ذلك لم يصرف نظر هذه الجمعيات عن دائرة التعامل الأساسي لها وهي السلع الغذائية عموما .

ب ـــالتفاوت في الأسعار التي تبيع بها الجمعيات مقارنة بالأسعار التي تبيع بها مؤسسات التجزئة الأخرى . (يبدو ذلك واضحا في أسعار السلع الغذائية غير المدعمة) ويرجع ذلك إلى طبيعة الجمعيات ومن

أنها لا تهدف أساسا إلا إلى تحقيق « هامش ربح معقول يقل كثيرا عن هامش الربح الذي يحصل عليه تاجر التجزئة »(١٦) .

٢ ـ التزايد النسبي في حجم السلع الغذائية المدعمة . ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى التزايد في عدد الأعضاء الخاص بكل جمعية وذلك من سنة إلى أخرى ، خاصة وأن حصة الجمعية من هذه السلع يرتبط أساسا برقم أو عدد الأعضاء . وعموما يمكن أن يؤخذ ذلك كمؤشر ـ وأن كان ضعيفا ـ على نمو الوعي التعاوني لدى الأفراد .

٣ ـ التزايد النسبي في حجم التعامل في السلع الغذائية غير المدعمة . ويرجع ذلك كما سبق أن ذكرنا في (١/ب) إلى عامل السعر ، وإن كان يمكن أن يؤخذ في ذات الوقت كمؤشر على إمكانية تدعيم دور الجمعيات في هذا المجال إذا ما أمكن معاونتها في التغلب على المشاكل التي تواجهها في توفير احتياجاتها من هذه السلع على النحو الذي سنوضحه فيما بعد .

٤ ـ التناقص النسبي في حجم التعامل في السلع غير الغذائية من سنة إلى أخرى . ويرجع ذلك في جانب منه إلى تركيز الجمعيات معظم جهودها في التعامل في السلع الغذائية كما يرجع في الجانب الآخر إلى عدم توافر الخبرات والكفاءات ـ خاصة الشرائية ـ التي تمكنها من توفير هذه السلع والتعامل فيها على أساس تنافسي .

٢/٧ مشاكل توفير الاحتياجات من السلع :

يعرض هذا الجزء لنتائج الدراسة إزاء أهم المشاكل التي تواجهها الجمعيات في توفير احتياجاتها من السلع . وسوف يتم ذلك من خلال التوضيح لمصادر الشراء وسياساته ثم لأهم المشاكل في توفير الاحتياجات .

أولا : مصادر الشراء :

يوضح الجدول رقم (٣) المصادر التي تعتمد عليها الجمعيات التعاونية في توفير احتياجاتها من المجموعات السلعية المختلفة .

جدول رقم (٣)
مصادر الشراء للمجموعات السلعية التي تتعامل فيها الجمعيات التعاونية

الجهة التابع لها الجمعية	المجموعة السلعية	مصادر الشراء: الجمعية العامة		ادارات التموين		قطاع عام		قطاع خاص		اجمالي عدد الجمعيات
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
مصالح حكومية	غذائية مدعمة	—	—	٧٥	٪١٠٠	٣٥	٪ ٤٧	—	—	٧٥
	غذائية غير مدعمة	٥٨	٪ ٧٧	٣٢	٪ ٤٢	٦٢	٪ ٨٢	١٢	٪١٦	
	غير غذائية	٣٠	٪ ٤٠	—	—	٤٢	٪ ٥٦	٢٢	٪ ٢٩	
شركات	غذائية مدعمة	—	—	٣٥	٪١٠٠	٢٠	٪ ٥٧	—	—	٣٥
	غذائية غير مدعمة	١٢	٪ ٣٤	٥	٪ ١٤	١٤	٪ ٤٠	١٦	٪٤٦	
	غير غذائية	٨	٪ ٢٣	—	—	١٢	٪ ٣٤	٢٦	٪ ٧٤	
مصانع	غذائية مدعمة	—	—	١٥	٪١٠٠	٨	٪ ٥٣	—	—	١٥
	غذائية غير مدعمة	٤	٪ ٢٧	٢	٪ ١٣	٨	٪ ٥٣	١٠	٪٦٧	
	غير غذائية	٣	٪ ٢٠	—	—	٤	٪ ٢٧	١٢	٪ ٨٠	
إجمالي عدد المصادر		١١٥	٪ ٢٠	١٦٤	٪ ٢٨	٢٠٥	٪ ٣٥	٩٨	٪ ١٧	١٢٥ / ٥٨٢

وتشير بيانات هذا الجدول إلى النتائج التالية :

١ ــ ان الجمعيات التعاونية تتبع سياسة تنويع المصادر التي تعتمد عليها في توفير احتياجاتها من السلع المختلفة ، ويبدو ذلك أكثر ما يكون وضوحا بالنسبة لتوفير الاحتياجات من السلع الغذائية غير المدعمة .

٢ ــ ان إدارات التموين وشركات القطاع العام تمثل مصدر التوريد الأساسي بالنسبة للسلع الغذائية المدعمة في حين يعتبر القطاع الخاص المصدر الأساسي لتوريد السلع غير الغذائية وخاصة بالنسبة للجمعيات التابعة للشركات والمصانع .

٣ ــ ان الجمعيات التعاونية بالمصالح الحكومية تميل إلى عدم تفضيل التعامل مع شركات القطاع الخاص في حين يحظى هذا المصدر بأهمية خاصة في التعامل خاصة من جانب الجمعيات التابعة للمصانع والشركات .

٤ ــ ان شركات القطاع العام كمصدر للتوريد تأتي في المقدمة من حيث معدلات تعامل الجمعيات معها يليها في ذلك إدارات التموين فالجمعية التعاونية العامة لتجارة الجملة وشركات القطاع الخاص . وتعني هذه النتيجة أن دور الجمعية العامة كتاجر جملة تعاوني للجمعيات التعاونية مازال محدودا نسبيا .

ثانيا : المسئولية عن قرارات الشراء :

تتحدد المسئولية عن اتخاذ قرار الشراء في مجلس الادارة ، مدير الجمعية ، لجنة المشتريات . ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج الدراسة في هذا المجال .

جدول رقم (٤)
المسئولية عن اتخاذ قرارات الشراء
بالجمعيات التعاونية

الجهة التابع لها الجمعية	المسئولية عن اتخاذ قرار الشراء								إجمالي
	مجلس الادارة		المديــر		لجنة المشتريات		مندوب المشتريات		
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
مصالح حكومية	٥٩	٪٧٨	٣	٪ ٤	٨	٪١١	٥	٪ ٧	٧٥
شركـــات	٢٣	٪٦٦	٦	٪١٧	٤	٪١١	٢	٪ ٦	٣٥
مصانـــع	١١	٪٧٣	١	٪ ٧	١	٪ ٧	٢	٪١٣	١٥
إجمالـــي	**٩٣**	**٪٧٤**	**١٠**	**٪ ٨**	**١٣**	**٪١٠**	**٩**	**٪ ٨**	**١٢٥**

وكما تشير بيانات الجدول رقم (٤) فإن المسئولية عن اتخاذ قرارات الشراء تتحدد في مجلس الادارة في ٧٤٪ من الحالات وفي لجنة المشتريات في ١٠٪ من الحالات . ويعكس ذلك اتجاها من جانب الجمعيات نحو تفضيل مبدأ « جماعية اتخاذ قرارات الشراء » . ويمكن تفسير هذا الاتجاه في ضوء واحد أو أكثر مما يلي :

١ ــ الأهمية النسبية لوظيفة الشراء باعتبارها تمثل واحدة من أهم الوظائف الجمعية سواء بمعيار نسبة تكلفة المشتريات إلى إجمالي التكاليف أو بمعيار إسهمامات الكفاءة في أداء هذه الوظيفة في تحقيق أهداف الجمعية بالكيفية المطلوبة .

٢ ــ الرغبة في الحد من الأقاويل التي تلاحق العاملين في مجال الشراء خاصة عندما ينفرد شخص واحد باتخاذ القرارات المتعلقة به .

٣ ــ نقص الكفاءات البشرية العاملة في مجال الشراء . ويبدو ذلك واضحا إذا ماتبين أن عدد العاملين في هذا المجال لا يتعدى فرد واحد في حوالي ١٥٪ من عدد الجمعيات ولا يزيد عن فردين في ٣٦٪ من عدد الجمعيات وثلاثة أشخاص في ٢٢٪ من عدد الجمعيات وأكثر من ثلاثة في ٢٧٪ من عدد الجمعيات . كذلك فإن ٣٥٪ فقط من عدد الجمعيات المستقصاة هي التي ترى في عدد العاملين بمجال الشراء بها كافيا لتحقيق أهداف هذا النشاط(١٧) .

ثالثا : أساليب الشراء :

تتحدد أساليب الشراء كما هو معروف في المناقصة والممارسة والأمر المباشر . وكما تشير نتائج الدراسة فإن جميع الجمعيات تقريبا (أكثر من ٩٩٪) تعتمد في توفيرها لاحتياجاتها على الشراء بالأمر المباشر . وينطبق ذلك على شراء السلع الغذائية وغير الغذائية على حد سواء .

وإذا كان عدم الاعتماد على المناقصة كأسلوب للشراء في الجمعيات التعاونية قد تكون له مبرراته سواء في ضوء طبيعة الأصناف التي تتعامل فيها الجمعيات أو ما يعترض تطبيق هذا الأسلوب من مشاكل وما يعتريه من عيوب(١٨) فإن ما يحتاج إلى تفسير هو عدم الاعتماد على الممارسة كأسلوب للشراء . ويلاحظ أن الأمر لا يتعلق في هذا المجال بأفضلية الممارسة عن الأمر المباشر أو العكس ، وإنما يتعلق أساسا بضرورة وضع أسلوب الممارسة موضع التطبيق العملي ثم الحكم بعد ذلك على كفاءته في ضوء نتائج هذا التطبيق ، وهذا ما لم يحدث من جانب الجمعيات .

وفي تقدير الباحث فإن الأسباب وراء عدم اتباع أسلوب الممارسة والاعتماد على الشراء بالأمر المباشر قد تكمن في واحد أو أكثر مما يلي :

١ ــ عدم وجود سجلات منظمة على الموردين توضح مصادر التوريد الممكن الاعتماد عليها بالنسبة لكل صنف أو مجموعة سلعية ومواصفات هؤلاء

الموردين من حيث أسعارهم وشروط التعامل معهم وامكانياتهم التوريديه وما شاكل ذلك .

٢ ــ عدم الرغبة من جانب الجمعيات في تغيير مصادر التوريد التي تتعامل معها خاصة وأن ذلك قد يتطلب بذل مجهودات إضافية تفوق إمكانات العاملين حاليا في مجال الشراء ، وهي كما سبق أن ذكرنا تعد غير كافية في ٦٥٪ من الحالات لمواجهة أعباء ومتطلبات هذا النشاط .

٣ ــ تفضيل الجمعيات التعاونية بالمصالح الحكومية التعامل مع شركات القطاع العام وكما هو معلوم فإن أسعار هذه الشركات وشروط التوريد الخاصة بها تكاد تكون موحدة الأمر الذي يجعل من الممارسة أسلوبا ذات جدوى محدودة في مثل هذه الحالات .

رابعا : مشاكل الشراء :

١/٤ تحديد الاحتياجات اللازم توفيرها :

يمثل تحديد الاحتياجات اللازم توفيرها من السلع عن طريق الشراء أحد المشاكل الأساسية التي تواجه الجمعيات التعاونية . وينطبق ذلك بصفة خاصة على السلع الغذائية غير المدعمة والسلع غير الغذائية . وتأخذ هذه المشكلة صورا متعددة منها تحديد أنواع السلع التي يتم التعامل فيها ، تحديد التشكيلة والكمية المطلوبة من كل نوع ، وتحديد مدى امكانية تعديل المزيج السلعي لزيادة درجة ملاءمته لاحتياجات الأعضاء والمتعاملين مع الجمعية . ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج الدراسة في هذا المجال .

جدول رقم (٥)
مشاكل الجمعيات التعاونية في تحديد الاحتياجات اللازم توافرها من السلع

نوعية المشاكل	الجهة التابع لها الجمعية						إجمالي تكرارات المشاكل	
	مصالح حكومية		شركات		مصانع			
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
تحديد أنواع السلع	٣٥	٪٤٧	٢١	٪٦٠	٦	٪٤٠	٦٢	٪٢٠
تحديد التشكيلة من السلع	٤٨	٪٦٤	٢٧	٪٧٧	١١	٪٧٣	٨٦	٪٢٨
تحديد الكميات المطلوبة	٤١	٪٥٥	٢١	٪٦٠	٨	٪٥٣	٧٠	٪٢٣
امكانية تعديل المزيج السلعي	٥٢	٪٦٩	٢٤	٪٦٩	١٢	٪٨٠	٨٨	٪٢٩
إجمالي عدد الجمعيات	**٧٥**		**٣٥**		**١٥**		**١٢٥**	**٣٠٦**

وتوضح بيانات الجدول رقم (٥) ما يلي :

١ ــ أن تحديد التشكيلة من كل من الأنواع المختلفة من السلع واتخاذ القرارات بشأن تعديل المزيج السلعي سواء بالاضافة إليه أو الحذف منه تأتي في مقدمة المشاكل التي تواجه الجمعيات التعاونية في مجال تحديد الاحتياجات اللازم توفيرها عن طريق الشراء .

٢ ــ أن الجمعيات التعاونية بالشركات تواجه أكثر من غيرها مشاكل في تحديد أنواع السلع الممكن التعامل فيها وكذا الكميات المطلوب توفيرها من كل منها .

ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء سبب أو أكثر مما يلي :

أ ــ غياب الدراسات عن السوق التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد احتياجات الأعضاء أو المتعاملين مع الجمعيات من السلع المختلفة . وقد أشارت جميع الجمعيات تقريبا بأن تحديد الأنواع من السلع التي يتم التعامل فيها وكذا كمياتها ومواصفاتها إنما يتم بناء على الرأي الشخصي والخبرة المكتسبة للمسئولين عن اتخاذ قرارات الشراء .

ب ــ غياب البيانات التاريخية التي يمكن الاسترشاد بها عند اتخاذ قرارات الشراء . ويرجع ذلك إلى عدم وجود سجلات منظمة من ناحية وغياب الأنظمة الخاصة بحفظ البيانات من ناحية أخرى .

وكما تشير نتائج الدراسة فإن ما يوجد من سجلات بالجمعيات يتمثل أساسا في السجلات المحاسبية والتي تقف عند دفاتر اليومية دون الأستاذ العام . أيضافإن حوالي ٩٠٪ من الجمعيات هي التي تحفظ بسجلات عن العضوية ومحاضر جلسات مجلس الادارة مقابل ٢٥٪ فقط تحتفظ بسجلات عن عائد المعاملات . أما غير ذلك من السجلات عن الموردين والسجلات المخزنية وتلك الخاصة بحركة التعامل في لأصناف المختلفة والأهمية النسبية لكل صنف فإن جميع الجمعيات تقريبا تخلو من أي منها .

وحتى بالنسبة للسجلات الموجودة فإن أنظمة الحفظ لها لا تحظى بأي اهتمام . فهذه السجلات أما غير منتظمة أو غير معتني بحفظها الأمر الذي يصعب معه الرجوع إليها بسهولة لأي غرض من الأغراض .

وقد انعكست هذه المشاكل على عدة نواحي منها ما يلي :

١ ــ وجود رواكد من بعض السلع لدى بعض الجمعيات على حساب وجود

نقص في كميات البعض الآخر من السلع لدى معظم الجمعيات . وفي هذا الصدد فقد أشارت نسبة تصل إلى ٢١٪ تقريبا من عدد الجمعيات (٢٦/١٢٥) بوجود راكد لديها في سلع غذائية غير مدعمة (كالفاصوليا والمكرونة) وسلع غير غذائية (كالأدوات المنزلية والمنظفات الصناعية) . ومن الناحية الأخرى فإن ١٤٪ فقط من عدد الجمعيات هي التي ترى أن ما يتوافر لديها من سلع غذائية مدعمة يكفي حاجة أعضائها أو المتعاملين معها وإن ٢٣٪ هي التي ترى أن السلع الغذائبة غير المدعمة تعتبر كافية مقابل ٤٢٪ من عدد الجمعيات ترى في السلع غير الغذائية كافية وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)
درجة كفاية السلع لاحتياجات الأعضاء والمتعاملين من وجهة نظر الجمعيات التعاونية

الجهة التابع لها الجمعية	أنواع المجموعات السلعية												اجمالي عدد الجمعيات
	غذائية مدعمة				غذائية غير مدعمة				غير غذائية				
	كافية		غير كافية		كافية		غير كافية		كافية		غير كافية		
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
حكومية	١٢	٪١٦	٦٣	٪٨٤	١٨	٪٢٤	٥٧	٪٧٦	٣٥	٪٤٦	٤٠	٪٥٤	٧٥
شركـــات	٤	٪١١	٣١	٪٨٩	٨	٪٢٣	٢٧	٪٧٧	١٢	٪٢٤	٢٣	٪٦٦	٣٥
مصانـــع	٢	٪١٣	١٣	٪٨٧	٣	٪٢٠	١٢	٪٨٠	٥	٪٣٣	١٠	٪٦٧	١٥
إجمالـــي	**١٨**	**٪١٤**	**١٠٧**	**٪٨٦**	**٢٩**	**٪٢٣**	**٩٦**	**٪٧٧**	**٥٢**	**٪٤٢**	**٧٣**	**٪٥٨**	**١٢٥**

٢ ــ اتباع الجمعيات لأسلوب التحميل في بيع بعض السلع كوسيلة للتخلص من هذه الرواكد . ففي ٦٥٪ من الجمعيات التي يوجد بها راكد (٢٦/١٧)

يتم التصرف في هذا الراكد عن طريق التحميل لسلع أخرى ، وفي الحالات الأخرى يتم التصرف إما بإعادة السلعة إلى المورد أو بالبيع .

٣ ــ التجاء الجمعيات إلى الحصول على بعض السلع بأسعار البيع للمستهلك في بعض الأحيان وذلك لمقابلة احتياجات المتعاملين معها من هذه السلع . وينعكس ذلك بلا شك على تقليل فرص الحصول على هامش ربح معقول وذلك على النحو الذي سنوضحه في ٤/٢ فيما بعد . .

٤ ــ التأثير على امكانيات وقدرات الجمعيات التعاونية في مجال خدمة الأعضاء والمتعاملين معها . ويرجع ذلك إلى أن الأسباب وراء تفضيل التعامل مع الجمعيات ــ من وجهة نظر الجمعية ــ تتمثل أهمها هي تلك الموضحة بالجدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧)
وجهة نظر الجمعيات التعاونية في أسباب تفضيل التعامل معها

أسباب تفضيل التعامل مع الجمعية التعاونية	نوع الجهة التابع لها الجمعية		
	حكومية	شركات	مصانع
	٪	٪	٪
السعر (العامل الاقتصادي)	٪٩٥	٪٩٢	٪٩٣
توافر السلع التي يحتاجها العضو	٨٧	٨٩	٨٧
توافر التشكيلة المناسبة	٨٠	٨٣	٨٠
انتظام توافر السلع والتشكيلة	٨٠	٨٣	٨٠
الحصول على عائد المعاملات	٤٠	٤٣	٣٤
تجنب مشاكل الشراء من المتاجر الأخرى	٢٦	٣٠	٣٤
المرونة في الخدمة	٢٦	٣٠	٣٤
إجمالي عدد الجمعيات	**٧٠**	**٣٠**	**١٠**

٢/٤ توفير الاحتياجات بالثمن المناسب :

على الرغم من اعتماد الجمعيات في توفيرها لاحتياجاتها من السلع على مصادر ذات أسعار محددة في معظم الأحيان (راجع جدول ٣) إلا أن الشراء بالثمن المناسب يمثل واحدا من المشاكل التي تواجهها الجمعيات في توفير هذه الاحتياجات . وترجع هذه المشكلة بصفة أساسية إلى ما يواجه الجمعيات من مشاكل في تحديد الاحتياجات اللازم توفيرها من السلع خاصة ما يتعلق بتحديد الأنواع والكميات المطلوبة من كل منها .

وتنعكس هذه المشاكل على ظهور حاجة الجمعيات إلى بعض السلع في وقت لا تتمكن فيه من الدراسة المتأينة للأسواق والبحث عن أفضل مصادر الشراء سعرا ، ومما يساعد على زيادة حدة هذه المشكلة أن الجمعيات لا تحتفظ أصلا بسجلات منظمة عن الموردين يمكن الاستناد إليها في اختيار أنسب الموردين للتعامل معهم في مثل هذه الحالات .

وتضطر الجمعيات لمواجهة مثل هذا الموقف إلى توفير الاحتياجات التي تظهر حاجتها إليها بأسعار غير مناسبة أو تزيد عن تلك التي يمكن الشراء بها في غير هذه الظروف ، وكما يوضح الجدول رقم (٨) فإن ٤٠٪ من عدد الجمعيات يقوم بتوفير احتياجاته في بعض الأحيان بأسعار غير مناسبة ، كما أن أهم الأسباب وراء ذلك تكمن في الحاجة الماسة إلى السلع والرغبة في تنويع السلع وتوسيع نطاق الخدمة .

جدول رقم (٨)
أهم الأسباب وراء قيام الجمعيات بالشراء بأسعار غير مناسبة

أسباب الشراء بأسعار غير مناسبة	الجهة التابع لها الجمعية		
	حكومية	شركات	مصانع
	٪	٪	٪
الحاجة الماسة إلى السلعة	٪٨٠	٪٨٧	٪٨٦*
الرغبة في توسيع نطاق الخدمة	٪٦٠	٪٧٨	٪٥٧
الرغبة في التنويع	٪٢٠	٪٦١	٪٥٧
تحقيق أرباح من السلعة	٪١٠	٪١٣	٪١٤
إجمالي عدد الجمعيات**	**٢٠**	**٢٣**	**٧**

* تزيد النسبة عن ١٠٠٪ لذكر الجمعية أكثر من سبب .
** إجمالي الجمعيات التي ذكرت أنها تقوم بالشراء بأسعار غير مناسبة .

وينعكس هذا الوضع بلا شك على تقليل فرص الجمعيات في الحصول على هامش ربح معقول كما قد يمثل مشكلة للجمعيات خاصة إذا كانت مواردها المالية أو المادية محدودة .

ويمكن توضيح إبعاد هذه المشكلة أيضا إذا ماتبين أن الجمعيات تقوم بتسعير السلع التي تبيعها في حوالي ٧٥٪ من الحالات بأقل من سعر السوق ، كما أن اتجاه الجمعيات يكون نحو عدم تعديل الأسعار التي تبيع بها في حالة حدوث أية تعديلات في الأسعار وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٩) والجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (٩)
طرق الجمعيات التعاونية في تسعير السلع غير المحدد سعرها جبريا

طريقة التسعيـــر	عدد الجمعيات*	٪
أقل من سعر السوق	٩٢	٧٣ر٦
حسب سعر السوق	١٧	١٣ر٦
التكلفة + هامش ربح (ثابت)	١٦	١٢ر٨

* لا يوجد اختلاف يذكر بين الجمعيات التابعة للجهات الحكومية وتلك التابعة للشركات أو المصانع في هذا المجال .

جدول رقم (١٠)
كيفية تصرف الجمعيات التعاونية إزاء حدوث تغيرات في الأسعار

نوع التصرف	نوع الجهة التابع لها الجمعية		
	حكوميـــة	شركـــات	مصانـــع
	٪	٪	٪
عدم إجراء أية تعديلات	٨٢ر٦	٧٤ر٢	٧٣ر٣
تعديل السعر	١٧ر٤	٢٥ر٨	٢٦ر٧
إجمالي عدد الجمعيات	**٧٥**	**٣٥**	**١٥**

٣/٧ الامكانيات المتاحة لدى الجمعيات التعاونية والمشاكل الناتجة عنها :

أولا : الامكانيات المادية :

تتمثل هذه الامكانيات فيما يلي :

١/١ امكانيات النقل :

تتحدد امكانيات النقل المتاحة للجمعيات في تلك التي يتم توفيرها أساسا عن طريق الاستئجار . وكما تشير نتائج الدراسة (جدول رقم ١١) فإن الجمعيات التي تعتمد على وسائل نقل مملوكة لها أو للجهة التابعة لها لا تتعدى نسبتها ١٤٪ من إجمالي عدد الجمعيات .

ويرتبط بهذه الناحية أن مكان التسليم للسلع المشتراه يتمثل في مقر المورد في ٨٨ر٨٪ من الحالات (جدول رقم ١٢) ومعنى ذلك أن تكلفة النقل ومسئولياته يتحمل أعبائه أساسا الجمعيات التعاونية . وفي حالة الاعتماد على الاستئجار تفقد الجمعيات الكثير من المرونة سواء في التحكم في تكلفة النقل أو في توفير السلع في المواعيد المناسبة . وينعكس ذلك بلا شك على قدرة الجمعيات على خدمة الأعضاء أو المتعاملين معها من ناحية فضلا عن تأثيره على ربحية الجمعيات والاضافة إلى أعبائها من ناحية أخرى .

جدول رقم (١١)
وسائل النقل المستخدمة بواسطة الجمعيات التعاونية

الجهة التابع لها الجمعية	نوع وسيلة النقل		إجمالي عدد الجمعيات
	مملوكة للغير	مملوكة للجهة أو الجمعية	
	٪	٪	
حكومية	٩٠ر٧٪	٣ ر٩٪	٧٥
شركـــات	٨٠٪	٢٠ ٪	٣٥
مصانـــع	٨٠٪	٢٠ ٪	١٥

جدول رقم (١٢)
مكان التسليم للسلع التي تتعامل فيها الجمعيات التعاونية

الجهة التابع لها الجمعية	مكـــان التسليـــم		إجمالي عدد الجمعيات
	مقر المورد	مقر الجمعية	
	٪	٪	
حكومية	٩٣	٧ ٪	٧٥
شركـــات	٨٢ر٨	١٧ر٢	٣٥
مصانـــع	٨٠	٢٠	١٥

٢/١ إمكانيات التخزين :

تشير نتائج الدراسة في هذا المجال إلى مايلي :

١ ــ ان الجمعيات تعاني من نقص واضح في الامكانيات التخزينية المتاحة لديها . ويبدو ذلك مما يلي :

١ ــ ان الجمعيات تعاني من نقص واضح في الامكانيات التخزينية المتاحة لديها . ويبدو ذلك فيما يلي :

أ ــ أن الجمعيات التي تمتلك مخازن خاصة بها لا تتعدى نسبتها ٦ر٢١٪ من إجمالي عدد الجمعيات (١٢٥/٢٧) ، ومن هذه الجمعيات يوجد ١٥ جمعية تابعة للمصالح الحكومية بنسبة ١٢٪ ، ٩ تابعة للشركات بنسبة ٢ر٧٪ ، ٣ تابعة للمصانع بنسبة ٤ر٢٪ .

ب ــ بالنسبة لهذه الجمعيات التي تمتلك مخازن خاصة بها فإن المساحة التخزينية المتاحة لا تعتبر كافية لنوعيات وكميات السلع التي تتعامل فيها الجمعية إلا بنسبة ٥ر١٨٪ من الحالات (٢٧/٥) .

٢ ــ بالنسبة للجمعيات التي لا تمتلك مخازن (٤ر٧٨٪ من إجمالي عدد الجمعيات) فإن تصرفها إزاء نقص الامكانيات التخزينية يتمثل في الآتي :

أ ــ التخزين داخل الجمعية في حوالي ١٧٪ من الحالات (٩٨/١٧) ومن ثم تعتبر الجمعية بمثابة مكان للبيع والتخزين في نفس الوقت .

ب ــ الشراء بكميات محدودة وعلى فترات متعددة في بقية الحالات ومن ثم اتباع ما يسمى بسياسة الشراء للاستخدام العاجل .

٣ ــ أنه في حوالي ٨٠٪ من الحالات التي تقوم فيها الجمعيات بالتخزين (٤٤/٣٥) لا توجد أية أنظمة لمراقبة المخزون كما لا يوجد تحديد لمستويات التخزين إلا في حوالي ٩٪ فقط من الحالات (٤٤/٤) يقتصر الأمر فيها على

تحديد نقطة إعادة الطلب فقط دون تحديد للحد الأدنى أو الأقصى الواجب توافره في المخازن .

٤ ــ بصفة عامة وفي حوالي ٧٣٪ من الحالات (١٢٥/٩١) لا توجد أية سجلات مخزنية منظمة ، ولا يتعدى السجلات في حالة وجودها عن « دفتر عهدة مخزن » و « دفتر صنف » .

وتعكس هذه النتائج آثارها على عدد من الجوانب منها :

أ ــ عدم إمكانية إدارة المخزون السلعي بالدرجة المطلوبة من الكفاءة نتيجة غياب أنظمة مراقبة المخزون من ناحية وعدم وجود معلومات كافية يمكن الاسترشاد بها نتيجة عدم وجود سجلات مخزنية من ناحية أخرى .

ب ــ التأثير على كفاءة أداة وظيفة الشراء وارتفاع تكلفة ذلك ، ويرجع ذلك إلى نقص الامكانيات التخزينية المتاحة والتجاء الجمعيات إلى اتباع سياسة الشراء للاستخدام العاجل على الرغم مما يواجهها من مشاكل(١٩) . وتبدو أهمية ذلك إذا ما علمنا أن الجمعيات تعاني من نقص في الكفاءات البشرية العاملة في مجال الشراء كما سبق أن أوضحنا في (٢/٧ ثانيا) .

ج ــ التأثير على كفاءة الجمعيات في خدمة أعضائها والمتعاملين معها ، ويعد ذلك نتيجة طبيعية لعدم الكفاءة في أداء وظيفة الشراء والتخزين باعتبارها المسئولة عن توفير الاحتياجات المطلوبة من السلع المختلفة .

ثانيا : الامكانيات البشرية :

لا يختلف الوضع في حالة الامكانيات البشرية عنه بالنسبة للامكانيات المادية من حيث عدم كفاية ما هو متاح منها لأداء أوجه النشاط الرئيسية بالكيفية المطلوبة . وفي هذا المجال توضح نتائج الدراسة (جدول ١٣ ، ١٤) مايلي :

جدول رقم (١٣)
الامكانيات البشرية في مجالات النشاط الرئيسية بالجمعيات التعاونية

مجالات النشاط	عــدد العاملــين								عــدد الجمعيات
	فرد واحد		فردان		ثلاثة أفراد		أكثر من ثلاثة أفراد		
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
الشراء	١٩	١٥	٤٥	٣٦	٢٧	٢٢	٣٤	٢٧	١٢٥
التخزين	٣٧	٨٤	٥	١١	٢	٥	—	—	٤٤*
البيع	١٢	٩ر٦	٧٠	٥٦	٢٣	١٨ر٤	٢٠	١٦	١٢٥
المالي والمحاسبي	٨٣	٦ر٦	١٩	١٥	١١	٩	١٢	١٠	١٢٥
الاداري	١٧	١٣ر٦	٧٢	٥٧ر٦	٢٢	١٧ر٦	١٤	١١ر٢	١٢٥
إجمالــي التكرارات	١٦٨	٣٠ر٩	٢١١	٣٨ر٨	٨٥	١٥ر٦	٨٠	١٤ر٧	١٢٥ / ٥٤٤

* يمثل عدد الجمعيات التي تقوم بنشاط تخزين سواء تمتلك أولا تمتلك مخازن .

١ ــ أن عدد العاملين بكل من الأنشطة الرئيسية بالجمعية لا تزيد عن فردين في حوالي ٧٠٪ من الحالات .

٢ ــ أن عدد العاملين بكل من الأنشطة الرئيسية بالجمعية يعتبر غير كاف لمواجهة متطلبات وأعباء هذه الأنشطة في ٦٦٪ من الحالات ، وإن المشكلة تزداد حدة بالنسبة لكل من نشاطي البيع والنشاط المالي والمحاسبي .

ولا يقتصر الأمر على عدد العاملين وإنما يتعداه إلى نوعيات هؤلاء العاملين . وتشير نتائج الدراسة في هذا المجال إلى أن نسبة العاملين من ذوي المؤهل المتوسط فأقل تصل إلى حوالي ٩١٪ من مجموع العاملين ، أيضا فإن من يعمل متفرغا طول

الوقت لا تتعدى نسبتهم ٣٣٪ . ومن مجموع العاملين فإن حوالي ٩٦٪ تقريبا لا تتعدى خبرتهم في مجال العمل التعاوني ثلاث سنوات فأقل .

وتؤكد هذه النتائج حقيقة ما تواجهه الجمعيات من مشاكل في اجتذاب العمالة الماهرة وبالأعداد المطلوبة للعمل بها ، وفي مجال البحث عن الأسباب وراء ذلك تبين أن السبب الرئيسي يكمن في أنظمة الأجور والمكافآت وذلك حوالي ٧٠٪ من الحالات . ويلي ذلك من الأهمية السبب الخاص بساعات ومواعيد العمل .

جدول رقم (١٤)
رأي الجمعيات التعاونية في درجة كفاية الموارد البشرية للقيام بأعباء النشاط

درجة كفاية الموارد البشرية	مجالات النشاط										إجمالي التكرارات	
	الشراء		التخزين		البيع		المالي والمحاسبي		الاداري			
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
كافي	٤٠	٣٢	٤٠	٩١	٣٢	٢٥٫٦	٣٤	٢٧	٤٠	٣٢	١٨٦	٣٤
غير كافي	٨٥	٦٨	٤	٩	٩٣	٧٤٫٤	٩١	٧٣	٨٥	٦٨	٣٥٨	٦٦
إجمالي	١٢٥	١٠٠٪	٤٤	١٠٠٪	١٢٥	١٠٠٪	١٢٥	١٠٠٪	١٢٥٪		٥٤٤	١٠٠

ولا شك في أن لهذه النتائج انعكاساتها على العديد من الجوانب ، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أهمية العنصر البشري والدور الحيوي الذي يلعبه في تحقيق المنظمات المختلفة لأهدافها . وإزاء هذا النقص في الامكانيات البشرية المتاحة كما ونوعا لابد أن تتأثر كفاءة أداء الوظائف والقيام بالأنشطة الرئيسية للجمعيات

فضلا عن عدم امكانية خدمة الأعضاء والمتعاملين مع الجميعة بمستويات الجودة المطلوبة .

ويرتبط بالامكانيات البشرية تلك الناحية المتعلقة بضعف الجهاز الاداري بالجمعيات التعاونية . وفي تقدير الباحث فإن ضعف الجهاز الاداري يعد من أهم المشاكل التي تواجه الجمعيات ، بل يمكن أن يعد السبب الأساسي وراء ما تواجهه الجمعيات من مشاكل ، ويمكن تفسير هذه المشكلة في ضوء عاملين أساسين هما :

أ ــ عدم التفرغ للعمل الاداري .

ب ــضعف استقطاب الكفاءات الادارية للعمل في المجال التعاوني .

وفيما يتعلق بالعامل الأول فمن الملاحظ أن ما يقرب من ٧٠٪ من أعضاء مجلس الادارة والجهاز التنفيذي بالجمعيات ممن يعملون في وظائف أخرى أما بالحكومة أو الشركات . ومما لاشك فيه فإن توزيع الفرد لمجهوده بين عمله الأصلي وعمله بالجمعية سوف ينعكس على مستوى أدائه ودرجة كفاءته وبالتالي قدرته على مواجهة المشاكل التي تعترض الجمعيات ، فضلا عن عدم توافر الوقت الكافي لرسم السياسات المتعلقة بالجمعية أو متابعة ما يجري تنفيذه من أعمال .

أما فيما يتعلق بالعامل الثاني (ضعف استقطاب الكفاءات) فإن السبب الرئيسي وراء ذلك يكمن في أنظمة الأجور والحوافز المطبقة بالجمعيات . وكما سبق أن ذكرنا فإن ذلك يعد السبب الأساسي وراء ما تعانيه الجمعيات من مشاكل في العمالة بصفة عامة .

٨ ــ المشاكل في العلاقة مع الاتحاد الاقليمي :

يقتضي توضيح مشاكل الجمعيات مع الاتحاد الاقليمي أن نوضح أولا دور هذا الاتحاد تجاه الجمعيات التعاونية .

١/٨ دور الاتحاد الاقليمي تجاه الجمعيات التعاونية :

حدد القانون ١٠٩/١٩٧٥ دور الاتحاد الاقليمي تجاه الجمعيات التعاونية في دور اداري وتنظيمي وآخر اقتصادي . وتتحدد أبعاد الدور الاداري والتنظيمي في معاونة الجمعيات التعاونية في التغلب على ما يوجهها من مشاكل في إدارة وتنظيم العمل بها ، فضلا عن تنظيم علاقاتها مع الجهات المختلفة بالمحافظة ذات الارتباط بطبيعة عملها والقيام بمراجعة حسابات الجمعيات واعتماد ميزانياتها ، أما الدور الاقتصادي فتتحدد أبعاده فيما يلي :

١ ــ معاونة الجمعيات في توفير احتياجاتها من السلع وانهاء إجراءات صرف بعض الحصص للسلع التموينية والغير متوافرة بالسوق .

٢ ــ توفير مساحات تخزين للجمعيات التعاونية خاصة في مجال التبريد .

٣ ــ توفير خدمات النقل للسلع المختلفة من مقار الموردين إلى مقار الجمعيات .

٤ ــ القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية لما قد تؤديه الجمعيات من وظائف وخدمات .

٥ ــ القيام بدور الوسيط بين الجمعيات وتجار الجملة والجمعية التعاونية العامة .

٦ ــ تشجيع الجمعيات على انتاج بعض السلع كبداية لدخول الحركة التعاونية بالمحافظة مرحلة التصنيع .

٢/٨ مدى قيام الاتحاد الاقليمي بدوره تجاه الجمعيات :

تشير نتائج الدراسة أن هناك قصورا ملحوظا من جانب الاتحاد الاقليمي في القيام بمهامه الأساسية تجاه الجمعيات التعاونية . ويبدو ذلك واضحا من أن شكل العلاقة بين هذه الأخيرة والاتحاد الاقليمي تتمثل في قيام الاتحاد بمراجعة حسابات

وميزانيات الجمعيات في ٨٠٪ من الحالات ، وتزويد الجمعيات بمعلومات عن السوق في حوالي ١٢٪ من الحالات وتقديم بعض المساعدات في مجال النقل والتخزين في حوالي ٨٪ من الحالات ، وحتى بالنسبة لمهمة الاتحاد الأساسية فإن هناك شكوى من حوالي ٣٨٪ من الجمعيات بعدم قيام الاتحاد بمراجعة الحسابات والميزانيات في المواعيد المحددة .

وقد أكدت مقابلات الباحث مع المسئولين بالاتحاد هذه النتائج ، كما ارجع المسئولين ذلك إلى عدم وجود كفاءات بشرية مؤهلة وبالعدد الكافي للاضطلاع بمهام الاتحاد تجاه الجمعيات التعاونية خاصة وإن عدد هذه الجمعيات يزيد عن ١٢٠٠ جمعية تعاونية .

٩ ــ المشاكل في العلاقة مع الجمعية العامة لتجارة الجملة :

تعتبر الجمعية التعاونية العامة لتجارة الجملة بمثابة تاجر جملة تعاوني ، ومن هذه الصفة فإنها تتحمل مسئوليات أساسية تجاه الجمعيات التعاونية خاصة فيما يتعلق بتوفير احتياجاتها من السلع بالكيفية المطلوبة . وفي هذا الصدد تشير نتائج الدراسة إلى :

١ ــ أن العلاقة بين الجمعيات التعاونية والجمعية العامة لا تأخذ الشكل المنتظم . فعلى الرغم من أن ما يقرب من ٨٥٪ من الجمعيات لها علاقات تعامل مع الجمعية العامة إلا أن هذه العلاقة تنقصها الأساس الثابت والمستمر . وقد انعكس ذلك على عدم مقدرة الجمعية العامة على تقدير الاحتياجات المطلوبة للجمعيات التعاونية على أسس سليمة وقبلها بفترة كافية تمكنها من توفير هذه الاحتياجات بتكلفة مناسبة وفي الوقت المناسب . ومن ذلك أصبحت الجمعية تقوم « بشراء ما يتم بيعه فقط » وتحول دورها إلى الشراء « حسب الطلب » تماما كالوضع في حالة الانتاج حسب الطلب وليس مسبقا للسوق بناء على تقديرات يتم إعدادها مقدما عن حاجة هذا السوق .

٢ ــ ان الجمعيات التعاونية ترى كأهم مشاكل في التعامل مع الجمعية العامة ما يلي :

أ ــ عدم تناسب النوعيات من السلع التي تتعامل فيها الجمعية العامة لاحتياجات الجمعيات التعاونية ، ويرى ذلك ٤٠٪ من عدد الجمعيات .

ب ــ عدم امكانية توفير السلع بالكميات المطلوبة ويرى ذلك ٣٧٪ من عدد الجمعيات .

ج ــ عدم توفير السلع في المواعيد المطلوبة ويرى ذلك ٢٣٪ من عدد الجمعيات .

د ــ صرف سلع محملة ، ويرى ذلك ٩٪ من عدد الجمعيات .

هـ ــ تحميل السلع بمصاريف نثرية ويرى ذلك ٧٪ من عدد الجمعيات .

و ــ عدم القيام بالخدمات المطلوبة في مجالات النقل ومنح الائتمان ويرى ذلك ٧٪ من عدد الجمعيات .

٣ ــ تحدد الجمعية العامة أهم المشاكل التي تواجهها وتؤثر بالتالي على الدور المفروض أن تلعبه تجاه الجمعيات التعاونية فيما يلي :

أ ــ نقص الامكانيات المادية خاصة في مجال النقل والتخزين . فمن حيث التخزين فلا تمتلك الجمعية سوى مخزنين أحدهما بشبرا والآخر بالاسكندرية .

وتظهر أهمية توافر هذه الامكانيات من أن الجمعية العامة ماهي إلا مؤسسة للاتجار بالجملة كما أنها تعمل في إطار من المنافسة مع تجار الجملة الآخرين والذي يؤدي امتلاكهم لهذه الامكانيات إلى إعطائهم ميزة تنافسية عن الجمعية العامة في هذا المجال .

ب ــ نقص الامكانيات البشرية . ويمكن توضيح أبعاد هذه المشكلة من خلال توضيح الحقائق التالية عن هيكل العمالة بالجمعية العامة .

ــ يصل إجمالي عدد العاملين بالجمعية إلى ٤٢ موظفا وعاملا منهم ١٨ (أي حوالي ٤٣٪) مازالو تحت الاختبار .

ــ يصل نسبة من يعملون بوظائف مساعدة ما بين ساعي وخفير وعامل مخزن وكاتب على الآلة الكاتبة ٢٥٪ تقريبا من مجموع العاملين .

ــ تصل نسبة من له خبرة بالعمل بالجمعية لمدة عام واحد فقط ٥٠٪ ، ومن مجموع العاملين فإن ٩٠٪ تقريبا لا تتعدى خبرتهم العملية مدة الثلاث سنوات .

ــ تصل نسبة من يتقاضى مرتب أقل من ٤٠ جنيه حوالي ٦٠٪ من مجموع العاملين ، ومن يتقاضى مرتب من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ جنيه ٣٥٪ من مجموع العاملين .

ج ــ عدم امكانية تقدير الاحتياجات المطلوبة من السلع ويرجع ذلك إلى عدم وجود بيانات كافية عن احتياجات الجمعيات من السلع لما تواجهه الجمعيات من مشاكل في هذا الصدد من ناحية ، وإلى عدم قيام الجمعية بالدراسات اللازمة لتحديد هذه الاحتياجات قبلها بفترة كافية تمكن من وضع الخطط اللازمة لتوفيرها بأفضل الشروط الممكنة من ناحية أخرى .

وقد انعكس ذلك على مواجهة الجمعية لمشاكل في توفير الاحتياجات بالكمية والوقت والثمن ومن المصدر المناسب .

د ــ مشاكل أخرى تتمثل في عدم الاستقرار الوظيفي لأعضاء مجلس الادارة وعدم وضوح العلاقات مع الأجهزة الخارجية كوزارة التموين والاتحاد المركزي ، هجرة الكفاءات من العمل بالجمعية نتيجة

انخفاض معدلات الأجور ، علم قيام الجمعيات التعاونية بتسديد حصة الـ ٥٪ من صافي الأرباح إلى الجمعية لاستثماره وتدعيم مركزها المالي .

وقد انعكست هذه المشاكل على كفاءة الجمعية العامة كتاجر جملة تعاوني وأثرت بالتالي على درجة تفضيل الجمعيات التعاونية خاصة بالشركات والمصانع التعامل معها* .

* تعاملات الباحث الشخصية مع مدير عام المعهد .

١٠ ــ العلاج المقترح لمشاكل الجمعيات التعاونية :

يقتضى علاج مشاكل الجمعيات التعاونية العمل على ثلاثة محاور أساسية تشكل فيما بينها الأركان الرئيسية للبنيان التعاوني وتتمثل هذه المحاور فيما يلي :

١ ــ الجمعيات التعاونية .

٢ ــ الاتحاد التعاوني الاقليمي .

٣ ــ الجمعية التعاونية العامة لتجارة الجملة .

أولا : الجمعيات التعاونية :

تمثل الجمعيات التعاونية قاعدة البنيان التعاوني الاستهلاكي في مصر ، ومن ذلك فإن تدعيمها من الداخل يمثل نقطة البداية الطبيعية في علاج ما تواجهه من مشكلات . ويقتضى هذا التدعيم العمل في إطار من الأساسيات التالية :

١ ــ.وجود جهاز اداري متفرغ لادارة الجمعية .

٢ ــ وجود كفاءات بشرية مؤهلة ومتفرغة للعمل بالجمعيات .

٣ ــ وجود أنظمة محددة وحاكمة لجوانب العمل المختلفة بالجمعيات .

١/١ وجود جهاز إداري متفرغ لادرة الجمعية :

يمثل وجود جهاز اداري متفرغ لادارة أعمال الجمعية نقطة البداية السليمة في رفع كفاءة العمل بها والتغلب على ما يعترضها من مشكلات . ويرتبط وجود مثل هذا الجهاز بضرورة توافر علة مقومات من أهمها ما يلي :

١ ــ فصل الملكية عن الادارة ، ويرجع ذلك إلى أن طبيعة الظروف التي تعمل في ظلها المشروعات الآن أصبحت تحتم ضرورة الفصل ين الملكية والادارة إذا ما كان المشروع يسعى نحو تحقيق أهدافه بأكبر درجة ممكنة من الكفاءة . وفي هذا الصدد فلا يوجد ما يحول دون ممارسة الملاك للادارة ولكن بشروط معينة على رأسها ما يلي :

أ ــ التفرغ الكامل للعمل الاداري .

ب ــأن تتوافر في هؤلاء الملاك الصفات والمقومات الواجب توافرها في المدير المحترف ومن أهمها القدرة على التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات ومتابعة نتائج التنفيذ وعلاج المشكلات أو التصدي لها بطريقة إدارية سليمة .

٢ ــ وجود أنظمة للأجور تضمن لأعضاء الادارة دخولا عادلة وتعمل بالتالي على استمرارهم في العمل والتخطيط لمستقبلهم من خلال تنمية الجمعيات التي يديرونها .

وإذا كان وجود مثل هذا الجهاز الاداري بهذه المواصفات قد يؤدي إلى زيادة التكلفة إلا أنه يمثل في تقدير الباحث الضمان الأساسي لزيادة ثقة الأطراف ذات الصلة بالجمعية في هذه الجمعيات وهم الأعضاء والموردون والمؤسسات المالية .

وسوف تنعكس زيادة ثقة الأعضاء في الجمعية على زيادة درجة مساهمتهم المالية فيها ، كما أن ثقة الموردين يمكن أن تؤدي إلى زيادة حجم الائتمان المقدم من جانبهم . وينطبق نفس الوضع على المؤسسات المالية المختلفة في شكل زيادة حجم

القروض الممكن تقديمها مع التيسير في الشروط التي تطلبها لمنح هذه القروض .

ان النتيجة المنطقية لزيادة ثقة هذه الأطراف نتيجة الاطمئنان إلى عنصر الادارة تتمثل في زيادة حجم الموارد المتاحة أمام الجمعيات وبالتالي تلافي الكثير من المشاكل التي تنتج عن عجز الامكانيات وعدم القدرة على تدبيرها .

٢/١ وجود كفاءات بشرية مؤهلة ومتفرغة :

لا يوجد خلاف بين كتاب الادارة وممارسيها حول أهمية العنصر البشري في نجاح المشروعات ، وعلى ذلك فإن تدعيم الجمعيات بالكفاءات البشرية المؤهلة والمتفرغة يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع تدعيمها بالكفاءات الادارية . وفي هذا المجال يجب على الجمعيات أن تعمل على الحصول على هذه الكفاءات والاستفادة مها في إطار من القواعد التالية :

أ ــ أن يكون هناك تحديد واضح للاختصاصات مع منح القدر الكافي من السلطات اللازمة للقيام بما يوكل إلى الأفراد من مهام .

ب ــ أن يتفرغ الأفراد تماما للمهام والأعمال المكلف كل منهم بها .

ج ــ أن تتم المحاسبة من قبل الملاك وعلى النتائج النهائية .

إن الامكانيات المادية على أهميتها وبفرض توافرها تصبح ذات فائدة محدودة في غياب العنصر البشري الفعال ، كذلك فإن توافر العنصر البشري على أهميته قد يفقد فاعليته في غياب القواعد والاطارات المنظمة لعمله . ومن ثم فإن وجود الأفراد مع تفرغهم والتحديد الواضح لاختصاصات كل منهم مع إعطائه الصلاحيات الكاملة للقيام بما هو موكول إليه من مسئوليات وعلى أن يتم المحاسبة على النتائج في نهاية كل فترة زمنية محددة يعد علاجا فعالا لبعض ما تواجهه الجمعيات من مشكلات .

٣/١ وجود أنظمة حاكمة لجوانب العمل المختلفة بالجمعيات :

يرتبط ذلك بوجود أنظمة للشراء والتخزين والبيع والأجور والمكافآت والحوافز بالاضافة إلى الأنظمة المالية والادارية وأنظمة المعلومات . ويرتبط تصميم هذه الأنظمة بما يتناسب وطبيعة أنشطة وظروف الجمعية بمدى وجود إدارة فعالة بالجمعيات كذلك يرتبط وضع هذه الأنظمة موضع التطيق العملي و بالشكل الذي يحقق الأهداف منها بنوعية العمالة بالجمعيات . وفي ذلك تأكيد لأهمية وضرورة توافر الكفاءات الادارية والبشرية المؤهلة والمدربة لعلاج ما تعاني منه الجمعيات من مشكلات .

ثانيا : الاتحاد التعاوني الاقليمي :

تتحدد كفاءة العمل بالجمعيات التعاونية في جانب منها بمدى قيام الحلقات الأخرى من البنيان التعاوني بالادوار المحددة لها . وفي هذا المجال وفيما يتعلق بالاتحاد التعاوني فإننا نرى ما يلي :

١ ــ أن يتركز دور الاتحاد الاقليمي في هذه المرحلة ، وإلى أن يتم تدعيم الجمعية العامة لتجارة الجملة وتطويرها ، في ممارسة نشاط تجارة الجملة بالنسبة للجمعيات التعاونية . ويؤكد ذلك ما سبق أن ذكرناه من مشاكل تواجه الجمعيات في توفير احتياجاتها من السلع ، ومن ثم وجود حاجة ماسة من قبل هذه الجمعيات للتعامل مع مؤسسات وسيطة للجملة تضمن لها توفير هذه الاحتياجات بالتشكيلة والكميات والمواعيد المناسبة ، وقبل ذلك بالأسعار التنافسية .

ولا يعني ذلك أن يتحول الاتحاد الاقليمي إلى متجر للجملة ، وإنما يعني أن يقوم بالشراء بالجملة لحساب الجمعيات التعاونية التابعة له . ويمكن للتغلب على مشاكل النقل والتخزين أن يقوم الاتحاد التعاوني بما يلي :

أ ــ اختيار إحدى الجمعيات التابعة له كمقر يتم إرسال البضائع التي يتم شرائها إليها لتخزينها وتوزيعها على الجمعيات الأخرى . وتشترط في هذه الجمعية أن يتوافر لديها الشروط التالية :

ــ الموقع المتوسط قدر الامكان بالنسبة للجمعيات الأخرى .

ــ أن تتوافر بها مساحات وأماكن للتخزين .

ــ أن تتمتع الادارة فيها بدرجة عالية من الكفاءة والخبرة .

ب ــ التعاقد مع الموردين على أن يقوم هؤلاء الموردون بالتوريد مباشرة للجمعيات التعاونية ، ومن ثم يصبح الشراء مركزيا والتوريد لا مركزيا .

إن قيام الاتحاد الاقليمي بهذا النشاط سينتج عنه الكثير من الوفورات نتيجة الشراء المركزي(٢٠) وبكميات كبيرة فضلا عن زيادة مقدرته على الحصول على شروط أفضل للقروض والائتمان .

أ ــ ضرورة القيام باعداد دراسات وافية عن حاجة الجمعيات التعاونية التابعة له من السلع المختلفة . ويمكن أن يساعد في ذلك ما قد يكون متاح حاليا من بيانات لدى الجمعيات التعاونية عن نتائج المعاملات في السنوات السابقة وإلى أن يتم تطوير أنظمة المعلومات بالجمعيات بالشكل الذي يمكن معه الاعتماد عليها بدرجة كبيرة من الثقة .

ب ــ ضرورة القيام باعداد دراسات وافية عن سوق المشتريات وعن مصادر التوريد المتاحة وإمكانيات وشروط التوريد الخاصة بكل منهم .

ويرتبط ذلك وبدرجة أساسية بضرورة تزويد الاتحاد الاقليمي بالكفاءات البشرية والمادية من ناحية فضلا عن مساندة أجهزة الدولة المختلفة الراغبة في السيطرة على التحكم في أسعار بيع السلع الاستهلاكية من ناحية أخرى لا تقل أهمية .

---

٢ ـــ بالاضافة إلى الدور السابق يمكن للاتحاد التعاوني أن يلعب دوراً آخر يتمثل في معاونة الجمعيات التعاونية في التغلب على ما يواجهها من مشكلات في تنظيم علاقاتها بأي من الجهات الخارجية داخل نطاق المحافظة (إدارات التموين مثلا) ، هذا فضلا عن القيام بالأدوار الأخرى المنوطة به سواء في مجال نشر الوعي التعاوني أو تقديم ما يطلب منه من مساعدات في النواحي المتعلقة بإدارة وتنظيم العمل بالجمعيات .

ثالثا : الجمعية التعاونية العامة لتجارة الجملة :

تتمثل المشكلة الأساسية التي تواجه الجمعية العامة في نقص الامكانيات المتاحة سواء المادية أو البشرية . ومن ثم فإن علاج مشاكل الجمعية العامة وبالتالي زيادة مساهمتها في تأدية دورها كتاجر جملة تعاوني يجب أن يبدأ من هذه الزاوية . وتؤكد ذلك مجموعة من الحقائق منها ما يلي :

١ ـــ ان مشاكل الجمعيات التعاونية في علاقاتها مع الجمعية العامة تتمثل أساسا في عدم مقدرة هذه الأخيرة على توفير الاحتياجات من السلع بالكيفية المطلوبة ، وقد ارجع المسئولين بالجمعية العامة ذلك إلى نقص الامكانيات بصفة أساسية .

٢ ـــ ان الجمعية العامة أمامها سوق متسع ومفتوح يصل حده الأدنى إلى حوالي ٤٠٠ مليون جنيه ويتمثل في الحصة المؤكدة للقطاع التعاوني من حجم تجارة التجزئة في مصر(٢١) . وعلى ذلك فإن مشكلة الجمعية العامة تكمن أساسا في كيفية تطوير نفسها بالشكل الذي يمكن معه استغلال هذا السوق .

٣ ـــ ويرتبط بما سبق إن الجمعية العامة بما تسعى إلى تحقيقه من هامش ربح محدود يمكن أن تكون في وضع تنافسي أفضل مقارنة بمتاجر الجملة الأخرى ،

ويمكن بالتالي أن تحظى بتفضيل الجمعيات التعامل معها بدلا من تجار الجملة الآخرين .

وإذا كانت دراسة الجمعية العامة وكيفية تطويرها بالشكل الذي يمكنها من القيام بدورها المطلوب في مجال تجارة الجملة التعاونية يخرج عن نطاق هذا البحث ، فإن ما يمكن تأكيده في هذا المجال هو ضرورة تركيز الجمعية العامة جهودها في التعامل في مجموعات سلعية محددة تتناسب مع ما هو متاح لها من إمكانيات من ناحية وتكتسب من خلالها ثقة الجمعيات في التعامل معها من ناحية أخرى .

١١ ــ خاتمــة :

استهدفت الدراسة الحالية بحث المشاكل التي تواجهها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الفئوية بمحافظة القاهرة . وقد نبعت أهمية البحث من أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة من خلال العمل على ضبط حركة واتجاهات الأسعار خاصة أسعار التجزئة للسلع الاستهلاكية الأساسية . وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي :

١ ــ ان الجمعيات التعاونية تواجه مشاكل واضحة في مجالات العمل المختلفة بها خاصة ما يرتبط منها بتوفير الاحتياجات بالتشكيلة والكميات المناسبة وبالأسعار التنافسية . ويرجع ذلك إلى افتقار الجمعيات إلى وجود أنظمة سليمة للشراء والتخزين فضلا عن علم وجود أنظمة للمعلومات لترشيد عملية اتخاذ القرارات . وقد انعكس ذلك على العديد من الجوانب سواء في مجال خدمة الأعضاء أو المتعاملين معها أو في مجال تحقيق الجمعية لأهدافها في ضبط حركة واتجاهات الأسعار وتحقيق الاستقرار المنشود .

٢ ــ ان الامكانيات المتاحة حاليا لدى الجمعيات التعاونية سواء المادية منها أو البشرية لا تفي بأي حال من الأحوال لقيام هذه الجمعيات بتحقيق أهدافها في مجال توفير السلع بالكيفية المطلوبة .

٣ ــ ان الجمعيات التعاونية تفتقر إلى عدم وجود كفاءات إدارية نظرا للاعتماد على الهواة والمتطوعين من ناحية والضعف النسبي في أنظمة الأجور والمكافآت من ناحية أخرى .

٤ ــ ان البنيان التعاوني الاستهلاكي يفتقر الديناميكية والترابط بسبب عدم وضوح شكل العلاقة بين مكوناته الأساسية من ناحية وعدم قيام كل مكون من هذه المكونات بما هو موكول إليه من مهام في الحركة التعاونية من ناحية أخرى .

٥ ــ إن مشكلات الجمعيات التعاونية على تعددها يمكن علاجها في إطار من الأساسيات التالية :

أ ــ تدعيم الجمعيات بكفاءات إدارية متفرغة للعمل الاداري .

ب ــ تزويد الجمعيات باحتياجاتها من الكفاءات البشرية المؤهلة .

جـ ــ تطوير أنظمة العمل المختلفة بالجمعيات .

د ــ تدعيم دور الاتحادات الاقليمية تجاه الجمعيات التعاونية .

هـ ــ تدعيم الجمعية التعاونية العامة لتجارة الجملة باعتبارها تاجر الجملة التعاوني الذي يمكن أن يلعب دورا أساسيا في الوفاء باحتياجات الجمعيات من السلع وبأسعار تنافسية .

وتمثل الدراسة الحالية مجرد محاولة في الطريق نحو تطوير وتدعيم الحركة التعاونية الاستهلاكية بمصر . وفي تصور الباحث فإن هناك مجالات أخرى مازالت مفتوحة للبحث والدراسة أمام المهتمين بقطاع التعاون الاستهلاكي منها :

١ ــ دراسة مشاكل الجمعية العامة وتحديد أفضل الطرق لتدعيمها وتنميتها .

٢ ــ تحديد شكل العلاقة بين الحلقات المختلفة في البنيان التعاوني ومدى تأثيرها على تحقيق الحركة التعاونية لأهدافها .

الهوامش :

١ ــ راجع في ذلك

- R. Cotterill, "Economics of size and performance in preoder food Cooperatives" Journal of Retailing, Vol 57 Nc. 1 Spring, 1981, pp. 43-64, erpeciaely page 44.

- L.L. Berry and I. H. Wilson, "Retailing: The next ten Years" J. of Retailing, Vol. 53. No. 3, Fall 1977, pp. 5-28.

٢ ــ انشئت المجمعات الاستهلاكية في القاهرة والاسكندرية في عام ١٩٦٥ . وتتبع هذه المجمعات شركة النيل والأهرام والاسكندرية للمجمعات الاستهكلاية ، وهي شركات كانت تابعة للمؤسسة المصرية العامة لسلع الغذائية .

٣ ــ مثل أسعار المواد التموينية كالسكر والشاي والزيت .

٤ ــ مثل أسعار الجبن والسمن واللحوم .

٥ ــ راجع في مشاكل نظام الحصص .

دكتور محمود بازرعة ، إدارة التسويق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٧٥ .

٦ ــ على سبيل المثال لا يزيد عدد المجمعات الاستهلاكية في القاهرة والاسكندرية كثيرا عن ٤٠٠ مجمع ، كما يوجد في المدن الكبرى (عواصم المحافظات) جمعية واحد تسمى جمعية المحافظة . راجع :

ــ دكتور محمود بازرعة ، المرجع السابق مباشرة ، ص ٤٦٤ .

ــ محمود سليمان شادي ، « تاريخ الحركة التعاونية في محافظة الدقهيلة » بحث غير منشور ، الاتحاد التعاوني الاستهلاكي لمحافظة الدقهلية ، المنصورة ، ١٩٨١ .

٧ ــ تم انشاء هذه الشركة من خلال جهود وزارة التنمية الشعبية ، وقد ألغيت هذه الوزارة عام ١٩٨١ .

٨ ــ تم إعداد هذا الحصر بواسطة الباحث من سجلات وزارة التموين .

٩ ــ راجع في ذلك ــ دكتور محمد سعيد عبد الفتاح ، التسويق ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ١٩٧٩ ص ١٣٦ ــ ١٤٠ .

- R. C. Curhan and E. G. Wertheim, "Consumer food Buying Cooperatives: A market examined" J. of retailing, vol 48, No. 4 Winter 1973, pp. 28-39.

- R. Sommer et. al., Motivation of food Cooperative members: Reply to curhan and Wertheim" J. of Retailing, Vol. 57, No. 4 Winter 1981, pp. 114-117.

١٠ ــ طبقا لتقديرات البنك الدولي للانشاء والتعمير وتحليل بيانات ميزانية الأسرة عن الفترة من ٧٦ــ١٩٨٠ يصل حجم تجارة التجزئة حوالي ٥ر٥ بليون جنيه متمثلا في عدد السكان مضروبا في متوسط استهلاك الفرد . راجع .

International Bank for Construction and Development Population and development in Egypt, Report No. 3175, May 1981.

ـــ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث ميزانية الأسرة ٧٦ــ١٩٨٠ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة .

وطبقا لتقديرات المسئولين عن التعاون الاستهلاكي وفي وزارة التموين فإن الحصة المؤكدة للقطاع التعاوني لاتتعدى ١٠٪ من حجم تجارة التجزئة وذلك على أكثر التقديرات تفاؤلا ، (يلاحظ أنه لا توجد بيانات أو احصاءات منشورة للتأكد من صحة هذه التقديرات المبنية على الحكم الشخصي) .

١١ ــ بحث ميزانية الأسرة السابق الاشارة إليه .

١٢ ــ E. M. Mazze, "Determining shopper movement by cognitive maps" J. of Retailing, Vol. 50 Fall 1974, p. 44.

ـــ دكتور أحمد على جبر ، « اختلاف عادات شراء السلع الغذائية باختلاف الجنسية بدولة الكويت » المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد ٥ العدد ٢ ، ١٩٨١ ص ٦٣ آ

١٣ ــ المرجع السابق مباشرة ص ٦٤ . أيضا .

B. Rosenbloom, "Strategic planning in retailing: Prospects and problems" J. of Retailing, vol. 56 No.1 Spring 1980, pp. 107-120., expecialty pp. 108-110.

١٤ ــ سجلات وزارة التموين ، مرجع رقم (٨).

١٥ ــ راجع في ذلك

- A. Goldman, "Growth of large Food Stores in developing countries", J. of Retailing , Vol 50 No.2 Summer 1974 pp. 50-60.

١٦ ــ دكتور محمد سعيد عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

١٧ ــ قائمة الاستقصاء ، السؤال رقم (٢٦) .

١٨ ــ يأتي في مقدمة هذه المشاكل والعيوب تعدد اجراءات المناقصة واستغراقها وقتا طويلا فضلا عن أنها تركز على التكلفة الأولية وليست النهائية لعملية الشراء ، راجع في مشاكل المناقصات عموما كتب إدارة المشتريات والمخازن ومنها دكتور على عبد المجيد ، إدارة المشتريات والمخازن ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨١ .

١٩ ــ المرجع السابق مباشرة ، ص ٣٦٣ .

٢٠ ــ راجع في مزايا الشراء المركزي ، مراجع إدارة المشتريات ومنها المرجع السابق مباشرة ، الفصل الثالث .

٢١ ــ المرجع رقم (١٠) .

مجلة العلوم الاجتماعية ـــ العدد ٢ ـــ المجلد ١٢ ـــ صيف ١٩٨٤ (صفحات من ١٥١ إلى ١٩٤)

تطبيق الحقائب التعليمية

في ميدان الدراسات الاجتماعية

جودت سعادة
دائرة التربية / جامعة اليرموك

مقدمـــــة :

تمثل الحقيبة التعليمية نمطا من أنماط التعليم الفردي أو تفريد التعليم Individualization of Instruction الذي زاد الاهتمام به في الاونة الأخيرة ؛ والذي يشجع الطالب على أن يعلم نفسه بنفسه تحت إشراف معلمه .

ويمكن تعريف الحقيبة التعليمية على أنها نظام تعليمي ذاتي المحتوى ، يساعد الطلاب على تحقيق الأهداف التربوية وفق قدراتهم وحاجاتهم واهتماماتهم . أنها مجموعة من التوجيهات أو الارشادات التي ينبغي السير بها خطوة خطوة من أجل اتاحة الفرصة للطالب لكي يختار ما يناسبه من النشاطات العديدة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف تربوية محددة تحديدا دقيقا . أنها خطة توضح للطالب جيدا ما سوف يقوم بعمله ، وتقترح له الوسائل والطرق الكفيلة بذلك من خلال مجموعة متنوعة من النشاطات والمصادر التعليمية ، وتحدد في النهاية ما إذا كان قد تعلم فعلا أم لا(١) .

وللحقيبة التعلمية أهمية كبرى في العملية التعليمية والتعلمية يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

١ . أنها تفسح المجال أمام الطلاب لكي يختاروا بحرية من النشاطات المختلفة التي ينبغي القيام بها .

٢ . أنها تتيح الفرصة لايجاد نوع من التفاعل النشط بين الطالب والمعلم .

٣ . أنها تشجع على تنمية صفتي تحمل المسؤولية وصنع القرارات لدى الطلاب .

٤ . أنها طريقة يمكن تطبيقها في مختلف ميادين المنهج المدرسي .

٥ . أنها طريقة يجد فيها المعلمون والطلاب مجالا للتسلية والخبرة التربوية النافعة(٢) .

ويتلخص الهدف الرئيس من هذه الدراسة ز في التركيز على تطبيق الحقائب التعليمية في أحد ميادين المنهج المدرسي ، وهو ميدان « الدراسات الاجتماعية » . وسيكون ذلك عن طريق الاجابة عن السؤالين التاليين :

١ . ماهي عناصر الحقيبة التعليمية الجيدة ؟

٢ . كيف يمكن تطبيق أو عمل حقيبة تعلمية في ميدان الدراسات الاجتماعية ؟

وفيما يلي محاولة للاجابة عن هذين السؤالين .

ماهي عناصر الحقيبة التعليمية الجيدة ؟

تتكون الحقيبة التعليمية الجيدة من مجموعة من العناصر الواجب توافرها من أجل حدوث موقف تعلمي ــ تعليمي مرغوب فيه . وتتألف هذه العناصر من :

(١) **الغلاف الخارجي** : والذي ينبغي أن يشتمل على عنوان تلك الحقيبة ، وإسم الشخص الذي قام بتصميمها . كما ينبغي أن يكون هذا الغلاف جذابا للعيون عن طريق استخدام الألوان أو الرسوم أو الأشكال ذات العلاقة بموضوع الحقيبة .

(٢) **المقدمة أو التبرير** : ويتم فيها تحديد الفكرة الرئيسية التي تدور حولها الحقيبة ، والأفكار الثانوية المنبثقة عنها ، وتوضيح لماذا تعتبر مفيدة ومهمة للطالب ، مع بيان العلاقة التي تربط تلك الحقيبة بالمساق الدراسي أو المنهج المدرسي الذي تعمل الحقيبة على تسهيل تعلم الطالب له . كما تحتوي المقدمة أيضا على الهدف العام الذي صممت الحقيبة من أجله[٣] .

(٣) **الأهداف السلوكية** : حيث لابد من صياغة أهداف سلوكية على شكل عبارات تكتب للطالب لتصف بدقة ما يمكنه القيام به أثناء أو بعد الانتهاء من دراسة الحقيبة التعلمية . وينبغي أن يتصف كل هدف من هذه الأهداف بما يلي :

أ . أن يصاغ بشكل يوضح ما سيقدر المتعلم أن يقوم به خلال أو بعد الانتهاء من الحقيبة .

ب . أن يصاغ الهدف بشكل يجعله قابلا للقياس .

ج ـ أن يشتمل كل هدف سلوكي جيد العناصر التالية : السلوك الواجب برهنته من جانب الطالب ، والظرف أو الشرط الذي سوف يؤدي المتعلم في ظله هذا السلوك ، والمعيار الذي يتم قبول أداء السلوك بموجبه[٤] .

(٤) **الاختبار أو التقييم القبلي** : يستخدم الاختبار القبلي للكشف عما يعرفه ، وما لايعرفه الطالب عن الفكرة الرئيسية للحقيبة أو أفكارها الثانوية . وينبغي أن ترتبط فقرات ذلك الاختبار ارتباطا قويا بالأهداف السلوكية المصاغة من قبل . وقد تتخذ تلك الفقرات أنماطا متعددة حسب نوعية الأهداف . فقد تكون أسئلة مقال أو من نوع الاختيار من متعدد .

(٥) **جسم الحقيبة أو محتواها** : يقسم جسم الحقيبة إلى أجزاء يتوقف عددها على نوع الأفكار الثانوية وعددها من ناحية ، والعلاقة بين الأهداف والمواد

والنشاطات المستخدمة من ناحية ثانية . ويتضمن كل جزء من أجزاء تلك الحقيبة أهدافا سلوكية ، ونشاطات مرجعية ، ونشاطات تطبيقية خاصة به .

وتهدف النشاطات المرجعية إلى تأمين المعلومات الضرورية للحقيبة مثل : قراءة بعض الصفحات من الكتاب المقرر ، أو مشاهدة بعض الأفلام أو الاستماع إلى بعض أشرطة التسجيل أو إلى محاضرة ذات علاقة بموضوع الحقيبة ، أو إجراء مقابلة ، أو دراسة خريطة أو شكل أو رسم بياني مهم ، أو القيام بملاحظة ميدانية ، أو مشاهدة التلفزيون التربوي(٥) .

أما النشاطات التطبيقية ، فيتم تصميمها بحيث تشجع الطالب على التعامل مع محتوى النشاطات المرجعية . وينبغي أن يتاح للمتعلم مجال واسع للاختيار ، كأن يقوم بقراءة مقالة ، أو طرح أسئلة ، أو إجابة أسئلة ، أو كتابة بحث ، أو رسم خريطة ، أو عمل مناظرة ، أو حل مشكلة من المشكلات ، أو تلخيص موضوع من الموضوعات ، أو طرح مقترحات معينة(٦) .

(٦) **الاختبار الذاتي** : ويتم بناء هذا الاختبار بحيث يعرف التلميذ أقسام الحقيبة التي هو بحاجة إلى مراجعتها قبل أن يأخذ الاختبار البعدي . كما يساعد البناء الجيد للاختبار الذاتي ، الطالب على تحديد الموضوعات أو الأجزاء التي تحتاج إلى المزيد من البحث أو الدراسة . ولا بد أن يرتبط هذا الاختبار ارتباطا قويا بالأهداف ، كما قد يكون شكلا اخر من أشكال الاختبار القبلي أو البعدي ، أو قد يختلف عنهما .

(٧) **الاختبار أو التقييم البعدي** : والذي يحاول أن يقيس مدى تحقيق الطالب لأهداف الحقيبة . ويتألف من مجموعة من الفقرات التي يختلف عددها تبعا لنوعية الفكرة الرئيسية للحقيبة أو أفكارها الثانوية من جهة ، ومستوى الطلاب وخبراتهم السابقة من جهة أخرى .

(٨) **النشاطات المتعمقة** : يبرهن بعض الطلاب أحيانا على الاهتمام الزائد بمفهوم معين ، أو بموضوع ما من موضوعات الحقيبة أو أفكارها الثانوية . وقد يتجاوز هذا الاهتمام مجرد القيام بالنشاطات المرجعية أو التطبيقية التي ركزت عليها الحقيبة نفسها . فإذا ما ظهر هذا الاهتمام عند أحد الطلاب أو عند مجموعة منهم ، فلا بد من تشجيعهم عليه . ويكون ذلك عن طريق ايجاد قسم اخر في الحقيبة يسمى النشاطات المتعمقة . ويتم في هذا القسم اقتراح عدد من النشاطات الاضافية التي تتيح للطالب المهتم بها الفرصة لتطبيق ما قد تعلمه في الحقيبة . ومن الأمثلة على هذه النشاطات ، أن يقوم الطالب بكتابة بحث يتعلق بإحدى موضوعات الحقيبة أو مفاهيمها المتعددة . وتسمى النشاطات المتعمقة أحيانا بالنشاطات الاثرائية(٧) **Enrichment** . Activities

(٩) **مصادر الحقيبة ومواردها المطبوعة** : حيث توضع المواد المطبوعة التي تمّ تصويرها من الكتب والمراجع والمجلات المختلفة ، في ملحق خاص باالقراءات ، كما يتم كتابة قائمة بجميع المراجع والمصادر التي تمّ الاستعانة بها ، أو الاشارة إليها داخل الحقيبة ، وذلك في ملحق اخر في الصفحات الأخيرة من الحقيبة نفسها .

كيف يمكن تطبيق أو عمل حقيبة تعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية ؟

سيحاول الباحث في هذا الجزء ، الاجابة عن السؤال المهم الثاني في هذه الدراسة ، والمتعلق بتطبيق حقيبة تعليمية في إحدى ميادين المنهج المدرسي المهمة ، وهو ميدان الدراسات الاجتماعية . وستكون هذه الحقيبة مثالا توضيحيا جيدا يسهل على القارىء فهمها وكيفية تصميمها بطريقة عملية وواقعية . وقد اختار

الباحث عنوان الحقيبة من احدى مقررات منهج الدراسات الاجتماعية المطبق من جانب وزارة التربية والتعليم الأردنية في مدارسها الثانوية وهو « الاقتصاد الأردني » ، حتى يكون أكثر فائدة لمعلمي الجغرافيا والاقتصاد من جهة ، وللطلاب الدارسين لهذين المقررين من جهة ثانية . ويمكن للمعلمين ، والمربين ، والمهتمين بالتعليم الفردي ، الاستفادة من هذه الحقيبة في عمل أو تطبيق حقائب تعلمية على شاكلتها ، في ميادين المنهج المدرسي الأخرى .

وفيما يلي عرض تفصيلي لمراحل تصميم حقيبة تعلمية تدور حول « الاقتصاد الأردني » والتي تبدأ بالغلاف الذي يشمل عنوان الحقيبة واسم الشخص الذي قام بتصميمها ، ثم المقدمة والأهداف والاختبار القبلي وجسم الحقيبة والاختبار الذاتي والبعدي ، لتنتهي بالنشاطات المتعمقة ومصادر الحقيبة وموادها المطبوعة :

« الغلاف »

الاقتصاد الأردني
« حقيبة تعلمية »

تصميم

الدكتور / جودت أحمد سعادة
دائرة التربية ــ جامعة اليرموك
اربد / الأردن

المقدمة أو التبرير
Introduction or Rationale

يلعب الاقتصاد دورا رئيسياً في حياة الأمم والشعوب . ويقاس رقي الدول وتقدمها بمقدار ما تحققه من نمو وازدهار في اقتصادها الوطني . وتحاول الدول جاهدة في سبيل تحسين وضعها الاقتصادي عن طريق العناية بالزراعة والصناعة من جهة ، وايجاد أسواق داخلية وخارجية لمنتجاتها من جهة ثانية .

ويعتبر الأردن من الأقطار العربية النامية ، التي بذلت وما تزال تبذل جهودا حثيثة في سبيل تحسين اقتصادها الوطني ، رغم الصعوبات المادية والسياسية التي واجهت مسيرة التنمية الاقتصادية طيلة السنوات العديدة الماضية .

ونظرا لموقع الأردن الجغرافي المهم في المشرق العربي ، فقد تبوأ هذا القطر دورا مهما في تجارة الترانزيت بين الدول العربية ، وأصبح ميناء العقبة الأردني لا يقدم خدمات تجارية إلى الأردن فحسب ، بل وإلى الدول العربية كالعراق وبعض أقطار الخليج العربي .

ورغم عدم كفاية الأمطار الساقطة للزراعة في الأردن ، فقد اتسعت رقعة الأراضي المزروعة وقامت مشاريع عديدة مثل قناة الغور الشرقية ، والسدود العديدة التي أنشئت على روافد نهر الأردن وأوديته العديدة . ومع أن الأردن بلد زراعي بصورة عامة ، إلا أنه قد خطى خطوات جيدة في مجال الصناعة كذلك . فقد أقيم عدد من الصناعات الغذائية والكيمياوية والاستهلاكية التي أخذت تغطي جزءا كبيرا من حاجة السوق المحلية ، بل ويتم تصدير بعضها إلى الدول المجاورة . هذا مع بقاء المجال مفتوحا لاستيراد العديد من الآلات والأجهزة والسيارات من الخارج . وبما أن لطرق النقل والمواصلات أهمية بالغة في انتعاش حركة التجارة الداخلية والخارجية ، فقد تم مد طرق المواصلات المتعددة التي تربط مختلف مدن وقرى الأردن بميناء العقبة ، لتسهيل تصدير واستيراد المواد المختلفة .

ويعتقد الباحث ، بناء على الحقائق السابق ذكرها ، أن تطوير حقيبة تعلمية عن الاقتصاد الأردني يمثل عملا مفيدا أو نافعا للطلاب . حيث سيتيح لهم ذلك ، التعرف على عناصر هذا الاقتصاد وأهمية كل عنصر في مسيرة التنمية الأردنية ، وذلك عن طريق القيام بالقراءات والنشاطات العديدة التي توصي بها الحقيبة نفسها . كما ستفيدهم هذه الحقيبة كثيرا في فهم مادتين مهمتين من مواد الدراسات الاجتماعية وهما الاقتصاد ، والجغرافيا ، وهما مادتان يدرسهما طلاب المرحلة الثانوية ، ولا سيما من اختار الفرع الأردني منهم .

وقد اختار الباحث « الاقتصاد الأردني » كفكرة أولية أو أساسية Primary Idea تتلوها ثلاث أفكار ثانوية Secondary Ideas هي : الزراعة والثروة الحيوانية ، والصناعة ، والتجارة . وقد تمّ تزويد الحقيبة بالعديد من النشاطات

وثيقة الصلة بالأهداف التي ينبغي على الطلاب تحقيقها بعد الانتهاء من تلك النشاطات .

ويتمثل الهدف العام الرئيس من هذه الحقيبة في تنمية المعارف والمفاهيم الاقتصادية لدى طلاب المرحلة الثانوية الأردنية ، واكسابهم مهارات البحث والتنقيب عن المعارف والمعلومات ، وتنمية صفتي تحمل المسؤولية وصنع القرارات بأنفسهم تحت إشراف وتوجيه معلميهم .

الأهداف السلوكية أو التدريسية

Behavioral or Instructional Objectives

عندما ينتهي الطالب من القيام بالنشاطات العديدة التي توصي بها هذه الحقيبة ، سيكون قادرا على :

١ . أن يعدد ثلاثة على الأقل من النشاطات الزراعية في الأردن ، وذلك بعد الرجوع إلى النشاطات الخاصة بذلك في الحقيبة .

٢ . أن يوضح العلاقة بين الزراعة والثروة الحيوانية ، وذلك بعد القيام بقراءة النشاطات المطلوبة .

٣ . أن يصف التطورات الزراعية الحقيقية التي حدثت في وادي الأردن خلال العقدين الماضيين ، وذلك بعد مشاهدة فيلم عن وادي الأردن ، أو بعد القيام بالنشاطات والقراءات المتعلقة بذلك .

٤ . أن يحكم على الجهود التي بذلتها الحكومة الأردنية لحل مشكلات الثروة الحيوانية ، في ضوء القراءات التي رجع إليها .

٥ . أن يصنف المحاصيل الزراعية الأردنية ، بناء على مواسم زراعتها (محاصيل

صيفية ، ومحاصيل شتوية) ، وأهميتها الاقتصادية (محاصيل غذائية ، ومحاصيل نقدية) ، وذلك في ضوء النشاطات والمراجعات التي يقوم بها الطالب .

٦ . أن يربط بين الزراعة في الأردن وبين مستقبل التنمية الاقتصادية فيه بصورة عامة ، وذلك بعد القيام بالقراءات ذات العلاقة .

٧ . أن يقارن بين الانتاج الزراعي الأردني من ناحية ، وبين انتاج بعض الأقطار العربية الأخرى ، من أجل التعرف على دور الأردن في الانتاج الزراعي العربي ، وذلك بعد القيام بنشاطات وقراءات تتعلق بهذا الموضوع .

٨ . أن يتفحص دور العوامل التي تؤثر بدرجة كبيرة على الزراعة بعامة ، والزراعة في الأردن بخاصة كالأرض ومصادر المياه والمناخ والتكنلوجيا والأيدي العاملة ، وذلك بعد إجراء النشاطات الخاصة بهذا الموضوع .

٩ . أن يحكم على جهود الحكومة الأردنية في مجال الزراعة والثروة الحيوانية ، وذلك من خلال التعرف على النشاطات والخدمات المختلفة التي تقوم بها المؤسسات الزراعية التي شجعت الحكومة على انشائها .

١٠ . أن يوضح العلاقة بين الزراعة والاقتصاد بصورة عامة ، وبين الزراعة الأردنية والاقتصاد الأردني على وجه الخصوص ، بناء على القراءات والنشاطات التي توصي بها الحقيبة .

١١ . أن يحدد ثلاثة على الأقل من أنواع الصناعة في الأردن ، بناء على ما قرأه عن تلك الأنواع في الجزء الخاص بالصناعة الأردنية في هذه الحقيبة .

١٢ . أن يذكر ثلاثاً على الأقل من الصناعات التي تديرها الحكومة الأردنية ، وذلك بعد قراءته لدور الحكومة في دعم وإنشاء الصناعات المختلفة .

١٣ . أن يحلل البيانات الاحصائية التي تنشرها هيئة الأمم المتحدة أو وزارة الاقتصاد الوطني الأردنية ، والتي تدور حول الوضع الصناعي الأردني ،

وذلك من أجل بيان أهمية هذه الصناعة في الاقتصاد الأردني ، في ضوء النشاطات التي تتطلبها الحقيبة .

١٤ . أن يبين أهمية الدور الذي تلعبه الصناعات التي يديرها القطاع الخاص ، وذلك بعد التعرف على هذه الصناعات من القراءات العديدة التي تشير إليها الحقيبة .

١٥ . أن يقارن المقدار المخصص من الميزانية الأردنية حاليا للصناعة ، بما كان مخصصا لها في عدد من السنوات السابقة ، وذلك بعد تحليل البيانات الخاصة بميزانية الصناعة في السنوات العشر الأخيرة .

١٦ . أن يكتب صفحة واحدة يبين فيها رأيه في الصناعة الأردنية ودورها في الاقتصاد الأردني بناء على قيامه بالنشاطات المختلفة التي تدور حول الصناعة الأردنية في الحقيبة .

١٧ . أن يذكر ثلاث مشكلات على الأقل ، تواجه الصناعة في الأردن ، بعد قراته عن هذه المشكلات في الكتاب المدرسي المقرر أو المراجع ذات العلاقة .

١٨ . أن يقترح عددا من الحلول للمشكلات التي تعترض تطور الصناعة الأردنية ، في ضوء النشاطات والقراءات التي سيقوم بها .

١٩ . أن يوضح مقومات الصناعة الرئيسية في أي قطر من الأقطار ، بعد القيام بالنشاطات والقراءات المطلوبة .

٢٠ . أن يعرف نوعين من أنواع التجارة في الأردن ، بعد قراءته عن هذه الأنواع في الكتاب المدرسي المقرر أو المراجع ذات الصلة .

٢١ . أن يذكر اثنتين فقط من خصائص التجارة الأردنية ، عن طريق القيام بالقراءات والنشاطات التي توصي بها الحقيبة .

٢٢ . أن يوضح أهمية التجارة الخارجية الأردنية وأثرها على الاقتصاد في الأردن ، في ضوء المعلومات التي توصي الحقيبة بقراءتها .

٢٣ . أن يصف بلغته الخاصة العلاقة بين التجارة الأردنية ونظام المواصلات الأردني ، عن طريق معرفة أثر كل منهما في الاخرين من المعلومات التي قرأها عن هذا الموضوع عندما طبق العديد من النشاطات في الحقيبة .

٢٤ . أن يفسر لماذا زادت صادرات وواردات الأردن خلال الخمس سنوات الأخيرة ، في ضوء النشاط الاقتصادي الذي حدث في تلك الفترة ، والتي أوضحتها المراجع والقراءات العديدة التي توصي بها الحقيبة .

٢٥ . أن يوضح الصعوبات التي تواجه التجارة الأردنية في خلال العشر سنوات الأخيرة ، بناء على القراءات التي اقترحتها الحقيبة .

٢٦ . أن يحكم على الجهود التي بذلتها الحكومة الأردنية في سبيل ايجاد علاقات تجارية جيدة مع دول العالم ، وذلك عن طريق القراءات والنشاطات التي تشير إليها الحقيبة .

٢٧ . أن يبين أهم المواد التي يُصدرها الأردن إلى الخارج ، وأهم المواد التي يعمل على استيرادها ، وذلك بعد القيام بقراءة ما يتعلق بالتجارة الخارجية للأردن من النشاطات التي تطالب بها الحقيبة .

٢٨ . أن يحكم على ميزان المدفوعات الأردني ، في ضوء معرفته لقيمة الصادرات والواردات الأردنية التي توضحها القراءات المطلوبة .

٢٩ . أن يرسم خريطة مكبرة للأردن يوضح عليها طريق المواصلات المهمة ، وذلك بالرجوع إلى بعض المصادر الجغرافية ذات الصلة ، والتي بها الحقيبة .

٣٠ . أن يرسم خريطة مكبرة لنهر الأردن ورافده ، وأن يضع عليها السدود ومشاريع الري المهمة ، بعد الاطلاع على خرائط تفصيلية خاصة بالموضوع نفسه .

٣١ . أن يوزع على خريطة صماء رسمها هو أو حصل عليها مرسومة ، المراكز الصناعية في الأردن ، بناء على قراءاته عن الصناعة الأردنية في المراجع التي توصي بها الحقيبة .

الاختبار أو التقيم القبلي للحقيبة

The Package's Pre-Assessment

أجب عن الأسئلة التالية :

(١) هل تعتقد بأن الأردن من الأقطار المتقدمة أم النامية أم المتخلفة ؟ ولماذا ؟

(٢) ماهي في اعتقادك عناصر اقتصاد اية دولة في العالم ؟

(٣) ماهي الجهود الرئيسية التي ينبغي على الحكومة الأردنية أن تقوم بها لتطوير اقتصادها :

أ . انشاء المزيد من الصناعات الجديدة .

ب . تحسين طرق النقل والمواصلات .

جـ . تقوية العلاقات التجارية بين الأردن ودول العالم الأخرى .

د . زيادة المساحات الزراعية .

هـ . ما ذكر صحيح .

(٤) هل تعتبر الأردن بلد زراعي أم صناعي ؟ وما هي الدلائل على إجابتك ؟

(٥) لماذا تعتبر التجارة بين الدول المختلفة ضرورية ومفيدة ؟

(٦) لماذا نجد الافا من الطلبة يدرسون الزراعة والتجارة والهندسة الصناعية والاقتصاد في الدول الاوروبية والأمريكية ؟

(٧) كيف يمكن للدول المتقدمة مساعدة الأردن في تطوير اقتصادها الوطني ؟

(٨) إلى كم قسم يمكن تقسيم المحاصيل الزراعية في الأردن ؟ أضرب مثالين على الأقل لكل نوع من هذه الأنواع .

(٩) لماذا زادت أهمية ميناء العقبة الأردني كثيرا في السنوات الأخيرة ؟

(١٠) كيف يمكن تشجيع أو تطوير التجارة الأردنية ؟

(١١) لماذا أنشأت الحكومة الأردنية مشروعات زراعية عديدة في منطقة الأغوار ؟

(١٢) أضرب خمسة أمثلة على الصناعات الموجودة في الأردن ، مع ذكر أماكن تواجدها .

(١٣) قارن بين جهود الحكومة الأردنية في ميدان الزراعة وميدان الصناعة ، موضحا أهمية هذه الجهود في انتعاش الاقتصاد الأردني .

(١٤) عدد ثلاثة مشاريع زراعية كبرى في الأردن ، موضحا فوائد وأهمية كل منها .

(١٥) أرسم خريطة الأردن ووزع عليها المراكز الصناعية المهمة .

(١٦) وضح بلغتك الخاصة ، أهمية ودور المواصلات في ازدهار التجارة في الأردن .

(١٧) أرسم خريطة توضيحية لوادي نهر الأردن وروافده ، ثم عين عليها السدود والمشاريع الزراعية المهمة .

(١٨) أرسم خريطة مكبرة للأردن وعيّن عليها ما يلي :

أ . طرق المواصلات الرئيسية .

ب . مراكز الصناعة المهمة .

جـ . مراكز الانتاج الزراعي الرئيسية .

القسم الأول : أو الفكرة الثانوية الأولى
الزراعة والثروة الحيوانية في الأردن
AGRICULTURE AND ANIMAL HUSBANDRY IN JORDAN

الأهـــــداف
objectives

عندما ينتهي الطالب من القيام بالنشاطات العديدة في هذا القسم من الحقيبة ، سيكون قادرا على :

١ . أن يعدد ثلاثة على الأقل من النشاطات الزراعية في الأردن ، وذلك بعد الرجوع إلى النشاطات الخاصة بذلك في هذا القسم من الحقيبة .

٢ . أن يوضح العلاقة بين الزراعة والثروة الحيوانية ، وذلك بعد القيام بقراءة النشاطات المطلوبة .

٣ . أن يصف التطورات الزراعية الحقيقية التي حدثت في وادي الأردن خلال العقدين الماضيين ، وذلك بعد مشاهدة فيلم عن وادي الأردن ، أو بعد القيام بالقراءات المتعلقة بذلك .

٤ . أن يحكم على الجهود التي بذلتها الحكومة الأردنية لحل مشكلات الثروة الحيوانية ، في ضوء القراءات التي رجع إليها .

٥ . أن يصنف المحاصيل الزراعية الأردنية ، بناء على مواسم زراعتها ، وأهميتها الاقتصادية ، وذلك في ضوء النشاطات والمراجعات التي يقوم بها الطالب .

٦ . أن يربط بين الزراعة في الأردن وبين مستقبل التنمية الاقتصادية فيه بصورة عامة ، وذلك بعد القيام بالقراءات ذات العلاقة .

٧ . أن يقارن بين الانتاج الزراعي الأردني من ناحية ، وبين انتاج بعض الأقطار العربية الأخرى ، من أجل التعرف على دور الأردن في الانتاج الزراعي العربي ، وذلك بعد القيام بنشاطات وقراءات تتعلق بالموضوع نفسه .

٨ . أن يتفحص دور العوامل التي تؤثر بدرجة كبيرة على الزراعة بعامة ، والزراعة في الأردن بخاصة كالأرض ومصادر المياه والمناخ والتكنلوجيا والأيدي العاملة ، وذلك بعد إجراء النشاطات الخاصة بالموضوع ذاته .

٩ . أن يحكم على جهود الحكومة الأردنية في مجال الزراعة والثروة الحيوانية ، وذلك من خلال التعرف على النشاطات والخدمات المختلفة التي تقوم بها المؤسسات الزراعية التي شجعت الحكومة على انشائها .

١٠ . أن يوضح العلاقة بين الزراعة والاقتصاد بصورة عامة ، وبين الزراعة الأردنية والاقتصاد الأردني على وجه الخصوص ، وذلك بعد اطلاعه على المراجع التي توصي بها الحقيبة .

١١ . أن يرسم خريطة مكبرة لنهر الأردن وروافده ، وأن يضع عليها السدود ومشاريع الري المهمة ، بعد الاطلاع على معلومات وخرائط تفصيلية خاصة بذلك .

النشاطات المرجعية

Resource Activies

التعليمات :

لقد تم تصميم النشاطات في هذا الجزء من الحقيبة لمساعدتك في الحصول على المعلومات التي ستحتاجها لتحقيق الأهداف المتوخاه . وهناك مجموعة من

الاختيارات المتاحة أمامك . والمطلوب منك هو القيام بالنشاطات التي تختارها من ين المجموعات الثلاث :

المجموعة الأولى : إعمل نشاطين مما يلي :

(١) إقرأ الفصل الخاص بـ « الزراعة في الأردن » من كتاب « قراءات في الاقتصاد » ، تأليف مديرية المناهج بوزارة التربية والتعليم الأردنية ، المطبعة الوطنية ، عمان ، ١٩٨٠ ص ص ٦٣ــ١٠٢(٨) .

(٢) إقرأ موضوع « مشكلات الزراعة والثروة الحيوانية العربية » من كتاب « اقتصاديات الدول العربية » من تأليف عبد الكريم صادق بركات ، مكتبة مكاوي ، بيروت ، ١٧٧٩ ص ص ٥٥ــ١٠٢(٩) .

(٣) إقرأ مقالة « منخفض الأردن : حاضرة ومستقبله » بقلم أحمد شيخة في مجلة الزراعة في الأردن ، السنة الثامنة عشرة ، العدد الأول ، ١٩٨٣ ص ص ٣٨ــ٤٦(١٠) .

(٤) اقرأ الفصل الخاص بـ « الزراعة والثروة الحيوانية » من كتاب خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ ، تأليف المجلس القومي للتخطيط ، مطابع مؤسسة الجمعية العلمية للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ ص ص ٧٤ــ٩٤(١١) .

المجموعة الثانية : إعمل النشاط رقم (٥) أو النشاط رقم (٦) :

(٥) شاهد فيلم بعنوان وادي الأردن Jordan Valley ، بعد أن يقوم معلمك بطلبه من قسم الوسائل التعليمية بوزارة التربية والتعليم ، وبعد تحضير الجهاز الخاص بذلك .

(٦) إعمل على إجراء مقابلة مع أحد المهندسين الزراعيين في المنطقة التي تعيش فيها ، أو مع أحد المزارعين الناجحين ، ثم وجه إليه مجموعة من الأسئلة

حول الزراعة والثروة الحيوانية في الأردن ، والمشكلات التي تواجهها ، ووسائل تطويرها . احتفظ بهذه الاجابات .

المجموعة الثالثة : إعمل نشاط رقم (٧) أو نشاط رقم (٨) :

(٧) إقرأ الفصل الخاص بـ « الانتاج الزراعي » من كتاب « جغرافية الوطن العربي » تأليف صلاح البحيري ومحمد السرياني ، المطابع المركزية ، عمان ، ١٩٨٠ ص ص ١٢٩ــ١٦٠[١٢] .

(٨) إقرأ عن « الزراعة في الأردن » من كتاب « اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط » تأليف راشد البراوي ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٨ ص ص ١٨٢ــ١٨٧[١٣] .

النشاطات التطبيقية

Application Activities

التعليمات :

لقد تمّ تصميم هذه النشاطات لكي تساعدك على استخدام الأفكار والمعلومات التي حصلت عليها من النشاطات المرجعية . والمطلوب منك هو القيام بالنشاطات التي تختارها من كل مجموعة من المجموعات الثلاث :

المجموعة الأولى : إعمل نشاط رقم (١) أو نشاط رقم (٢) :

(١) إقترح خطة عملية لأحد المزارعين المعروفين في منطقتك ، تحاول فيها وضع حلول للمشكلات التي تواجهها تلك المنطقة .

(٢) قم بزيارة أحد المكتبات العامة في مدينتك أو المدن المجاورة ، وابحث عن مقالتين تتحدثان عن الزراعة والثروة الحيوانية في الأردن . إعمل على تلخيص أهم النقاط والأفكار الرئيسية الواردة في هاتين المقالتين ، ثم اكتب بعد ذلك صفحة واحدة توضح فيها رأيك عن مستوى الزراعة في الأردن .

المجموعة الثانية : إعمل نشاط رقم (٣) أو نشاط رقم (٤) :

(٣) أذكر ثلاث خصائص رئيسية للزراعة والثروة الحيوانية في الأردن . ولكل واحدة منها ، إعمل الاتي :

أ . اكتب وصفا دقيقا .

ب . إعمل رسوم أو توضيحات أو أشكال ، أو اجمع صورا لها علاقة بتلك الخصائص .

(٤) عدد ثلاث مؤسسات أو دوائر زراعية أردنية مهمة ، ولكل واحدة منها ، إعمل الاتي :

أ . أكتب تعريفا دقيقا .

ب . أكتب فقرة توضح فيها دور هذه المؤسسة في تطوير الزراعة الأردنية .

جـ . فسر لماذا تعتبر هذه المؤسسة ضرورية لنهضة الزراعة وتطويرها في الأردن .

المجموعة الثالثة : إعمل نشاط رقم (٥) أو نشاط رقم (٦) :

(٥) أرسم خريطة مكبرة لوادي نهر الأردن وفروعه ، ثم ضع عليها ما يلي :

أ . مشروع قناة الغور الشرقية .

ب . السدود التي أقيمت على روافد وأودية النهر .

جـ . خمسة مراكز زراعية .

(٦) قم بزيارة إلى سلطة وادي الأردن ، أو ابعث برسالة إليها ، تطلب فيها مجموعة من النشرات والمعلومات والصور والخرائط عن المشاريع التي تمت في الوادي . لخص المعلومات التي حصلت عليها ، ثم إعمل لوحة خاصة مزودة بالصور عن مشاريع وادي الأردن ، وحاول وضعها في المكان المخصص للوحات الاعلانات حتى يشاهدها زملاؤك .

القسم الثاني أو الفكرة الثانوية الثانية

الصناعة في الأردن
JORDAN'S INDUSTRY

الأهـــــداف
Objectives

عندما ينتهي الطالب من القيام بالنشاطات العديدة في هذا القسم من الحقيبة ، فسيكون قادرا على :

١ . أن يحدد ثلاثة على الأقل من أنواع الصناعة في الأردن ، بناء على ما قرأه عن تلك الأنواع في المراجع ذات العلاقة .

٢ . أن يذكر ثلاثا على الأقل من الصناعات التي يديرها الحكومة الأردنية ، وذلك بعد قراءته لدور الحكومة في دعم وانشاء الصناعات المختلفة .

٣ . أن يحلل البيانات الاحصائية التي تنشرها هيئة الأمم المتحدة أو وزارة الاقتصاد الوطني الأردنية والتي تدور حول الوضع الصناعي الأردني وذلك من أجل بيان أهمية هذه الصناعة في الاقتصاد الأردني ، بعد القيام بالقراءات والنشاطات المطلوبة .

٤ . أن يبين أهمية الدور الذي تلعبه الصناعات التي يديرها القطاع الخاص في الأردن ، وذلك بعد التعرف على هذه الصناعات من القراءات العديدة التي تشير إليها النشاطات .

٥ . أن يقارن المقدار المخصص حاليا من الميزانية الأردنية للصناعة ، بما كان مخصصا لها في عدد من السنوات السابقة ، وذلك بعد تحليل البيانات الخاصة بميزانية الصناعة في السنوات العشر الأخيرة .

٦ . أن يكتب صفحة واحدة ، يبين فيها رأيه في الصناعة الأردنية ودورها في الاقتصاد الأردني ، بناء على قيامه بالنشاطات المختلفة التي تدور حول الصناعة الأردنية في الحقيبة .

٧ . أن يذكر ثلاث مشكلات على الأقل ، تواجه الصناعة في الأردن ، بعد قراءته عن هذه المشكلات في الكتاب المدرسي المقرر أو المراجع ذات العلاقة .

٨ . أن يقترح عددا من الحلول للمشكلات التي تعترض تطور الصناعة الأردنية ، في ضوء النشاطات والقراءات التي سيقوم بها .

٩ . أن يوضح مقومات الصناعة الرئيسية في أي قطر من الأقطار ، وذلك بعد القيام بالقراءات المطلوبة .

١٠ . أن يوزع على خريطة صماء للأردن رسمها هو أو حصل عليها مرسومة ، المراكز الصناعية في الأردن ، بناء على قراءاته عن الصناعة الأردنية في المراجع التي توصي بها الحقيبة .

النشاطات المرجعية
Resource Activities

التعليمات :

لقد تم تصميم النشاطات المرجعية في هذا القسم من الحقيبة ، لمساعدتك في الحصول على المعلومات التي ستحتاجها لتحقيق الأهداف المتوخاة . وهناك مجموعة من الاختيارات المتاحة أمامك . والمطلوب منك هو القيام بالنشاطات التي تختارها من بين المجموعات الثلاث التالية :

المجموعة الأولى : إعمل نشاطين مما يلي :

(١) إقرأ عن « الصناعة في الأردن » من كتاب « جغرافية العالم العربي » تأليف راضي عبد الهادي وآخرون ، المطبعة الاقتصادية ، عمان ، ١٩٨١ ص ص٧٤ــ٧٧(١٤) .

(٢) إقرأ « التنمية الصناعية الأردنية » من كتاب « مسيرة التنمية في الأردن » تأليف دائرة المطبوعات والنشر الأردنية ، عمان ، ١٩٧٩ ص ص ٥٧ــ٧٩(١٥) .

(٣) إقرأ « المقومات الطبيعية والبشرية للصناعة » من كتاب « الجغرافية الاقتصادية للوطن العربي والعالم » تأليف دولت أحمد صادق وآخرون ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ ص ص ١٩٥ــ٢٠٤(١٦) .

(٤) إقرأ مقالة « الصناعات التحويلية في العالم العربي » من مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الأول ، السنة السادسة ، ابريل (نيسان) ١٩٧٨ ص ص ٧ــ٣٨(١٧) .

(٥) إقرأ عن « الصناعة في الأردن » من كتاب « اقتصاديات العالم العري من الخليج إلى المحيط » تأليف راشد البراوي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ص ص ١٨٨ــ١٩٣[١٨] .

(٦) إقرأ « مشكلات الصناعة العربية » من كتاب « اقتصاديات الدول العربية » تأليف عبد الكريم بركات ، مكتبة مكاوي ، بيروت ، ١٩٧٩ ص ص ٢٤٦ــ٢٦٦[١٩] .

المجموعة الثانية : إعمل نشاط رقم (٧) أو نشاط رقم (٨) :

(٧) إجمع عددا من الصور التي تدور حول الصناعة في الأردن ، ثم أدرس هذه الصور من حيث :

أ . نمط الأبنية .

ب . نوعية الصناعات .

جـ . التسهيلات المتوفرة .

د . الفرق بين الصور المختلفة ، والتي تظهر فروقا بين الصناعات نفسها .

(٨) أدرس آخر الاحصائيات التي نشرتها وزارة الاقتصاد الوطني الأردنية عن الصناعة ، ثم حاول المقارنة بين هذه الاحصائيات وبين احصائيات السنوات الخمس السابقة لها ، للتأكد من مدى الزيادة أو النقصان في الانتاج ، ولماذا ؟

المجموعة الثالثة : إعمل نشاط رقم (٩) أو نشاط رقم (١٠) :

(٩) **إجراء مقابلة :** قُمْ بزيارة أقرب مصنع في منطقتك ، ثم حاول مقابلة مدير ذلك المصنع ، ووجه إليه مجموعة من الأسئلة التي قمت بإعدادها

من قبل حول مقومات ذلك المصنع ، والتوسعات المتوقعة ، والصعوبات التي تواجهه ، والحلول الممكنة لها .

(١٠) **مشاهدة فيلم** : إعمل على مشاهدة فيلم بعنوان « صورة الأردن » الموجود في قسم الوسائل التعليمية بوزارة التربية والتعليم بعد الاتفاق مع معلمك . لاحظ التطور الصناعي الذي يظهره الفيلم عن الأردن والجهود التي بذلت في هذا الصدد .

النشاطات التطبيقية

Application Activities

التعليمات :

لقد تمّ تصميم هذه النشاطات لكي تساعدك على استخدام الأفكار والمعلومات التي حصلت عليها من النشاطات المرجعية . وكما أصبح معروفا الآن ، فإن المطلوب منك هو القيام بالنشاطات التي تختارها من ضمن المجموعات الثلاث التالية :

المجموعة الأولى : إعمل نشاط رقم (١) أو نشاط رقم (٢) :

(١) أكتب تعريفا ، واعط مثالا من الأردن ز لكل نوع من أنواع الصناعات التالية :

أ . الصناعات الخفيفة .

ب . الصناعات الكيماوية .

جـ . الصناعات الثقيلة .

(٢) إجمع عددا من المقالات والصور التي نشرت في الصحف والمجلات المحلية حول الصناعات السابقة ، وعمل منها لوحة عن الصناعات الأردنية ز ثم اعرضها على الطلاب في المكان المخصص للاعلانات .

المجموعة الثانية : إعمل نشاط رقم (٣) أو نشاط رقم (٤) :

(٣) قدم اقترحات عملية وواقعية تؤدي إلى تطوير الصناعة الأردنية ، وتحاول علاج بعض المشكلات التي تعيق نموها وازدهارها .

(٤) إعمل على تنظيم مناظرة أو ندرة علمية قصيرة تدور حول السؤال التالي :
« هل يحقق البرنامج الصناعي الأردني حاجات وطموحات الشعب في الأردن ؟ » . حاول أن تدعم وجهة نظرك بالبيانات والمعلومات ذات الصلة .

المجموعة الثالثة : إعمل نشاط رقم (٥) أو نشاط رقم (٦) :

(٥) إبعث برسالة خطية إلى وزارة الاقتصاد الوطني في عمان ، واطلب مواد مطبوعة وبيانات إحصائية ونشرات ومعلومات وصور عن الصناعة في الأردن . لخص أهم المعلومات التي حصلت عليها في تقرير قصير مزود بالصور الملونة ، ثم أعرضه في لوحة الاعلانات .

(٦) إرسم خريطة مكبرة للأردن ، وضع عليها أسماء سبعة مراكز أو مدن توجد فيها الصناعات المهمة ، ثم ضع هذه الخريطة في أماكن عرض الخرائط في المدرسة .

القسم الثالث : أو الفكرة الثانوية الثالثة

التجارة الأردنية
JORDAN'S TRADE

الأهـــــداف
Objectives

عندما ينتهي الطالب من القيام بالنشاطات العديدة في هذا القسم من الحقيبة ، فسيكون قادرا على :

١ . ان يعرف نوعين من أنواع التجارة في الأردن ، بعد قراءته عن هذه الأنواع في الكتاب المدرسي المقرر أو المراجع ذات الصلة بالموضوع .

٢ . أن يذكر اثنتين فقط من خصائص التجارة الأردنية ، عن طريق القيام بالقراءات والنشاطات التي توصي بها الحقيبة .

٣ . أن يوضح أهمية التجارة الخارجية الأردنية وأثرها على الاقتصاد الأردني ، في ضوء القراءات التي توصي بها نشاطات الحقيبة في هذا القسم .

٤ . أن يصف بلغته الخاصة العلاقة بين التجارة الأردنية ونظام المواصلات الأردني ، عن طريق معرفة أثر كل منهما في الآخر من المعلومات التي قرأها عن هذا الموضوع عندما طبق العديد من النشاطات في هذا الجزء من الحقيبة .

٥ . أن يفسر لماذا زادت صادرات وواردات الأردن خلال السنوات الخمس الأخيرة ، وذلك في ضوء النشاط الاقتصادي الذي حدث في تلك الفترة ،

والتي أوضحتها المراجع والقراءات العديدة التي توصي بها الحقيبة .

٦ . أن يوضح الصعوبات التي تواجه التجارة الأردنية في خلال العشر سنوات الأخيرة ، بناء على القراءات التي اقترحتها الحقيبة .

٧ . أن يحكم على الجهود التي بذلتها الحكومة الأردنية في سبيل ايجاد علاقات تجارية جيدة مع دول العالم المختلفة ، وذلك عن طريق القراءات والنشاطات التي تشير إليها الحقيبة .

٨ . أن يبين أهم المواد التي يصدرها الأردن إلى الخارج ، وأهم المواد التي يعمل على استيرادها ، وذلك بعد القيام بقراءة ما يتعلق بالتجارة الخارجية للأردن من النشاطات التي تطالب بها الحقيبة .

٩ . أن يحكم على ميزان المدفوعات الأردني ، في ضوء معرفته لقيمة الصادرات والواردات الأردنية التي توضحها القراءات المطلوبة .

١٠ . أن يرسم خريطة مكبرة للأردن يوضح عليها طرق المواصلات المهمة ، وذلك بعد الرجوع إلى بعض المصادر الجغرافية ذات الصلة .

النشاطات المرجعية

Resource Activities

التعليمات :

وكما ذكر سابقا ، فقد تم تصميم النشاطات المرجعية لمساعدتك في الحصول على المعلومات التي ستحتاجها لتحقيق الأهداف الموضوعة من قبل . وستجد أمامك مجموعة من الخيارات المتعددة . والمطلوب منك هو القيام بالنشاطات التي ترغب فيها من بين المجموعات الثلاث التالية :

المجموعة الأولى : إعمل نشاطين مما يلي :

(١) إقرأ « تجارة الأردن وميزان مدفوعاته » من كتاب « قراءات في الاقتصاد » تأليف مديرية المناهج بوزارة التربية والتعليم الأردنية ، المطبعة الوطنية ، عمان ، ١٩٨٠ ص ص ٢٠٠ــ٢٤٤[٢٠] .

(٢) إقرأ « التجارة الداخلية والخارجية » من كتاب « مسيرة التنمية في الأردن » تأليف دائرة المطبوعات والنشر الأردنية ، عمان ، ١٩٧٩ ص ص ٨٩ــ٩٥[٢١] .

(٣) إقرأ « النقل في الأردن » من كتاب « الاقتصاد » تأليف مديرية المناهج بوزارة التربية والتعليم ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، ١٩٨١ ص ص ١٤٣ــ١٧٧[٢٢] .

(٤) إقرأ « التجارة في الأردن » من كتاب « خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ــ١٩٨٠ » تأليف المجلس القومي للتخطيط ، مطابع مؤسسة الجمعية العلمية للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ ص ص ١٧٨ــ١٨٧[٢٣] .

المجموعة الثانية : إعمل النشاط رقم (٥) أو النشاط رقم (٦) :

(٥) شاهد فيلم « صورة الأردن » ، وخاصة ما يتعلق بالناحية التجارية . راجع معلمك من أجل احضار الفيلم من قسم الوسائل التعليمية بوزارة التربية والتعليم ، ومن أجل إعداد الأجهزة الخاصة بذلك .

(٦) إعمل على إجراء مقابلة مع تاجر معروف في منطقتك ، ثم وجه إليه مجموعة من الأسئلة التي تدور حول كيفية حصوله على البضائع والمواد ، وكيفية توزيعها على التجار الصغار والجمهور ، مع معرفة المشكلات التي تواجه عملية التجارة الداخلية والخارجية وكيفية التغلب عليها .

المجموعة الثالثة : إعمل النشاط رقم (٧) أو النشاط رقم (٨) :

(٧) إدرس بتمعن « النقل والتجارة في الأردن » من كتاب « اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط « تأليف راشد البراوي ، الطبعة الرابعة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ص ص ١٩٤ــ١٩٨[٢٤] .

(٨) إقرأ جيدا موضوع « النقل » وموضوع « التجارة » من كتاب « برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية في الأردن » ١٩٦٤ ــ ١٩٧٠ » تأليف مجلس الأعمار الأردني ، عمان ، ١٩٧١ ص ص ٢٤٣ ــ ٢٦٨[٢٥] .

النشاطات التطبيقية

Application Activities

التعليمات :

لقد تم تصميم هذه النشاطات لكي تساعدك على استخدام الأفكار والمعلومات التي حصلت عليها من النشاطات المرجعية . والمطلوب منك هو إجراء النشاطات التي تختارها من بين المجموعات الأربع التالية :

المجموعة الأولى : إعمل نشاط رقم (١) أو نشاط رقم (٢) :

(١) اكتب مقالة قصيرة لا تزيد عن صفحتين ، وتوضح فيها أهم المشكلات التي تواجه التجارة الأردنية ، ثم اقترح حلولا عملية لهذه المشكلات . قابل أحد التجار المعروفين في منطقتك ، واعرض عليه اقتراحاتك

المذكورة . اكتب ملاحظاته وتعليقاته ، ثم أعد كتابة مقترحاتك في ضوء ما ورد في تلك المقابلة .

(٢) اكتب تعريفا محددا ، ثم اعط مثالا واحدا لكل مما يلي :

أ. تجارة داخلية .

ب . تجارة خارجية .

جـ . واردات غير منظورة .

المجموعة الثانية : أعمل نشاط رقم (٣) أو نشاط رقم (٤) :

(٣) قم بزيارة إحدى المكتبات الكبيرة في منطقتك ، وابحث فيها عن احصائيات التجارة الأردنية خلال السنوات الخمس الماضية ، ثم إعمل ما يلي :

أ . صف في صفحة واحدة فقط حالة التجارة الأردنية خلال تلك السنوات .

ب . أعط ثلاثة أمثلة لصادرات أردنية ، وثلاثة أخرى لواردات أردنية في تلك الفترة .

جـ . أكتب توقعاتك لمستقبل التجارة الأردنية في مدى السنوات الخمس القادمة ، في ضوء احصائيات السنوات الخمس السابقة .

(٤) إرجع إلى مكتبة مدرستك ، أو أية مكتبة أخرى قريبة ، ثم ابحث عن مقالة حديثة تدور حول التجارة في الأردن . إعمل على تلخيص النقاط الرئيسية الواردة في هذه المقالة في صفحة واحدة ، ثم اكتب ملاحظاتك أو تعليقاتك أو رأيك حول الموضوع نفسه في صفحة واحدة .

المجموعة الثالثة : إعمل النشاط رقم (٥) أو النشاط رقم (٦) :

(٥) أكتب مقالة عن التجارة الأردنية بحيث لا تزيد عن خمس صفحات ، مستفيدا من القراءات والنشاطات التي قمت بها ، بحيث تشمل تلك المقالة ما يلي :

أ . أهم خصائص التجارة الأردنية .

ب . جهود الحكومة الأردنية في سبيل انعاش التجارة الداخلية والخارجية .

جـ . رأيك في تلك الجهود ، وهل هي كافية أم لا .

د . المشكلات التي تواجه نمو التجارة الأردنية .

هـ . الحلول المناسبة والعملية لتلك المشكلات .

(٦) أكتب بحثا قصيرا لا يزيد عن خمس صفحات ويدور حول النقل في الأردن ، بحيث يتناول النقاط التالية :

أ . واقع النقل في الأردن .

ب . علاقة النقل بالتجارة الداخلية والخارجية في الأردن ، أو أهمية النقل في التجارة الأردنية .

جـ . الصعوبات التي تعيق تحسين وسائل النقل في الأردن .

د . الحلول العملية والمناسبة لتلك الصعوبات .

المجموعة الرابعة : إعمل النشاط رقم (٧) أو النشاط رقم (٨) :

(٧) إجمع عددا من الصور المتعلقة بميناء العقبة الأردني وبعض المحلات التجارية الأردنية . لا حظ البضائع المعروضة فيها ، ثم إعمل لوحة مصورة عن النشاط التجاري في الأردن مع شروحات مختصرة لهذا النشاط .

(٨) إرسم خريطة مكبرة للأردن موضحا عليها خطوط النقل والمواصلات المهمة ، وبخاصة خطوط النقل البري ، مع كتابة ملخصاً قصيراً أسفل الخريطة عن حركة النقل في الأردن وعلاقته بازدهار التجارة .

الاختبار الذاتي للحقيبة
THE PACKAGE'S SELF - CHECK

التعليمات :

أجب عن جميع الأسئلة الواردة في هذا الاختبار ، وبعد الانتهاء من ذلك ، إحصل على مفتاح الاجابة من معلمك ، ثم تأكد من المستوى الذي وصلت إليه . وإذا لم تحصل على ٧٥٪ من العلامة على الأقل ، حاول أن تختار بعض النشاطات المرجعية والتطبيقية التي تعالج نقاط الضعف لديك ، ثم أجب عن أسئلة الاختبار الذاتي مرة أخرى قبل الانتقال إلى الاختبار البعدي . وفيما يلي فقرات الاختبار الذاتي :

السؤال الأول : ضع إشارة (   ) أمام العبارة الصحيحة ، وإشارة (   ) أمام العبارة الخاطئة فيما يلي :

(١) يستورد الأردن معظم ما يستهلك من المنتجات الزراعية من الدول العربية المجاورة .

(٢) تعتبر المنطقة المحيطة بالعاصمة عمان ، من أهم المناطق الزراعية في الأردن .

(٣) يعتمد السكان في الأردن إلى حد كبير على النشاط الزراعي .

(٤) تعتمد الزراعة في منطقة الأغوار على مياه الأمطار .

(٥) زادت إعداد الثروة الحيوانية والمساحات الرعوية في الأردن مؤخرا .

السؤال الثاني :

ضع دائرة حول الاجابة الصحيحة فيما يلي :

(١) تستطيع الحكومة الأردنية تطوير الانتاج الزراعي إذا :

أ . شجعت المزارعين الأردنيين على استعمال الطرق والالات الحديثة .

ب . قامت بإنشاء مشاريع زراعية أخرى .

جـ . قامت بإستصلاح أراض زراعية جديدة .

د . اهتمت بالتعليم الزراعي على مستوى المدارس المهنية وفي المعاهد والجامعات .

هـ . ماذكر صحيح .

(٢) من أصعب المشكلات التي تواجه الزراعة الأردنية :

أ . ندرة مصادر المياه .

ب . قلة الأراضي الصالحة للزراعة .

جـ . تذبذب سقوط الأمطار من سنة إلى أخرى .

د . ندرة الالات الزراعية الحديثة .

(٣) يعتبر وادي نهر الأردن من أكثر مناطق الزراعة الأردنية انتاجا ، وذلك بسبب :

أ . غزارة سقوط الأمطار .

ب . وفرة مصادر المياه .
جـ . خصوبة التربة .
د . إزدحام المنطقة بالسكان .
هـ . استخدام الالات والطرق الحديثة في الزراعة .
و . وجود المشاريع الزراعية الكبرى .
ز . قرب المنطقة من ميناء العقبة لتصدير فائض الانتاج .
ح . (أ) و (د) و (ر)
ط . (ب) و (جـ) و (هـ) و (و)

السؤال الثالث :

أذكر ثلاث عقبات تواجه التوسع في مجال الثروة الحيوانية في الأردن ، ثم ضع حلولا مقترحة ومن الواقع لهذه المشكلات .

السؤال الرابع :

أكتب فقرتين توضح فيهما رأيك حول جهود الحكومة الأردنية في إنشاء مشاريع الري في البلاد .

السؤال الخامس :

عدد أربع مؤسسات حكومية أو أهلية ، تعمل على تنشيط وتطوير الزراعة في الأردن .

السؤال السادس :

لماذا حاولت الحكومة الأردنية انشاء عدد من الصناعات المتنوعة في السنوات العشر الأخيرة ؟

السؤال السابع :

عرف مايلي ، ثم أضرب مثالين على ذلك :

أ . الصناعات الخفيفة .

ب . الصناعات الثقيلة .

جـ . الصناعات الكيماوية .

السؤال الثامن :

اقترح أربع وسائل على الأقل تؤدي إلى تنشيط الصناعة في الأردن .

السؤال التاسع :

أذكر ثلاث مؤسسات حكومية تعمل على تطوير الصناعة في الأردن . ولكل واحدة من هذه المؤسسات ، وضح باختصار دورها أو الخدمات التي قدمتها وتقدمها في سبيل تطوير الصناعة الأردنية .

السؤال العاشر :

إرسم خريطة الأردن وضع عليها ما يلي :

أ . مراكز الصناعة المهمة

ب . طرق المواصلات الرئيسية بين هذه المراكز .

السؤال الحادي عشر :

صف باختصار العلاقة بين طرق النقل والمواصلات وبين التجارة .

السؤال الثاني عشر :

عدد ثلاث مشكلات تواجه الصناعة الأردنية ، ثم ضع حلولا مناسبة لها .

السؤال الثالث عشر :

علل لماذا تحاول الحكومة الأردنية زيادة صادراتها من الانتاج الزراعي والصناعي إلى العالم الخارجي ؟

السؤال الرابع عشر :

أذكر ثلاث مواد تصدرها الأردن ، وأربع مواد تستوردها .

السؤال الخامس عشر :

ضع خطة مختصرة تعمل فيها على تطوير التجارة الأردنية مع العالم الخارجي .

السؤال السادس عشر :

إعمل جدولا ترتب فيه الصادرات والواردات الأردنية حسب أهميتها .

الاختبار أو التقييم البعدي للحقيبة

THE PACKAGE'S POST-ASSESSMENT

التعليمات :

يحاول هذا الأختبار قياس مدى تحقيق أهداف الحقيبة التعلمية من جانبك . لذا أجب عن الأسئلة التالية على أوراقك الخاصة :

(١) ماهي الصناعات التي تنمو نموا سريعا في الأردن حاليا ؟ ولماذا ؟

(٢) عدد المؤسسات الأردنية المهمة التي تعني بشؤون :

أ . الزراعة .

ب . الصناعة .

جـ . التجارة .

(٣) علل باختصار ، لماذا تقل قيمة الصادرات الأردنية كثيرا عن قيمة وارداتها ، رغم زيادة الصادرات الأردنية في السنوات الأخيرة . وضح كذلك كيف يمكن تغطية هذا العجز الناشيء .

(٤) إرسم خريطة وادي نهر الأردن ، ثم وزع عليها ما يلي :

أ . السدود والقنوات .

ب . خمس مراكز زراعية في تلك المنطقة .

(٥) وضح باختصار الصعوبات التي تعيق زيادة المشاريع الصناعية في الأردن .

(٦) ضع خطة مختصرة تحاول فيها علاج المشكلات الحالية التي تواجه الصناعة الأردنية .

(٧) إرسم خريطة الأردن ، وضع عليها أماكن تواجد الصناعات التالية :

أ . الاسمنت .

ب.. تكرير البترول .

جـ . الأدوية

د. المنسوجات .

هـ . المواد الغذائية المعلبة .

(٨) علل لماذا تشجع الحكومة الأردنية القطاع الخاص على استثمار الأموال في الصناعة بالدرجة الأولى ؟

(٩) لماذا أخذ الأردن باستيراد كميات كبيرة من اللحوم في السنوات القليلة الماضية ، بعد أن كان مكتفيا ذاتيا قبل ذلك ؟

(١٠) لماذا تتركز معظم الصناعات الأردنية في مدينة عمان وضواحيها ؟

(١١) لماذا أقامت الحكومة الأردنية مصنع السوبر بوتاس في مدينة العقبة مؤخرا ؟

(١٢) إربط باختصار بين طرق المواصلات في الأردن ، وبين النشاط التجاري فيه ؟

(١٣) ضع خطة من خمس نقاط على الأقل ، تنصح فيها الحكومة الأردنية لتطوير التجارة فيها .

(١٤) اقترح خمسة اقتراحات يمكن عن طريقها انعاش الصناعة المحلية في الأردن ؟

(١٥) اقترح ثلاثة حلول تعالج فيها بعض المشكلات الزراعية في المناطق الجبلية الأردنية ؟

(١٦) ضع إشارة (   ) أمام العبارة الصحيحة ، وإشارة (   ) أمام العبارة الخاطئة فيما يلي :

أ . يعتمد الأردن على الزراعة أكثر من أي جانب اخر من جوانب الاقتصاد الأردني .

ب . يعتبر ميناء العقبة الميناء الأردني الوحيد للصادرات والواردات الأردنية .

جـ . تستورد الأردن ماتحتاج إليه من مادة البوتاس حتى يتم صناعة الأسمدة البوتاسية في مدينة العقبة .

د . تصدر الأردن كميات كبيرة من الخضروات والمنتجات الزراعية الأخرى إلى الأقطار العربية المجاورة .

هـ . تصدر الأردن كميات لا بأس بها من الأدوية إلى الدول العربية المجاورة .

و . يخدم ميناء العقبة الأردني واردات أقطار عربية أخرى .

ز . تسيطر الصناعات الثقيلة على نوع الصناعات في الأردن .

ح . زادت كمية الصادرات والواردات الأردنية في السنوات الأخيرة .

(١٧) إرسم خريطة مكبرة للأردن ووزع عليها ما يلي :
أ . المشاريع الزراعية . ب . المراكز الصناعية . جـ . طرق المواصلات .

النشاطات المتعمقة للحقيبة

THE PACKAGE'S QUEST OR ENRICHMENT ACTIVITIES

لقد تمّ تصميم النشاطات المتعمقة لايجاد بعض الأفكار والمقترحات الاضافية التي تشجع الطالب على البحث بعمق عن جانب أو أكثر من جوانب الاقتصاد الأردني . كما يمكن لها أن تكون بمثابة متابعة أو تطبيق لبعض الأفكار أو المعلومات التي اكتسبها الطالب من الحقيبة . وقد تشجعه هذه النشاطات على العودة ثانية إلى بعض النشاطات التطبيقية ذات العلاقة ، والتي لم يكن لديه الوقت الكافي لاتمامها .

بعض النشاطات الاضافية المقترحة :
Suggested or Additional Activities

(١) إعمل على تقديم عرض توضيحي للصف ، يدور حول موضوع « الاقتصاد الأردني » ، مستخدما بعض الوسائل التعليمية المهمة ، وذلك بعد الحصول على إذن من معلمك . حاول طرح أفكار ومعلومات جديدة إلى حد ما ، وبطريقة تختلف عما وردت عليه في الحقيبة ، ودون محاولة تكرار ما ورد في الحقيبة نفسها . استعن بعملك إذا احتجت إلى المساعدة .

(٢) هناك مشكلة تواجه الاقتصاد الأردني ، ولم يتم توضيحها جيدا في الحقيبة ، وهي مشكلة « التمويل » . إبحث عن معلومات وبيانات تدور حول هذه المشكلة وأثرها على الاقتصاد الأردني . أكتب بحثا قصيرا عنها لا يزيد عن خمس صفحات ، وحاول عرض ملخص له أمام الطلاب في الصف .

(٣) إقرأ الموضوعين التاليين ، ثم قدم تقريرا كتابيا أو شفويا قصيرا للطلاب :

أ . « التنمية الزراعية والري » من كتاب « مسيرة التنمية في الأردن » تأليف دائرة المطبوعات والنشر الأردنية ، عمان ، ١٩٧٩ ص ص ٣٣ــ٥٤[٢٦] .

ب . « المشاكل الاقتصادية التي سيواجهها الأردن في الثمانينات » من مجلة وادي الأردن ، السنة الأولى ، العدد الثاني (كانون أول ، ١٩٨٠) ص ص ١٨ــ٢١[٢٧] .

(٤) إعمل على تحضير مجموعة من الشفافيات والوسائل التعليمية التي تدور حول مشكلة من مشكلات الاقتصاد الأردني . إعرض على الطلاب بالتفصيل هذه المشكلة ، ثم افسح المجال أمامهم لطرح الأسئلة وإجراء الحوار . استعن بالمعلم إذا احتاج الأمر إلى مساعدة .

خلاصـــــة

الحقيقة التعليمية هي نظام تعلمي ذاتي المحتوى ، يساعد التلاميذ على تحقيق الأهداف التربوية وفق قدراتهم وحاجاتهم واهتماماتهم . أنها مجموعة من التوجيهات أو الارشادات التي ينبغي السير بها خطوة بخطوة من أجل إتاحة الفرصة للطالب لكي يختار ما يناسبه من النشاطات العديدة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف تربوية محددة تحديدا دقيقا . أنها خطة توضح للطالب جيدا ما سوف يعمله ، وتقترح له الوسائل والطرق الكفيلة بذلك من خلال مجموعة من النشاطات والمصادر التعلمية المتنوعة ، وتحدد في النهاية ما إذا كان قد تعلم فعلا أم لا .

وللحقيقة أهمية كبرى في العملية . فهي تفسح المجال أمام الطلاب لاختيار ما يناسبهم من النشاطات ، وتعمل على تنمية صفات تحمل المسؤولية وصنع القرارات بينهم ، وإيجاد تفاعل نشط بينهم وبين معلميهم ، وإمكانية تطبيقها في مختلف ميادين المنهج المدرسي .

وحتى يمكن تصميم حقيبة تعلمية جيدة ، لا بد من السير بخطوات مهمة هي : تصميم الغلاف الخارجي ، وكتابة المقدمة أو التبرير ، وصياغة الأهداف السلوكية ، وبناء الاختيار أو التقييم القبلي ، وكتابة جسم الحقيبة أو محتواها ، وبناء الاختبار الذاتي ، وبناء الاختبار أو التقييم البعدي ، وكتابة نشاطات متعمقة ، وأخيرا كتابة قائمة بمصادر الحقيبة وموادها المطبوعة .

وقد تمّ تصميم هذه الحقيبة بشكل يجعل الطالب يتعرف على ، بل ويهتم بالاقتصاد الأردني . وقد اختار الباحث « الاقتصاد الأردني » كفكرة أساسية ، تبعتها ثلاث أفكار ثانوية هي : « الزراعة » ، و « الصناعة » ، و « التجارة » . كما تمّ تزويد الحقيبة بالعديد من النشاطات ذات الصلة الوثيقة بالأهداف الموضوعة في بدايتها ، والتي يحاول الطالب تحقيقها في النهاية .

الهوامش :

1. Patricia Hansen, and John Guenther, **Developing Learning ActivityPackages to Individualize Instruction.** University of Kansas Press, Lawrence, Kansas, 1975 p. 2.

2. John Guenther, and Patricia Hansen. **Developing Social Studies Learning Packages.** University of Kansas Press, Lawrence, Kansas, 1975 pp. 2-3

3. W. Linwood Chase, and Martha Tyler John. **A Guide for Elementary Social Studies Teacher.** Third Edition. Allyn and Bacon, Boston, 1978 p. 147.

٤ . جودت أحمد سعادة . « الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي » . **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد الرابع ، السنة العاشرة ، (كانون أول / ديسمبر ، ١٩٨٢) ص ص ٣٧ــ٣٨ .

5. Patricia A. Hansen, Terry C. Rodenberg, and John E. Guenther. **Developing Learning Package Activities.** University of Kansas Press, Lawrence, Kansas, 1977 p. 9.

6. John E. Guenther. **Developing Learning Activity Packages in Economic - Consumer Education.** University of Kansas Press, Lawrence, Kansas, 1979 pp. 9-10.

7 Patricia S. Ward, and Craig E. Williams. **Learning Packets: New Approach to Individualizing Instruction.** Parker Publishing Company, Inc., West Nyack, New York, 1976 p.32.

٨ . مديرية المناهج بوزارة التربية والتعليم الأردنية . **قراءات في الاقتصاد** . المطبعة الوطنية ، عمان ، ١٩٨٠ ص ص ٦٣ــ١٠٢ .

٩ . عبد الكريم صادق بركات . **اقتصاديات الدول العربية** . مكتبة مكاوي ، بيروت، ١٩٧٩ ص ص ٥٥ــ١٠٢ .

١٠ . أحمد شيخة . « منخفض الأردن : حاضرو ومستقبله » . **مجلة الزراعة في الأردن** ، السنة الثامنة عشرة ، العدد الأول ، (كانون ثاني ، ١٩٨٣) ، ص ص ٣٨ــ٤٦ .

١١ . المجلس القومي للتخطيط . **خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ مطابع مؤسسة الجمعية العلمية للطباعة والنشر . عمان ١٩٨٠ ص ص ٧٤ــ٩٤ .**

١٢ . صلاح البحيري ومحمد السرياني . **جغرافية الوطن العربي** . المطابع المركزية ، عمان ، ١٩٨٠ ص ص ١٢٩ــ١٦٠ .

١٣ . راشد البراوي . **اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط** . الطبعة الرابعة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ص ص ١٨٢ــ١٨٧ .

١٤ . راضي عبد الهادي واخرون . **جغرافية العالم العربي** . المطبعة الاقتصادية ، عمان ، ١٩٨١ ص ص ٧٤ــ٧٧ .

١٥ . دائرة المطبوعات والنشر الأردنية . **مسيرة التنمية في الأردن . عمان** ، ١٩٧٩ ص ص ٥٧ــ٧٩ .

١٦ . دولت أحمد صادق واخرون . **الجغرافية الاقتصادية للوطن العربي والعالم** . دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ ص ص ١٩٥ــ٢٠٤ .

١٧ . عرفان شافعي . « الصناعات التحويلية في العالم العربي » . **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد الأول ، السنة السادسة (ابريل / نيسان ، ١٩٧٨) ص ص ٧ــ٣٨ .

١٨ . راشد البراوي . **المرجع السابق** . ص ص ١٨٨ــ١٩٣ .

١٩ . عبد الكريم صادق بركات . **المرجع السابق** . ص ص ٢٤٦ــ٢٦٦ .

٢٠ . مديرية المناهج بوزارة التربية والتعليم الأردنية . **قراءات في الاقتصاد** . المطبعة الوطنية ، عمان ، ١٩٨٠ ص ص ٢٠٠ــ٢٤٤ .

٢١ . دائرة المطبوعات والنشر الأردنية . **المرجع السابق** . ص ص ٨٩ــ٩٥ .

٢٢ . مديرية المناهج بوزارة التربية والتعليم ـ **الاقتصاد** . جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، ١٩٨١ ص ص ١٤٣ــ١٧٧ .

٢٣ . المجلس القومي للتخطيط . **المرجع السابق** . ص ص ١٧٨ــ١٨٧ .

٢٤ . راشد البراوي . **المرجع السابق** . ص ص ١٩٤ــ١٩٨ .

٢٥ . مجلس الأعمار الأردني . **برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ــ١٩٧٠** . عمان ، ١٩٧١ ص ص ٢٤٣ــ٢٦٨ .

٢٦ . دائرة المطبوعات والنشر الأردنية . **المرجع السابق** . ص ص ٣٣ــ٥٤ .

٢٧ . أحمد شيخة . « المشكلات التي سيواجهها الأردن في الثمانينات » . **مجلة وادي الأردن** ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، (كانون أول ، ١٩٨٠) ، ١٨ــ٢١ .

ندوة العدد :

تناقش المجلة في هذه الندوة مشاكل وصعوبات تعترض الأطفال المتخلفين عقليا . كذلك أهم السبل لمساعدتهم في التغلب عليها .

وقد نظم الندوة وحررها رضوان الامام ـــ مدير معهد التنمية الفكرية في قدسيا ـــ دمشق واشترك فيها كل من :

١ ـــ غسان أبو الفخر ـــ الأخصائي النفسي بالمعهد
٢ ـــ عفة حسن ـــ الأخصائية التربوية بالمعهد .
٣ ـــ زكية شعبان ـــ الأخصائية الاجتماعية بنفس المعهد

آملين أن تتحقق الغاية من عقد هذه الندوات .

مجلة العلوم الاجتماعية ــ العدد ٢ ــ المجلد ١٢ ــ صيف ١٩٨٤ (صفحات من ١٩٧ إلى ٢٠٦)

أهم المشاكل والصعوبات التي يتعرض لها الأطفال المتخلفون عقليا ووسائل التغلب عليها

تنظيم وتحرير :
رضوان الأمام

معهد التنمية الفكرية / دمشق

• رضوان : أرحب بكم أيها الزملاء والزميلات في هذه الندوة التي تعقدها مجلة العلوم الاجتماعية لتوضيح أهم المشاكل والصعوبات التي يتعرض لها الأطفال المتخلفين عقلياً وكيف نتمكن من مساعدتهم في التغلب عليها .

والمعروف لدينا أن الأطفال المتخلفين عقلياً هم الأطفال الذين لا يسير نموهم العقلي بصورة طبيعية تتناسب مع نموهم البدني ، ومع غيرهم من الأطفال الذين في مثل عمرهم . وهذا ما يحول دون استفادتهم من البرامج التعليمية التي تقدم للأطفال الذين من فئة أعمارهم ، كما يؤدي إلى الحد من تفاعلهم مع المجتمع ، وفعاليتهم فيه . كما تظهر في حياة هؤلاء الأطفال أزمات نفسية ، واجتماعية ، ومشاكل سلوكية وتربوية وصحية ، يعانون منها ، ويعاني منها أيضا الأهل في الأسرة ، والجهاز التربوي في مؤسسات الرعاية والتعليم التي يوضعون فيها .

وسنتعرض في هذه الندوة إلى ذكر أهم هذه المشاكل والأزمات وكيف نستطيع إنقاذ هؤلاء الأطفال منها ، وبالتالي كيف نساعد أسرهم ، والجهاز التربوي في المؤسسة التربوية الخاصة بهم على تجنبها وتخطيها ، موضحين دور كل منهم ، وواجبه في هذا الشأن .

• نبدأ مع الدكتور غسان أبو الفخر ليبين لنا : أهم المظاهر والمشكلات النفسية ـــ الانفعالية .

• د. غسان : إذا دخلنا أحد الصفوف الدراسية الخاصة بهذه الفئة من الأطفال واستمعنا إلى الشكاوي التي تطرحها المعلمة مثلا :

« هذا الطفل غير قادر على الانتباه والتركيز حتى لأبسط الأمور » و « هذا لا ينطق أي حرف » و « هذا يرسل أصوات غير مفهومة » إلخ .

وتأخذ بعض المشكلات صيغة أخرى « هذه الطفلة تبكي بدون سبب » و « هذا الطفل يقوم ببعض الحركات اللاأخلاقية » و « هذا يسرق » و « وهذا الطفل يأكل كل ما يصل ليديه » و « هذا لا يستطيع ضبط مثانته » و « هذا يعتدي بالضرب على بعض رفاقه » و « هذا يلح في طلب أهله » وهذا وهذا .. الخ . والملاحظ أن للأطفال المتخلفين عقلياً سمة مشتركة هي وجود نقص أو عطل في إحدى الوظائف النفسية والعقلية أو فيها كلها ـــ من لغة وتذكر وانتباه وانفعال .. الخ فالعتاد اللفظي غالباً ما يكون ناقصاً ومشوهاً ، والكلام لا يتعدى بضع جمل قصيرة ، أما التذكر فهو تذكر مؤقت وغير موجه ، والانتباه على الغالب لا إرادي ، والانفعال تحيط به جملة من الاضطرابات .

ويمكن القول بأن الأطفال المتخلفين عقلياً يطرحون مشكلات مختلفة تتناسب ودرجة تخلفهم وهذه المظاهر والمشاكل التي ذكرتها تنحصر في : عدم الثبات الانفعالي ، وبعض الأمراض العصبية ـــ النفسية التي تتجلى في التصرفات الغريبة مثل نوبات الانطواء ، والحزن ، والخوف ، والاعتداء ، والثنائية في الشخصية .

• رضوان : ماهي برأيكم أفضل الطرق لمساعدة هؤلاء الأطفال في التخلص من هذه الأزمات والمشاكل التي تطرقتم لذكرها ؟

• د. غسان : لا شك بأن إحاطة الطفل المتخلف عقلياً بجو من الطمأنينة والاستقرار والحب من قبل الأسرة ، والجهاز العامل في المؤسسة التربوية ، وأفراد المجتمع يلعب دوراً كبيراً في مساعدته على تجاوز ما ذكرناه من مشكلات وأزمات .

فالرعاية والاهتمام والصبر من قبل الأهل والجهاز التربوي وأفراد المجتمع هي مسائل ذات قيمة كبيرة في مساعدة الطفل المتخلف عقلياً ، والقسوة والضرب وسائل لا تصلح إطلاقاً في تربيته وتعليمه وتنمية مداركه وامكانياته ، وبقدر مايكون التعامل معه قائماً على الرعاية والتشجيع والحب والصبر بقدر ما تختفي المشكلات من حياته . ويجب أن نتذكر دائماً أن نتاج تربيتنا وتعليمنا له يحتاج إلى وقت غير قصير ولذا فإن الصبر للحصول على هذا الناتج هو رائد العمل التربوي في هذا المجال .

• رضوان : وننتقل الآن لسؤال الآنسة عفة حسن عن أهم المشكلات التربوية التي تظهر لدى الأطفال المتخلفين عقلياً ؟ .

• عفة : إن هناك مشكلات أساسية تعيق تقدم هؤلاء الأطفال في تعلم المبادىء الأولية في القراءة والكتابة والحساب والعلوم بالاضافة إلى تعلم ما يحتاجونه في حياتهم اليومية وأصول التصرف فيها ومع من يتعايشون معهم ، ولعل أهم هذه المشكلات :

١ ــ النسيان : فأغلب هؤلاء الأطفال ينسون ما يتعلمونه (أو معظمه) مما يضاعف الجهود المبذولة في العمل التربوي معهم .

٢ ــ عدم قدرتهم على إدراك المجردات .

٣ ــ الصعوبة في نقل ما يتعلمونه من معارف وعلوم وتعميمات إلى الحياة العملية وذلك بسبب ضعف محاكمتهم العقلية وعدم قدرتهم على الاستفادة منها أو ربطها بالمواقف اليومية التي يمكن أن تستغل فيها لما ينفعهم .

● رضوان : ماهي في رأيك الحلول لمساعدة هؤلاء الأطفال إزاء هذه المشكلات ؟

● عفة : **أولا** : لمعالجة النسيان عند الأطفال المتخلفين عقلياً لابد من تكرار تلك المبادىء والمعارف التي يتعلمونها وفي عدة مناسبات وعلى أن تعرض الفكرة نفسها بعدة أشكال وباستعمال وسائل متنوعة وكثيرة تثبت الفكرة ، وينبغي أن تكون هذه الوسائل المستعملة محببة لديهم ومشوقة لهم لأن الفكرة تكتسب جاذبيتها عندهم من جاذبية الوسيلة .

ثانيا : يجب أن ينمو التعليم لهذه الفئة من الأطفال منحىً حسياً ، ويعتمد على التجارب المشاهدة والملموسة والتي تشترك في إدراكها حواسهم : باللمس تارةً وبالبصر والسمع تارةً أخرى وبالذوق والشم أحياناً ، وكلما أشركنا قدراً أكبر من هذه الحواس وصلنا إلى نتائج أفضل في عملية التعليم لهم .

ثالثا : إن مقياس نجاح العملية التعليمية للأطفال المتخلفين عقلياً هو قدرتهم على تمثل ما يتعلمونه ونقله إلى سلوك وعمل وحركة منظمة مقبولة . وأحيانا منتجة . لذا يجب أن يتجه تعليمهم إلى ما يهمهم ويفيدهم في حياتهم العملية بشكل أساسي وإشراك الأسرة ــ وخاصة والديهم ــ في متابعة ما يتعلمونه في المؤسسة التربوية واستغلاله في حياتهم العملية اليومية . وجدير بالذكر في هذا الصدد ما للرحلات والزيارات من أثر في ترسيخ قواعد السلوك الصحيح ومعرفة كثير من الأمور العملية الحياتية وتنمية مداركهم .

● رضوان : إذن ماهي مسؤولية كل من الأسرة والمؤسسة التربوية في مساعدة

الطفل المتخلف عقليا لتطويره وتخليصه مما يصادفه من أزمات وصعوبات تعليمية وتربوية ؟

● عفة : بما أن الأسرة هي الدائرة الاجتماعية الأولى التي تتلقف الطفل ، فعلى كاهلها يقع العبء الأولي والأساسي الذي يهيء للمؤسسة التربوية فيما بعد أن تسلك بالطفل الطريق المناسب للحياة الكريمة .

تبدأ الأسرة تعليمه كيف يخدم نفسه ، وكيف يكون مقبولاً من الآخرين في مظهره ومسلكه وكيف يمارس أموره اليومية بشكل سليم ، وكيف ينشيء علاقة سليمة مع الآخرين .

وفي نفس الوقت تشعره بالأمن ، والحنان ، وتفسح له مجال التعبير عن نفسه ، واكتشاف العالم من حوله عن طريق تماسه المباشر مع الأشياء مع شرح مبسط لها ومراقبة دائمة لذلك .

وهذا ما يساعد المؤسسة التربوية عندما ينتقل إليها الطفل ومعه هذه المبادىء الأولية (وليس خالي الذهن تماماً عما حوله وعما يحتاجه) فتبني المؤسسة عليها عملها وتتابعه .

وتقوم الأسرة بالتالي في عملية تدعيم للمؤسسة التربوية وذلك بنقل المعارف والخبرات التي يتلقاها طفلها هناك إلى المجال العملي التطبيقي وترسيخه لديه ، ولذا فعلى الأسرة إدراك حقيقة هامة وهي أن عملها لا ينتهي بمجرد التحاق طفلها بالمؤسسة هذه بل يستمر في التعاون معها . أما دور المؤسسة التربوية فهو الأكثر وعياً واتساعاً وفعاليةً في حياة الطفل المتخلف عقلياً إذ تقدم له الخبرة العملية بشكل مدروس ومركز وواع . وتتكثف جهود العاملين فيها على غاية واحدة : وهي إعداد هذا الطفل على نحو سليم ، وتقديمه للمجتمع ليمارس حياته بين الآخرين على نحو مقبول .

ويمتد عمل المؤسسة التربوية أحياناً إلى أسرة الطفل نفسها فتتعهدها بالارشاد والتوعية والتوجيه عن طريق الندوات والأبحاث العلمية والمحاضرات (في مجلس

الآباء والمربين) وعرض الأفلام التربوية التي تساعدها على فهم طفلها أكثر والسلوك به نحو التكيف الأمثل مع المجتمع .

● رضوان : والآن نتجه للآنسة زكية شعبان كي تشرح لنا شيئاً عن أهم المشاكل والصعوبات الاجتماعية التي يتعرض لها الأطفال المتخلفين عقلياً ؟ .

● زكية : تنحصر أهم الصعوبات والمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها هؤلاء الأطفال في المجالات التالية :

١ ــ مشاكل داخل الأسرة . ٢ ــ مشاكل داخل المؤسسة التربوية . ٣ ــ مشاكل يتعرضون لها في المجتمع العام .

١ ــ نبدأ بالمشاكل التي يعانونها داخل الأسرة وأهمها :

أ ــ انطواء الطفل على نفسه نتيجة شعوره بعواطف أهله نحوه ومعاملتهم له والمركزة بالقسوة أحياناً من جراء اعتباره أنه مصيبة حلّت بهم ، أو أنه يدعو للشفقة والعطف .

ب . شعوره بالنقص نتيجة تكليف والديه له أحياناً ببعض المهام والأعمال التي تفوق قدرته ومداركه وتقريعهم له في حال الفشل في إنجازها ، والحاحهم عليه بقسوة كي ينجزها .

ج ــ عزل الطفل عن المجتمع وعدم السماح له بمقابلة الأقارب أو الأصحاب وعدم اصطحابه في نزهات أو زيارات وذلك نتيجة شعور أسرته بالمهانة والخجل منه .

د ــ طرق التنشئة غير الصحيحة من قبل الوالدين ، وخاصة المتعلقة باختلاف وجهات النظر في معاملته والتي تتأرجح أحياناً بين الحماية الزائدة له أو العنف الشديد في العقاب له . فالأولى تعوده أن يكون اتكالياً عديم الثقة بالنفس والثانية تجعله انطوائياً وفريسة الشعور بالخوف

٢ ــ أما المشاكل التي يعانونها في المؤسسة التربوية فأوجزها على النحو التالي :

أ ــ عدم تكيف الطفل المتخلف عقلياً مع زملائه أو الجهاز التربوي أو بيئة المؤسسة : فهو بعد أن كان يعيش ضمن أسرة محدودة الأفراد يعطونه كل العناية والاهتمام يجد نفسه في المؤسسة التربوية فرداً ضمن مجموعة كبيرة ، وهذا ما يسبب له أزمة نفسيه يعاني منها إلى أن يتحقق له التعرف على زملائه ، والبيئة ، والتكيف ، .

ب ــ وقوع الطفل (الذي تضطره ظروف أسرته لأن يقيم في القسم الداخلي بالمؤسسة التربوية) بشعور الانسلاخ عن أسرته وما ينتج عنه من مرارة وحزن ، وطول فترة التكيف ببيئة المؤسسة وقيامه بتصرفات لم يكن يتصرفها قبل قدومه إلى المؤسسة ، ويعود أحياناً إلى عاداته الطفولية ومنها التبول الارادي أو اللاإرادي ، واعتماده في الرعاية بشكل كامل على المربيات ، وهذا ما يؤدي بالتالي إلى انزوائه وانطوائه على نفسه .

ح ــ افتقاد الطفل لرعاية والدته وحنانها ، وعدم قدرته على التعبير عن نفسه وخاصة إذا كان يعاني من مشكلة البكم إضافة إلى تخلفه العقلي ــ وهذا ما يؤدي إلى انطوائه على نفسه ، أو إلى إيذائه لزملائه ، أو تخريبه لأثاث وبناء المؤسسة التربوية ، وذلك بقصد جذب اهتمام المربيات والمسئولين نحوه .

٣ : وأخيرا فإن المشاكل التي يتعرض لها الأطفال المتخلفين عقلياً في المجتمع العام أهمها :

أ ــ أن معظم الناس يجعلون من هؤلاء الأطفال أداة تسلية ومرح مما يدعهم يحيلون للإنزواء والابتعاد عن المجتمع أو إلى الايذاء أحياناً .

ب ــ كما أن بعض الناس يستغلون حالة هؤلاء الأطفال في استخدامهم لأغراض عديدة خارجة عن القانون أو الأخلاق .

ج ــ عدم تقبل كثير من الناس لهؤلاء الأطفال وإبداء التقزز أو الخوف منهم .

د ــ عدم قبول المعامل والورشات الخاصة تشغيل هؤلاء الأطفال وذلك لئلا

يشكلوا عبئاً اقتصادياً لهم إضافة إلى المشاكل الاجتماعية الناجمة عن وجودهم .

● رضوان : ماهو إذن دور كل من الأسرة والمؤسسة التربوية والمجتمع نحو هؤلاء الأطفال لمساعدتهم في التخلص مما يتعرضون له من مشكلات وأزمات اجتماعية ؟ .

● زكية :

أولا : في نطاق الأسرة :

أ ــ على الأسرة تقبل هذا الطفل كأمر واقع والتعامل معه بهدف تطويره وتقدمه وإدماجه في المجتمع ، وذلك في إشراكه بالزيارات والنزهات والاستقبالات التي تقوم بها مثلاً .

ب ــ إشعار الطفل بأهميته ، وكيانه داخل الأسرة ، وعدم الشعور بالاحراج أو الخجل من تصرفاته أمام الآخرين ، ومعاملته وكأنه طفل سوى ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه يحتاج إلى جهد أكبر واستمرار في الرعاية حتى يمكنه التقدم والتطور .

ثانيا : في المؤسسة التربوية :

أ ــ يطلب من الجهاز التربوي تفهم الطفل المتخلف عقلياً وإعطائه العناية والرعاية التي يحتاجها ، وإشعاره بالأمن والاطمئنان لأنها الخطوة الأولى في عملية تعليمة وتطويره .

ب ــ ثم إن معاملة المعلمة وأسلوبها الجذاب في التعامل معه ، وكذا لأسلوب المربيات وبرامج النشاط أهمية كبيرة في سرعة وحسن تكيف الطفل هذا ببيئة المؤسسة وفي تعليمه وتطويره بالأمور العديدة أيضاً .

ثالثا : في نطاق المجتمع :

أ ــ إن التعليم هو الخطوة الأولى لهؤلاء الأطفال ومن ثم تدريبهم على المهن التي يمكنهم القيام بها (وتؤمن لهم في نفس الوقت مورد رزق لهم بدل أن يبقوا عالة على أسرهم) هو الخطوة اللازمة لتأهيلهم كي يكونوا عناصر فعالة بالمجتمع لا سخرية فيه أو هامشيين أو عالة عليه .

ولذا فإن إنشاء المؤسسات التربوية الخاصة بهم هي مسؤولية إجتماعية واجبة .

ب ــ يجب القيام بحملات إعلامية (صحف ، تلفزيون ، إذاعة) بين الحين والآخر توضح كيفية التعامل مع هذ الفئة من الأطفال .

ج ــ إنشاء مشاغل محمية تساعدهم في تأمين مورد رزق لهم في المستقبل وتحميهم من أن يبقوا عالة على أسرهم وعلى المجتمع كما تحميهم من كل الأزمات النفسية التي يمكن أن تصاحب ذلك .

● رضوان : وقبل أن نختتم هذه الندوة أحب أن أضيف شيئا عن المشاكل الصحية التي يتعرض لها الأطفال المتخلفون عقلياً وذلك بسبب ضعف إدراكهم (تبعاً لقصور نموهم العقلي) وهذا ما ينتج عنه بالتالي :

أ ــ عدم تقديرهم لأهمية النظافة العامة ونظافة الحواس والجسم والوصايا الصحية الأساسية .

ب ــ عدم تقديرهم لكمية الطعام اللازم تناولها في كل وجبة ، ونوعية الأطعمة المفيدة لهم أو الضارة بهم .

ج ــ عدم تقديرهم بضرورة الابتعاد عن الأماكن الخطرة والأدوات والآلات المؤدية لهم .

د ــ تناول أدوية أو مواد ضارة يمكن أن تودي بحياتهم أو تسبب لهم عاهة ما .
ويمكن معالجة هذه الأمور على النحو التالي :

١ ــ تعليمهم خدمة أنفسهم سواء في نطاق الأسرة أو المؤسسة التربوية ، والتركيز على موضوع النظافة والوصايا الصحية ، والابتعاد عن تناول أي مادة بدون معرفة ومشورة الأهل أو المربيات والمعلمات في المؤسسة ، وتعويدهم الابتعاد عن الأماكن والآلات الخطرة ، أو اللعب بالأدوات المدببة أو القاطعة والمؤذية ، وتعليمهم تنظيم تناول طعامهم ، ونوعيته والكمية اللازمة لهم .

٢ ــ إعطائهم جميع اللقاحات الضرورية لهم ، وإجراء الفحوص الدورية والتخطيط للدماغ ، ومتابعة معالجة مالديهم من أمراض وعاهات أو تشوهات يمكن أن يكون لها أثر في صعوبات النطق أو عيوب الكلام لدى بعضهم أحياناً .

٣ ــ الابتعاد عن أي فكرة توحي بأن حالتهم ميئوس منها لأن أي فائدة يمكن تحقيقها لهم هي خطوة في طريق تطويرهم وتقدمهم .

المناقشات :

مجلة العلوم الاجتماعية ـــ العدد ٢ ـــ المجلد ١٢ ـــ صيف ١٩٨٤ (صفحات من ٢٠٩ إلى ٢٢٨)

العرب والثقافة والتاريخ
حوار مع فكر عبدالله العروى
في ضوء كتابه الأخير

فؤاد زكريا
قسم الفلسفة/ جامعة الكويت

لا يقدم إلينا عبد الله العروي في كتابه الأخير موضوعا واحدا يعالجه من خلال أبعاده المختلفة حتى يصل بشأنه في النهاية إلى موقف واضح ، وإنما يقدم إلينا مجموعة من الموضوعات المتفرقة التي يجمعها كلها ، بطريقة فضفاضة لا بطريقة متماسكة ، موضوع التاريخ . وأنا أقدم هذه الملاحظة على سبيل الوصف وإقرار الواقع ، لا على سبيل النقد ، إذ أن تعدد موضوعات الكتاب يتيح الفرصة لعرض مجموعة خصبة من الآراء التي كان يمكن ، بشيء من التفصيل ، أن يُعرض كل منها في مؤلف قائم بذاته .

ونظرا إلى أن الكتاب يتخذ هذا الطابع فلا مفر من أن تتخذ المناقشة التي أود أن أجريها مع المؤلف طابعاً انتقائياً .

وهكذا اخترت أن تدور مناقشتي حول مجموعة من القضايا الثقافية والحضارية العامة التي يثيرها المؤلف في النصف الثاني من كتابه على وجه التحديد .

شروط الثورة العلمية

« إن مستقبل العلم في المجتمع العربي غير مرتبط ارتباطاً حتمياً لا بإنجازات الماضي ولا بالديمقراطية السياسية ولا بمستوى الرخاء والغنى . أرفض موقف

(*) ثقافتنا في ضوء التاريخ . دار التنوير . بيروت والدار البيضاء ، ١٩٨٣ .

المحافظين المتفائلين الذين يقولون : لقد أنجبنا في الماضي علماء فمن الحتمي أن ننجب أمثالهم في المستقبل . وأرفض كذلك موقف المتشائمين القائلين : لن يكون لنا علم ما دمنا نعيش تحت أنظمة استبدادية ، أو : العلم كله اليوم من نصيب الدول العظمى . هذه في نظري مقالات تبريرية تسويفية . » (ص ١٣٠) .

بهذه العبارات لخص العروى موقفه من مشكلة الثورة العلمية وشروطها في عالمنا العربي المعاصر . وهذا موقف قد اتفق معه في طابعه العام ، ولكني أختلف معه في كثير من التفاصيل .

إن قضية العروى ، القائلة إن تقدم العرب في العلوم ، في فترة سابقة من تاريخهم ، لا يعني على الاطلاق قدرتهم على إحراز تقد مماثل في عصرنا الحاضر ، هي قضية صحيحة إلى حد بعيد . « فالكلام عن علم العرب القدماء لا يغير شيئا من قضية مستقبل العلم في المجتمع العربي ، إذ الانجاز في الماضي لا يضمن القدرة عليه في الحاضر » (ص ١٢٢) فالعروى يؤكد ، عن حق ، أن الانقطاع عن التقدم ، في ميدان العلم ، يقتضي من المجتمع أن يبدأ بعد ذلك بداية جديدة ، بحيث أن عملية « إحياء » ما أنجزه القدماء تبدو عملية لا معنى لها . « إذا توقف مجتمع ما عن التقدم العلمي فإنه لا يلبث أن يفقد السيطرة على انجازاته الماضية لأنه يفقد بسرعة القدرة على فهمها واستيعابها . نفهم هكذا كيف يمكن أن تنحط أمة من قمة العلم إلى حضيض الجهل . يكفي أن ينقطع ، لسبب عارض ، حبل التواصل بين أجيال العلماء » . (ص ١٢١) .

هذا رد لا بد منه على أولئك الذين يعتلون كل المنابر لكي يؤكدوا أن العرب سبقوا العالم ، وقتاً ما ، في البحث العلمي ، وليس أمامهم لكي ينهضوا إلا أن يصلوا ما انقطع ، ويكملوا المسيرة التي بدأها علماء الأمس . فالتقدم العلمي ، في عصر مضى ، ليس على الاطلاق ضماناً لإمكان حدوث تقدم مماثل في العصر الحاضر . ومن ثم فإن الجهد المطلوب منا الآن ليس استكمال مسيرة الخوارزمي والبيروني وابن الهيثم ، وإنما هو بداية جديدة ، بكل ما تحمله الكلمة من معنى . هذا صحيح بغير شك ، ولكن يبدو لي أن المؤلف قد أخذ القضية التي يتصدى

للرد عليها مأخذ الجد أكثر مما يجب . فأنا أشك في أن يكون هناك من ينادون بالرأي الذي يرد عليه ، خارج مجال المقالات الصحفية أو الخطب الدعائية . إن البعض يتقدمون بدعاوى كهذه ، بطريقة إنشائية ، لاستنهاض الهمم ، ولكنهم لا يقدمونها بوصفها موقفاً علمياً جاداً ، والأهم من ذلك أن مثل هذه الدعاوى لا تسري في الأوساط المهتمة بالعلم مسرى القضايا التي يعتمد عليها موقفنا من العلم المعاصر . وربما كان أهم أسباب ذلك هو أن علم الأمس لم يكن يؤدي أية وظيفة من الوظائف الاجتماعية التي أصبح العلم يؤديها اليوم : فلا أحد يفكر في مقارنة العلم الذي كان يمثل مغامرة فردية ، نظرية ، في مجتمعات العصور الوسطى الاسلامية بعلم اليوم ، الذي يتشابك ويتغلغل في كافة جوانب حياة المجتمع الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، إلخ . ولا أحد يفكر في عقد مقارنة بين العلم القديم الذي ظل في أساسه نشاطاً هامشياً ، لا يؤثر إلا في القلة التي تمارسه ، ولا يغير طريقة تفكير بقية الناس أو أسلوب حياتهم ، وبين العلم المعاصر الذي أصبح أكبر المؤثرات في تشكيل عقول الناس وأسلوب حياتهم . وهكذا يبدو لي أن المعركة التي خاضها الكتاب ، في هذه الناحية بالذات ، معركة ضد عدو وهمي إلى حد بعيد .

ولكن ، لندع جانباً موضوع إنجازات الماضي ، وننتقل إلى الوضع الحاضر . هل يحتاج نهوض المجتمع إلى تقدم علمي ، أم إلى ثورة اجتماعية وسياسية ؟ في رأي المؤلف أن مثل هذه الثورة « تزيل الحواجز والعقبات دون أن تشكل بذاتها حلا للمشكلات الملموسة القائمة . الثورة لا تغني المسكين ولا تعلم الجاهل ولا تبرىء المريض ، إنها تفتح الطريق للعلم الذي وحده يقوم بتلك المهمات .» ومن ذلك يستنتج أن « المعادلة بين التقدم العلمي والتقدم الاجتماعي صحيحة إذن في كل الظروف والأحوال » (ص ١١٧) .

هذا الموقف يفترض أن العلم هو العلم ، والتقدم فيه له دلالة مطلقة ، سواء تحقق عن طريق ثورة سياسية واجتماعية أم عن أي طريق آخر . ولكن الرأي الذي نود أن نضيفه إلى ما طرحه المؤلف هو أن العلم ، بعد الثورة ، لا يظل هو نفس العلم ، وإنما يصبح شيئاً آخر . فهناك على سبيل المثال ثورات تكتفي بقدر محدود

من المعرفة العلمية ، لا يمكن القول إنه يقف في الصف الأول من التقدم العالمي للعلم ، ومع ذلك فإنها تحلّ بهذا القدر المحدود مشاكل ذات أبعاد هائلة ، كما فعلت الصين ، مثلا ، بأساليبها المعروفة في القضاء على الذباب وعلى العصافير التي تأكل الغلال ، وهي أساليب لا يمكن وصفها بأنها تمثل تكنولوجيا رفيعة بأي مستوى . وحين أدخلت الصين تجربة « الأطباء الحفاة » ، كانت تستحدث تجربة تفترض مقدما حل المشكلات الصحية لملايين الناس عن طريق شبان لم يستكملوا دراسة العلوم الطبية كما ينبغي أن تكون ، ولكن العقيدة الثورية ، والتنظيم الاجتماعي السليم ، يضمنان أكثر النتائج إيجابية . وأنا لا أدّعي على الاطلاق أن التقدم العلمي ينبغي أن يتراجع ، في كل الأحوال ، لصالح التعبئة الثورية ، ولكنني أرد فقط على مقولة المؤلف التي تقول ان « الثورة لا تغني المسكين ولا تعلم الجاهل ولا تبرىء المريض . إنها تفتح الطريق للعلم الذي وحده يقوم بتلك المهمات . » كلا ، ففي حالات معينة يمكن أن يحقق نصف علم (إن جاز هذا التعبير) ، مصحوباً بتعبئة ثورية حقيقية ، نتائج تفوق ما يؤديه علم كامل (إن جاز التعبير أيضاً) في ظل علاقات اجتماعية استغلالية ظالمة .

وعندما يناقش الكاتب قضية العلم والديمقراطية (ص ١٢٣ـــ١٢٨) يطرح هذه القضية في ضوء الاختيار بين بديلين : فهل يحتاج تقدم العلم إلى ديمقراطية تشمل المجتمع كله ، أم إلى ديمقراطية تسود الوسط العلمي الذي يحتك به العالم مباشرة فحسب ؟ وهو يؤمن بأن تقدم العلم لا يستلزم الديمقراطية بمعناها الشامل ، بل يحتاج فقط إلى تبادل الآراء بحرية في ميدان محدود ، هو الوسط العلمي ذاته . وبالطبع يتوقف قدر كبير من صحة رأي المؤلف على ما يعنيه بكلمتي « تقدم » و « ديمقراطية » . فالتقدم العلمي الذي يستهدف زيادة كفاءة المؤسسة العسكرية ، مثلا ، غير التقدم العلمي الذي يوجه لخدمة الجماهير . أما « الديمقراطية » فقد استخدمها المؤلف بالمعنى الليبرالي ، على حين أن أنصار ما يسمى « بالديمقراطية الموجهة » قد يقولون ، مثلا ، ان نظامهم يتيح تعليماً أفضل للأجيال الجديدة ، ويضع نظاماً من الأولويات للبحث العلمي يعود على المجتمع بمزيد من النفع .

ومع ذلك فإن الموضوع يظل أعقد ، في نواح أخرى ، من هذا الاختيار البسيط بين ديمقراطية شاملة وديمقراطية محدودة النطاق . ففي عالمنا المعاصر نلمس مظاهر واضحة لأنواع من التقدم العلمي الملموس تتحقق بفعل دافع الربح في الشركات العالمية الكبرى . ومنذ عهد قريب علّمتنا التجربة النازية أن من الممكن إحراز تقدم علمي كبير ، في ميادين واسعة ، في ظل الرغبة في التوسع والسيطرة ، أو الدفاع عن الوطن في أوقات الخطر ، إلخ ... وهذه مجرد أمثلة بسيطة تدل على أن موضوع العلاقة بين الديمقراطية والعلم شديد التعقيد ، متعدد الأبعاد .

والآن ، ماذا عن مستقبل الثورة العلمية في العالم العربي ؟ أهم عامل يقول به المؤلف في قيام مؤسسات تحمي العلم التجريبي هو وجود « إرادة قومية » تتخذ من العلم هدفاً أسمى (ص ١٤٨) . وبعد ذلك مباشرة يتساءل : « هل اتخذ قادة الوطن العربي نفس القرار ؟ » . على أنني أرى أن عامل الارادة القومية هلامي ، يستحيل الامساك به . فالارادة القومية تعبير عائم غائم . ومن جهة أخرى فلكي تنعقد هذه الارادة القومية على اتخاذ العلم هدفاً أسمى ، لا بد أن تكون مشكلة العلم قد حُلّت من قبل ، أي أن التعبير ، فوق ذلك ، تحصيل حاصل . فالمجتمع الذي عرف العلم ومارسه وجرب نتائجه الملموسة هو الذي يستطيع أن يتخذ منه هدفاً أسمى ، ومن غير المتصور أن تبزغ مثل هذه « الارادة القومية » وسط مجتمع غارق في الأمية والجهل . ولكن التساؤل الذي تلا ذلك قد يوحي بأن الارادة القومية قد اختُزلت إلى « قرار » يتخذه قادة الوطن العربي ، وليس توجهاً عاماً للمجتمع يستجيب له القادة أنفسهم ، ولا ظروفاً اجتماعية اقتصادية وسياسية تخلق المناخ الملائم لنموالعلم التجريبي ... ولو كان الأمر كما يقول المؤلف ، أعني لو كان الأمر كله يتوقف على « قرار » يتخذه الحكام ، لكانت صورة المستقبل ، بالنسبة إلى نمو ذلك العلم في وطننا العربي ، قاتمة بحق .

أوروبا بين الخصوصية والعالمية :

في بحث هام بعنوان « أوروبا وغيرها » ، يناقش العروي موقف المثقف غير الأوروبي من الثقافة الأوروبية ، وكيف يعتنق هذا المثقف قيم الليبرالية الأوروبية ، فيقول : « عندما يُقنع الطالب غير الأوروبي نفسه بأن هدف الثقافة الأوروبية ليس الإثراء المادي فقط ، فذاك دليل على أنه اعتنق القيم الليبرالية . فيرفض بإصرار ما روّجه الفكر السلفي فترة طويلة عن مناقضة الشرق الروحي للغرب المادي . يعترف بأن أوروبا الحديثة أصرت على إشراك الشعب في تسيير الشئون العامة ، ويرى أن هذا المشروع ذو قيمة فائقة . لا يشك لحظة أن النظام السياسي والاداري الأوروبي هو الأفضل ، ويتساءل فقط : كيف يعرضه لكي يتقبله مجتمعه بسهولة ؟ » (ص ١٥٩) . وبعد قليل يتحدث المؤلف عن « مأساة المثقف الليبرالي » من حيث هو « ضحية إغراء الغرب ، فيقول عن أمثال هؤلاء المثقفين « إن الليبرالية الأوروبية » تنعكس ... في أذهانهم انعكاساً تاماً في الوقت الذي تواجه تلك الليبرالية في أوروبا ذاتها هجومات من كل جانب .»

هناك جيل كامل من كبار المثقفين العرب يسيرون في اتجاه العروى هذا ، وهو اتجاه يعد في نظرهم ، وفي نظر الفكر العربي المعاصر بوجه عام ، دليلا على أن العقل العربي قد شب أخيراً عن الطوق ، وعلى أن المفكرين الذين ترعرعوا في ظل الثقافة الغربية وامتلأت رؤوسهم بمبادئها وتفتحت عقولهم على أفكارها ، وصلوا أخيراً إلى المرحلة التي يستطيعون فيها أن يعطوا ما لله لله وما لقيصر لقيصر ، وأخذوا يبحثون عن طريق خاص مميز لثقافتهم الوطنية ، وبدأوا يعانون مخاض الاستقلال عن ذلك التأثير الأوروبي العملاق ، ويقطعون الحبال التي كانت تربطهم بمصدر تنشئتهم الفكرية ، واحداً تلو الآخر . والظاهرة التي تبدو ، في نظر الكثيرين ، مبشرة بأمل عريض ، هي أن هؤلاء المثقفين الذين بدأوا متغربين وخاضوا غمار معارك فكرية عنيفة ضد أنصار الحفاظ على التراث ، قد أخذوا آخر الأمر يلتقون موضوعياً مع خصومهم ، وأصبحت الساحة التي يتقابل فيها الفريقان ويتفقان عليها هي أن المبادىء التي تسللت إلى عقولنا من الحضارة الغربية

ينبغي أن يتم تجاوزها .

إن الأمر ليبدو هاهنا أشبه بمرحلة أخيرة في تطور طويل : ففي البدء كانت الثقافة التراثية هي وحدها المسيطرة ، ولكنها كانت مصحوبة بحالة من التخلف الشامل . ثم ظهر أمامنا نموذج حي ، نشط ، شديد الديناميكية ، للتقدم ، فانبهر به كثير من مثقفينا ، وتحمسوا للأخذ به في مجتمعاتنا ، وكان أهم دوافعهم إلى هذا التحمس هو رغبتهم في اختصار المراحل واللحاق بموكب العصرية والتقدم . وكان هذا الدافع ، وليس مجرد الرغبة في محاكاة الغير ، هو الذي دعاهم إلى خوض المعارك ضد أولئك الذين يقدمون للتقدم نموذجاً ينتمي إلى الماضي السحيق ، هو العودة إلى تراث السلف .

أما المرحلة الأخيرة فهي إدراك هؤلاء المثقفين أنفسهم أن ذلك النموذج الذي انبهروا به يظل وليد ثقافة غريبة عن ثقافتهم ، ولا يكتسب معناه الحقيقي إلا وسط التربة التي نما فيها ، وأن زرعه في أرض أخرى لن يؤتي أيا من الثمار التي كانوا يحلمون بها من قبل .

إنها حركة جدلية هيجلية بالمعنى المباشر لهذه الكلمة : القضية الأصلية فيها هي النهوض عن طريق العودة إلى التراث ، ونقيض القضية هو الاقتداء بالنموذج الغربي الذي أصبح تقدمه المستمر أوضح وأسرع وأعمق نماذج التقدم في عالمنا المعاصر ، أما المركّب من القضية ونقيضها فهو أن يدرك المثقف المتأثر بالغرب أن لذلك النموذج الذي كان ينبهر به حدوداً لا يتعداها ، وأن صلاحيته للانطباق خارج موطنه الأصلي مشكوك فيها ، وأن التقدم الحقيقي لمجتمعه ، على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لن يتحقق إلا إذا عرف هذا المجتمع كيف يجد لنفسه طريقاً مستقلا عن طريق الغرب . هذا المركّب ، شأنه شأن كل مركب هيجلي أصيل ، ليس مجرد « جمع آلي » بين القضية ونقيضها ، أو توفيق خارجي سطحي بينهما ، بل ان فيه كل تعقيد المركب وتداخل عناصره : فالمراجعة التي يقوم بها المثقف العصري في العالم الثالث لموقفه السابق المتأثر بالغرب ، لا تعني أنه عاد إلى الموقف السلفي بحذافيره ، وإنما تعني أنه أصبح يقف

على أرض يطل منها على هذا الموقف السلفي بطريقة أوضح ، ويستطيع أن يفهم وجهة نظره فهما أفضل ، وربما وجد سبيلا إلى الالتقاء معه في إطار صيغة تأخذ من التراث أعم مبادئه واتجاهاته ، وتظل مع ذلك عصرية المضمون ، دون خضوع زائد أو تبعية ذليلة لفكر الغرب .

هذه هي القضية الضمنية الكامنة من وراء فكر العروى ، ومعه في السنوات الأخيرة ، عشرات من كبار المثقفين العرب ، الذين يحتل العروى من بينهم مكاناً مرموقاً .

ولكن ، هل المأساة هي فقط مأساة المثقف الذي ينقاد للنموذج الغربي ، أم أن هناك مأساة أعمق لمثقف العالم الثالث حين يقنع نفسه بأنه وصل إلى المرحلة الثالثة ، مرحلة المركّب ، وأخذ يقطع الحبل السُّري الذي كان يربطه بمنبع تفكيره السابق ، أعني ثقافة الغرب ؟ سوف أحاول أن أثبت أن للمحاولة الاستقلالية ، على نبل أهدافها ، مأساتها الخاصة ، الأشد عمقاً ، وذلك من خلال مناقشة موقف العروى من قضية محددة ، هي قضية الليبرالية ونوع الاختيار السياسي المطروح أمام العالم الثالث .

إن ما يقوله العروى عن الديمقراطية الليبرالية ، وما يقوله غيره ، ممن يسيرون في نفس الاتجاه ، عن كثير من الاختيارات الأيديولوجية الأخرى ، ينطوي على خلط أساسي بين منشأ فكرة ما ، وبين المجال الذي تصلح للتطبيق فيه . فمن الظلم أن يحكم الكاتب على فكرة الديمقراطية الليبرالية بأسرها ، وعلى مبدأ المشاركة الذي يحتل موقعاً أساسياً فيها ، وعلى كل التطبيقات الممكنة لهذا المبدأ ، من خلال الأصل الأول للفكرة . قد يكون منشأ الديمقراطية أوروبياً بناء على تجارب أثينا منذ عصر بريكليز ، أو قد يكون أوروبياً بناءً على التجارب والخبرات المضنية ، التي خاضتها أوروبا البورجوازية منذ عصر النهضة حتى القرن التاسع عشر ، ولكن ينبغي أن نتذكر على الدوام أن لكل مبدأ قدرة على الانفصال عن الأصل الذي نشأ منه . والواقع أن هذه القدرة على الانفصال عن الأصل هي التي تضمن للانسانية تقدمها ، وللحضارات تواصلها ، وللمجتمعات تبادل خبراتها .

فمع الاعتراف الكامل بالظروف الخاصة التي نشأت فيها الليبرالية الأوروبية ، لا بد من الاعتراف أيضاً بأن مبدأ المشاركة الشعبية يتحول بمضي الوقت إلى مكتسب إنساني ، ولا يظل إلى الأبد مرتبطاً بالظروف التي نشأ فيها . بل اننا نستطيع أن نتصور تطبيقاً لمبدأ المشاركة يتجاوز ما نجده في كثير من الدول الأوروبية ، حيث تؤدي الدعاية الهائلة التي تمارسها أجهزة الاعلام الجبارة إلى إلقاء كثير من الشوائب على مبدأ المشاركة ، وإلى تضخيم برامج أو شخصيات سياسية إلى الحد الذي تتحمس له شعوب تتصور أنها اختارت هذه البرامج والشخصيات على أساس ممارسة حرة لمبدأ المشاركة ، مع أنها في الواقع لم تفعل شيئاً سوى الاستجابة لإلحاح وسائط إعلام موجهة بذكاء .

وهكذا فإن التطبيق الأوروبي ، أو الغربي بوجه عام ، لمبدأ المشاركة قد لا يكون هو الأمثل ، وقد يكون في الامكان ـــ نظرياً على الأقل ـــ تجاوزه بمراحل ، ولكن هذا كله لا يمنع من أن نرى في المبدأ ذاته انجازاً إنسانياً ضخماً ، يعلو بالممارسة السياسية لأي مجتمع فوق مستوى التسلط المطلق لحاكم فردي ، أو الطاعة العمياء لحكم ينسب أوامره إلى وحي إلهي . إن المشاركة الشعبية ، مهما اختلفت صورها ، والحق المقدس في المعارضة ، ومبدأ استناد الحكم إلى شرعية شعبية ، لا إلى القوة المادية أو السلطة التي تنسب نفسها إلى مصدر سماوي ـــ هذه المبادىء أصبحت مكتسبات إنسانية تستحق أن تعلو ، في نظرنا ، عن البيئة الأصلية التي ظهرت فيها . فمن منا يرى لزاماً عليه ، حين يبني سفينة ، أن يتذكر أن قانون الطفو ينتمي إلى أرشميدس اليوناني ، أو يضطر ، حين يستمع إلى رائعة موسيقية ، إلى استحضار البيئة الألمانية التي عاش فيها بيتهوفن ؟ كل مبدأ له أصل ، ولكن تاريخه اللاحق يباعد بالتدريج بينه وبين أصله ، وتطبيقاته المتنوعة الغنية تحيله إلى مكتسب عام للانسانية جمعاء .

والحق أننا ، بهذا المنطق الذي يظل يربط الديمقراطية بأصلها الأوروبي ، يمكننا أن نذهب إلى حد التنديد بكل من ينادي بالمشاركة الشعبية على أساس أنه « منسحق في الفكر الأوروبي » ، وربما « مروج لأفكار مستوردة » ، وعندئذ

قد نقنع بالاستبداد الذي يجثم على صدورنا بحجة أنه « أصيل » ، وقد نكتفي ، على أحسن الفروض ، بشورى مائعة يستمع فيها الحاكم إلى الهمس المذعور ممن يقف في منصة الحكم على يمينه وعلى يساره ، على أساس أن هذه هي شريعة الاسلام ، وهي النظام الذي يعبر حقاً عن « أصالتنا » . هذه نتائج لا أقول أن من يربطون الليبرالية بأصلها الأوروبي يريدون الوصول إليها ، ولكنني أقول انهم يمهدون الطريق ، ربما دون وعي ، لكي تستخلصها وتطبقها عقول مغلقة أو نفوس مغرضة .

ولا جدال في أن هذا المنطق يقود إلى القول بأن الماركسية بدورها أوروبية ، ما دامت نشأتها لا تُفهم ، بالفعل ، إلا في إطار التطور البورجوازي والرأسمالي الأوروبي في العصر الحديث ، وفلسفتها لا تُستوعب إلا في ضوء مادية عصر التنوير ومثالية الألمان وجدل هيجل على وجه التخصيص . ومع ذلك فإن العروى يرفض هذه النتيجة ، قائلا ان المثقف غير الأوروبي الذي يتمرد على التقاليد ويرفض الخضوع لأوروبا ، يجد الماركسية ضرورةً (ص ١٦٣) . لماذا إذن كال بمكيالين ، وخرج بالماركسية عن إطارها الأوروبي بينما حبس الليبرالية في هذا الاطار ؟ لأن أوروبا ، في نظره ، رفضت الماركسية ، أو أنكرتها ، أو حرّفتها (ص١٦٣–١٦٤) . وهذه حجة واهية إلى أبعد حد ، والأصح في نظرنا أن نُصدر على المبدأين حكماً واحداً ، فأما أن نقول إن الماركسية ، شأنها شأن الليبرالية ، هي بدورها ظاهرة أوروبية ، يعاني معتنقها ، غير الأوروبي ، من مأساة الخضوع ، وإما أن نقول (وهو في نظري الموقف الصحيح) إن الماركسية بدورها يمكن أن تتجاوز أصلها ، وأن مبدأ تحرير وسائل الانتاج ، مثلا ، من سيطرة طبقة معينة تستطيع أن تستغل بها الآخرين ، يمكن أن يتحول بالممارسة إلى مكتسب إنساني عام ، بغض النظر عن أصله الأول .

ويصل الخلط بين المبدأ والمنشأ إلى ذروته عندما نجد العروى يقول : « لم نر مفكراً من كبار مفكري العالم الثالث نقد نقداً جذرياً الأدلوجة الأوروبية الأساسية ، أي العقلانية ، المطبقة على الطبيعة والانسان والتاريخ ... هل ينتهي

هذا الصراع (بين أوروبا وغيرها) على المدى الطويل إلى ظهور ذلك النقد الجذري ، أي رفض العقلانية كاختيار فلسفي شامل ؟ » (ص ١٦٨) .

هنا تصبح العقلانية اختياراً أوروبياً خالصاً ، وتكون المأساة الحقيقية ، الأبعد جذوراً من مأساة الخضوع لأوروبا بكثير ، هي مأساة المثقف غير الأوروبي الذي يمنح أوروبا — في سياق ما يتصور أنه تمرد عليها — شرف استخدام العقل في فهم الطبيعة والانسان والتاريخ ، ويجعل هذا الاستخدام حكراً عليها ، وينسى أن تاريخ البشرية كله قد أسهم في هذه العقلانية قبل أن ينتهي بها المطاف إلى أوروبا منذ أربعة قرون .

إن فكرة « تحرر » غير الأوروبيين من العقلانية ، أو نقدهم لها نقداً جذرياً ، تبدو في رأينا جزءاً من تلك النظرة « المتحفية » التي ينظر بها الأوروبيون أنفسهم إلى الشرق بوصفه معيناً لا ينضب من العاطفية والانفعالية والتصوف ، الخ ... لابد منه للتخفيف من غلواء العقلانية المفرطة للغرب . تلك النظرة المتحفية تكيل لنا المديح ، وتخاطبنا بعبارات مثل : أنتم أفضل منا ، أيها الشرقيون . أنتم أقرب إلى منابع الوجدان الأصيل ، أما نحن فلدينا العقل فقط ، ذلك الهيكل العظمي المجرد الذي لا يكتسي لحما ولا تسري فيه دماء الحياة إلا بفضل عاطفيتكم ... وبعد قليل من الإلحاح نردد نحن تلك النظرة المتحفية غير واعين بأن وراءها — بقصد أو بغير قصد — حقيقتين مسمومتين ، الأولى هي أن وضعنا المتخلف الراهن ينبغي أن يستمر ، وأن ما نتصور أنه تقدم أحرزه الآخرون ليس في الواقع إلا قشرة سطحية ، بينما نحن نملك « العمق » ، والثانية هي الافتراض الضمني بأن كل ما أنجزه العقل إنما هو من صنع الأوروبيين وحدهم — وهو أعظم تمجيد يمكن أن ننسبه إلى الغرب .

ولنتساءل في هذا الصدد : على أي نحو سيتم هذا النقد الجذري للعقلانية ؟ إذا تمّ بغير عقلانية فلن يقتنع به أحد ، وإذا تم بعقلانية (وهو ما يحدث في غالبية الأحوال) كان واقعاً في حلقة مفرغة أو دوْر لا مخرج منه . والواقع أن العقلانية مبدأ يستحيل التراجع عنه ، عندما يُطرح ، أو الاستعاضة عنه بغيره . قد تضع إلى

جانبه بعض البدائل ، ولكنها بدائل تفترض صحته ، ويستحيل أن تغنينا عنه ، فما أن يصل تطور البشرية إلى مستوى تطبيق العقلانية ، حتى يغدو ذلك مبدأ « وُجد ليبقى » .

والأمر الملفت للنظر هو أن العروى نفسه هو الذي تحدث ، في هذا البحث نفسه ، عن جدل الخصوصية والكونية في الحضارة الأوروبية (ص ١٦٦) . ومثل هذه المناقشة كانت كفيلة بأن تقنعه بأن بعض الأفكار الكبرى ، على الأقل ، تظهر في ظروف تتصف بالخصوصية ، وتضم عناصر تتسم بالخصوصية ، ولكنها تحمل في طياتها مغزى يمكن أن يصبح كونياً (أو عالمياً) ، أعني مغزى يتجاوز الظروف التي ظهرت فيها ، والنطاق المحدود الذي كانت في مبدأ الأمر تنطبق عليه .

والواقع أن مناقشتنا هذه توصلنا إلى جدلية أبعد مدى ، هي جدلية التبعية والاستقلال بين المثقف غير الأوروبي ذي الجذور الغربية ، وبين الفكر الأوروبي . فهنا نجد ذلك المثقف يزداد ، في الواقع ، تبعية لهذا الفكر كلما أمعن في محاولة الاستقلال عنه . فنقد العقلانية الأوروبية مطلوب ، حسب رأي المؤلف ، من أجل تأكيد وجود خصوصية غير أوروبية ينبغي أن تؤكد نفسها في مواجهة الخصوصية الأوروبية . ولكن مسار عملية النقد هذه ينتهي إلى إعطاء أوروبا شرفاً لا تستحقه ، كما تُستخدم فيه هو ذاته مناهج عقلانية ، مستمدة في غالبية الأحوال من متابعة ثقافة الأوروبيين ، فضلا عن أنه يؤكد ضمنا مبدأ « الشرق الذي يستطيع أن يستغني عن العقلانية » ، وهي فكرة يلقى بها إلينا الأوروبيون فنلتقطها وننسبها إلى أنفسنا ، وكأنها نابعة منا ... إنها تبعية متعددة الأبعاد ، أشد خفاء ولكنها أعمق جذوراً بكثير من محاولة الاستقلال التي تتخفى تلك التبعية من ورائها .

ماهو الانبعاث الحضاري ؟

عند العرب المعاصرين ، لا تتخذ الدعوة إلى النهضة الحضارية شكل تقدم

بالمعنى المجرد للكلمة ، بل تتخذ شكل « انبعاث » ، أي عودة إلى المكانة التي كانت لهم في مرحلة ما ، والتي بلغت ذروتها في القرن الرابع الهجري . ذلك لأن نظرة العرب إلى تاريخهم ليست خطية ، وإنما هي ثلاثية دائرية : من الماضي المجيد إلى الحاضر البائس إلى المستقبل الذي يعيد الماضي . ولكن إعادة الماضي لا تعني تكراره ، وإنما تعني استعادة المركز الذي كان العرب يحتلونه بين الأمم (ص ١٩٧ — ١٩٨) .

وتتخذ هذه الدعوة ، بين العرب ، شكل الانبعاث لأن اللغة ظلت في أساسياتها محفوظة ، على خلاف الأمم الأخرى التي تطورت لغاتها . ولكن أهم ما يميز هذا الانبعاث ، وما يحدد أبعاده ، هو أنه يتخذ دائما شكل « مواجهة » مع أوروبا ، سواء أكانت تلك أوروبا الصليبية أم أوروبا الاستعمارية . فالحضارة الاسلامية كانت في حالة مواجهة دائمة لغيرها ، ولم تكن في وقت ما (كما كانت الحضارة الصينية مثلا) مغلقة على نفسها ، تنمي ذاتها داخلياً . وفي إطار مفهوم الانبعاث تكتسب مفاهيم التحرر والتنمية معناها في نظر العربي المعاصر .

وفي مقابل الانبعاث عن طريق العودة إلى الأصالة ، يظهر برنامج الانبعاث عن طريق الاغتراب . وقد أسيء فهم هذا البرنامج الأخير كثيراً ، فاعتقد البعض أنه انبثق من فراغ ، بصورة تلقائية ، وأن ما يحركه ويعطيه قوته الدافعة هو قوى خارجية (ص ٢٠١) ، ولكن الواقع أن برنامج الانبعاث عن طريق الاغتراب ليس تلفيقاً مستورداً كما يصوره خصومه ، وإنما هو برنامج متكامل ، يستهدف من جهة ، توسيع قاعدة الانبعاث والاصلاح عن طريق إلحاقه بالحضارة العالمية ، ويستهدف من جهة أخرى اختزال مراحل التطور واختصار الوقت ، والافادة من تجارب الغير ، حتى لا نبدأ من جديد على الدوام .

تلك هي الخطوط العريضة لمفهوم الانبعاث الحضاري كما يعرضه العروى . وهو هنا يسعى إلى أن يُنصف كلا الاتجاهين : اتجاه الانبعاث عن طريق الأصالة ، وانبعاث الاغتراب . ولكنه لم يحاول أن يحدد العلاقة بينهما ، أو طبيعة الصراع الذي يقوم ، داخل الذهن العربي الواحد ، بين طريقين للانبعاث . وفي رأينا أن

المشكلة الحقيقية التي تواجه الثقافة العربية المعاصرة ليست هي أن « تختار » بين عودة إلى الأصالة أو اغتراب ، وإنما هي كيفية « الجمع » بينهما . صحيح أن تاريخنا القريب شهد مراحل كان فيها الاختيار يقع على هذا الطريق أو ذاك ، ولكنني أتصور أن الطريقة التي يُطرح بها هذا السؤال في مرحلتنا الحالية هي : كيف تستطيع أن تكون مرتبطاً بجذورك ، وفي الوقت نفسه غير منفصل عن تيار العصر ؟ هذا الجسر الموصّل بين برنامجي الأصالة والاغتراب هو الذي لم يعالجه المؤلف ، مع أنه مشكلة المشكلات ، لا بالنسبة إلينا نحن فحسب ، بل إلى العالم الثالث كله .

وهناك الكثير مما يمكن أن يقال عن العبارة المحورية في هذا البحث ، وأعني بها : أن إعادة الماضي لا تعني تكراره ، وإنما تعني استعادة المركز الذي كان العرب فيما مضى يحتلونه بين الأمم . ذلك لأن كلًا من شقى هذه العبارة يحتاج إلى تحليل ونقد .

أما عن الشق الأول ، فهو بلا شك يعبر عن فهم متطور للانبعاث عن طريق الأصالة ، وهو فهم لا تقبل به كثير من الحركات الاسلامية المعاصرة . فالانبعاث ، عند أنصار هذه الحركات ، يعني بالفعل تكرار الماضي ، بحرفيته وحذافيره ، وهذا التكرار في نظرها هو الكفيل بتحقيق نهضة حقيقية للعالم الاسلامي . وهناك مدارس إسلامية كاملة ما زالت تعالج مشكلات اليوم من خلال الاشارة إلى مواقف حدثت في عصور الاسلام الأولى ، أو أقوال أو أفعال صدرت عن شخصيات إسلامية هامة ، وتؤكد أنها هي التي ينبغي أن نكررها اليوم إذا شئنا أن ننهض ، أو نستعيد مكانتنا . وحين يقول العروى : « لا يمكن ولا ينبغي أن تماثل إنجازات الحاضر إنجازات الماضي » ، فإنه يتحدث هنا بلسان المثقف العصري الذي يتأمل انبعاث الأصالة من منظور خارجي . أما عند السلفيين المعاصرين ــ وما أكثرهم ــ فإن مسألة الاختلاف بين إنجازات الماضي والحاضر غير واردة ، لأن الماضي عندهم حاضر أزلي ، وهو حيّ دائماً ، ولا وجود عندهم للفظ « الماضي » بمعنى « ما انقضى وانتهى » . وبالطبع فإن مقولة

العروى تظل صحيحة عند التطبيق ، إذ أن أحداً لن يستطيع تكرار الماضي ، ولن يكون لنا مفر ، في الواقع العملي ، من أن نعترف باستحالة تجاهل الخصوصية المميزة للحاضر ، ولكن هذا الحس العملي ، الذي يعمل حساباً لمقتضيات التطبيق ، غائب عن معظم الحركات السلفية المعاصرة ، وهو ما كان ينبغي للكاتب أن يعمل له حساباً .

فإذا انتقلنا إلى الشق الثاني من تلك الفكرة المحورية ، وأعني به أن هدف الانبعاث الحضاري هو « أن تحتل الثقافة العربية المعاصرة ، بين الثقافات الأخرى ، نفس المركز الذي احتلته الثقافة العربية القديمة في عصور ازدهارها وتفوقها « (ص ٢٠٥) ، لوجدنا أن هذا الهدف ، الذي يعبر عن موقف الكاتب نفسه ، مشكوك فيه إلى حد بعيد . ذلك أولا لأن الثقافة العربية القديمة كانت ، في فترة ازدهارها ، في الصف الأول من بين ثقافات العالم المعاصر لها ، وهو وضع لا أظن أننا نطمع في العودة إليه . ومن جهة أخرى فإن « الثقافات الأخرى » كانت في ذلك الحين ساكنة راكدة : فالثقافة اليونانية كانت قد أصبحت تاريخاً ، وكفت عن العطاء ، والرومانية كانت منذ بدايتها معتمدة على اليونانية ، أما أوروبا الغربية فكانت في فترة بيات شتوي طويل الأمد . وأما الحضارات الشرقية الأخرى كالفارسية فكانت في وضع تابع ، سياسياً وعسكرياً ، للعرب . وهكذا كانت الثقافة العربية هي الوحيدة التي تتحرك بحرية وحيوية ، وكانت تلك هي ميزتها الكبرى بالقياس إلى الثقافات المعاصرة لها . أما الآن فإن ديناميكية « الثقافات الأخرى » أصبحت سريعة إلى حد يصيب العقل باللوار ، وتغيراتها تتلاحق بينما أصبحنا نحن الساكنين . وهذا فارق يبدو في نظري واضحاً كل الوضوح ، بحيث يستحيل في ضوئه أن تحتل ثقافتنا الحالية « نفس المركز » الذي احتلته الثقافة العربية القديمة .

إن العنصر الذي كان مفتقداً في تحليل العروى لموضوع الانبعاث هو الغوص في جدل الساكن والمتحرك ، مطبقاً على عصر الازدهار العربي ، والعصر الحاضر . ويبدو لي أن أقصى ما يمكن أن نطمع فيه الآن هو أن تكون لنا ثقافة

تقف إلى جانب الثقافات الأخرى بوصفها رافداً من الروافد المعترف بها ، أما البحث عن المكانة التي كانت لنا في عصر الازدهار فلم يعد له اليوم مجال .

مشكلة التعريب :

يصف العروى الوضع الحالي للسان العربي بأنه « جزء من هياكل التخلف والانهيار . وكما نطالب بإصلاح وسائل الانتاج وقانون الملكية والعائلة والتربية ، نطالب في الوقت نفسه بإصلاح ذلك اللسان الموروث في حرفه وصرفه ونحوه » (ص ٢٢٨) . وكنموذج لذلك الاصلاح الذي يطالب به ، يتساءل : « لو تصورنا لساناً دون إعراب تام ولا علامة تأنيث ولا مثنى ولا جمع تكسير ، وهو تطور عادي في تاريخ الألسن ، لو دُرّس في المعاهد التربوية وكُتبت به آداب رفيعة وحُررت به مقالات علمية وتفاهمت به فئات مختلفة ، هل يمكن أن نقول انه ليس لساناً وليس عربياً ؟ ماذا يكون إذن ؟ » (ص ٢٢٣) .

العروى إذن يدعو إلى إصلاح شامل للغة ، لأن بقاء الأمور على حالها يؤكد الازدواجية ، « أي التباعد بين المنطوق والمكتوب » (ص ٢١٩) ، بحيث يتعذر التفاهم ، وتتسع الشقة بين لسان القواعد الثابتة ولسان الحياة اليومية . ونظرا إلى أن لسان القواعد هذا مكتمل تام ، فإننا ننخدع بكماله الظاهر ولا ندري أن هذا الكمال علامة جمود وعجز عن استيعاب التطور (ص ٢٢٢) .

ويرى العروى أن العقبة الأساسية في وجه هذا التطوير الحاسم للسان العربي هي الاعتقاد بأن الرابطة اللغوية هي التي توحد العرب ، وأن تفكيكها يعني ضياع الأمل في هذه الوحدة . وهو يعترف بقوة بهذه الحجة (ص ٢٢٤) ، ولكنه يرى أن العوامل الحقيقية للوحدة تنتمي إلى الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أكثر مما تنتمي إلى ميدان اللغة والثقافة . وحتى لو ظلت آمالنا معلقة على هذا النوع من الوحدة ، الناشىء عن اللغة ، لكان الثمن الذي ندفعه من أجل هذا الأمل باهظاً ، هو استمرار الازدواجية بين لغتنا الرسمية ولغتنا المعاشة .

وفي رأيي أن هناك الكثير مما يقبل المناقشة في موقف العروى الذي يدعو فيه إلى إصلاح جذري للسان العربي ، يقضي على الازدواجية بين اللغة الرسمية ولغة الحياة ، ويؤكد أن هذا الاصلاح لا يقل أهمية عن أية دعوة إلى النهوض بحياة مجتمعاتنا سياسياً واقتصادياً وثقافياً ، وأن الاعتقاد باستحالة تحقق الوحدة بدون لغة عربية تقليدية واحدة ، ليس له أساس .

أولا : فباستثناء ما قاله العروى عن الازدواجية بين اللغة التقليدية واللغة الحية المعاشة ، نراه لا يحدد بالضبط ما الذي ينبغي إصلاحه في اللغة ، وما هي الخطوط العامة لذلك الاصلاح المقترح . ولا جدال في أن خطوة شديدة الجرأة مثل إجراء تعديل جذري ، بطريقة إرادية متعمدة ، على لغة ذات تاريخ طويل كاللغة العربية ، تقتضي على الأقل تحديد ماهو مطلوب بقدر معقول من الوضوح ، حتى يكون لمثل هذا التعديل مبرر .

ثانيا : أما الرأي القائل إن اللغة ليست عاملًا أساسياً في التوحيد بين العرب ، وإنما تلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دوراً أهم ــ فهو رأي لا أظن الكثيرين يوافقونه عليه . وليس هذا ، بطبيعة الحال ، هو المكان المناسب للمفاضلة بين عوامل التوحيد المختلفة ، وإنما يكفينا أن نشير إلى أن العروى عندما عالج هذا الموضوع ، تناول اللغة بوصفها لساناً فحسب ، على حين أن المعالجة الصحيحة لموضوع كهذا تقتضي أن ننظر إلى اللغة ، في الوقت ذاته ، من حيث هي حاملة لتراث طويل مشترك ، ولتاريخ قديم كانت هي أداة تماسكه ووسيلة التعبير عنه . وبعبارة أخرى ، فمن الصعب إلى حد بعيد أن نفصل بين اللغة وسائر مظاهر حياة المجتمع ، من اقتصاد وسياسة وثقافة وغيرها ، لأن الارتباط بين الاثنين عضوي أصيل .

ثالثا : إذا كان المطلوب هو عبور الهوة بين اللغة الرسمية واللهجات المعاشة ، فهل سيتحقق ذلك عن طريق لغة وسطى ، أم عن طريق تبنّي إحدى هذه

اللهجات ، أو إدخال تعديلات على اللغة الرسمية ؟ إذا كان الحل يكمن في أحد البديلين الأولين ، فما الذي يضمن قبول اللغة الوسطى ، أو اللهجة المتبناة ، في كافة أرجاء العالم العربي ، ليس فقط على المستوى الرسمي ، بل على مستوى حياة الناس اليومية ؟ ألا يمكن أن يؤدي ذلك إلى خلق ازدواجية جديدة ؟ أما إذا كان الحل هو تعديل اللغة الرسمية ، فإن كل شيء يتوقف على اختيار اللهجة التي يتم في اتجاهها التغيير . ولا بد أن يؤدي السير في اتجاه معين دون غيره إلى خلق « ازدواجيات » أخرى تعقد المشكلة ولا تحلها .

رابعا : على أن أهم الانتقادات جميعاً ، في رأيي ، هو اعتقاد الكاتب بأن العقبة الوحيدة في طريق الاصلاح اللغوي هي احتمال إضعاف عوامل الوحدة بين العرب . ففي هذا تبسيط مفرط للمشكلة ، أدى بالمؤلف إلى التركيز على العوامل السياسية والاجتماعية من حيث هي الأحق بأن تكون أساساً للوحدة بدلا من عامل اللغة . وهنا نرى الكاتب يتجاهل أهم الأبعاد جميعاً ، بالنسبة إلى موضوع اللغة بالذات ، وهو البعد الديني ، الذي لم يرد له أي ذكر في بحثه . فاللغة العربية هي لغة القرآن . والتقنين الذي حدث لها إنما هو في صميمه تقنين للاستعمالات القرآنية . وما دام العرب ، في غالبيتهم الساحقة ، مسلمين يقدسون كتاباً واحداً نزل « بلسان عربي مبين » ، فسوف تظل الرغبة في المحافظة على اللغة عاملًا أساسياً في وجدانهم .

ولعل أوضح دليل على ما نقول ، هو أن العرب ، حتى في قلب عصرنا الحاضر ، ينظرون إلى جميع محاولات إجراء تعديل في اللغة (أو إصلاح ، بلغة المؤلف) ، لا على أنها سعي إلى تعويض التخلف ، ولا حتى على أنها تشكل خطراً على التراث الأدبي أو العقلي ، بل على أنها قبل كل شيء خطر يهدد « الاسلام » ... وهو اتهام وُجه إلى جميع من طالبوا بمثل هذه « الاصلاحات » ، بدءا من عبد العزيز فهمي حتى لويس عوض ، وأحسب أنه سيوجه إلى العروى نفسه ، عاجلًا أم آجلًا . وسواء أكان رد الفعل هذا صحيحا

أم باطلا (وهو أمر يخرج عن نطاق بحثنا الحالي) فإن ما يهمنا هو أن نقرر الواقعة نفسها ، وهي أن أي تعديل جذري للسان العربي يعني ، في نظر العرب ، حتى المعاصرين منهم ، تهديداً لعقيدتهم ، وأن هذه هي الزاوية الأساسية التي ينظرون من خلالها إلى موضوع اللغة ، قبل أية زاوية أخرى . فتلك اللغة التي تخلو من تاء التأنيث والمثنى وجمع التكسير ، إلخ ... ستهاجَم بكل عنف بوصفها معولًا يعمل على هدم الاسلام .

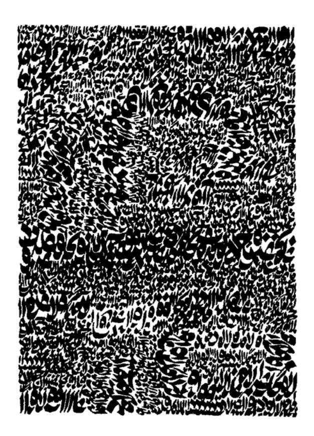
وفي اعتقادي أن المقارنة التي أجراها المؤلف بين اللغة العربية واللغات الأخرى ، والتي انتهى منها إلى أن اللغة العربية تتسم بنزوع قوي إلى المحافظة ، يؤدي إلى الازدواجية ويمنعها من التطور ــ هذه المقارنة كان ينبغي أن تعمل كل حساب لتلك الخصوصية الفريدة التي تتسم بها اللغة العربية ، وهي ارتباطها الأساسي بخصوصية أخرى للدين الاسلامي ، تتمثل في أن كتابه المقدس نزل حرفياً بلسان معين وألفاظ معينة مركّبة وفقاً لقواعد معينة ، على خلاف معظم الكتب المقدسة العقائد الأخرى . ومن هذه الزاوية فإن ازدواجية « اللسان المقوعد » (على حد تعبيره) واللسان المعاش ، يمكن ، في رأينا ، أن تكون تعبيراً آخر عن ازدواجية الدين والحياة اليومية ، والشعائر والممارسات العملية ، والإيمان الداخلي والسلوك الخارجي .

هذا بُعد أساسي ، بل هو « البعد الأساسي » الذي كان ينبغي أن يعمل المؤلف له حساباً في دعوته إلى الاصلاح اللغوي ــ إن استطاع ، عندما يأخذ هذا البُعد بعين الاعتبار ، أن يجد لدعوته هذه سبيلا !

وأخيراً ، فإن العروى نفسه قد قدم ، في موضع آخر ، حكماً نراه منطبقاً على دعوته هذه كل الانطباق . ففي مقال سابق بالكتاب نفسه ، يقدم تشخيصاً لمأساة المثقفين الليبراليين الذين يرفضون تراثهم ويؤمنون فقط بقيم الحضارة الأوروبية ، ويضع ضمن عناصر هذا التشخيص أنهم « ينظمون حملة واسعة لتيسير الأسلوب والنحو وحتى الحرف » (ص ١٦٠) . وهذا حكم يغني عن كل تعليق .

وبعد ــ فإن كتاب العروى هذا قد أثار فيّ حاسة النقد وحفزني على إجراء حوار فكري ربما بدا ساخنا في بعض أجزائه . ولكنني أحترم الكتب التي تدعوني إلى المبارزة ، ولا أحب الكتاب الذي لا أستطيع أن أختلف معه في شيء . ومن هذه الزاوية كان كتاب العروى جديراً بكل تقدير .

المراجعات



فلاح سعيد جبر ،
التكنولوجيا بين من يملك ومن يحتاج .
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى (١٩٨٢) ، ١٥٥ صفحة .

مراجعة : سليمان القدسي
معهد الكويت للأبحاث العلمية / الكويت

يتناول هذا الكتاب موضوعا من المواضيع التي غدت ذات أهمية حيوية لمسارات التنمية في الأمم ولعلاقاتها فيما بينها ، وهو بعد ذلك موضوع تتعدد أبعاده وفلسفات الأمم فيه على نحو يجعل أخذ أمة ببعد منه دون الآخر أو ايمانها بفلسفة دون أخرى محددا جزئيا على الأقل لنمط التوجه المستقبلي لها .

فإذا ما نظرنا إلى موضوع التكنولوجيا نجد بداءة تسارعا في معدلات نمائها ، وتزايدا مستمرا في أهميتها لحياة الأمم والأفراد ونجد أيضا تفاوت حظوظها منها . ولعل في تفاوت حظوظ الأمم من التكنولوجيا وتشتت توزيع المعرفة التكنولوجية تشتتا بينها بين بلدان صناعية متقدمة وبلدان نامية ما يلفت الانتباه على نحو يوجد قناعة لدى البلدان النامية بأن هذا الاحتكار التكنولوجي قد أوجد صورة جديدة من الاستعمار هي التكنو استعمار التخلص منه يمثل شرطا لا مندوحة عنه كيما تتحرر الأمم النامية من اسار الركود والتخلف .

ويتدارس الكاتب في كتابه التكنولوجيا وتباين فلسفاتها تبعا لوقوعها التنموي بين متقدم ومتخلف مركزا على مؤتمر فيينا الدولي (آسيا ١٩٧٨) الذي دعت إليه الأمم المتحدة لبحث موضوع العلم والتكنولوجيا لأجل التنمية . فقام بإعطاء خلفية عن الموضوع وعلق على فلسفات الأمم من خلال

استقراء أوراقها وتحليل مواقفها مركزا على بون الفجوة وأسبابه ونتائجه المحتملة في علاقات الأمم قائلا بأن هذه المؤتمرات قد أكدت « أن العلم والتكنولوجيا رغم أنها حصيلة النتاج البشري منذ فجر التاريخ ، ستبقى في أيدي الاحتكارات العالمية ما لم تتعاون الدول النامية فيما بينها لخلق القاعدة التكنولوجية الذاتية ، وتبادل الخبرات والكوادر ، وتطوير مناهج التعليم والتأهيل ، وبعث وتطوير مراكز البحوث العلمية والتكنولوجية وايجاد موقف موحد متراص تجاه الاحتكارات العالمية « ٦٥ » .

ويقع الكتاب في أربعة فصول رئيسية وفصل ختامي فيه مناقشة مع منظمة اليونسكو ومع الدكتور عزيز الحاج وان لم تكن صلته بالفصول الأربعة السابقة واضحة تماما في كل مقام . والملتقى العالمي للمنظمات غير الحكومية للعلم والتكنولوجيا للتنمية « معطيات الواقع العالمي التي حدت بالمجتمع الدولي إلى التفكير في عقد مؤتمر عالمي يبحث في دور العلم والتكنولوجيا في مجال تنمية الدول النامية مبينا أن اساءة قدر كبير من عبقرية وابداع الانسان تتمثل في تطوير التكنولوجيا الحربية ودعم الاستهلاك التفاخري المبدد في عالم تسوده المجاعات وسوء التغذية توجب اعادة النظر في معطيات هذا الواقع بغية تحسين الوضع الانساني لما يربو على سبعين بالمائة من سكان العالم يقطنون البلدان المتخلفة . وبيّن فيه أن التحضير للمؤتمر تم على مستويات مختلفة وطنية واقليمية ، وأن التحضير العربي للمؤتمر تولاه اتحاد مجالي البحث العلمي العربية بالتعاون مع العراق وذلك لعقد المؤتمر العربي الأول للعلم والتكنولوجيا الذي عقد في بغداد في مايو ١٩٧٨ واشترك فيه ممثلون عن سبعة عشر قطرا عربيا وناقش ثماني أوراق عمل عالجت مواضيع ذات صلة بنقل وتوطين واستيعاب التكنولوجيا وايجاد بيئتها الملائمة في الوطن العربي . تلا ذلك تولى الأمانة العامة للجامعة العربية مهمة الاعداد لعقد لقاء بين ممثلي أجهزة الجامعة العربية مع ممثلي الاتحادات القومية العربية وعقد المجتمعون لقاءين في القاهرة وتحددت طبيعة ومهام الأطراف المعنية ثم جاءت مبادرة السادات التي تلاها انتقال مقر الجامعة العربية إلى تونس واحتجاز سلطات السادات لكافة الوثائق المتعلقة بالأمور

التحضيرية لتعيق استمرار التحضير العربي (ص ١٢ ــ ١٤) . وفي غياب التنسيق بين البلدان العربية بسبب عدم انعقاد مؤتمر عربي على المستوى الوزاري ذهب الوفود العربي إلى المؤتمر الدولي دون تنسيق كاف فيما بينها يعبر عن متطلباتها ويوحّد مطالبها وهو أمر يؤسف له .

وقد حدّد الكاتب مواقف الأطراف المختلفة من خلال الجلسات التحضيرية للمؤتمر وفي أروقته وخلال اجتماعاته الرسمية ، فتحدث عن موقف الدول الغربية المالكة للتكنولوجيا وتضم الولايات المتحدة ، السوق الأوروبية المشتركة ، مجموعة الدول الاسكندنافية ، كندا وسويسرا فرأي أنه بحق موقف يتسم بالتزمّت تكريس احتكار التكنولوجيا وعدم تطوير الواقع الدولي الراهن بما يتعلق بامتلاك التكنولوجا وايجاد مسودة قواعد سلوك دولية في مجال نقل وتطوين التكنولوجيا الا بما يخدم مصالحها ويكرّس واقع هيمنتها . أما موقف الدول النامية (مجموعة الـ ٧٧) وتضم ١١٩ دولة نامية في أفريقيا ، آسيا وأمريكا اللاتينية (وتضم هذه المجموعة الدول العربية) فقد اتسم بسعيها نحو محاولة ايجاد صيغة تكسر بمقتضاها حبوسها التكنولوجية عن طريق تعزيز قدراتها الذاتية العلمية والتكنولوجية وتبادلها فيما بينها وخلق جهاز جديد تابع للأمم المتحدة يشرف على العملية ويتم تمويله عن طريق انشاء صندوق مالي خاص به . أما موقف الدول الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي وحلفائه) فكان معارضا بضة لانشاء جهاز أو منظمة دولية جديدة تعني بالعلم والتكنولوجيا مفيدا أن ذلك لا يعود بفائدة على برامج التنمية كما أنه لم يشجع انشاء جهاز مالي تكون مهمته المساعدة على نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية على اعتبار أن انشاء مثل هذا الصندوق سيتضمن تحل الاتحاد السوفيتي لبعض أعبائه وقد رأى أنه لم يكن أصلا سببا في احداث الفجوة التكنولوجية التي تعاني منها البلدان النامية . وأخيرا فإن فكرة انشاء جهاز جديد تابع للأمم المتحدة يرعى عملية نقل التكنولوجيا لم تلق قبولا لدى الوكالات المتخصصة كاليونسكو واليونيلو ، الفاو ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على اعتبار أن انشاء مثل

هذا الصندوق فيه اشارة إلى قصور هذه الوكالات عن الوفاء بما أنيط من واجبات لها أبعاد علمية وتكنولوجية .

ولنا على هذا الفصل ملاحظة نرى أنها هامة تنحصر في أن الكاتب دخل في تفاصيل الموضوع علمي متفق عليه لمعنى التكنولوجيا وقد كان حريّا به أن يأتي على موجز أيّا ما كان مخترا يضع فيه تصورا للعملية التكنولوجية الت شهدها العالم في إطار تاريخي يسهل باستخدامه تحديد أبعاد المشكلة التكنولوجية التي تواجهها البلدان النامية ويستوعب به القارىء البعد الزمني لهذه العملية في إطار تعريف محدد لمفهوم التكنولوجيا وقد تناسى الكاتب في خضم حديثه التفصيلي عن المؤتمرات وما يدور في ردهاتها أو يوصّف عملية نقل التكنولوجيا في البلدان النامية وعن أهداف هذا النقل فهل يكون النقل على عواهنه أم يكون نقلا مدروسا ناتجا عن تجارب وقناعات وتحليل علمي مستفيض ؟ فمثلا هل نقول بزيادة الآلات الزراعية سببا ينتج عنه تقدم ؟ فالمعروف أن بلدانا متخلفة كثيرة زادت فيها الآليات وما زادت الانتاجية ، ففي تشاد مثلا زاد عدد التراكتورات من ٩٣ إلى ١٥٠ خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٢ وفي الباكستان من ٢٠٠ حاصدة إلى ٤٥٠ وبيرو من ١٠٫٠٠٠ تراكتور إلى ١٣٫٠٠٠ تراكتور(١) . أم هل نقول بزيادة المعاهد العلمية والجامعية واعداد الطلاب ، أم هو زيادة الأبحاث العلمية ونوعيتها أم هو الاختراع أم هو جماع ما بينها ؟ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد أغفل الكاتب أن يأتي على أركان النشاط العلمي التكنولوجي في المجتمع المتخلف . ذلك أن لهذا النشاط أركانا ثلاثة : أولها يتمثل في جانب العرض والمقصود به هو المدخلات العلمية والتكنولوجية من معدات وآلات ومعارف علمية وهذه المدخلات قد تكون وطنية المنشأ كنتاج معاهد التعليم والتدريب ومراكز المعلومات والجامعات ... الخ بيد أن جلها خارجي الموطن متمثلا في العرض القادم من الخارج وهو يشكل الجزء الغالب من العرض التكنولوجي المؤازر للنشاط التنموي في البلدان النامية . وأما الركن الثاني فهو جانب الطلب على العلم والتكنولوجية والذي يمثل احتياجات المنشآت القائمة في الاقتصاد الوطني بغية انتاج ما تنتجه من سلع

وخدمات ، وأما الركن الثالث والأخير فيتمثل في أجهزة الدولة القائمة على المتابعة والضبط وهي التي تحكم انسياب المدخلات من جانب العرض إلى جانب الطلب في اطار خطط الدولة وتوجهاتها العامة(٢)

ثم يعرض الكاتب تأسيسا على المواقف التي بيّنها في الباب الأول مسببات تلك المواقف في الفصل الثاني المعنون « الفلسفات الأيديلوجية التي تقف مسببات لمواقف الكتل الدولية » وفيه يرد لأول مرة على بعض الأرقام المقارنة عن الصورة العالمية والتكنولوجية بين المتقدم والمتخلف من البلدان فيذكر أنه في الأعوام ٧٣ــ١٩٧٥ بلغ عدد العلماء والمهندسون لكل عشرة آلاف ن السكان ٨٢ في البلدان الاشتراكية ، ٤٣ في البلدان الرأسمالية الصناعية وواحدا فقط في الدول النامية . كما أن ما أنفق على البحث والتطوير في منتصف السبعينات بلغ (٨٠٩٠٠) مليون دولار في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، (٣٩٤٠٠) مليون دولار في الدول الأوروبية الاشتراكية ، (١٩٠٠) مليون دولار في الدول النامية وقد يدخل في الرقم الأخير هذا مجموع ما تم صرفه على التعليم بصورة عامة . ولم يبين الكاتب القيمة الحقيقية لهذه التيارات الانفاقية على العلم والتكنولوجيا وذلك لتباين الكاتب القيمة الحقيقية لهذه التيارات الانفاقية على العلم والتكنولوجيا وذلك لتباين أسعار الأدوات العلمية والتكنولوجية بين البلدان المختلفة من ناحية ولاختلاف التركيبة أو التوليفة من الأدوات العليمة والتكنولوجية التي تم عليها انفاق هذه المبالغ المختلفة في الكتل المختلفة . وأيّا ما كان الأمر في شأنها فانها تعطي انطباعا عن تفاوت الانفاق ومن ثم تفاوت المردود الاقتصادي والاجتماعي والانمائي بشكل عام لهذه التفاوتات . ثم تطرق إلى الاتجاهات والفلسفات التي سادت في المؤتمر فذكر أن البلدان النامية ركزت على عدم عدالة الوضع العلمي والتكنولوجي الحاضر من حيث تركز ٩٥ بالمئة من كافة أعمال البحث والتطوير العلمي في البلدان النامية واقتصار نصيب سبعين بالمئة من سكان العالم الذين يعيشون في بلدان متخلفة على خمسة بالمئة فقط من القدرة العلمية للبحث

الاستحداثي وأن هذا الوضع يمهد إلى استمرار الفجوة مستقبلا ما لم تتخذ قرارات واجراءات ملزمة . وبغية تفادي استمرار هذه الفجوة مستقبلا ينبغي ادخال تغييرات على التقسيم الدولي الحالي للعمل والقضاء على الاحتكار التكنولوجي وتخصيص موارد مالية كافية لمساعدة البلدان النامية وتعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي فيما بين البلدان النامية . وجوهر السياسات والفسلفات للكتل المختلفة التي انبثقت عنها مواقفها في المؤتمر تبني على ركيزة المصالح الاقليمية بمعنى أن الدول الرأسمالية الصناعية تريد تكريس الوضع الراهن بما فيه من استمرار هيمنتها على موارد البلدان النامية من مواقعها كمصدر أساسي للتكنولوجيا ومشرف على عملية انشائها ومراقب لها في البلدان النامية . وأما البلدان النامية فمن الواضح أن فلسفتها في موقفها المعلن تنبع من رغبتها في كسر أسار تخلفها وكسر حلقة الاحتكار التكنولوجي على نحو تفيد هي منه مستقبلا ، وأما البلدان الاشتراكية فليس لها مصلحة كبيرة في زيادة التحصيل التكنولوجي للبلدان النامية سيما إذا ما كانت هذه الزيادة مقرونة بالتزام مالي سوفياتي يخدم أغراضا تكنولوجيا مدنية وليست عسكرية .

ولعل في مواقف الكتل المختلفة من العناصر الرئيسية للسياسة العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية توضيحا أكبر لفسلفاتها تبلور في موضوع نقل واجتياز وتقييم التكنولوجيا ، فعلى حين ترى الدول النامية أنها الأقدر على تحديد احتياجاتها التكنولوجية حاولت الدول المتقدمة أن تحدد هي ما تحتاجه الدول النامية من تكنولوجيات تتفق وخططها الاحتكارية (ص ٦٩) ، وطالبت البلدان النامية بفك الحزمة التكنولوجية بحيث يتأتي لها تفكيك مختلف عناصر التكنولوجيا على نحو قد يمكنها من تطوير بعض الصناعات المحلية كتصنيع بعض أجزاء معدات منقولة الا أن البلدان المتقدمة آثرت الابقاء على الحزمة التكنولوجية دون تفكيك حفاظا على مصالحها ومن ثم الابقاء على
الحزمة التكنولوجية دون تفكيك حفاظا على مصالحها ومن ثم الابقاء على
أسلوب أخذ المشاريع الجاهزة من الألف إلى الياء وهو الأسلوب المتعارف عليه

بأسلوب « تسليم المفتاح باليد » كما حاولت البلدان النامية إدخال نص على توصيات ونتائج المؤتمر يقلل من الدور التخريبي الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في عملية نقل التكنولوجيا التي تنقل ما يربو على خمسين بالمئة من التكنولوجيا إلى البلدان النامية ولكن هذه المحاولة جوبهت بمعارضة الكتلة الرأسمالية الصناعية المتقدمة .

ووراء هذه المواقف مدرستان فكريتان الأولى تؤمن بها البلدان النامية وتحدد أن التخلف هو نتاج الصراع التاريخي م الاستعمار في حين ترى مدرسة البلدان المتقدمة أن التخلف هو حتمية تاريخية بالنظر إلى أن ا لبلدان المتقدمة كان لها قصب السبق في مضمار التكنولوجيا منذ الثورة الصناعية ، فتراكمت لديها المعرفة والخبرة التي تمكنها من الاستمرار في عملية القيادة التكنولوجية هذه (ص ٧٥) ، وغني عن البيان أن حجة هذه المدرسة الأخيرة في مسببات البون التكنولوجي واهية ، إذ مع التسليم بأن البلدان الرأسمالية الغربية كانت سباقة إلى التكنولوجيا إلا أن هذا السبق ما كان يتأتى لها المحافظة عليه ، بل وربما تحقيقه ، ما لم تسد علاقة السيد بالمسود في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الذي سبق وواكب الطفرات التكنولوجية المختلفة .

وفي الفصل الثالث « اعادة تشكيل النسق الحالي للعلاقات العلمية والتكنولوجية الدولية » قدم الكاتب في تطئته مغلوطة علمية حينما أكد أن الاقتصادي كينز هو الذي أعدّ النظام الاقتصادي الدولي الحاضر (ص ٨٧) ونرى أن جذور هذا النظام كانت متوفرة لقرون سابقة على كينز ، أفننسى فلسفة التجاريين القائمة على الاستعمار ؟ ثم ما بالنا نغفل عن النظام الكلاسيكي برمته وفيه مرتكزات أساسية للتقسيمة الحالية للنظام الاقتصادي العالمي الحالي ؟ .

ثم يتطرق إلى موضوع اعادة تشكيل النسق الحالي للعلاقات العلمية والتكنولوجية الدولية فيقرر أن « لمفهوم العلم والتكنولوجيا بعدين : بعد العطاء ، وبعد الأخذ ، وأن اعادة تشكيل النسق الحالي للعلاقات العلمية

والتكنولوجية الدولية ، المتسم بالاحتكار الهائل بحيث يسمح .... بايجاد النسق الجديد الذي تطمح إليه الدول النامية يساعد على إزالة العلاقات غير المتكافئة بين من يعطي ويملك وبين من يأخذ ويحتاج » .. (ص ٩٢) وبغية الوصول إلى ذلك حاولت الدول النامية تضمين بيان المؤتمر نصوصا تؤكد ضمان وصول التكنولوجيا اليها بدون شروط وبأجر رمزي وأن تتحرر من طابعها التجاري ، وقد تركزت مقترحات الدول النامية على أهمية انشاء « لجنة دولية حكومية لتسخير العلم والتكنولويا لأغراض التنمية » تنشأ وتتبع الجمعية العامة للأمم المتحدة وتساعدها على وضع مبادىء توجيهية لتنسيق سياسات الأجهزة » . يرافقه انشاء جهاز تمويلي لتسخير العلم والتكنولوجيا تصل موارده إلى ٢ بليون دولار عام ١٩٨٥ وبطبيعة الحال عارضت البلدان المتقدمة هذه المقترحات على نحو أفشل امكانية الشروع في بلورتها عمليا ، وقد ساهم في هذا الافشال تباين الدول النامية ذاتها في عدة أمور كالانتماء الديني أو درجة التطور الاقتصادي أو مستويات دخولها ناهيك عن مدى تأثرها بفلسفات أحد القطبين العالميين على نحو يضعف أحيانا من ترابص موقفها ووحدته في مواجهة البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة والمالكة للتكنولوجيا . ولعل هذا التباين أوضح ما يكون بالنسبة لموقف البلدان العربية والاسلامية والصديقة ازاء الموقف الصهيوني وهو الذي تعرض إليه الكاتب في الفصل الرابع المعنون « على هامش مؤتمر العلم والتكنولوجيا ــ الموقف الصهيوني داخل المؤتمر » .
فالمعروف أن الموقف الصهيوني يركز على تصوير الكيان الصهيوني على أنه أحد البلدان « النامية » وبأنه نموذج لهذه البلدان من حيث رغبته في بسط الحضارة ونشر التكنولوجيا سيما وأنه يقيم على « أرض صحراء » كما تحاول أجهزته ووسائل اعلامية تصوير جنان فلسطين ، وأيًا ما كان الأمر فان الموقف الصهيوني يصور اسرائيل على أنها أداة سلام ترغب في استخدام العلم والتكنولويجا في تطوير اقتصادياتها في المجالات الزراعية والطاقة ــ سيما الطاقة الشمسية ــ والمواصلات وخلافه قاصدا اغفال آلة الحرب الاسرائيلية والدمار الذي تحدثه مستخدمة التكنولوجيا التقليدية والمتطورة والدمار الذي ترغب في

احداثه مستخدمة التكنولوجيا النووية (ص ١٣١ ، ١٣٥) . وفي مواجهة الموقف الصهيوني كانالموقف العربي في جلسات المؤتمر معبرا عنه بورقة منظمة التحرير الفلسطينية اليت استعرضت الطاقات العلمية للشعب الفلسطيني (٢٣ ألف مهندس ، ٢٣ ألف طبيب ، ١٠٠ ألف جامعي ، ربع مليون فني) تشكل في تفاعلها أساسا صالحا لمجتمع متماسك لديه البنية العملية والتكنولوجية المناسبة .

وعنوان الفصل الأخير « مناقشة مع منظمة اليونسكو ومع الدكتور عزيز الحاج » يؤكد فيه الكاب ما سبق أن قاله في الفصول الثلاثة الأولى من أن منظمة اليونسكو قدمت للدول النامية العديد من الانجازات والمساعدات ولها مواقف نبيلة تتلاءم مع الأهداف التي من أجلها أنشئت . ولكن مطالبة الدول النامية بتغيير النمط الحالي لقسمة العلم والتكنولوجيا عالميا وعبر وسائل وطرق تراها أنها مفيدة لها لا ينتقص من عطائية اليونسكو .

الهوامش

(1) Gordon T. and T. and J. Stover "Global Consequences of Improving Productivity" **Technological Forecasting and social Change 24, 107-124 (1983) No.2.**

(٢) الخولي ، أسامة أمين ، « الندوة الوطنية الثانية للعلم والتكنولوجيا ــ اجتماعات المائدة المستديرة للقيادات : تعريف بأعمال الاجتماعية » معهد الكويت للأبحاث العلمية دراسة طي الاعداد ــ سبتمبر ١٩٨٢ .

مجلة العلوم الاجتماعية ــ العدد ٢ ــ المجلد ١٢ ــ صيف ١٩٨٤ (صفحات من ٢٤١ إلى ٢٦٢)

محمد المنجي الصيادى

ـ التعريبُ وتنسيقه في الوطــن العــربيّ.

مركز دراسات الوحدة العربية ــ بيروت (١٩٨٢)

ــ ٦٦٦ صفحة

أحمد مختار عمر
قسم اللغة العربية/ جامعة الكويت

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في ديسمبر ١٩٨٠ ، ونفدت في أقل من عشرين شهرا ، مما أدى إلى إخراج طبعة ثانية منه هي تلك التي نعرضها ونعلق عليها .

يعد هذا الكتاب من أضخم الأعمال التي تناولت موضوع التعريب في الوطن العربي ؛ إذ يقع في ٦٣٠ صفحة من القطع الكبير ، بخلاف قوائم المراجع العربية والأجنبية ، والفهرس العام المرتب ترتيبا هجائيا ، وقد شغلت ٣٦ صفحة ، ليرتفع عدد صفحات الكتاب إلى ٦٦٦ صفحة .

والكتاب ــ كما يستنتج قارىء التوطئة التي قدمها المؤلف بين يدي كتابه ــ كان رسالة دكتوراه كتبت بالفرنسية ، وحصل بها مؤلفها على درجة الدكتوراه من جامعة باريس . ولكنه قام ــ بعد ترجمتها إلى العربية وقبل دفعها إلى المطبعة ــ « بمراجعتها وتحويرها وتنقيح ما وجب تنقيحه » .

يعالج الكتاب قضايا التعريب في مقدمة وفصول عشرة وخاتمة .

وقد تناول المؤلف في المقدمة (ص ١١ــ٩١) جملة من الموضوعات الأساسية مثل :

أ ــ إشكالية اللغة العربية العلمية ، وضرورة تقديم أي إصلاح تربوي أو بناء أي مفهوم تعليمي من خلال لغة قومية تمثل الأداة التي لا يمكن أن تقوم مقامها اللغة الأجنبية .

وعزا المؤلف فقدان اللغة العلمية العربية ــ على الأقل في عدة اختصاصات ــ إلى عدم وجود هيكل قابل لأن يكون أداة للبحث العلمي مما أدى إلى تحول الأدمغة العربية إلى الخارج ، وكذلك إلى ندرة المجلات العلمية والمؤتمرات العالمية ــ أو حتى الإقليمية ــ المتخصصة التي تستخدم اللغة العربية (ص ١٤) . ورد ما يثور من اعتراضات على تعريب العلوم ، وما يبديه بعضهم من مخاوف ــ رده إلى عوائق نفسانية أكثر منها عملية (ص ١٥) . ورأى أن ترجمة المراجع العلمية سيؤدي إلى بناء صرح التوحيد الثقافي العربي ، وصد التيارات المضادة لهذه اللغة (ص ٢٧) . ودعا كذلك إلى إنشاء جهاز مستقل للترجمة يقوم بتنسيق أعمال الترجمة العلمية ، والبدء بترجمة الكتب الكبرى في العلوم الأساسية الصرف والتطبيقية (ص ٢٣) ، واتخاذ التخطيط أساسا لاقتحام هذه المشكلة ، « وإلا فكيف يمكن أن تتابع حركة التعريب العروبية التطور السريع الذي يوجد عليه اليوم العلم وتفرعاته التقنية إذا لم نعمد إلى وضع خطة محددة الآجال والأهداف العملية ؟ » (ص ٢٨) .

ب ــ ضرورة تقنين المصطلحات العلمية ، وتقديم السبل للتعبير عن المفاهيم العلمية والتقنية بصورة لا إيهام فيها ، وأشار في هذا المجال إلى جهود كل من مصطفى جواد (العراقي) ، ومصطفى الشهابي (السوري) . كما قدم شروط المصطلح المقبول ، وهو أن يكون مبسطا متيسرا في الاستعمال ، وأن يكون موجزا دقيقا ، وأن تستخدم في وضعه الوسائل المتاحة للغة العربية كالاشتقاق والمجاز وإحياء اللفظ القديم والنحت ، ثم التوليد والتعريب .

جـ ــ ضرورة التنسيق بين المشتغلين بالمصطلح العربي ، ومحاربة السلوك الفردي ، والقضاء على النظرة القطرية المحلية « في الصعيد اللغوي والاصطلاحي » التي ما تزال غالبة على النظرة القومية العروبية .

د ــ الجهود التي قام بها التقليديون في وضع المصطلحات ، ومنهجهم في ذلك الذي يتخلص في الرجوع أولا إلى « استعمال القديم من مصطلحات وكلمات حضارية ، وإضفاء التصورات الحديثة الراهنة عليها » (ص ٥١) ، واستخدام الاشتقاق الذي يتمتع بإمكانات غير محدودة إذا ما استعمل ضمن الأوزان الفعلية والاسمية الموجودة في اللغة (ص ٥٦) ، وإذا ما أضفنا إليه صورا أخرى كالنحت والتركيب المزجي وإضافة السوابق واللواحق .

هـ ــ منهجية المجامع والهيئات في تعريب المصطلح مثل المؤتمر الرابع للاتحاد العلمي العربي (ص ٧٠) . ومجامع دمشق وبغداد والقاهرة . وقد اتفقت جميعها ــ في أول الأمر ــ على التأكيد على « إحياء القديم قبل التعجيل بابتكار الجديد » ، ثم طورت منهجيتها بعد ذلك حين أدركت « أنه لم يعد ممكنا الاقتصار على الوسائل التقليدية لوضع المصطلحات العربية » (ص ٧٥) .

و ــ وأخيرا تحدثت المقدمة عن منهجية « مكتب تنسيق التعريب » التي تقوم على « التنسيق والتوفيق بين ما يجد من ألفاظ علمية وتقنية في الوطن العربي » (ص ٧٧) ، وبينت أهمية التنسيق والتوحيد اللغوي الذي يعد مقدمة للتوحيد الفكري ، كما تحدثت عن أعمال أخرى يقوم بها المكتب مثل ضبط الفراغات والنقائص في المصطلح العربي ــ بالنظر إلى المصطلحات العالمية ، وجرد المصطلحات الرائجة والمولدة في الوطن العربي ، وإضافة لغة ثالثة لقوائم المصطلحات ، وإعداد المؤتمرات التعريبية .

أما الفصل الأول وعنوانه « التعريب ومفهومه في الوطن العربي » (ص ٩٣ــ١٧٩) فقد تناول ما يأتي :

أ ــ موضوعات تتعلق بالتعريب ومفهومه ، وقد ذكر أن التعريب يراد به الآن أحد معنيين :

١ ــ العمل الاصطلاحي المتمثل في إيجاد مقابلات عربية للألفاظ الأجنبية لتعميم اللغة العربية واستخدامها في كل ميادين المعرفة البشرية ، ويشكل هذا المفهوم أهمية لدول عريقة في التعريب مثل مصر ولبنان وغيرها من بلدان المشرق العربي .

٢ ــ استخدام اللغة العربية في الإدارة والتعليم والخطاب لتكوين أساس حضاري وثقافي يرتبط به مصير الأجيال الحاضرة والمستقبلة ، ويشكل هذا المفهوم أهمية بالنسبة لدول المغرب العربي .

ب ــ التفرقة بين التعريب والترجمة ، فالمعرّب لفظ مقتبس من لغة أخرى ، أما المترجم فهو لفظ عربي عبر عن مفهوم أو فكرة جديدة دخلت اللغة العربية عبر لغة أخرى .

جـ ــ بيان الأبعاد التاريخية للتعريب بمعنييه السابقين ، أي سواء كان يتعلق بتعريب العلوم أو بتعريب البلدان المفتوحة ، وسبب تخلف اللغة العربية بعد القرن الرابع الهجري المتمثل في فقدها لتراثها اللغوي العلمي نتيجة توقف عطاء أبنائها مما حرمها من تجديد ثروتها اللفظية « فكان ذلك بمثابة الضربة القاضية لاستمرار الحضارة العربية في النماء والانتشار » (ص ١١٣ ، ١١٤) . وانتهى المؤلف إلى ضرورة التعريب في العصر الحديث ، وإلى أن حركة البعث العربي الحديثة تتوقف على محاولة تعريبية ناجحة تدمج العرب في الحياة المعاصرة .

د ــ وأعطى المؤلف في هذا الفصل أهمية كبيرة للتعريب بمعناه الثاني الذي يعني تعريب الدولة واللسان ليتمكن العربي من التعرف على هويته بلغته دون واسطة أو تبعية ، وهو ما تحاوله الآن بلدان المغرب العربي . فإذا عُدّ التعريب « استكمالا في المشرق لنهضة علمية ، وقضية كمالية ، فهو في

المغرب قضية وطنية » . ولهذا نجد المؤلف يخصص عنوانين داخل هذا الفصل لمعالجة قضيتي « التعريب في المغرب العربي » ، و « التعريب في الجزائر » ، وتشغل هذه المعالجة أربعين صفحة معظمها عرض تاريخي لمراحل التعريب في هذا الجزء من العالم العربي (ليبيا ــ تونس ــ الجزائر ــ المغرب ــ موريتانيا) والمشكلات والمقاومات التي واجهته سواء من الحكام أو الزعماء ، أو من ضعف الإمكانات ونقص الأدوات .

أما الفصل الثاني فقد خصصه المؤلف لإنشاء « مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي » الموجود بالمغرب ، وشغل الصفحات (١٨١ــ٢٤٦) ، وفيه تناول نقاطا كثيرة (ولكن مع الأسف دون ترتيب أو تنظيم) منها : جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تطوير اللغة العربية عملا بميثاق الجامعة العربية ــ تعريب الحاسبات الإلكترونية واستخدام العقل الإلكتروني في معالجة المصطلحات العلمية العربية ــ التنظيم الإداري لمكتب تنسيق التعريب ــ ضرورة تنسيق التعريب والاتفاق على قوائم للمصطلحات ــ مهمات مكتب التنسيق وجهوده وأهدافه سواء على المستوى العربي أو المستوى المغربي ــ منهج المكتب في تنسيق التعريب وجهوده في الدعاية للتعريب والحملة ضد الدخيل ــ القيام بأبحاث حول الثقافة الإنسانية وخلق تيار واسع لإعلام الجماهير بشمولية الثقافة العربية ــ إحياء المخطوطات القيمة ــ إصدار مجلة باسم « اللسان العربي » تخصص للأبحاث اللغوية والمعجمية ونشاط الترجمة والتعريب وتكون سجلا لأعمال المجامع والهيئات اللغوية ــ نشاطات خارجية وتعاون مع المؤسسات الأخرى العامة والخاصة (آرامكو ــ المعهد المغربي للتعريب ــ معهد الألسنية والصوتيات بالجزائر ..) وتقديم المساعدات لمن يطلبها (منظمة الطيران المدني ــ الاتحاد العربي للبريد ..) ــ وضع المعاجم (وليس تنسيقها فقط) .

هذا إلى جانب كثير من الاستطرادات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بعنوان الفصل مثل الحديث عن فكرة القومية العربية ونشأة الجامعة العربية ، وتحويل اللجنة الثقافية بالجامعة إلى إدارة لتعدد نشاطاتها ، والحديث عن مجامع اللغة العربية

في مصر والعراق وسوريا والأردن ، وعن مؤتمرات المجامع العربية .

وخصص المؤلف أكبر فصل في كتابه وهو الفصل الثالث (ص ٢٤٧ــ٣٨٤) لبيان « منهجية التنسيق بين المعاجم » ، وتناول فيه الموضوعات الآتية : استغلال القواميس القديمة ــ استغلال القواميس الحديثة ــ تجديد المعجمية العربية ــ منهجية وضع المعاجم ــ المعلوماتية وتطوير المعجمية العربية ــ المعاجم العلمية ــ المعاجم التقنية والمهنية ــ معاجم العلوم الصحيحة ــ معاجم العلوم الطبيعية ــ معاجم العلوم الاجتماعية والإنسانية ــ المعاجم الإدارية ــ المعاجم الحضارية .

ورغم أهمية هذا الفصل وتناوله لبعض القضايا الأساسية التي تتعلق بالتعريب وتنسيقه فقد امتلأ الفصل بمشكلات جانبية ، واستطرد إلى قضايا ليست وثيقة الصلة بالموضوع من مثل التأريخ للمعاجم العربية قديمها وحديثها (وهو مع ذلك تأريخ غير دقيق في معظمه ويغلب عليه طابع السطحية) ، وكان يكفي بيان قيمة هذه المعاجم وبخاصة ثنائي اللغة منها ، وأهميتها في وضع المصطلح الحديث .

ولعل من أهم ما أثاره هذا الفصل من موضوعات :

أ ــ المنهجية الواجب اتباعها في تصنيف المعاجم العلمية ، والحاجة إلى معجم علمي تقني عام .

ب ــ العمل على تدارك النقص الاصطلاحي ، وذلك بالشروع في اختزان المصطلحات العلمية والتقنية في الحاسب الإلكتروني لتتاح تنميتها ومراجعتها وتصحيحها ، والدعوة إلى الاستفادة من المنهجيات الأجنبية المستخدمة ، وإحصاء الأصول العربية بالوسائل الآلية . وقد قام مكتب تنسيق التعريب من أجل ذلك بالاتصال بمؤسسة IBM في باريس للنظر فيما تتيحه تجاربها من إمكانات لتطوير المعجمية العربية . وعمل مدير تلك المؤسسات منذ ١٩٦٧ على ربط الاتصال بين المكتب ومدير مركز الأبحاث للغة الفرنسية ، والنظر في صور التعاون لإعداد معجم ثلاثي اللغة ومعاجم مختصة .

جـ ـــ التخطيط لإصدار المعاجم العلمية المتخصصة والمعاجم الحضارية ، وتوزيع الأدوار على جهات الاختصاص .

د ـــ الحديث عن منجزات المجامع في إصدار المعاجم العلمية .

هـ ويلفت النظر أثناء حديثه عن « معاجم العلوم الاجتماعية والإنسانية » النقاط الآتية :

١ ـــ أن تعريب الإنسانيات والاجتماعيات كان مفروغا منه ولم يثر إشكالات خطيرة .

٢ ـــ أن تعريب العلميات والتقنيات يكتسي سهولة أكبر « لأن مضامينه محددة أساسا ولا تتغير بتغير المجتمعات » .

٣ ـــ أن تعريب مصطلحات الإنسانيات لا بد أن ينطلق من معايير تحديد المضمون من أرضيتنا . أما إذا تبنينا مضامينه في لغته الأم فسوف يصبح وسيلة من وسائل مسخ حضارة أمتنا وعطائها تحت شعار تجديدها وتحديثها .

٤ ـــ توضيح مفاهيم علم الاجتماع التي راجت في السبعينات ، وتبين الآن ضرورة مراجعتها وتكييفها بحتميات التطور الخاصة بالوطن العربي .

٥ ـــ حاجة الأقطار العربية السائرة في طريق النمّو إلى أن تحصل على معجم يتضمن مصطلحات التنمية الاجتماعية .

و ـــ كما يلفت النظر في هذا الفصل حديثه عن المعاجم الحضارية التي تشكل العامل الأقوى فيما يبدو على تبلور الشعور اللغوي كأصفى ما يكون . ذلك أنه إذا وجدت العربية صعوبات في الحصول على اللغة العلمية واستيعابها ، فإنها ما انفكت منذ البداية لغة ناقلة لألفاظ ومفاهيم الحضارة بكل جزئياتها وتشعباتها . فكانت مناسبة للدفاع عن قيم اللغة العربية وأصالتها . وكذلك حديثه عن جهود محمود تيمور التي كللت بنشر قوائم ألفاظ الحضارة إرادة منه في إحيائها بمتابعة ما يجد في حقل توليد المفردات في كل مناحي الحضارة المعبر عنها بالفرنسية والإنجليزية ، فكانت مناسبة

لتهذيبها وتطويرها حتى تروج في العربية عبر معجمه المعروف بالجديد في ألفاظ الحضارة . وفي أثناء ذلك بين أن ألفاظ الحضارة تتطلب عنصر السرعة ؛ لأن اللفظ الحضاري يرتبط بالحياة اليومية ومطالبها المفاجئة التي لا تترقب الأناة للدلالة على المستجدات الطارئة اليومية ، خاصة وأنها تتعلق بشئون الحياة العامة التي لها تأثير مباشر على الوجدان اللغوي الجماهيري . ولذلك يجب الاستجابة الفورية لسدّ ما يحصل من مبتكرات أجنبية في اللغة الحضارية المشاعة بين مختلف الطبقات . كما بيّن أن أفضل وسيلة لإشاعة الألفاظ اليومية هي وسائل الإعلام المختلفة التي تدخل كل بيت وشارع وتنشر الكلمة على أفواه المتكلمين .

وختم المؤلف هذا الفصل بجملة من الحقائق تتلخص فيما يلي :

١ ــ ضرورة التخطيط للحاجات المقبلة ، وتقدير ما ينبغي إعداده من وسائل عملية لتحقيق ذلك .

٢ ــ ثبوت قدرة اللغة العربية على تأدية الحضارة وضرورة امتداد هذا الشوط لقطع مرحلة أخرى في سبيل تطوير العربية من الوجهة العلمية .

٣ ــ الاستفادة من بنوك الكلمات وخزن المصطلحات .

٤ ــ استغلال ما تتيحه الإعلامية من وسائل متطورة جدا في الحقل اللغوي والمعجمي .

أما الفصول الرابع والخامس والسادس والسابع فقد تناولت قضايا تتعلق بالتعريب وصلته بفروع الدراسات اللغوية ، ولذا جاءت عناوينها : التعريب والأبحاث في الألسنية ــ التعريب والأبحاث في علم الدلالة ــ التعريب والأبحاث في النحو العربي ــ التعريب وقضايا اللهجات (ص ٣٨٥ــ٥٣٩) .

وصلة هذه الفصول بالتعريب في العصر الحديث غير واضحة ، كما أن تخصيص هذا الحيز الكبير لها غير مفهوم . ولهذا لا نعجب إذا وجدنا المؤلف يتناول في هذا الفصول أشتاتا لغوية لا تمس قضية التعريب الحديث مسّا مباشرا ، كنشأة اللغة ،

وانتشار اللغة العربية مع الفتوحات الإسلامية ، وعلاقة اللغة العربية باللغات السامية الأخرى ، والتأثير اليوناني والهندي على الدرس اللغوي العربي ، وتطور فقه اللغة العربي ، والمناقشة النظرية لبعض القضايا الصوتية والبنيوية والدلالية ، والحديث عن نشأة اللحن في العربية ، وعن التأليف فيه ، والاستطراد إلى قضايا الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد ، واستعراض أبحاث النحو العربي ، ومناقشة قضية اللهجات وانتشارها ، والدعوة إلى تفصيح العاميات وبخاصة العامية المغربية (!!) وغير ذلك .

نعم توجد في ثنايا هذه الصفحات التي تزيد على المائة والخمسين بعض اللمحات المفيدة ولكنها ـــ مع الأسف ـــ ضاعت في زحمة الموضوعات واختفت بين ركام المعلومات غير الضرورية التي أفاض المؤلف في ذكرها .

ولعل من أبرز هذه اللمحات ما يأتي :

١ ـــ أن رقي اللغة يتوقف على تلاؤمها وتكيفها مع حاجات أفراد مجتمعها الناطقين بها .

٢ ـــ ضرورة تركيز أبحاث اللغة العربية على ما يفيد تطورها وربطها بالتطور الحضاري الشامل ، وذلك بتحديد المبادىء التي عليها يؤسس البحث في قضايا الألسنية العربية . ومما يترقب من فوائد من الدراسات اللغوية الخاصة بالعربية هو أن تضبط العلاقة الموجودة بين الأشكال اللغوية وما تقوم به من وظائف في الكلام . ويترتب على ذلك أن للألسنية كما لكل علم مزايا تطبيقية تتمثل في هذا الباب في تقدير النتائج المنتظرة من هذا العلم وتأثيرها على تنمية تعليم العربية وبالتالي الترفيع من قدرة الطلاب على التحصيل اللغوي وممارسة بنى اللغة وأساليبها في التعبير والتحرير .

٣ ـــ أن الكشف عن مميزات اللغة العربية لن يتم إلا بالعودة إلى علم الإحصاء الذي يعين قرينة التواتر لشيوع اللغة . وبفضل تلك القرينة تنتقي المادة اللغوية اعتبارا لمعنى الكلمات من الوجهة المعجمية ، والعمل بالمميزات

النحوية والصرفية . والعمل على معالجة تواتر الكلمات و البنى والأشكال أو الأوزان يؤدي إلى البحث عن الواقع اللغوي بغية الوصول إلى معطيات اللغة ومعطيات المنطق .

٤ ــ أن من يتعلم اللغة العربية لا يفعل ذلك لأسباب ثقافية واجتماعية فحسب ، بل لأنها لغته القومية التي عليه أن يتقنها في المقام الأول . وتبدو الفصحى في نظر الناطقين بها بمثابة الحاجز الفاصل عن الواقع والحياة ، بسبب أوزانها وشكلها وكلماتها المنتقاة لفائدة نخبة تتحدث بها ، وكذلك ما لها من نظام خاص بحشو الحروف في أصل الكلمة ، على ألا تتعدى اللاحقة الحرف الواحد لئلا تفقد الكلمة وزنها العربي ، ثم إن الزيادة تتم ببعض الحروف دون غيرها . لا شك في وجود أوزان معينة تستخدم في الكيمياء والتعداد ، لكنها تخضع لنفس المعاملة . وبذلك تأكد أن الألسنية العربية تفرد بعض الأوزان الجديدة التي تحمل معها دلالات جديدة ، والتي تولد عن وسائل ابتكار المفردات خاصة منها القياس .

٥ ــ أن التعريب يستفيد لو أمكن مثلا إيجاد المقابلات الصوتية العربية للرموز الشائعة في العلوم والتقنيات ، وخصوصا أن أصوات اللغة العربية تتمتع بمرونه وحيوية ومظهر جمالي خاصّ في الصوتيات العربية .

٦ ــ ضرورة جرد الأخطاء الشائعة قبل كل شيء ، لأنها تعطل النقل الجيد للغة . وقد أمكن فعلا تدوين بعض الأخطاء بسماع الإذاعات ومطالعة الصحف ، وتبين أن عددها قد تضخم النصوص المطبوعة والمذاعة على أمواج الأثير ، وذلك لفقدان شكل النصوص .

٧ ــ أن لوسائل الإعلام أهمية خاصة في التعريب لأنها هي وحدها القادرة ــ وبسرعة قصوى ــ على تغطية المساحة التي انتشرت عليها اللغة التي اعتبرها بعض علمائها بمثابة الأداة الوسطى بين الواقع الموضوعي والجماهير بحيث إنه ظهر علم جديد تخصص في الإعلام اللغوي متفرعا عن الألسنية الحديثة ومستعملا منهجيتها ومطبقا لقواعدها للحصول على فوائد عملية . والغرض

من الإعلام اللغوي الكشف عما يوجد من قيمة إعلامية في العبارة العربية التي عليها مواجهة الحضارة الحديثة ، والتأهب لنقل المفاهيم الراهنة . وعلى اللغة أيضا أن تقضي على الخلافات القائمة بين وجهي العربية ، وأن تتيح إدماج المظهر المكتوب منها في اللغة الجماهيرية بفضل وسائل الإعلام . ولدعم من يدافع عن سلامة اللغة وإضفاء النجاعة الكافية على الدور الذي يقومون به ، فإنه يتعين عليهم تعويض الكلمة المناسبة الشائعة في اللغة العامية بمقابلتها الفصيحة الضرورية وترويجها عبر أسلاك الأجهزة السمعية البصرية .

٨ ـــ أن الاشتقاق لا يجمّد الكلمة ، بل بالعكس فهو يشكل بالنسبة للغويين القدامى والمحدثين مصدرا من الحيوية القادرة على رد اللفظة إلى أصلها وتجميع كافة المشتقات حول مادةِ فريدة تشترك فيها الحروف الثلاثة في معنى عام يتلون كلما وضعت الألفاظ المشتقة من أسرة واحدة ، بحيث يختص كل لفظ بمعنى معين ويتميز بحياة وتاريخ خاص . وبالإضافة إلى ذلك فإن التنوع في الأوزان منحنا جملة من الأفكار القابلة للتعبير : فَعَلان للحركة ، فَعْلان للحالة ، أفْعل للألوان والعيوب البدنية ، فُعال للأمراض ، فَعُول للأدوية ، مِفْعال اختص بوضع أسماء الآلة ، فَعْلَلَة لحكاية الأصوات ، فَعيلة للأطعمة العربية ..

٩ ـــ أننا لا بد أن نسلط قواعد الألسنية المعاصرة على محتوى كتاب سيبويه بغية استنباط نظريات جديدة تخدم قضية تطوير اللغة العربية بعامة ، وقضية التعريب بخاصة . وهي التي تشمل تعريب اللفظ وتعريب التفكير أيضا مما علق به من رسوبات الماضي ، ومن مخلفات التفكير الأجنبي الذي اعتبر في وقت ما أن العربية من اللغات غير الصالحة للمعرفة ، وتكاد تكون من اللغات الميتة .

١٠ ـــ أن اللهجات العربية غنية بالتعابير ، وقادرة على إثراء الفصحى وتنمية زادها

بالبنى السليمة . ومن أجل هذا كان من الممكن إحياء بعض الألفاظ والتعابير العامية خاصة منها التي تقبل الأوزان العربية ، ويقع ضمها إلى المعجم . وهي بادرة من شأنها أن تخفف من اتساع الشقة الموجودة بين مظهري اللغة . كما أن من الممكن الاستعانة ببعض الصيغ العامية في التعريب .

أما الفصل الثامن « التعريب والعلاقات بين الدين واللغة والأدب » (ص ٥٤١ــ٥٧٣) فقد عالج موضوع التفاعل المتبادل الموجود بين الإسلام والعربية ، والعلاقة القائمة بين انتشار العربية وانتشار الإسلام ، وحاجة الدول الإسلامية غير العربية إلى المساعدة لنشر اللغة العربية ، وبخاصة تلك الدول الآسيوية والإفريقية التي تشكل اللغة العربية فيها لغة رسمية أو شبه رسمية كالباكستان والسنغال ونيجيريا ومالي . كما عالج موضوعات أخرى كثيرة لا تبدو العلاقة بينها وبين موضوع التعريب .

أما الفصل التاسع « التعريب والقضايا الحضارية » (ص ٥٧٥ــ٥٩٤) فقد تناول موضوعا يمس قضية التعريب من الناحية النفسية والاجتماعية والحضارية . وطالب بضرورة تسليط الضوء بواسطة اللغة العربية على المظاهر الأساسية في الحضارة الإسلامية . ولكن ميل المؤلف إلى الاستطراد من ناحية وإلى التركيز على القضايا المغربية من ناحية أخرى جعله يكرس معظم جهده للحديث عن مشروع إنشاء « الموسوعة المغربية » بما أخرج الفصل عن هدفه ، وباعد بينه وبين عنوانه .

وقد خصص المؤلف الفصل العاشر والأخير « اللغة العربية في العالم » (ص ٥٩٥ــ٦٣٠) للحديث عن وضع اللغة العربية في العالم وعن مشاريع نشرها في الأقطار الأجنبية (معهد الخرطوم ــ معهد التعريب بالرباط ــ المركز المصري للدراسات الإسلامية بمدريد) . كذلك الحديث عن مراكز دراستها في خارج الدول العربية (معهد الترجمة التابع لجامعة جنيف ــ شركة آرامكو ــ مؤسسة فورد ــ الجامعات الأمريكية ــ جامعة إدنبرة ــ مجمع العلوم بالاتحاد السوفييتي

ـــ جامعة ومجمع أرمينيا) . وأخيرا تحدث فيه عن الكتابة العربية وسبل تطويرها وتيسيرها .

وهناك دروس كثيرة في قضية التعريب يخرج بها من يقرأ هذا الكتاب ، منها :

١ ـــ أن الإفراط في الأهداف والطموح الذي لا يسانده واقع يؤدي إلى الفشل وربما إلى اليأس . وأقرب مثالين لذلك :

أ ـــ مكتب تنسيق التعريب بالرباط حين تجاوز اختصاصه وهو « تنسيق التعريب » لم ينجح في أداء الدور المطلوب منه . وذلك لأنه وزع نفسه بين تنسيق التعريب ، والتعريب ، وتصحيح اللغة العامية وتقريبها من الفصحى ، وإحياء التراث عن طريق المسابقات ، وتهيئة الوسائل المناسبة لإعداد المعلم ، والترويج لإنشاء مركز للقيام بأبحاث حول الثقافة العربية ... ونحن لا نقيس النجاح والفشل بالذيوع والانتشار ، وإنما بمقدار الأثر الذي ينتج عن النشاط .

ب ـــ محاولات التعريب في المغرب العربي (تونس ـــ الجزائر ـــ المغرب) التي تذبذبت صعودا وهبوطا نتيجة لطموح الأهداف وقصور السبل . فنجد تونس بعد أن قررت التعريب تعدل من الموسم الدراسي ٦٧ـــ١٩٦٨ عن التعريب المتواصل الشامل وتعود إلى العمل بنظام تعليمي يعتمد لغتين في التدريس وذلك منذ المرحلة الابتدائية (ص ١٤٦، ١٤٧) . ونجد المغرب تعجّل بتعريب التعليم دون سابق إعداد لخطّة محكمة ، وبتأثير من الحماس الوطني الفياض ، وتتخذ لجنته المشكلة « لإصلاح التعليم » قرارا يتبنى مبدأ التعريب عام ١٩٤٦ ولكن لم يمكن العمل بهذا القرار إلا في عام ١٩٦٢ وبنظام ثلث الوقت للعربية وثلثيه للفرنسية . أما الجزائر فقد حدث لها ما حدث في المغرب حينما شرعت في التعريب الشامل الذي لم ينسق والواقع اللغوي القائم في البلاد .

٢ ــ أن الحساسية بين المشرق والمغرب والنزعة الإقليمية عندهما كانت وراء علم التعاون بين الجانبين في مجالات التعريب . وقد أشار المؤلف إلى هذا في أكثر من موضع من كتابه . ومن ذلك ما قاله في (ص ١٩٧) : « وقد نظر محمود تيمور رئيس لجنة مصطلحات الحضارة بمجمع القاهرة في الكتيبات الثلاثة التي وضعها المكتب في الدخيل ، وقدم تقريرا حول هذه الحملة مفاده أن عُشْر هذه الكلمات فقط معروف في الوطن العربي ولذا من العسير القول إن هذه القوائم يمكن ترويجها بالمشرق ، والمستحسن إعادة النظر فيها وإضافة المقابلات الرائجة في الأقطار الأخرى » . وكذلك ما قاله في (ص ٢٣٩) من أن مجمع القاهرة تضايق من مبادرات مكتب التنسيق اللغوية ، وأن مكتب التنسيق تساءل عام ١٩٦٨ عن السبب في ترشيح المعاجم التي وضعتها مصر لتعمم في كل الأقطار العربية . بل أكثر من هذا رأي مكتب تنسيق التعريب في الموافقة عام ١٩٦٧ على مشروع مصري دون علم المكتب ــ رأى فيها تجاهلا لاختصاصاته ، وصبغ الأمر صبغة سياسية « اعتبرت مساسا بالمغرب » .

٣ ــ أن جزءا كبيرا من عجز العالم العربي عن إنجاز الأعمال الضخمة كالموسوعات والمعاجم الموسوعية وكذلك التغلب على مشاكل التعريب ــ يعود إلى انعدام التنسيق وإلى السلوك الفردي والإقليمي وغيبة النظرة الجماعية . وقد أدى هذا إلى محاذير كثيرة في مجال التعريب منها :

أ ــ أن الخبراء أصحاب البادرة الاصطلاحية الفردية تابعوا دراساتهم المتخصصة بتلك اللغات الأجنبية فإن طالبناهم بالتعريب بدا أنهم سيقومون بتغذية العربية بألفاظ « شخصية » بينما موضوعية الاصطلاح العلمي والتقني لا تحتاج إلى برهان . فيروجون البلبلة الاصطلاحية من حيث أرادوا الإسهام في العمل التعريبي .

ب ــ أن الفوضى السائدة في ميدان المصطلحات العلمية ــ حتى في حدود القطر

الواحد ــ لم يقع القضاء عليها قضاء كاملا ، مع أن هذا يتعارض مع تقنين المصطلح العلمي .

جـ ــ أنه في غياب التنسيق والتوفيق اشتدت المنافسة بين المختصين أصحاب البادرة الفردية والمجمعيين ، فنجم عن ذلك تراكم وتنوع في الألفاظ العلمية لتأدية الفكرة الواحدة .

د ــ أن فوضى المصطلحات جعلت الأصوات ترتفع مشككة في جدوى التعريب ومحذرة من احتمال تسببه في انخفاض المستوى العلمي .

وللتغلب على هذه المشكلات يجب إحصاء المؤسسات التي تعنى بالتعريب ، واتفاقها على خطة مرسومة شاملة تنسق كل نشاطاتها مع غيرها ، منطلقة من مبادىء تعمل على هديها . ذلك أن تحقيق التعريب الشامل لا يتم إلا بعيدا عن الاعتبارات الشخصية أو العاطفية وعن كل مزايدة كلامية (ص ١٢٢) . كما يجب إحصاء أو جرد المصطلحات الموجودة متفرعة إلى اختصاصاتها المتعددة ثم يقع تشذيبها وتوحيدها .

٤ ــ أنه يجب الفصل بين العلم والسياسة . كما أنه يجب ــ في مجالات العلم ــ البعد عن التظاهرات السياسية . وإلا فما جدوى أن يعقد وزراء التربية اجتماعات لمناقشة المصطلحات الفنية ، أو أن يقوم رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية بهذه المهمة نيابة عنهم ؟ (انظر ص ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ على سبيل المثال) .

كما أنه يجب أخذ اللقاءات والندوات العلمية مأخذ الجد . وإلا فماذا ننتظر من مؤتمر يعقد بالقاهرة عام ١٩٦٤ لينظر فيما يقرب من ١٥٫٠٠٠ لفظة ، وآخر يعقد في بغداد عام ١٩٦٦ لينظر في ٢٠٫٠٠٠ لفظة تقريبا ؟ (ص ٢٣٢) .

٥ ــ أنه آن الأوان للاستفادة من الثورة التكنولوجية في ميدان التعريب وذلك عن طريق :

أ ــ اللجوء إلى الترجمة الآلية كما يحدث في الولايات المتحدة بالنسبة

للكتب الروسية والصينية (في جامعة تكساس) .

ب ـ متابعة الجهود لوضع نظام موحد لتكييف الحاسبات الإلكترونية بحيث تتمكن من استخدام الحروف العربية في التخزين والاسترجاع والطباعة ، مما يحل مشكلات عسيرة ومتعددة في مختلف مجالات استخدام الحاسبات الإلكترونية .

جـ ـ استخدام العقل الإلكتروني في معالجة المصطلحات العلمية العربية وخزنها في بنوك وتوفيرها لما يجد من احتياجات .

د ـ استخدام التسهيلات التي تقدمها الوكالات العالمية المتخصصة المماثلة التي تمتلك بنوكا للكلمات حيث تقوم بخزن المصطلحات العلمية والتقنية بعدد من اللغات في ذاكرة الحاسب الإلكتروني وترغب في إضافة المقابلات العربية لهذه المصطلحات .

هذا عرض سريع لفصول الكتاب وموضوعاته الرئيسية ، وأهم الدروس التي يمكننا أن نخرج بها منه ، وهو عرض يكشف ـ ولا شك ـ عن مدى الجهد الذي بذله المؤلف في سبيل جمع مادته وعرضها . وقد كشف المؤلف عن هذا الجهد في خاتمة كتابه حين قال : « إن الإحاطة بقضية التعريب في عموميتها على صعيد الوطن العربي يبدو أمرا فوق طاقة الفرد الواحد ، ومن باب أولى إذا ابتغى متابعة ما تحقق على صعيد الأقطار ، وما طرأ على تلك المنجزات من تفاوت فرضته الظروف التاريخية والاعتبارات المحلية » .

ولكن هل كل ما عالجه المؤلف في هذا الكتاب كان ضروريا لمعالجة قضية التعريب ؟ وهل استطاع المؤلف أن يلم بأهم أطراف القضية ، ويعرض أبرز جوانبها ؟

الجواب ـ مع الأسف ـ على كلا السؤالين بالنفي .

فهناك تضخم كبير وانتفاخ ملحوظ في كثير من القضايا التي عالجها المؤلف . وهناك موضوعات كثيرة ، وصفحات بالعشرات يمكن الاستغناء عنها كلية دون

الإخلال بموضوع الكتاب أو غرضه مثل :

أ ــ الحديث عن تشكيل المنظمة العربية والتنظيم الإداري لمكتب التنسيق (ص ١٨٣ ومابعدها) .

ب ــ كل الاستطرادات التي عالجت الجوانب التاريخية للغة العربية وبخاصة حديثه عن التأثيل والترسيس .

جـ ــ كل ما عنّى المؤلف به نفسه من حديث عن المعاجم العربية القديمة ، وكتب النحو العربي ، وما ذكره عن القرائن النحوية وتيسير النحو العربي .

د ــ كل ما ورد عن الموسوعة المغربية المقترحة .

هـ ــ كل ما تعرّض للغة العربية أو الدراسات العربية خارج الوطن العربي ، لأن عنوان الكتاب يقيده ويمنعه من ذلك .

ولو أن المؤلف قام بهذه التصفية بنفسه لاستطاع أن يقلّص حجم الكتاب إلى النصف ، وتمكن ــ بذلك ــ من أن يعالج موضوعات تعريبية لم يتعرض لها وكانت أولى بالدراسة من كثير مما عالجه . من هذه الموضوعات :

أ ــ جهود الرواد في مجالات التعريب مثل مصطفى جواد ، ومحمد بهجة الأثري ، والأب أنستاس ماري الكرملي ومصطفى الشهابي ومحمود تيمور وإسماعيل مظهر وعبد الحليم منتصر ومصطفى نظيف .

ب ــ المعايير التي وضعها القدماء لتمييز اللفظ العربي من المعرّب .

جـ ــ تقييم التجربة السورية في تعريب العلوم تقييما موضوعيا ، بعد وضع معايير محددة للحكم بالنجاح أو الفشل .

د ــ الطرق المتاحة في اللغة العربية لوضع المصطلح العربي ــ إلى جانب التعريب ــ كالاشتقاق والنحت والتركيب المزجي والمجاز والترجمة .

هـ ــ الإنجازات التي تمت في مجال تعريب العلوم ، سواء كانت في شكل قوائم للمصطلحات أو معاجم عامة أو مؤلفات علمية .

و ــ مشكلات التعريب في البلاد العربية الحديثة الانضمام للجامعة العربية مثل الصومال وجيبوتي .

وإلى جانب ما أدى إليه تضخم الكتاب من تقصير في بعض الجوانب المهمة فإنه أوقع المؤلف في كثير من المزالق ، كما عرضه لبعض المآخذ من مثل :

أ ــ الرجوع إلى المراجع الثانوية والاقتباس غير المباشر من المصادر . وهي ظاهرة شائعة في الكتاب . وأكتفي بأن أحيل فقط إلى النماذج الآتية :

١ ــ حديثه عن جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في « ترتيب كلمات العلوم الاجتماعية » (ص ٣٦٥) مرجعه فيه مجلة اللسان العربي وليس أعمال مجمع القاهرة .

٢ ــ حديثه عن جهود محمود تيمور في نشر قوائم ألفاظ الحضارة (ص ٣٧٦) مرجعه فيه معجم للوزي ومجلة اللسان العربي .

٣ ــ كلامه عن نظرية ابن جنى في نشأة اللغة مرجعه فيه مجلة Arabica .

٤ ــ نقله رأي سيبويه في ظاهرة المضارعة الصوتية ، ورأي ابن جنى في الإدغام من مقال للأستاذ حامد حسن في مجلة اللسان العربي .

ومجلة اللسان العربي ــ مع الأسف ــ كانت مرجع المؤلف الوحيد في معظم ما تناوله من مادة ، وكانت المسئول الأول عن خلل منهج الكتاب . فقد أغرى وجودها بين يدي المؤلف ــ أغرى المؤلف بأن يخطط كتابه على حسب ما احتوته من بحوث فوقع في الإفراط والتفريط .

ولعل هذا هو السر في تقصير آخر وقع فيه المؤلف ، وذلك حين اكتفى في قائمة مراجعه بذكر « مجلة اللسان العربي » بأجزائها دون أن ينص على عنوان المقالة وصاحبها . فقد رأى أن فعل الثاني ــ وهو ضروري من الناحية المنهجية ــ سيظهر أن حجم مراجعه من « اللسان العربي » يفوق حجم مراجعه الأخرى .

ب ــ عرض كثير من الآراء دون تمحيص رغم ما قد يشوبها من زيف أو بعد عن الصواب . والكتاب مليء بأمثلة لذلك ولكنني أكتفي بالإشارة إلى ما يأتي : حديثه عن الألوان وبخاصة الألوان الأساسية (ص ٣٤٠) ــ حديثه عن المعرّب في القرآن الكريم (ص ٣٥٦) ــ ادعاؤه أن ابن جنى قد اعتبر اللغة ظاهرة إلهية (ص ٣٨٨) ــ نفيه وجود تأثير للنحو اليوناني على الفكر العربي (ص ٣٩٦) نسبته ترتيب الخليل الصوتي إلى الألسنية الهندية (ص ٤٠٥) ــ حديثه عن نظرية ابن فارس في الرباعي (ص ٤١٠) ــ ادعاؤه أن لغة المغرب الأقصى أقرب اللهجات العربية إلى الفصحى (ص ٥٢٦) .

جـ ــ تشتيت القارىء عن طريق توزيع الفكرة الواحدة على أكثر من فصل ، ومعالجة المعلومة الواحدة في أكثر من مكان . ومن ذلك تناوله للأفكار والمصطلحات الآتية : طرق التعريب ــ مفهوم التعريب ــ التوليد ــ الاشتقاق ــ النحت ــ التركيب المزجي ــ الصراع بين دعاة التعريب ودعاة التوليد ــ شروط المصطلح العلمي ــ استخدام الأجهزة الحديثة في التعريب ..

د ــ الاقتباسات الطويلة من مراجع معينة ، والاعتماد أحيانا في فكرة رئيسية على مرجع واحد . وأكتفي بالمثالين الآتيين :

١ ــ حديثه عن « معاجم الأبنية » شغل خمس صفحات متتالية مرجعه الوحيد فيه بحث لي نشر في « اللسان العربي » (ص ٢٥٨ــ٢٦٢) .

٢ ــ حديثه عن « القرائن النحوية » شغل سبع صفحات متتالية مرجعه الوحيد فيه بحث للدكتور تمام حسان نشر في « اللسان العربي » (ص ٥٠٢ــ٥٠٨) . والغريب أن المؤلف قد أسقط عنوان المقال واسم كاتبه ، ربما لأنه يتطابق مع العنوان الجانبي الذي وضعه .

هـ ــ رغم أن البحث منشور في أغسطس ١٩٨٢ فقد توقف المؤلف بمراجعه

إلى ما قبل السبعينات إلا فيما ندر كما يدل الإحصاء التالي :

١ ــ الكتب العربية التي رجع إليها كلها قديمة تجاوزها الزمن ، ويعود تاريخها إلى ما قبل السبعينات ما عدا خمسة كتب فقط .

٢ ــ جميع الدوريات العربية التي رجع إليها مرت عليها عشر سنوات . فأحدثها يقف عند عام ١٩٧٣ ما عدا مجلة « اللسان العربي » التي امتدت إلى عام ١٩٧٨ . وحتى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة توقفت عند ١٩٧٢ ومجلة مجمع دمشق توقفت عند ١٩٧٠ .

٣ ــ الكتب الأجنبية التي رجع إليها تتوقف عند الستينات ما عدا ستة منها . وكلها مرّ عليها عشر سنوات فأكثر ما عدا كتابا واحدا للمؤلف صدر عام ١٩٧٥ .

وخطورة صنيع المؤلف تتمثل في تخلف كثير من المعلومات التي ذكرها نظرا للتقدم الكبير الذي لحق « قضية التعريب » في السنوات العشر الأخيرة .

فهل يعقل أن تقف منجزات مجمع القاهرة في ميدان المصطلحات العلمية عند عام ١٩٥٧ ؟ ومنجزات المركز المغربي للتعريب عند ١٩٦٤ ؟ ومكتب تنسيق التعريب عند ١٩٧٣ ؟

وهل يتصور أن يتجاهل المؤلف مراكز التعريب الخاصة بنشر اللغة العربية في البلاد غير العربية كمعهد الخرطوم ومعهد الرياض ومعهد مكة ومركز اللغات بالكويت ..؟

كما تتمثل في ترك كثير من القضايا معلقة مثل :

١ ــ ماذا تم في المعجم العلمي الثلاثي اللغة الذي وضع مكتب تنسيق التعريب خطته لإنجازه عام ١٩٨٠ ؟ (ص ٢٠٦) .

٢ ــ وماذا تم في أمر تعريب المرحلة الابتدائية بالمغرب الذي قدر له أن ينتهي عام ١٩٨١ ؟ (ص ١٥٣) .

٣ ـــ وماذا تم بشأن اشتراك مكتب تنسيق التعريب في المؤتمر الرابع لاتحاد الجامعات العربية الذي كان مقررا أن يعقد بالرياض عام ١٩٨٠ ؟ (ص ٢٢٢) .

وهناك جملة من الملاحظات الشكلية التي ينبغي ألا نغفلها وإن كنا سنكتفي بالإشارة العابرة إليها . من أهم هذه الملاحظات :

أ ـــ لأن الكتاب ترجمة عن الفرنسية فإننا نفتقد فيه نصاعة الأسلوب ، ووضوح التراكيب . وكثيرا ما تقف عبارة المؤلف حائلا بين ا لقارىء وفهم ما يريد .

ب ـــ النقول المأخوذة عن لغويين عرب قام المؤلف بترجمتها إلى الفرنسية (حين أعد بحثه للمرة الأولى) ، ثم حين أراد نشر الكتاب باللغة العربية قام بترجمتها من الفرنسية إلى العربية دون أن يعود إلى النص العربي مرة أخرى ، مما باعد بين عبارة المؤلف الأصلي وعبارة المترجم .

جـ ـــ هناك تحريفات كثيرة في أسماء الأعلام سواء كانت كتبا أو مؤلفين . « فابن القطاع » كتبت « ابن القطاء » (ص ٢٦٠) ، و« الدسوقي » كتبت « الدساقي » (ص ٤٣٦) ، و« عبد الفتاح بدوي » كاتب مادة « أضداد » في دائرة المعارف الإسلامية يتحول إلى « عبد الرحمن بدوي » (ص ٤٤٨) ، و « أبو عمرو بن العلاء » يتحول إلى « أبي العلاء » (ص ٤٥٣) . وغير ذلك كثير .

د ـــ المآخذ اللغوية والإملائية متفشية في الكتاب ، ولكنني أكتفي منها بما يأتي :

* الملفت للنظر (ص ٢٥) صحتها : اللافت للنظر . وكذلك (ص ٥٥٤) .
* الباحثين الأكفّاء (ص ٣٥) صحتها : .. الأكْفاء .
* استبدال الكتب الإنجليزية بكتب مطبوعة في مصر (ص ١٣٣) صحتها : الاستعاضة عن الكتب الانجليزية ... أو : أن تستبدل بالكتب

الإنجليزية كتب مطبوعة في مصر .

* دورتها الواحدة والخمسين (ص ١٨٧) صحتها : .. الحادية والخمسين .
* ليست سوى انعكاسا (ص ١٩٨) صحتها : .. سوى انعكاس . وكذلك : سوى جانبا (ص ٢١٢) ، سوى ألفاظا (ص ٢٤١) .
* تكررت كلمة « الجزازة » بالزاي وصحتها بالذال (ص ٢٥٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٢) .
* ابن سيلة (ص ٢٥٧) صحتها : ابن سيده (بلون نقطتين) . وقد تكررت في أكثر من صفحة (ص ٢٩٠ ، ٣٢٩ ، وغيرها) .
* أخصائيون (ص ٢٧١) صحتها : اختصاصيون . وكذلك (ص ٣٣٨) .
* سوى في استخدامها (ص ٢٧٦) صحتها : إلا في استخدامها (وانظر ٣٥٧) .
* خصّيصاً (ص ٢٨٧) صحتها : خِصِّيصي (بلون تنوين) .
* لا يوجد بعضا منها (ص ٣٥٧) صحتها : .. بعض منها .
* بل معجم معاني (ص ٣٧٨) صحتها : .. معجم معان .
* ويذكر أحيانا معان (ص ٤٥٣) صحتها : .. معاني .
* تفاءلا (ص ٤٦٢) صحتها : تفاؤلا .
* من غير البلو اللذين (ص ٤٦٣) صحتها الذين .
* فإن الترسيس علما (ص ٤٦٤) صحتها : ... علم .
* تنحو بالعمل اللغوي مناح غير متوقعة (ص ٤٩٥) صحتها : ... مناحي .
* أن لحروف الزيادة .. معان (ص ٤٩٧) صحتها : .. معاني .
* التساءل (ص ٥٤٤) صحتها : التساؤل .

مجلة العلوم الاجتماعية ــ العدد ٢ ــ المجلد ١٢ ــ صيف ١٩٨٤ (صفحات من ٢٦٣ إلى ٢٦٧)

أورزولا شوى : أصولُ الفُروق بين الجنسَين ، ترجمة : بو علي ياسين

دار التنوير للطباعة والنشر الطبعة الأولى ــ بيروت ١٩٨٢ (١٢٧ صفحة)

مراجعة : خالد الفيشاوي
باحث وكاتب / مصر

الحديث حول قضية تحرير المرأة ، أو مساواة المرأة بالرجل ، ليس بالأمر الجديد . لكن الجديد في الأمر هو كيفية طرح هذه القضية ، فالثورة البورجوازية طرحت هذه القضية من منطلق الاستفادة من قوة عمل المرأة ، وبالتالي جاءت الدعوة بحقها في العمل . ولم يعن ذلك تحرر المرأة أو حتى مساواتها بالرجل ، فلا يمكن لها أن تتحرر في مجتمع طبقي أو تتساوى بالرجل في ظل نفس شروط الاضطهاد الطبقي ، حيث تقسيم العمل داخل المجتمع الرأسمالي قد سخر قوة عمل المرأة في أعمال ليست ذات حظوة اجتماعية كأعمال السكرتارية والتمريض والبيع بالتجزئة والتربية ... إلخ . وبالتالي حافظ تقسيم العمل بين الرجل والمرأة على شروط اضطهاد المرأة ، رغم أنه أكسبها خبرات اجتماعية جديدة كانت حكرا على الرجل .

ومع بدايات هذا القرن . ومع التقدم التكنولوجي الضخم الذي استبعد شرط القوة العضلية من الانتاج . وأصبح تشغيل الآلة أمر يستطاع القيام به دون أي جهد عضلي وأصبحت مهمة العامل تنحصر في مراقبة الآلة . وأيضا مع إمكانية توفير الآلات التي تسهل العمل المنزلي ، وتوفير دور التربية والحضانات ... إلخ . كل ذلك أدى إلى تيسير الأعمال المنزلية وعملية التربية ورفعها لحدود كبيرة عن كاهل المرأة . وتهيئة الظروف الموضوعية ليس لانخراطها في العمل بجانب الرجل

فحسب .. ولكن أيضا مزاحمة الرجل في جميع الأعمال التي كانت وما زالت حكرا عليه حتى الآن .

ونتج عن ذلك أن طرحت قضية المرأة بشكل جديد وبأبعاد جديدة ليس فقط مساواة المرأة بالرجل ولكن أيضا خلق المجتمع الذي ينعم فيه الجنسان بالحرية بشكل متساوى .

وبالرغم من تهيؤ الظروف الموضوعية لتحرير ومساواة المرأة بالرجل ، إلا أن النظم الاجتماعية القائمة تقف عائقا أمام نضال المرأة من أجل تحررها . كذلك يقف الرجال كأصحاب امتيازات ضد مزاحمة المرأة . لكن نضال المرأة المدعوم بالقوانين الموضوعية للتطور . لا بد وأن يكلل بالنصر مهما تلقى من هزائم أو من فقدان للاتجاه من حين لآخر .

وبين أيدينا اليوم كتاب للباحثة الألمانية « أورزولا شوى » الحاصلة على دبلوم في علم النفس ودكتوراه في الفلسفة وعلم الاجتماع من جامعة فرانكفورت ، والمناضلة في مركز النساء البرليني ، ذلك المركز الذي يصدر الرزنامة النسائية .

ويرصد الكتاب ظاهرة تقسيم العمل بين الرجال والنساء في التشكيلات الاجتماعية المعاصرة سواء الرأسمالية منها أو الاشتراكية . فبالاضافة لأعمال المنزل وتربية الأطفال وخدمة الزوج نجد أن جل الأعمال المقررة للنساء في حقل الانتاج هي أعمال تنال أسوأ الأجور ، ومصنفة في الدرجة الدنيا من سلم الأعمال (ممرضات ـــ سكرتيرات ـــ بائعات ـــ معلمات) . ويتم ذلك بدعوى أن للمرأة طبيعة خاصة نفسية وفيزيولوجية تتناسب وتلك الأعمال .

وتفند الكاتبة هذه الدعوى بطرح مفهوم آخر يؤكد على أن « الفروق النفسية والفيزيولوجية القائمة في الوقت الحاضر بين الجنسين (باستثناء الفروق البيولوجية المرتبطة مباشرة بوظيفة الحمل والانجاب) ما هي إلا نتائج للعلاقات الاجتماعية السائدة بين الجنسين » .

وانطلاقا من هذا المفهوم يسعى الكتاب لرصد عملية إعادة إنتاج هذه الفروق .. أي توريث الصفات الذكورية والصفات الأنثوية من قبل المجتمع للأجيال الجديدة منذ الميلاد ، فالطفل الذكر والطفلة الأنثى لكل منهما معاملة خاصة تبدأ منذ اللحظة الأولى من خروجه للعالم . فعلى سبيل المثال . في الأسابيع الأولى من عمر الطفل حيث تكون بشرته هي العضو الأساسي لاستقبال المثيرات الحسية . أثبتت الأبحاث العلمية أهمية الاثارة اللمسية في زيادة القدرات المعرفية للطفل . وقد تبين من دراسة أجرتها « هـ . أ . موسى » أن الأمهات يأخذن المواليد الصبيان ويحملنهم مدة أكبر مما يفعلن مع البنات من نفس السن أي أن الأمهات ينبهن المواليد الذكور بإثارات لمسية أكثر من المواليد الاناث .

كذلك وجد أن هناك تمييز بين الأطفال الذكور والاناث في الأرضاع من حليب الأم حيث وجد أن ٣٤٪ من الأمهات (موضع البحث) يرفضن إرضاع بناتهن من الصدر بينما يتمتع أطفالهن الذكور بهذه الميزة بدعوى أن الأمهات يرغبن رؤية أبنائهن أقوياء وصلبى العود قدر الامكان .

وفي سن الروضة يجري تأهيل البنات بصرامة على الأعمال الانثوية التي سيقمن بها مستقبلا تبعا للوظيفة التي سيقمن بها كربات بيوت وزوجات وأمهات وبالعكس يجري تحضير الصبيان لوظيفتهم الجسمانية المميزة فيتعلمون جملة من النشاطات الذكرية مع كل ما يرتبط بها من الامتيازات والمراتب . ويبرز هذا التمييز بين الذكور والاناث في هذه السن حتى في اللعب ، حيث تستبعد البنت من كثير من الألعاب الرياضية مما يؤدي إلى إعاقتها عن تطوير قوتها ومرونتها الجسدية . أما الصبيان فيجري تشجيعهم على الألعاب التي تتطلب جهدا جسديا قاسيا وبذل قوة كبيرة .

وفي دراسة عن ألعاب البنات والصبيان من جراء التحليل المكثف لقوائم سلع والمقابلة مع بائعي اللعب ، وجد أن لعب الصبيان أكثر تنوعا وأغلى ثمنا . كما قدرت بأنها أكثر تعددا وأكثر حيوية بينما لعب البنات تعتبر بسيطة وسلبية .

ومع ازدياد العمر يصبح الطابع الجنساني للواجبات البيتية أكثر حدة ، فعلى سبيل المثال في أحد الاستطلاعات الميدانية أجابت بنات في التاسعة والعاشرة من العمر أنهن يقمن بأعمال منزلية « تنظيفية » غالبا (مسح — كنس — طبخ — غسيل) . أما الصبيان فمشاركتهم في الأعمال المنزلية لا تتعدى إحضار بعض المشتريات من الخارج ، وبذلك يتبدى التقسيم الأنثوي/ الذكري للعمل إلى عمل داخلي (منزلي) للمرأة ، وعمل خارجي للرجل . كذلك ، وفي نفس الدراسة ، وجد أن الفتيات في سن السادسة عشرة من العمر يقمن بأعمال منزلية لمدة تزيد أربعة أضعاف عن الصبيان .

تلك نماذج مما قدمه الكتاب من نتائج لبعض الدراسات حول كيفية تلقين المجتمع لأطفاله وإكسابهم الذكورة والأنوثة .

كما تشارك وسائل الاعلام في توريث هذه الصفات أيضا عبر الكتب المصورة والتليفزيون وقصص الأطفال .

ففي عالم الكتب المصورة أشارت بعض الدراسات إلى أن الصبيان عادة لا يصورون في أدوار مثيرة ومغامرة فحسب ، بل هم أيضا مستقلون وعالمهم أكبر . كما تستبعد البنت من الكتب المصورة حيث وجد أن كل صورة لأنثى يقابلها ١١ صورة لذكر . وعادة ما تصور البنت تخدم « البطل » الصغير .

وبالطبع ، فإن تصوير الجنسين في مختلف وسائل الاعلام يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقييم للمؤنث والمذكر . كذلك فإن وسائل الاعلام ليست مرآة للواقع الجنساني فحسب ، بل أيضا أداه لتحوير هذا الواقع من خلال تشويهها الاضافي لصورة الرجل والمرأة .

ولكن ، رغم كل هذه الأسلحة الموجهة للأطفال لصياغتهم إلى ذكور وإناث ، وتلقينهم لدور كل من الجنسين في الحياة ، إلا أن الاناث عادة ومنذ الطفولة يبدين تمردا واضحا على دورهن الأنثوي ، فقد أثبتت إحدى الدراسات أن ١١٪ من البنات المشمولات بالبحث قد أبدين أملهن في أن يكونوا صبية .

وعبر هذه المصاحبة الطويلة للطفل منذ ولادته وكيفية اكساب الطفلة للصفات الأنثوية وإكساب الطفل للصفات الذكورية تنطلق المؤلفة من حقيقة ترددها دائما وهي أن الفروق البيولوجية ليست سببا لمنزلة النساء المميزة في مجتمعاتنا ، كما أنه لا يوجد جوهر طبيعي فوق تاريخي للمرأة أو الرجل . ولكن جميع الفروق الموجودة اليوم والتي تتجاوز الوظيفة المباشرة للحمل والولادة هي نتيجة للتخصيص الوظيفي وتقسيم العمل الجنساني المميز في العملية الانتاجية .

وفي النهاية تحاول المؤلفة الاجابة على سؤال ما العمل الذي يتوجب القيام به أثناء النضال ضد الاضطهاد والاستغلال عامة لمواجهة الاضطهاد النوعي للنساء وسيطرة الرجال على النساء . فتقول :

« نحن نملك الآن في نضالنا ضد اضطهاد المرأة هدفا ماثلا وهو تحررها الجذري من حبسها ضمن ما يسمى جوهرها الطبيعي ، غير أننا لا نملك بعد تحليلا وتنظيرا شاملا للاضطهاد الجنساني وعلاقته بالاضطهاد الطبقي . وبالتالي لا نملك بعد أي استراتيجية نهائية » ،،،

مجلة العلوم الاجتماعية ــ العدد ٢ ــ المجلد ١٢ ــ صيف ١٩٨٤ (صفحات من ٢٦٩ إلى ٢٧٧)

د. حسن علي الابراهيم :

الدول الصغيرة والنظام الدولي : الكويت والخليج .

مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ (٢٠٠ صفحة)

مراجعة : عبد الرضا أسيري
قسم العلوم السياسية/جامعة الكويت

مقدمة :

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة عقد الخمسينات والستينات تكاثرا متزايدا للدول حديثة الاستقلال . وأصبحت القوتان الأعظم (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة) تتنافسان لجذب العدد الأكبر من هذه الدول لاتجاهاتها الفكرية والسياسية والاقتصادية . وفي حالة تعذر تحقيق هذا الهدف ، فان هدف الدولتان الأعظم ينصب اذا على حصول تأييد هذه الدول أو على الاقل تحييدها في المنظمات والملتقيات الدولية . وظهرت أهمية الدول الصغيرة من خلال تغيير التركيبة التقليدية لأعضاء هيئة الأمم المتحدة . فلقد تضاعف أعضاء المنظمة من ٤٥ دولة في عام ١٩٤٥ ، الى ما يزيد عن ١٥٤ دولة في بداية الثمانيات . وحاولت الدول الكبرى استمالة هذه الدول بشتى الاغراءات الاقتصادية والعسكرية والسياسة وغيرها . ورغم ذلك فقد تمكنت هذه الدول من الابتعاد من المحاور السياسية والأيدلوجية للقطبين الرئيسيين من خلال قناتي السياسة الحيادية المستقلة للدولة أو من خلال اقامة وحدات تكاملية لبعض هذه المجموعات .

ومن هذا المنطلق يأخذنا المؤلف الدكتور حسن الابراهيم لبرهنة فرضيته التي تعتمد بالدرجة الأولى على أن الخيار الوحيد لاستقلالية واستمرارية ولبقاء الدول

الصغيرة والتي يعرفها الباحث بأنها دول « ذات مساحة صغيرة ، وناتج وطني خام ضئيل ، وعدد سكان صغير ، ومستوى متدن من القدرة العسكرية » (ص ٧٥) ، هو اتباع سياسة الحياد والتوازن داخليا وخارجيا والابتعاد عن المحاور والمعسكرات الأيديولوجية والسياسية والعسكرية . أما الافتراض الآخر والمكمل فهو أن قوة وفعالية واستمرارية مجموعة دول صغيرة لا يكمن الا باتحادها وتضامنها حتى تصبح جبهة واحدة وتتضاعف امكانياتها ومقدرتها السياسية والعسكرية .. الخ ، واستخدم الباحث حالتين واقعيتين (Case Studies) لبرهنة فرضيته وهما وضع الكويت كدولة صغيرة في النظام الدولي ووضع دول مجلس التعاون الخليجي كمجموعة سياسية مترابطة .

مضمون الكتاب :

قسم الباحث كتابه الى ثمانية فصول ، اضافة الى المدخل ، بعضها يتألف من ١٠ صفحات (الفصل الثاني) والبعض الآخر من ٥٥ صفحة (الفصل الأول) ، يتطرق الفصل الأول (النظام الدولي : المشهد المتغير) لظاهرة متغيرات النظام السياسي الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا المعاصر . ولقد كانت بداية هذه التغيرات هو نهاية الامبريالية ، وتزايد دول العالم بمختلف أحجامها الكبيرة ، المتوسطة ، الصغيرة ، والمنمنمة (mini) ، والصغيرة جدا . وأثرت هذه الظاهرة على النظام الدولي وخلقت عدم انسجام بين الدول حديثة الاستقلال ، بينما أدت في بعض الأحيان الى قيام حروب أهلية ونزاعات حدودية ، وانتماءات فكرية جديدة . ويعتبر التكامل الظاهرة الجديدة في العالم المتغير ، والتي قد تكون اما طوعيه أو كراهية ومسببة بعوامل اقتصادية أو عسكرية .

ولقد تعاظمت ظاهرة الاستقطاب السياسي بين المعسكرين الشرقي والغربي بعد ظهور « الحرب الباردة » في نهاية الحرب العالمية الثانية ، واستخدم الباحث جدولا لبيان أولويات الانفاق العسكري في العالم لبرهنة التكلفة العسكرية لعملية الاستقطاب الدولية ، مقارنة مع الانفاق الاجتماعي . ولقد أوجد الخلل أو الفجوة

الاقتصادية والسياسية بين العالم « القديم » والعالم « الجديد » أو اللول الجديدة الاستقلال الى ولادة ما يسمى بالموسرون والمعدمون وهي دول العالم الثالث الأقل نموا .

أما الفصل الثاني (ما هي اللول الصغيرة ؟) فيعتبر الاطار النظري للكتاب وفيه يتطرق المؤلف الى مناقشة التعريفات المختلفة لتوضيح المقصود باللول الصغيرة . وتعتمد هذه التعريفات على المعيار النفسي ، مثلما ذكر ر.د. كيوهين بأن « القوة الصغيرة هي دولة يعتبر قادتها أنها لن تستطيع أن تكون أبدا ذات تأثير في النظام « اللولي » اذا عملت وحيدة أو ضمن مجموعة صغيرة » (ص ٦٩) . ويركز بعض المفكرين على السكان كمعيار لقياس اللول الصغيرة أو التجميعات التراتبية ، وتحليل التفاوت في استهلاك الطاقة ، والوضع القانوني والبعد الناتج القومي العام ومساحة الأرض ، الخ .. ويستخدم موريس ايست سلوك السياسة الخارجية كمعيار لوصف اللولة الصغيرة .

أما الدكتور الابراهيم ، فانه يعتمد على ضآلة المساحة ، الناتج الوطني ، السكان ، القدرة العسكرية كمعيار لقياس اللول الصغيرة .
في الفصل الثالث (الاقتصاد والسياسة الخارجية والأمن لدى اللول الصغيرة) يحاول المؤلف تحليل دور الاقتصاد والسياسة في المحافظة على أمن اللول الصغيرة ، ويستخدم اللول الخليجية كمثال للراسته . ويظهر د. الابراهيم ان اعتماد اللول الخليجية على مورد واحد (النفط) ، وتأثير هذا المورد على عوامل خارجية (تسويق النفط والسوق اللولي) ، تجعل من اللولة الصغيرة « هشة وكثيرة الاستجابة الى التغيرات التي تقع في محيطها الخارجي » (ص ٧٩) ، وتجعل مخاطر استقلالية هذه اللول اقتصاديا عديمة .

أما من ناحية السياسة الخارجية فان سياسة الحياد هي المنهج الأمثل للدول الصغيرة وأن أداة الحياد هي الدبلوماسية ، لأن التفوق في الدبلوماسية « يعني استمرار بقاء هذه الجماعة . وقد قيل أن السياسة الجيدة يمكنها أن تنجز أكثر من البطولة ، وأن الأفكار الداهية هي أكثر قيمة من الجيش ، ولكي تتمكن اللول

الصغيرة من البقاء على قيد الحياة ، عليها أن تتجنب استخدام القوة أداة لرعاية شؤون الدولة ، وأن تعتمد بدلا من ذلك على القواعد القانونية الدولية وعلى الدبلوماسية » (ص ١٠٢) . وأما بالنسبة لمجموع الدول الصغيرة فان أمنها الوحيد المضمون هو « الأمن الناجم عن التكامل في اتحاد فيدرالي مع الدول الأصغر المجاورة وعن الاستخدام الحاذق لمهارات الدبلوماسية الدولية » (ص ١٠٣) .

في الفصل الرابع (الدول الصغيرة والأمم المتحدة) يناقش الباحث العلاقة بين الدول الصغيرة والأمم المتحدة . ولقد أدى تزايد أعضاء هيئة الأمم المتحدة من دون الخمسين عضوا الى ما يزيد عن مائة وخمسين عضوا ، الى تقليص نفوذ الدول الكبرى . وبالرغم من مزايا العضوية في الأمم المتحدة إلا أنها تخلق أعباء مالية وسياسية للأعضاء الجدد ، ليس بمقدرة الدول الصغيرة تحملها . وبناء عليه ، فقد اقترحت جهات عديدة ، من بينها الأمم المتحدة خيارات بديلة للعضوية الكاملة للدول الصغيرة . ومن ضمن هذه البدائل ، العضو المراقب ، المشاركة المحدودة ، العضوية الاقليمية أو العضوية المشتركة ، التصويت « الموزون » ، والمشابه لصندوق النقد الدولي . ويرى الكاتب بأن تقييد عضوية الدول الصغيرة في الأمم المتحدة سيجعل من المنظمة الدولية ناديا للنخب السياسية ، وتواجه بذلك تناقضا جديا في مهامها الأساسية . ويقترح د. الابراهيم أن الخروج من المأزق يكون بايجاد صيغة عملية لخلق قاعدة أساسية لقبول الدول الصغيرة في الأمم المتحدة .

الفصل الخامس (الأهمية الاستراتيجية للخليج : السياسة الخارجية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) يتطرق الى نتائج الانسحاب البريطاني من الخليج في بداية السبعينات . وأن خروج بريطانيا ترك العديد من النزاعات غير محلولة ، مثل الخلافات بين مشيخات الخليج وخلافات بين الدول الخليجية وايران حول الجزر والمياه المشتركة . ويعتبر منطقة الخليج مهمة نظرا لثروتها النفطية وموقعها الاستراتيجي ، وخلفيتها الدينية والاقتصادية والثقافية .

فالخليج هو المصدر الرئيسي لنفط أوربا الغربية واليابان ، وتليهما الولايات

المتحدة . وكان نتاج دول الخليج في عام ١٩٧٦ يصل الى ٩ر٣٦٪ من مجموع انتاج نفط العالم ويحتوى الخليج على حوالي ثلثي احتياطيات العالم النفطية (٩ر٥٥٪) ومن الممكن أن يصبح نفط الخليج ذا أهمية للدول الشرقية اذا انخفض الاحتياط السوفيتي في التسعينات .

ونتيجة لزيادة عائدات النفط بعد أزمة الطاقة في ١٩٧٣ ، أصبحت دول الخليج في موقع أقوى ماليا واقتصاديا ، وقامت الدول الخليجية بتدوير الفائض في البنوك الغربية ، اما في الولايات المتحدة أو فروع لبنوكها في الخليج . وفي نهاية عام ١٩٧٨ ، قدرت استثمارات دول الأوبيك بنحو ٥٢ ــ ٦٢ مليار دولار ، وتمثل هذه الاستثمارات قوة اقتصادية تزيد من القدرة الاقتصادية الأمريكية . و « جيوسياسيا » ، يعتبر الخليج قناة العبور بين آسيا وأوروبا منذ قديم الزمان . وعلى أثر الغياب البريطاني في منطقة الخليج استخدمت الولايات المتحدة ايران الشاه وكيلا وشرطيا لها في الخليج ، وباعت لايران ودول الخليج الأخرى أسلحة بمليارات الدولارات . وكان لقرار أمريكا تسليح ايران افرازات سلبية ، حيث بدأت ظاهرة سباق التسلح في الخليج . وتزايدت مبيعات الأسلحة الأمريكية للخليج بنسبة ٣٦٠٠ بالمائة بين ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥ . ففي عام ١٩٧٠ باعت أمريكا ما قيمته ١٢٨ مليون دولار من الأسلحة ، قفزت هذه المبيعات الى ٥ر٤ مليار دولار في عام ١٩٧٥ . ويحذر الباحث من أن ارتباط دول الخليج مع أمريكا ، قد يؤدي الى انهيار الأنظمة الخليجية ، نظرا لتأييد الولايات المتحدة لاسرائيل .

أما بالنسبة للسياسة السوفيتية ، فانها تعتمد على هدف الوصول الى مياه الخليج الدافئة ، ولكن نظرا للتدخل السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩ ، فان الاستراتيجية السوفيتيه في المنطقة تغيرت الى الحصول على النفط ، اضافة الى هدف الوصول الى مياه الخليج الدافئة .

الفصل السادس (مجلس التعاون الخليجي) ، يناقش أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، في اقامة اتحاد فيدرالي بين كافة دول الخليج الست ، وهي :

البحرين ، قطر ، السعودية ، عمان ، الكويت ودولة الامارات ، وخطوات انشاء المجلس ودور الكويت بانشاء مجالس اتحادية بين مشيخات الامارات ، اضافة الى التعاون التربوي بانشاء جامعة الخليج .

ومما يذكر أن إنشاء مجلس التعاون الخليجي في مايو ١٩٨١ جاء بناء على اقتراح الكويت . ويرى الكاتب أنه رغم تماثل أنظمة الحكم في دول المجلس ووحدة اللغة والدين ووفرة الامكانات المالية لدول المجلس ، فإن نجاح المجلس يعتمد على تجاوز عقبات عديدة داخلية وخارجية . والعقبات الداخلية هي التخلف السياسي ، التطور الاجتماعي غير المتكافىء ، مشاكل التعليم وتدريب اليد العاملة . أما العقبات الخارجية فتتخلص في شجون السياسات العربية ـــ الغربية وردود الفعل الدولية وتنافس القوى العظمى .

الفصل السابع (الكويت : نموذج الدولة الصغيرة) ، يبحث في دراسة وضع الكويت كنموذج ناجح للدولة الصغيرة . ويتطرق الباحث إلى الخلفية التاريخية الفريدة للكويت وقدرة النظام السياسي للتأقلم لمواجهة الأزمات الخارجية . ثم يناقش دور الكويتيين المتميز في أنشطتهم التجارية والاقتصادية ما قبل النفط من تجارة وملاحة وصيد لؤلؤ ، ثم يحلل اقتصاد الكويت ما بعد النفط . وبعدها يصف الباحث نجاح سياسة الكويت الخارجية الحيادية طوال تاريخها (ما عدا فترة الحماية البريطانية) .

واستخدمت الكويت مساعداتها الاقتصادية لبناء علاقات متينة مع الدول الأخرى وتقديم خدمات إنسانية للدول الصغيرة . وفي فترة تقارب العشرين عاما (١٩٦١ـــ١٩٨٠) ، قدم صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية ١٤٢ قرضا مجموع قيمتها ٥٩٠ مليون دينار كويتي إلى ٤٨ دولة نامية من البلدان العربية والآسيوية والافريقية . وبالرغم من رغبة الكويت في المحافظة على خاصية التوازن والحياد في سياستها الخارجية اثر الحرب العراقية ـــ الايرانية ١٩٨٠ إلا أنها اضطرت الوقوف إلى جانب العراق وفقدت بذلك خاصية الحياد ، وحقا أصبح الحياد مختلا .

الفصل الثامن (خاتمة) ، يبين تفاؤل الباحث بأنه رغم العوائق التي تواجهه الدول الصغيرة فإن هذه الدول وجدت لتبقى . وأن الدول الغربية الكبرى تخشى من أن تزايد الدول الصغيرة سيفقد هذه الدول الاحتكار في المنظمات الدولية ، ووجود الدول الخليجية يبدو أكثر قلقا نظرا لتملك هذه الدول الثروة النفطية . وأن هناك الكثير من العقبات التي تواجه التكامل الخليجي مثل مشاكل الحدود والتنافس بين الأسر الحاكمة . ويعتبر الباحث مجلس التعاون الخليجي الخطوة الأولى نحو اتحاد الدول العربية . ويوصي الدكتور حسن الابراهيم دول مجلس التعاون بالقيام بدور أكبر في مجال العلاقات العربية ـ الغربية ، ويربط بين استمرار الامدادات النفطية للغرب وحل المشكلة الفلسطينية . إضافة إلى إزالة الثغرة بين أغنياء وفقراء العالم العربي من خلال تبني مشروع مشابه لمشروع مارشال الأمريكي . أما أقليميا فإن الكاتب يوصي بالالتزام بالعدالة والمساواة والتحرك نحو اتجاه ديمقراطي ووقف المحسوبية والفساد والتفرقة في الجنسية بين دول المجلس .

تقيم الكتاب :

يتبع الكتاب أسلوبين أكاديميين في تقديم المادة العلمية : التوصيف والتحليل . فيحاول المؤلف وصف النظام الدولي المعاصر من حيث تركيبته ومشاكله ومن ثم يستخدم حالتين دراسيتين لبرهنة فرضيتيه الرئيسيتين . ومثلما وُضّح فيما سبق ، فإن الافتراضين الرئيسيين هما خاصية سياسة التوازن الحيادية لانجاح استمرارية الدول الصغيرة وتشكيل تنظيمات اتحادية اقليمية كقناة لبقاء المجموعات الصغيرة ، ويستخدم الباحث حالتى الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي العربي كمثال لبرهنة الافتراضين الرئيسيين .

ويعتبر الكتاب بحق ، إضافة قيّمة للمكتبة العربية التي تفتقر إلى أدبيات العلوم الاجتماعية وخاصة تلك التي وضعت باللغة العربية . إضافة إلى كون مؤلف الكتاب عربيا ، فذلك يصحح الانحياز التقليدي المتواجد في الأدبيات الغربية إزاء دول العالم الثالث عامة والدول العربية خاصة . ثالثا ، يحتوي الكتاب على العديد

من الجداول والمصادر الاحصائية القيّمة لدول العالم وللدول المعنية . ورابعا ، يستخدم الكاتب ، تجربته في إدارة جامعة الكويت ٧٦ــ١٩٨٠ في إثراء مناقشة جانب المشاكل التربوية والتعليمية التي تواجه الكويت والخليج .

ورغم إيجابيات الكتاب وإثرائه للعديد من المفاهيم العلمية ، فإنه يتصف ببعض العيوب العلمية التي تستحق التأمل والنقد الموضوعي .

أولا ، أن تنظيم محتويات الكتاب غير متسلسلة ، فيقفز الباحث من نقطة إلى أخرى . وكان من الأفضل إعادة تنظيم فصول البحث بحيث تبدأ بالكليات وتنتهي بالجزئيات . أي بمعنى آخر ، بالاطار النظري ومن ثم تطبيق ذلك المفهوم على النظام الدولي ونظام الدولة الصغيرة ، ودراسة التطبيق العملي من منظور مجلس التعاون ودول الخليج العربي .

ثانيا ، من ميزات الكتاب الايجابية وفرة المعلومات الاحصائية المتعددة القيمة ولكن لسوء الحظ لم يوفق الكاتب في معظم الأحيان في دمج وربط هذه المعلومات بمحتوى الكتاب . واتبع بذلك منهجا تقليديا في رصد المعلومات . هذه الحقيقة واضحة في الفصل السادس (مجلس التعاون الخليجي) عندما تطرق الباحث إلى الخلفية التاريخية لتشكيل المجلس وذكر في الصفحات ١٤٤ــ١٥٥ بيانات عن القدرة العسكرية لأعضاء المجلس بدون دمج وتحليل هذه البيانات القيمة ، ومدى ارتباط هذه الاحصائيات بسياسات دول مجلس التعاون المختلفة . وفي الحقيقة فإن بعض المعلومات الاحصائية تزيد على موضوع الفصل نفسه . ففي الفصل الأول ، المحتوى الوصفي والتحليلي يصل إلى ١٠ صفحات بينما جداول الكتاب تصل إلى ١٣ صفحة ، وملاحق الفصل نفسه تصل إلى ٢٧ صفحة .

ثالثا ، استخدم المؤلف اصطلاحات غير سليمة وغير واقعية مثل وصف النظام العراقي بالنظام « الراديكالي » (ص ١٢١) . أمن المعقول وصف حكومة العراق الحالية بالنظام « الراديكالي » ، وهو أكثر الأنظمة العربية محافظة واعتدالا منذ منتصف السبعينات ، أو منذ اتفاق الجزائر في عام ١٩٧٥ !

رابعا ، يضم الكتاب بعض المعلومات التاريخية الخاطئة ، التي ربما قد يكون مرجعها أخطاء مطبعية . ففي الصفحة ١٤٤ ، يذكر الباحث بأن قمة مسقط (مايو ١٩٨١) صادقت على مسودة اقتراح تشكيل مجلس التعاون . والواقع أن قمة أبو ظبي في مايو ١٩٨١ هي التي أقرت تشكيل مجلس التعاون ، حسب المسودة المقترحة .

وملاحظة أخيرة ، كان بودي أن أرى الباحث يتطرق إلى التكامل في شبه الجزيرة العربية كقناة لاستمرارية الدول الصغيرة ، ويحلل ماهية التكامل إذا أضيفت العراق واليمن الشمالي واليمن الجنوبي إلى مجلس التعاون الخليجي ؟ أو حتى إذا ما رغبت إيران في يوم ما للانضمام كعضو عامل أو مشارك في المجلس ؟

مجلة العلوم الاجتماعية ــ العدد ٢ ــ المجلد ١٢ ــ صيف ١٩٨٤ (صفحات من ٢٧٩ إلى ٢٩١)

ناصر ثابت ،

ـ المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعيّة المرافقة : دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من العاملات بدولة الامارات العربية المتحدة .

منشورات ذات السلاسل ، الكويت ــ الطبعة الأولى ١٩٨٣ ــ (٢٥٥ صفحة) .

كافية رمضان

كلية التربية ــ جامعة الكويت

يهتم علماء الاجتماع والانتروبولوجيا بدراسة عمل المرأة ودوره في التنمية انطلاقا من مبدأ الاهتمام بالعنصر البشري كهدف للتنمية ووسيلة لها في آن معا . وقد لاحظنا أن هذه القضية قد بدأت تشغل بال الدارسين والمهتمين بشؤون المرأة في البلاد العربية بعامة وفي دول الخليج بخاصة أملا في النهوض بهذا المجتمع وسعيا الى مشاركة فعالة في تطوير مجتمعها ، وذلك لا يكون الا اذا هيأت الظروف المناسبة لها لكي تنتج وتعطى . ولا سبيل الى تهيئة هذه الظروف الا عن طريق دراسة الواقع دراسة تحليلية واعية ، والتخطيط للمستقبل في ضوء المعطيات الثقافية والاجتماعية والساسية المحيطة . وقد جاء كتاب « المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعية المرافقة » للدكتور / ناصر ثابت ليسد مسدا بارزا في هذا الاتجاه اذ سعى الى ان يقدم دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من العاملات بدولة الامارات العربية المتحدة محاولا دراسة الواقع . وقد استخدم الباحث في دراستة منهج دراسة الحالة ، واستعان بالمنهج التاريخي والمنهج المقارن في بعض جوانب البحث ، كما استعان بالطريقة الإحصائية في عرض النتائج وتحليلها وقد جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول .

يتناول الفصل الأول منها العلاقة بين اشتغال المرأة المتعلمة والتنمية معتمدا على التحليل النظري لمجموعة من الدراسات السابقة في هذا المجال . وقد تناول الباحث

في هذا الفصل سبعة مباحث أولها : « وضع المرأة في المجتمع » واستعرض فيه مجموعة من الدراسات التي تركزت على وضع المرأة العربية قديما بما تعانيه من سيطرة الرجل ونفوذه . ثم انتقل الى مكانة المرأة ووضعها في مجتمع دولة الأمارات العربية المتحدة وبين أنها لا تشذ عن القاعدة العربية » وتورد الدراسة هنا تعميما قرره بعض الباحثين من أن وضع المرأة في دول الخليج العربي كغيرها من البلدان النامية يتسم بسيادة وسلطة الرجل في كافة النشاطات ، في حين يرى البعض ان المرأة ليس لها دور فعال ومؤثر في حركة التنمية والتغيرات الشاملة ، وهي تمثل قطاعا متخلفا في المجتمع بسبب انتشار ظاهرة الأمية في هذا القطاع بنسبة عالية امام هذه الصورة القائمة عن المرأة في المجتمع العربي عامة ، ومجتمع دولة الامارات العربية المتحدة بخاصة ، أراد الباحث أن ينطلق من ذلك الجانب النظري ليوجه دراسته الميدانية ويتلمس من خلالها المسارب والقنوات التي تقوده في البحث عن الحقيقة .

ثم انتقل الباحث الى وضع المرأة في الاسلام وأراد أن يخلص منه الى أن وضع المرأة الاجتماعي المتدني لا علاقة للاسلام فيه ، ولكنه محصلة لكثير من الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة ولكن الباحث ــ في الحق ــ لم يستطع أن يوضح مكانة المرأة في الاسلام كما جاءت من خلال القرآن والسنة والاراء الفقهية الموثوقة ، فيذكر في صفحة ٢٥ أن حجاب المرأة امر واجب شرعا في كل بلاد الاسلام فلا يجوز لها أن تكشف عن وجهها الا لابيها واخوانها ...) وركز على حجب الوجه بصفة خاصة ، وكأن الباحث أراد أن يتبنى اضعف الآراء الفقهية بهذا الشأن تمشيا مع العرف السائد في الدولة مجال البحث ، والذي تغطي فيه المرأة وجهها ، مع وجود كثير من النصوص الأخرى التي . تتيح للمرأة ان تكشف عن وجهها وكفيها .

أما البحث الثاني في هذا الفصل فيدور حول التنمية والتغير الاجتماعي . ويتحدث فيه الباحث عن تحديد مفهوم التنمية باعتباره موضوعا يصعب الاحاطة به لأنه يتعلق بفهم ظاهرة مركبة ومعقدة تحتاج الى فهم سلوك الأفراد ، والحواجز

التي تحركهم وما يقوم بينهم من علاقات ثم ما يترتب على هذه العلاقات من أنظمة تتداخل في تفاعلها وتأثيرها على جوانب المجتمع ، ثم يتحدث عن التنمية والتغير الاجتماعي في البلاد العربية عارضا السمات الأساسية للبناء الاجتماعي من خلال الأنماط الاجتماعية السائدة : وهي البدو وسكان الريف والحضر . ثم ينتقل الى مجتمع الامارات العربية المتحدة فيذكر ما يتعلق بالتنمية والتغير الاجتماعي في ذلك المجتمع دارسا اثر البترول على الحياة الاجتماعية ، من انحلال القبيلة ، والتطور العمراني ، والتغير الاجتماعي الذي حول مجتمعات الامارات من مجتمعات تقليدية الى مجتمعات حديثة .

أما البحث الثالث في هذا الفصل فيناقش الدور التنموي للمرأة منطلقا من النظرة الهابطة التي كانت تعاني منها في المجتمع القديم ، الى التطورات التي فرضتها عوامل التغير ولكنه يؤكد أن المرأة في بلدان العالم الثالث مازالت تعاني من قلة فرص العمل المجزي والمفيد خارج المنزل ، حيث تفرض التقاليد عليها ان تكرس حياتها لتربية الأولاد وشئون المنزل وان وجدت فرصا للعمل فهي محدودة في مجالات تقليدية لا تسمح الا بقدر محدود من الابتكار والمهارات الطبيعية ، ويرجع ذلك أساسا الى قلة فرص التعليم والتدريب التي تمكنها من اداء عملها بجدارة . اما دور المرأة الريفية في التنمية فانه مازال دورا تافها اذا ما قورن بدور الرجل ، مما يؤدي الى حرمان جهود التنمية القومية والدولية من موارد مهمة بالاضافة الى انه يحرم المرأة من تحقيقها لشخصيتها وذاتيتها المستقلة .

اما البحث الرابع في هذا الفصل فيدور حول تعليم المرأة منطلقا من الصلة بين التعليم والتنمية ، على اعتبار ان التعليم يخرج الانسان المثقف الواعي بأهداف التنمية المساهم بقدر فعال في تحقيق أهدافها ، ثم يتحدث الباحث عن تعليم المرأة العربية ذاكرا أن نسبة المتعلمين الذكور تفوق نسبة المتعلمات ، وان هذه النسبة تنخفض كلما ارتفعنا في السلم التعليمي ، اللهم الا في بعض الأقطار العربية كالكويت . ثم ينتقل الباحث الى تعليم المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة مقدما بعض

الاحصاءات التي تبين تطور تعليم المرأة عبر السنوات المختلفة منذ عام ١٩٧١/٧٠ الى ١٩٨٠/٧٩ .

أما البحث الخامس فيدور حول عمل المرأة ذاكرا أهم مسوغاته : كتأثيره على شخصية المرأة وتنمية مقومات شخصيتها وتوسعة آفاقها ، ثم تأثير ذلك على المجتمع والرقي به ، أو مساعدة من يعولها او اعالة نفسها أو ذويها ، ثم ينتقل الباحث الى الحديث عن عمل المرأة الخليجية ذاكرا انها ناضلت في سبيل مكان أفضل لها وخاصة بعد حدوث التغير الاجتماعي ، ولكن مازالت نسبة القوى العاملة من الاناث قليلة بالنسبة للقوى العاملة من الذكور ، وذلك يعود إلى أسباب وعوامل اجتماعية وثقافية ترتبط بالقيم الاجتماعية التي يرى الباحث انها تتجه نحو تفضيل بقاء المرأة للعمل في البيت كأم وربة بيت والاهتمام برعاية الاسرة . ثم ينتقل الباحث الى عمل المرأة في دولة الامارات المتحدة مقدما بعض الاحصاءات عارضا الاهتمامات الرسمية بالمرأة من خلال ما ورد من مواد في دستور الدولة أو قانون العمل أو قانون الضمان الاجتماعي .

أما البحث السادس في هذا الفصل فيقدم بعض الدراسات الخاصة بعمل المرأة ، فقد جرت العادة أن تتصدر الدراسات السابقة البحث حتى تساعد الباحث في فهم أشمل لمجال بحثه ويستطيع أن يحدد الأطر العامة له ، ويفسر نتائجه في ضوئها . ولكنها في هذا البحث قد جاءت متأخرة بعد أن استعرض الباحث قضايا أخرى تتعلق بعمل المرأة وكان من الأجدى أن تتأخر لتأتي لاحقة لهذه الدراسات .

أما البحث السابع فيدور حول التغيرات الاجتماعية المرافقة لعمل المرأة عارضا أبرز المشكلات ومنها : ١ ــ عمل المرأة وبناء الأسرة .

٢ ــ عمل المرأة وتغير عادات الزواج .

٣ ــ عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية للطفل .

وهذا البحث يعتمد على الدراسات السابقة . وكان من الأجدى تقديمه عن موقعه الحالي لينطلق البحث في وحدة متناسقة من العام الى الخاص .

الفصل الثاني : ويعرض فيه الباحث خطوات البحث الميداني منطلقا من ستة فروض أساسية هي :

١ ــ الاهتمام بتعليم المرأة يؤثر على برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع تأثيرا ايجابيا .
٢ ــ ان خروج المرأة المتعلمة للعمل يؤدي الى زيادة في معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي .
٣ ــ توجه المجتمع نحو الأخذ بالسياسة التنموية يؤدي الى تخلصه من العادات والتقاليد المضادة لاشراك المرأة في الحياة الاجتماعية .
٤ ــ المرأة المتعلمة العاملة أقل كفاءة من الرجل في أداء الدور الوظيفي في قوة العمل .
٥ ــ التشريعات الاجتماعية والقانونية تؤدي الى حماية المرأة العاملة ومساعدتها في المساهمة بفاعلية في قوة العمل في المجتمع .
٦ ــ انشغال المرأة يؤثر تأثيرا معينا على تنشئة الأطفال اجتماعيا في المجتمع .

وقد بين الباحث ان الدراسة تهدف الى تعرف أثر اشتغال المرأة المتعلمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلى مدى الارتباط بين تعليم المرأة ودورها في عملية النمو وتأثير ذلك في افراز تغيرات اجتماعية مرافقة .

وقد استخدم الباحث منهج دراسة ، الحالة كما سبق أن ذكرنا ، وحدد مواصفات الفئة وهي المرأة المتعلمة المتزوجة العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة وأن تكون من سكان الدولة . وقد تم اختيار العينة على أساس عشوائي وفق التوزيع الخاص بالامارات المختلفة وقد تباين توزيع حجم العينة في الامارات المختلفة نتيجة لحجم السكان وظروف كل امارة ، وقد بلغ حجم العينة ٣٣٤ حالة

وقد قدم الباحث وصفا دقيقا للعينة وخصائصها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية .

الفصل الثالث : ويعرض فيه الباحث نتائج الدراسة الميدانية والتي كانت عبارة عن ردود واجابات للتساؤلات التي تتطلبها الفروض الخاصة بالبحث والتي سبق عرضها .

الفصل الرابع : فقد فسر فيه الباحث نتائج البحث متبعا في ذلك اسلوبين هما :

الأول منهما : التفسير الداخلي للنتائج ويعتمد فيه على الكشف عن العلاقات الموجودة بين النتائج المختلفة التي توصل اليها الباحث .

الثاني : وينطوى على تفسير نتائج الدراسة عن طريق المقارنة بينها وبين نتائج البحوث السابقة من ناحية ووفق بعض النظريات من ناحية أخرى .

الفصل الخامس : وقدم ملخصا عاما للبحث ونتائجه والتي تركزت في الاتي :

١ ــ أن خروج المرأة المتعلمة للعمل يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع .

٢ ــ توجد علاقة طردية بين مساهمة المرأة في العمل والجهد التنموي المبذول في تطويرها واستغلال امكاناتها وتوجيهها نحو الالتحاق بالتعليم واعطاء الفرص المتكافئة في العمل مع الرجل .

٣ ــ ان تعليم المرأة واتاحة الفرصة لها في العمل يؤدي الى تعاظم قوة العمل المستثمرة في انجاز المشروعات والبرامج التنموية الاجتماعية والاقتصادية

في المجتمع .

٤ ــ توجد علاقة عكسية بين مكانة المرأة وممارسة العزل الاجتماعي عليها ، وبين فعالية دورها في التنمية من جهة ، ونجاح مشاريع التنمية الشاملة من جهة أخرى في المجتمع .

٥ ــ كلما زادت نسبة تعليم النساء في المجتمع كلما زادت أحوالهن الاجتماعية والاقتصادية تحسنا وتعاظمت درجة تحررهن من القيود الاجتماعية القديمة وتأثرت عملية المساواة بينهن وبين الرجال في الحقوق والواجبات في المجتمع .

٦ ــ ان المرأة العاملة أقل كفاءة من الرجل في اداء الدور الوظيفي في قوة العمل إذ امكن تلمس ذلك من كثرة طلب الإجازات وارتفاع نسبة غيابها عن العمل في ساعاته الرسمية وبارتفاع نسبة تأخرها عن الدوام الرسمي وكذلك ارتفاع نسبة تهاونها في أداء العمل مما يؤدي الى اتخاذ اجراءات تأديبية ضدها ، على الرغم من وجود نسبة عالية من المبدعات في اداء العمل .

٧ ــ وهناك علاقة قوية بين التشريعات الاجتماعية والقانونية التي تسنها الدولة وحماية المرأة العاملة ومساعدتها في المساهمة بفعالية في قوة العمل في المجتمع .

٨ ــ يرافق اشتغال المرأة تغيرات اجتماعية عديدة منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي . كالاعتماد على المربيات ودور الحضانة والاقارب والخدم ، والنظرة الى الابناء باعتبارهم ذكورا أم اناثا ، والاختلاط بين الجنسين في مجال العمل ، والتطلع الى ممارسة السلطة في الأسرة ، والصفات المرغوبة بالنسبة للابناء ونوعية الرعاية الاجتماعية المقدمة للأبناء .

تعليـــق :

لقد كشفت هذه الدراسة بعض الحقائق عن واقع المرأة المتعملة العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة والقت الضوء على كثير من قضاياها بطريقة موضوعية

اعتمدت الاسلوب العلمي في البحث واذا كان لنا من تعليق على البحث فهو لا يقلل من قيمته ولا من جهد الباحث فيه ويتركز هذا التعليق فيما يلي :

١ ـــ يفتقر البحث الى الدقة في تحديد دلالات العبارات المستخدمة في كثير من المواقع نضرب على ذلك بالأمثلة الاتية :

في صفحة ٢٥ يذكر الباحث : « أن المرأة تلعب دورا هاما في عملية التنمية الشاملة **خاصة بعد تحررها من سيطرة التقاليد الجامدة وحصولها على كافة الحقوق** فضلا عن تبوئها مراكز هامة في المجتمع » وفي ذلك مغالطة واضحة .

في صفحة ٦٦ يقول : وجدير بالذكر ان دولة الامارات العربية المتحدة تبذل **جهودا مضنية وغير طبيعية** . في سبيل تطوير التعليم .

في صفحة ٤٣ يقول : « وفي حقل الصحة بدأت الدولة نشاطها من **الصفر تقريبا** وبسبب اهتمامها الشديد بهذا الحقل بلغ مجموع الأطباء عام ١٩٧٥ في عموم الدولة ٦٩٧ طبيبا .....

ويقول : وقد تطور عدد المستشفيات العامة من (٩) مستشفيات عام ١٩٧٢ الى ١٤ مستشفى عام ١٩٨٠ .

فنرى الباحث قد انطلق من الصفر الى عام ١٩٧٥ وعاد فتراجع الى عام ١٩٧٢ ذاكرا بعض الاحصاءات والتي تعطي انطباعا بأن النمو في المجال الصحي قد سبق ذلك بكثير ولم ينطلق من الصفر كما ذكر الباحث .

عندما تحدث الباحث عن تعليم الأناث في مراحل التعليم المختلفة في دولة الامارات وأوضح ان نسبة الاناث في رياض الأطفال تترواح ما بين ٦ر٣٪ و ٩ر٥٪ من مجموع الاناث الدارسات وذكر انها **نسبة طبيعية وعادية** ولم نعرف المقياس الذي اعتبر الباحث في ضوئه انها نسبة طبيعية وعادية انظر ص ٦٤ .

في صفحة ٣٠ : « وكذلك اصبح للمرأة الرأي **الأول والأخير** في قبول من يتقدم للزواج دون الأخذ في الاعتبار **النسب القرابي** . وفي هذا مخالطة واضحة لواقع الحال .

٢ ــ عدم الدقة في الرجوع الى المصادر مثال :

ــ أورد الباحث بعض الدراسات المتعلقة بالمجتمع الأمريكي دون ذكر المصدر واكتفى فقط بذكر اسماء الباحثين وهذا يعتبر نقصا في دقة البحث وموضوعيتة مثل دراسة (شارب) و (ني) و (روبرت بلود) فقد وردت دون مرجع انظر ص ٩٥ .

ــ في صفحة ١٠٤ يشير الباحث الى ان كثيراً من الدراسات كشفت عن ... ولم يشر الى تلك الدراسات في الهامش .

ــ اشار الباحث في نفس الصفحة الى دراسة جاكوبسون ولم يشر الى موقع وزمن الدراسة .

٣ ــ التذبذب في ذكر الاحصاءات واعتماد تواريخ قديمة مثال :

ــ عندما تكلم الباحث عن المبالغ التي تنفقها الدول المتقدمة في حقل التعليم طرح تواريخ قديمة تذبذبت بين عامي ١٩٣٧ ، ١٩٥٩ ص ٥٥ ، ٥٦ .

ــ في صفحة ٨٢ عندما ذكر الباحث مجموعة من الاتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم الاطار العالمي لتشغيل النساء لم يعتمد التدرج الزمني لتلك الاتفاقيات اذ ينتقل من عام ١٩١٩ الى ١٩٥٢ ثم يعود الى عام ١٩١٩ ثم ١٩٢١ وهلم جرا .

ــ في صفحة ٤٢ ، ٤٣ عندما تحدث الباحث عن التغير الاجتماعي بدولة الامارات العربية المتحدة رابطا بين عملية التنمية وظهور البترول مقدما بعض الاحصاءات في مجال التعليم والصحة نرى أنه اهمل اية احصاءات قبل عام تأسيس الدولة ٧٢ ــ ١٩٧٣ وهذا التاريخ يختلف عن وقت

ظهور البترول ، كما أننا نلاحظ هنا أيضا تذبذب التواريخ بين عام ٧٢ ــ ١٩٧٣ وعام ١٩٧٥ .

٤ ــ عدم الدقة في اعطاء البيانات مثال :

ــ عندما تحدث الباحث عن نسبة العمالة النسائية وذكر أنها في الجزائر ٩٢ر٪ وتريد عن ١٪ في كل من الأردن والامارات والبحرين وليبيا واستمر في ذكر الاحصاءات ولكنه عندما تحدث عن العمالة النسائية في المانيا الديمقراطية ذكر أنها ٨٢٪ من اجمالي النساء القادرات على العمل ولا شك ان الأوربيات مختلفات فالاحصاءات العربية تتعلق بحجم عمالة النساء بالنسبة لقوة العمل في كل دولة بينما في المانيا الديمقراطية ذكر قوة عمل المرأة بالنسبة لاجمالي عدد النساء القادرات على العمل وفي ذلك افتقار شديد الى الدقة في دلالات الاحصاءات . ص ٨٢ .

ــ لقد أورد الباحث احصاءات كثيرة في مواقع مختلفة تتعلق بالنساء في دولة الامارات دون أن يشير الى النسب المتعلقة بالمواطنات بصفة خاصة ولكنه في صفحة (٧٠) خصص فيه النساء ربات البيوت المواطنات اللاتي يترددن على المراكز الدراسية وكان من الأولى توحيد مسار هذه الاحصاءات .

ــ الافتقار الى الدقة في تقسيم البيانات :

انظر ص ١٢٩ عندما تحدث الباحث عن حجم الأسرة في مجتمع البحث وذكر أن الاسر التي تبلغ عدد افرادها **٤ أشخاص فأقل** هما ٥١٪ بينما يبلغ الأسر التي **يزيد أفرادها عن خمسة أشخاص** هي ٤٩٪ ومن ذلك نرى أن الباحث أهمل الاسر التي تتكون افرادها من خمسة افراد فقط .

ــ في صفحة ١٤٩ عندما تحدث الباحث عن منازل اسر العينة وذكر عدد الأسر التي تسكن منزلا ذا **غرفة واحدة** أو **غرفتين** أو اكثر من ثلاث غرف فنجده أهمل الاسر التي تسكن ثلاث غرف فقط .

---

٥ ـــ عدم الدقة في ربط السبب بالنتيجة . مثال :

ـــ في صفحة ٤٦ يربط الباحث بين ضعف ثقة المرأة في نفسها والنظرة الهابطة من جانب الرجل ، وهذا لا يعد سببا منطقيا كافيا اذ أن ضعف الثقة في النفس محصلة لظروف نفسيه بالدرجة الأولى وظروف اجتماعية واقتصادية كثيرة ...

ـــ في صفحة ٤٥ يربط الباحث بين ارتفاع المهور واتجاه الشباب للزواج من اجنبيات وهذا يحتاج الى يقين علمي كما لا يعد أيضا سببا منطقيا كافيا للزواج من أجنبيات ..

ـــ في صفحة ٣٠ يقول : « وهذا ما جعل تعليم الفتيات مرتبطا في بعض الظروف بارتفاع مهورهن » وهذا ما لا يمكن قبوله بحال ، وحتى اذا كان المقصود أن ارتفاع المهور مرتبط بمستوى التعليم فانه غير مقبول أيضا اذا ان التعليم يرتبط بزيادة الوعي وزيادة الوعي تتنافى وارتفاع المهور .

ـــ ربط الباحث بين التأمين على الحياة ووعى المرأة العاملة بالضمان الاجتماعي بينما الموقف من التأمين على الحياة متعدد الجوانب ولا يعتبر قياسه دليلا على الوعي بالضمان الاجتماعي أو هناك كثير ممن يعارضونه لأسباب دينية بحته ، فالرابط غير منطقي . انظر ص ١٨٧ .

ـــ هناك نتيجة لا يمكن قبولها ظهر بها البحث تقول « يؤدي عمل المرأة المتعلمة في مجتمع الامارات العربية الى زواجها من رجل غير متعلم ، اذ تبين أن نسبة عالية من الرجال غير المتعلمين متزوجون من نساء متعلمات عاملات » ص ٢٣١ .

ـــ ولعل أبرز ما يذكر في هذا المجال هو محاولة الباحث تأكيد فرضيته الرابعة والتي تقول : « ان المرأة المتعلمة العاملة أقل كفاءة من الرجل في اداء الدور الوظيفي في قوة العمل » مؤكدا أنه باستقراء النتائج الواردة في

هذا البحث يتبين أن نسبة عالية من النساء تغيبن عن العمل الرسمي وان نسبة ليست بسيطة وجه اليهن لوم أثناء العمل ، في حين أن نسبة بسيطة لا تحس بالسعادة أثناء العمل مما ينعكس على طبيعة عملها . قائلا ان كل هذه المؤشرات تعزز الفرض الرابع وتؤكد صحته على اعتبار ان المرأة أقل كفاءة في العمل من الرجل ص ١٨٤ ــ ١٨٥ .

وفي رأيي ان الأسباب لا تؤدي الى النتيجة ولا تكفي لتحقيق صحة الفرض .

ــ فاللاتي طلبن اجازات اثناء العمل : منهن ٦٩ ، ٧٤٪ طلبن اجازات مرضية أو اجازة وضع ، بغض النظر عن بقية النساء والتي طلبت اجازة عارضة أو بلا مرتب دون ذكر أسبابها والتي قد تكون ناتجة عن ظروف قاهرة ، كما اننا لم نعرف بالمقابل كم من الذكور طلبوا اجازة اثناء العمل واسبابها ومبرراتها .

ــ ان اللاتى تأخرن عن العمل دون ارادتهن ٤ر٦٤٪ منهن ٧٩٪ لم يتأخرن سوى مرة أو مرتين فقط في السنة مما لا يعد دليلا على التقاعس ولا يؤدي الى الحكم على عدم الكفاءة وهنا ايضا لا توجد مقارنات احصائية بتأخر الذكور عن العمل .

ــ يتجاهل الباحث نسبة ٧ر٩٠٪ من النساء التي لم يلفت نظرها وظيفيا الى اى تقصير ويذكر النسبة التي وجه اليها لفت نظر ٣ر٩٪ ليؤكد فرضيته .

ــ نسبة النساء اللاتى يشعرن بالسعادة في العمل ١ر٩٦٪ تجاهلها الباحث وركز على نسبة ٩ر٣٪ اللاتى لا يشعرن بالسعادة ، ليأخذ ذلك دليلا على تعزيز فرضيته كما لم يركز الباحث على نسبة ٤ر٢٦٪ اللاتى وجهت اليهن كتب شكر اثناء العمل مما يؤكد ان الباحث يسعى لتأكيد فرضيته دون الالتزام بالموضوعية قائلا : « المرأة المتعلمية العاملة أقل

كفاءة في العمل من الرجل » دون طرح اية احصائية تتعلق بكفاءة الذكور مما يفقد البحث دقته في تفسير النتائج .

٦ ــ ملاحظات حول الاستبانه :

ــ بدأت صياغة الاستبانة باستخدام اللغة العربية الفحص وانتقلت فجأة الى اللهجة العامية المصرية . انظر صفحة ٢٣٦ وما يليها . مع ان الاستبانة موجهه الى النساء العاملات في مجتمع خليجي هو مجتمع دولة الامارات العربية المتحدة .

ــ صياغة بنود الاستفتاء غير دقيقة في مواقع كثيرة نذكر منها :

* السؤال رقم ٣٣ ــ « يا ترى اشتغال المرأة يعتبر واجبا وطنيا » فالصياغة موحية وغير دقيقة .

* السؤال رقم ٣٦ ــ « يا ترى كيف تساهم المرأة مساهمة متواضعة في قوة العمل » .

* السؤال رقم ٥٨ ــ « ما رأيك ان الانسان يحس بالسعادة اثناء العمل » الصياغة موحيه ايضا .

* السؤال رقم ٦١ ــ « عندما سأل الباحث عن الاحتمالات التي تفضلها المرأة للعناية بأطفالها اثناء غيابها ، ذكر المربيات ، ودور الحضانة والتربية والخدم ــ رغم صلة الخدم بالمربيات ــ وتجاهل نقطة أساسية هي الأهل . مع أنه في تفسير النتائج يذكر الأهل دون أن يرد هذا الاحتمال في بنود الاستبانة (راجع بنود الاستفتاء) .

والأمثلة على ذلك كثيرة لا يتسع المجال لذكرها .

عماد الجواهري ،

ـ الأوضاع الإقطاعية في فلسطين في العصر الحديث تقويم لآثارها الاجتماعيّة والسياسية

ـ فلسطين من الفتح العثماني حتى الغزو الصهيوني

مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ـــ (١٩٨٣) ، ٢٢٣ صفحة

مراجعة : **طاهر التميمي**
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل

مقدمة :

لم ينل موضوع الكتاب مثل هذه العناية التي أولاها المؤلف للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في فلسطين العربية ، حيث كان الجهد مثالًا للموضوعية في الطرح والتناول من حيث الالتزام بالامانة العلمية والتسلسل التأريخي ومن حيث النظرة التأريخية المحايدة بغير انفعال عاطفي ، وقد جسد الكاتب سلوك المؤرخ الناقد والباحث المحقق والمحلل الواعي بابعاد المسألة من جوانبها المختلفة بالقدر الذي أعطى لكتابه ذلك التوهج والاصالة في عمق النظرة ودقة التحليل وقوة الاستقراء التأريخي ، وجعل منه مادة علمية لا يستغنى عنها الباحثون في مجالات السياسة والاجتماع والاقتصاد . جاء الكتاب بمقدمة تفسيرية وأربعة فصول ومن ثم خاتمة استخلصت من مفردات العرض مادة الكتاب غاية ومنتهى حققهما المؤلف الكريم ، حيث أشرنا بالتحليل والاستنباط حقيقة الأوضاع وناقش أثارها بالادلة العقلية والوثائق الرسمية ، واعتمد البرهنة في الكشف واستجلاء المضامين مجسداً بالمنهج العلمي جوهر التركيبة الاقطاعية وما لها من سلطات سياسية واقتصادية وتفوف اجتماعي ليبرز لنا حقيقتها المؤلفة بين القلة التي تمتلك الكثرة والكثرة التي لا تمتلك الا قوة عملها وما يسد الرمق في إطار التناقض الحاد بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج محاولة منه لبيان موقع الاقطاع بين عهدين ، عهد الاحتلال

العثماني بآثاره المدمرة وسياسة العضوية التي وجدت برؤساء العشائر والمنفذين أدوات تنفذ رغباته وتسدد لخزانته في الاستانة جملة الضرائب والفرائض والاتاوات من جهد وعرق الفلاحين المعدمين دون أن تقوم حكومة الاحتلال بأية مبادرة لتطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي بقدر ما زادته تناقضاً وتناحراً وزادت الفقراء فقراً ، والأغنياء غنىً الى حد التخمة . أما العهد الثاني فقد تمثل بالاستيطان الصهيوني ونزوعه للاستغلال وتجريد الملاك العرب ـــ غيّاباً وحاضرين ـــ مما يملكون لتحقيق سياسة الوجد الشوفيني وبناء المستعمرات والتحكم بالعمال الاجراء من العرب بما يفوق بشاعة الاقطاع في العهد العثماني ، مؤكداً في سياستة التوسعية ونزعته العرقية سيادة نمط العلاقات شبه الاقطاعية والعلائق الرأسمالية بهدف تعميق التناقض في ظل الممارسات اللانسانية في عهد الانتداب البريطاني حتى قيام الكيان الاسرائيلي سيء الصيت ، وقد وفق المؤلف في التدليل على أن النفوذ اليهودي ـــ الصهيوني ابتدأ مع وجود السيطرة العثمانية على فلسطين في محاور محددة لكنها كانت حاسمة هيأت للصهاينة السيطرة والاستحواذ على الاراضي العربية بشكل يفوق التصور وقد ساعدت قوانين الانتداب على تنفيذ اهداف اسرائيل في السيطرة على أخصب الاراضي العربية وتجريد ابناء فلسطين مما يملكون .

مقدمة الكتاب

تناول المؤلف في مقدمته الخصائص المشتركة للنظام الاقطاعي في كل زمان ومكان ، وحاول بالتسبيب العلمي أن يشخص هذه الظاهرة ويبين مدى استحكام حلقاتها في المشرق العربي بعامة وفي فلسطين بخاصة وان يحدد لنا ملامح الواقع الاقطاعي وما يحمله من تخلف اجتماعي واقتصادي وفوضى سياسية إتسما بنمط العلاقات الاستغلالية وبروز التفاوت الطبقي الحاد ، موضحاً اختلاط الاقطاع بالنظام القبلي ، مشيراً بذلك إلى أن « المنطق يفترض حصول تطور في النظم الاقطاعية يرسي فيها المزيد من دعائم العدالة الاجتماعية ويتم في نهاية الأمر

الخروج من دائرة الاستغلال ، (فإن) ظروف الاحتلال والسيطرة الأجنبية عاقت الى درجة خطيرة التطور الطبيعي للمجتمع العربي وجعلته يخوض تجارب وتطبيقات اقطاعية تعسفية سارت عليها قوى سياسية متعاقبه ، اتسمت عموماً بتدني وضعها الحضاري » .

الفصل الأول :

الأسس العامة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين والمشرق العربي ـــ استعرف المؤلف تطور حيازة الأراضي في اقطار المشرق العربي وانصرف الى تأكيد ان النظام الاقطاعي العثماني ، انما هو نظام مالي وليس نظاماً عسكرياً شكل بحيثيات مظهراً رئيساً لسيطرة الدولة على رقبة الأراضي لدعم الاقتصاد العثماني في نطاق تحويل الأرض العربية الى اراضٍ سلطانية يتصرف بها الولاء حسب مشيئة الحكومة السنية في الاستانة ، وتتوزع الأراضي على القادة والفرسان ورؤساء القبائل بحسب ولاء كل فئة منهم للسلطة العلمية عن طريق الالتزام (اللزمة) ، ومقدار الأموال التي يقدمها هؤلاء الى الخزانة العامة ، وقد وفق المؤلف في ابراز أوجه الاختلاف بين الاقطاع في المشرق العربي عنه في المغرب العربي متخذاً من بلاد الشام ومنها فلسطين ومن العراق من جانب ومصر من جانب آخر مجالًا للمقارنة والتفاوت البيّن حيث غلبت البداوة والحكم العشائري في الأولى مقابل ضعف دور المجتمع المستقر وظهور الاتجاه المعاكس في الثانية مع اتساع رقعة المجتمع المتحضر وزيادة اسهامه في تطوير الحياة العامة نسبياً . ويجيء الانتداب البريطاني ليتخذ اسلوباً مغايراً للاسلوب العثماني من حيث التحكم برقبة الأرض بالمدى الذي هيأ الفرصة المؤاتية لاقامة وطن قومي لليهود ، أو بكلمة أخرى أن النظام الاقطاعي في عهد الانتداب البريطاني ساعد على تثبيت الملكية الفردية لمصلحة الأقوياء من ذوي النفوذ السياسي والاجتماعي التي تحكم العملية الانتاجية لخدمة الأجنبي ، فيما كان الفلاحون في عهد الاقطاع العثماني يمتلكون حرية أكبر في التصرف بالأرض بشرط تقديم الضرائب والقرائض والاتاوات لحساب السلطان ، اذ أكد الوجود البريطاني حقيقة الجمود والتخلف في عهد

الاحتلال العثماني ، وملّك اليهود اخصب الاراضي العربية وحول العرب الى اقنان مرتبطين بالارض وكأنهم جزء لا يتجزأ من ممتلكات المؤسسة العسكرية الصهيونية بعدئذ .

الفصل الثاني : الاوضاع الاقطاعية في فلسطين خلال العهد العثماني الأول

تداخل الفصل في بيان طبيعة التركيبة الاقطاعية في أواخر عهد المماليك وبداية الحكم العثماني ، مدلّلاً على أن النظام الاقطاعي المملوكي نهض على جباية الايرادات في الضرائب وليس على أساس ملكية الأرض ، ثم تغيرت الحال لتبرز لنا طبيعة النظام الاقطاعي الخاص الذي يعين بموجبه السلطان المملوكي في العادة ، نائبة (اللوادار) مشرفاً عليه ، وقد تضخم هذا النظام تعبيراً عن رغبة السلطان في تأكيد سلطته وضمان تأييد نوابه وقادته العسكريين ، ونتج عن هذا الاتجاه شيوع الاوقاف بسبب تخوف الملاك من استيلاء السلطان ونوابه على اجمالي مردود الأرض بفعل الضرائب القاتلة الأمر الذي دفع هؤلاء الى وقف اراضيهم الممنوحة بالتصرف على منفعة المؤسسات الدينية والخيرية ، وقد حاول السطان ايقاف هذه الظاهرة لكنه لم يفلح على الرغم من تدابيره العديدة ، فلجأ عندئذ للمحافظة على ايراداته الى طريق العهدة الى ملتزم ـــ شيخ عشيرة ، والى ، رجل دين ، أوي شخص آخر له سلطات روحية أو اقتصادية أو اجتماعية ... الخ ـــ وكانت الايرادات على نوعين ، ايراد سنوي ثابت يفرض على الغلال أو على الحصاد كما في الشاطىء الفلسطيني والآخر اتفاق حول الكمية التي يجب دفعها ثم يصادر الى تجديدها سنوياً ويتم الدفع نقداً أو عينا . ونتيجة لهذه السياسة فقد تأثرت الأوضاع الاجتماعية وتعرض الفلاحون الى الظلم والاعتساف وظهرت طبقة متميزة هي طبقة الملاك في أعلى السلم الاجتماعي فيما رزحت طبقة الفلاحين بواقعها الاجتماعي المزري تحت وطأة الجوع والحرمان وهجرة الأرض ، وكان النفوذ العثماني عند ذاك آخذاً بالتغلغل وكأنهم ورثة المماليك ، وكانت فلسفة المحتل

العثماني تنطلق من تحقيق خدمات حربية مجانية في الأراضي المختلفة ، وما يميز الاقطاع العثماني سيادة الدولة المركزية للتحكم في اراضي (العدد) بهدف تأمين الأغراض السياسية والاقتصادية وتحويل تلك الأراضي الى اراضي خراجية تعود رقبتها للدولة ، وللدولة حق تقرير الطريقة المناسبة لاستغلالها حيث تم تقسيم الاقطاعيات وفق ترتيب يكفل للسلطان العثماني السيطرة والأموال ، وقد تمثل ذلك بشمول اغلب القرى الفلسطينية بالصنف الأول الذي تعود بمقتضاه ملكية الأراضي وضرائبها الى خزانة السلطان (الأراضي الأميرية) وأوكلت لموظفين أتراك القيام بمهمة الاشراف والجباية ثم عهدت بها الى الملتزمين ، وبحكم التداخل وسوء تصريف شؤون الأراضي أوقف الكثير من الملاك أراضيهم على المؤسسات الخيرية والجمعيات الخيرية ذات النفع العام ، بل اضطر بعضهم الى اتباع البيع والهبات لتحاشي سيطرة السلطنة العثمانية وهو أمر هدد القاعدة الاقتصادية للدولة العثمانية على الرغم من الاجراءات الحكومية التي جعلت الدولة أقطاعياً كبيراً — وترتب على ذلك ظهور بوادر الخراب الاقتصادي وتحول الفلاحين عن أراضيهم وتضاعف الضرائب وتملك رؤساء البدو مساحات واسعة من الأراضي مقابل مبالغ من المال ترحل للخزانة العامة للدولة المركزية ، ومن المثير حقاً ان يكون الملتزمون اليهود في طبرية قد نجحوا في شراء الالتزامات بأموال طائلة وكان ثراؤهم الفاحش قد ساعدهم على شراء ذمم موظفي الادارة العثمانية .

الفصل الثالث : تطور الاوضاع الاقطاعية في فلسطين خلال القرن التاسع عشر

كرس هذا الفصل لتوضيح الواقع الاقطاعي في فلسطين عقب احتلال ابراهيم ابراهيم باشا لبلاد الشام ، حيث تمثل الاقطاع على الرغم من تداعي مؤسساته التقليدية بنوعين رئيسين : الاقطاع الضريبي واقطاع القادة والمقربين الى السلطات العثمانية ، وانيط بالوالي منح الاقطاع واتخاذ الاجراءات لجباية الضرائب ، ونجم عن هذا تقدم نظام الالتزام على حساب النظم الأخرى التي سادت فلسطين وبلاد

الشام خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، اذ تم الاستغناء عن الخدمات الحربية (للسباهية) واتبعت اساليب الالتزام المعهودة في اراضيهم ، اما الاقطاعات العسكرية السابقة (التيمارات) فقد انحلت وهو ما تأكد في بعض الوثائق ، وقد قضت الظروف في المناطق القبلية الاعتماد على الشيوخ والأمراء المحليين في تولي المناصب الرئيسة في الوحدات الادارية ضمن حدود مناطقهم ومنحوا رتباً عسكرية من درجة (البكوات) ، وفي العقد الثاني من القرن التاسع عشر لوحظ بأن (الباشوات) كانوا يمنحون الالتزامات الى بعض الأجانب المقربين في بلاد الشام واستطاع الملتزمون تحقيق ارباح طائلة بفعل الضرائب الثقيلة التي قادت الى نفرة الفلاحين وتركهم قراهم في شمال فلسطين وجنوب لبنان لتفادي اساليب القهر والاستغلال . بيد أن ما يميز هذه الفترة تصاعد الرفض للسياسة العثمانية واساليبها الابتزازية الأمر الذي شجع محمد علي باشا على تجريد حملته المعروفة لضم بلاد الشام ومنها فلسطين مستفيداً من الظروف المحيطة بالحكم العثماني وزيادة التناحر في ظل النظام الاقطاعي بالاضافة الى مؤاتاة ظروف التطور العام في المشرق العربي عموما ـــ وكان من نتيجة ذلك زج الاف الفلاحين المصريين في بلاد الشام ولا سيما في غزة ويافا وتوابعهما ، وقد حاول محمد على أن يحطم اسس العلاقات الانتاجية الاقطاعية السائدة ، غير أن اجراءاته التوفيقية لم تحقق غير ربط الفلاح باقطاعي كبير هو الباشا الجديد ، ومع أن تدابير الوضع الجديد لم تأتي بجديد لكنها لاقت قبولاً من الفلاح الفلسطيني لكونها تمثل تغييراً في الشكل العام للاقطاع ، اذ أدى هذا التغيير الى خلق صيغتي صراع حادتين برزتا على هيئة صراع بين الاقطاعيين القدامى والجدد المرتبطين بالباشوات ، وآخر بين الفلاحين والاقطاعيين بلغ حد الثورة والتمرد على النظام القائم ، لكن ابراهيم باشا قام بالغاء التعسف الاقطاعي اياً كان مصدره بغية المحافظة على التوازن بين التطور الاجتماعي والتطور المادي ، وألغى من جانب ثانٍ سياسة الالتزام في جباية الضرائب وأحل محلها جباية الضرائب بشكل مباشر ، واتجه الحكم الجديد الى رعاية الصناعة والتجارة بعد الغاء الوضعية الاقطاعية السائدة في الماضي مع الابقاء على التيمارات بين اصحابها واناط حيازة الاقطاعيات الجديدة بادارته كاسلوب للتحديث . ومن جهة أخرى سطى الحكم الجديد الى احداث تغييرات في الهيكل

الاقطاعي لكن بشكل متدرج لفرض الموازنة بين القوى السياسية والاجتماعية البارزة الامر الذي حدا به الى تجريد السكان من السلاح وحل الجيوش الاقطاعية لوقف الصراع الاقطاعي الجديد ، ولم تكن الغاية الغاء الاقطاع كنظام أرض ، بل لتكريس وضع اقطاعي جديد بحيث لم يمسس جوهر البناء القائم ، اذ ظل الأساس في مادته ماثلاً مع تغيير في الأطر الشكلية ، وللتخلص من حالة الجمود العام في القطاع الزراعي التقليدي سطى الوالي الى الانفتاح على اوربا وشجع على تحريك التجارة وزيادة المحاصيل النقدية والصناعات المحلية وهو ما أدىٰ الى اتعاض أصحاب المقامات والافندية والأنموات بسبب الحيلولة بينهم وبين ابتزاز الحرفيين الذين امسكوا بزمام الأمور وأثروا ثراء فاحشاً على حساب الشعب والحكومة ، وقد هيأت هذه الظروف وباتفاق الملاك وشيوخ العشائر على اعلان الثورة ، وانقسم سكان فلسّطين إلى مؤيدين لها ومناهضين لنتائجها ، ومع اشتداد المقاومة العنيفة أعلن ابراهيم باشا عن اذعان وموافقته على المفاوضات نزولاً عند رغبات الثوار والقبول بطلباتهم ، غير أنه سرعان ما نكث العهد وألقىٰ القبض على زعماء الثورة فقتل من قتل وشرد من شرد واستولىٰ على اسلحة الثوار . ان هذا المأزق الذي وقع فيه ابراهيم باشا وتحفز السلطة العثمانية للعودة الى فلسطين وتمرد القبائل ، كلها عوامل أدت الى انحسار ظل السلطنة وعودة العثمانين مجدداً (١٨٣٩) حيث عمدوا الى احداث تغييرات هيكلية في البنيان الاقطاعي ، واستهلوا عهدهم باللائحة الاصلاحية (خط شريف كو لخانة) التي ألغت الاقطاع واعترفت بفساد نظام الالتزام ، وجهدت الى اتباع أسلوب الجباية أمانة على ذمة الحكومة وبمعرفة جباة مختصين ، الا أن هذا الاسلوب لم يدم طويلًا ، اذ عادت الدولة الى اعتماد اسلوب الالتزام عام (١٨٤٢) ، وعهدت إلى الموظفين وبعض الأثرياء التزام الاعشار لمدة خمس سنوات ، وهكذا بين مد وجزر باتت احول الواقع الاقطاعي ، فهي امانة تارة ، والتزام تارة أخرى ، أو دفع الضرائب مباشرة بعد الغاء الالتزام مدىٰ الحياة ، ثم أصدرت الدولة قوانين الأرض والطابو ونظمت بها اراضي المنطقة وقسمتها حسب تصنيف محدد الى اراضٍ مملوكة (أربعة أقسام) واراضٍ أميرية ، ثم أراضٍ موقوفة (بقسمين وقف صحيح وآخر غير صحيح) ، وبعدئذٍ أراضٍ متروكة وأخرى أراضي الموات ، وكان التطبيق

هذا يشبه صفقة تجارية بين الملّاك والحكومة دون علم الفلاحين حيث ساعد المتنفذين على احتواء القوانين وتفريغها من محتواها مع الامعان في الاستلاب واعتساف حقوق الفلاحين والعمال الزراعيين الاجراء ، الأمر الذي قاد الى الهجرة وترك الأرض للأقوياء وذوي النفوذ واليسار .

الفصل الرابع : فلسطين بين التخلف الاقطاعي والتحدي الاستعماري الصهيوني .

يذهب بنا المؤلف الى أن بلاد الشام في أواخر العهد العثماني شهدت اندفاع رأس المال الأجنبي للعمل في ميداني التجارة والاستثمار ، وبسبب الحركة التجارية فقد نمت المدن الساحلية نمواً مطرداً وتطورت وسائل النقل وطرق المواصلات ، كما ازداد عدد السكان في المدن الساحلية التجارية ، وفي قطاع الزراعة عرفت بلاد الشام تحولًا مهماً نحو انتاج السلع النقدية ، وكانت المحاصيل النقدية الفلسطينية تنقل الى أوربا ، وبعد تراكم رأس المال تطورت الصناعات المحلية وبلغت المصانع ١٢٣٦ مصنعاً في عام ١٩١٨ تركزت في القدس ويافا وحيفا واعتمدت على المواد الأولية المحلية ، وكان التحول الى الصناعة سبباً في اهمال الأرض والعمل في الصناعة للتخلص من حياة البؤس والمورد المعيشي المتذبذب الذي لم يبلغ حد الكفاف ، وكانت الأوضاع الجديدة مهيأة لقبول المهاجر اليهودي بتراثه الفاحش ، وتمكينه من شراء الأراضي المهملة ، وقد سعت القوى الاجنبية الى التوسط لدىٰ الباب العالي لغرض السماح للأجانب بشراء الأراضي وتملكها في الديار العثمانية ومن ثم اصطناع حقوق تأريخية لعناصر أجنبية مدعومة من الدول الأوروبية بالقدر الذي يؤدي إلى اعتماد تلك الحقوق المزعومة لانشاء كيان سياسي خاص بها ، واعقب ذلك تطور ظاهرة الاستيطان اليهودي في فلسطين باعتباره جزءاً من النشاط الأجنبي المحموم للاستحواذ على الأراضي الزراعية ، بيد أن الدولة العثمانية بقوانين ١٨٢٢ و ١٨٩٣ و ١٨٩٩ قد حظرت انتقال الأراضي لليهود استثناء من بين كل الأجانب وهو ما دفع قناصل الدول الأجنبية (ومعظمهم من اليهود) الى الاهتمام بشراء الأراضي الخصيبة في يافا وبالتالي

تسليمها الى اليهود لاقامة مستعمرات عليها ، وقد مارس رأس المال الأجنبي ضغوطاً على السلطان عبد الحميد الثاني لمنح رعاية أكبر للطوائف الدينية في فلسطين ، ومدت بريطانيا يديها بقفاز صهيوني بعد أن مهدت لذلك بنشاط صهيوني على الصعيد العالمي لتنفيذ برامج الاستيطان اليهودي ، وحاول هرتزل الاتصال بالسلطان واغرائه بالمال (قروضاً ومنحة) للحصول على موقع قدم للوجود اليهودي ، بيد أن السلطان تعفف ورفض هذا العرض قائلًا [لا اقدر أن أبيع ولو قدماً واحداً من البلاد ... ، لااستطيع أن أعطي أحداً أي جزءٍ منها ابداً] ، وكان هذا الموقف كريماً جداً وعاه الفلاحون الفلسطينيون ولم يعه الملاك وبخاصة الغائبون منهم حيث باعوا الأراضي باثمان خيالية ، ولم يقف بوجه الخطر اليهودي الداهم سوى الطبقة البرجوازية المتنورة ولعب ابناؤها دوراً مهماً في اشاعة الوعي الوطني والقومي المعارض للوجود الصهيوني ، غير أن محاولاتهم لم تستطع التصدي للتطورات السريعة المتلاحقة ، فقد استطاع اليهود الاستحواذ على بعض الأراضي واقاموا عليها مستعمراتهم بالحجم الذي ضاعف من هجرة اليهود وتزايدها ، حيث وصلت نسبة المهاجرين منهم الى ١٠٠٠٪ خلال ٤٢ عاماً الأمر الذي قاد الى انحسار القاعدة الاقتصادية العربية المتخلفة لحساب تنامي القاعدة الاقتصادية اليهودية المتطورة (جدول ١١ ، و ١٢) ، وقد رسخ الوجود اليهود سيل المساعدات والمعونات التي بلغت من مصدر واحد (البارون روتشيلد) حوالي ٢٠ مليون دولاراً أو ٦٠ مليون فرنكا فرنسياً على رأي بعض المصادر في الوقت الذي لم يتلق الاقتصاد العربي أية معونات مالية وفنية باستثناء القروض الضئيلة التي قدمها البنك الزراعي العثماني . ويؤكد لنا المؤلف أن نسبة الحيازات العائدة للصندوق اليهودي نمت بنسبة ٣٧٦٪ ، في حين بلغت نسبة الحيازات الخاصة ٣٠٠٪ ويبدو أن تطور الاستيطان الصهيوني في المنطقة السهلية الساحلية كانت بنسبة ٢٠٠٪ عام ١٩٢٩ وفي منطقة مرج بن عامر ١٣٥٠٪ (الجداول ١٣ ، ١٤ ، ١٥) والجداول (١٦ ، ١٧ ، ١٨) وبحكم اساليب الاغراء أو الخداع والمكر استطاع اليهود بدعم من الوجود البريطاني الانتدابي الاستيلاء على معظم اراضي الغائبين والملاك المقيمين باسعار خيالية ، في نطاق نمط الانتاج اليهودي المعتمد على أساس استثمار متطور للعمل ورأس المال ووسائل الانتاج ،

وهي صيغة جديدة تختلف كلياً عن النمط العربي المتخلف ، وتتلخص الأسس العامة للنمط اليهودي كما تصورها هرتزل بالتأكيد على العمل الجاد واخضاع العمال الى نظام عمل دقيق وانضباط عسكري (الكيوبتز والموشاف) وعمل تعاوني جماعي ضمن بنية جماعية لملكية الأراضي ومحاولة تنويب وطبخ التيارات السياسية في سياق حماية الوطن القوي لليهود في فلسطين العربية .

تقويم الكتاب

يظل الكتاب اطلالة ذكية ومحاورة تأريخية محايدة لاستقراء الواقع الاقطاعي في فلسطين ، وقد وفق المؤلف بترتيب الأحداث في سياقاتها المنطقية وترتيبها التأريخي بالقدر الذي جعل من الكتاب مصدراً عربياً يرفد المكتبة العربية ويسد فراغاً عانى منه الباحثون عن القيمة العلمية لجوانب ظلت مهملة لم تنل عناية الكتاب الآخرين ، وبتقديرنا المتواضع أن هذا الجهد قمين بقراءة المواطن العربي ، متخصصاً كان أو غير متخصص ، ولولا القيمة التأريخية للكتاب لما أجهدت القارىء وأخذت بيده إلى حيث التواصل مع واقع عربي مغفل .

مجلة العلوم الاجتماعية ــ العدد ٢ ــ المجلد ١٢ ــ صيف ١٩٨٤ (صفحات من ٣٠٣ إلى ٣١٢)

جان دريفيون : التوجيه التربوي والمهني .

منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٨٢ (١٩٣ صفحة)

قاسم علي الصراف
قسم علم النفس التربوي ــ جامعة الكويت

كتاب التوجيه التربوي والمهني هو من تأليف الكاتب الفرنسي الاستاذ جان دريفيون ، مدير المعهد الاقيليمي للتوجيه التربوي والمهني في كاين بفرنسا ، وترجمة الاستاذ ميشال أبي فاضل ، وهو من منشورات عويدات لعام ١٩٨٢ .

يقع هذا الكتاب في مائة وثلاث وتسعين صفحة من القطع الصغير ، وقد كتب بأسلوب أدبي صرف في ستة فصول تتناول القضايا الأساسية في التوجيه ، والمقدمات التمهيدية له ، طرائقه وتقنياته ، وعلاقته بالعلوم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والتربوية ، ودور المرشد وطرائق عمله ، ثم نظرة استشفاف لآفاق المستقبل .

والقارىء لهذا الكتاب سيسعد بالمعلومات القيمة التي تناولها المؤلف فيما يخص التوجيه التربوي والمهني كقضية اساسية على درجة كبيرة من الأهمية لكل العاملين في مجال التوجيه والارشاد ، خصوصا والكتاب يزخر بأمثلة حية من واقع القائمين على عملية التوجيه في فرنسا ، البلد الرائد في ميدان التوجيه والارشاد .

يبدأ الكتاب بالمقدمة التي تمهد للموضوع قيد النقاش ، وفيها يتعرض المؤلف الى أهمية التوجيه التربوي والمهني في الحياة المعاصرة بحيث لم يعد حدثا بسيطا أو طارئا في حياة الناشئة ، بل أصبح التوجيه شأنا يهم كل القائمين على العملية

التربوية ، وعلى هذا فان الكتاب هو محاولة في اعطاء معنى جديد لاسهامات مرشدي التوجيه التربوي والمهني .

وفيما يلي عرض لأهم ماجاء في هذا الكتاب من معلومات موزعة على فصوله الستة .

الفصل الأول :

يتناول هذا الفصل القضايا الأساسية في التوجيه ، ويأتي في مقدمة هذه القضايا فكرة التوجيه الفردي ، ويعتبر التوجيه الفردي أساسا ضروريا لتقييم الفرد داخل المجتمع الذي يعيش فيه ، عن طريق دراسة ميوله في مراحل نموه المختلفة ، والتعرف على أوقات فراغه ، وعلى كيفية استغلاله للنشاط الرياضي والسياسي والديني والاجتماعي . ويأتي على رأس هذه الميول الميل المهني الذي يساهم الى حد كبير في بناء شخصية الفرد ، وفكرة الميل المهني تستدعي فكرة التوجيه لانها ظاهرة تتعلق بتكيف اجتماعي ، ويحدد الميل المهني مستوى الطموح عند الفرد ، وبذلك يكون تعبيرا عن شخصية الانسان ، وعلى هذا يكون التوجيه المهني توجيها للشخصية النامية ، ويكون الميل المهني تعبيرا عن الذات . وهذا التعبير عن الذات الذي يلعبه الميل المهني يظهر عندما يشعر الفرد بأن تأكيد ميل مهني معناه القضاء على التطلعات والأحلام وخصوصا في مرحلة المراهقة ، ولهذا السبب يجب الأخذ بعين الاعتبار عند استعمال التوجيه المهني الاطار الاجتماعي ـــ الاقتصادي ، والخلفية الاجتماعية ـــ الثقافية للفرد ، لأن في هذه الأشياء تأكيدا لفردية الانسان وتعبيرا عن ذاته وشخصيته ، ومن هنا نرى أن فكرة التوجيه المهني تأخذ معنى خاصا لانها تقوم بعمل مقارنة بين ما يحبه الشخص ويرضى به وبين القدرات التي يملكها هذا الشخص ، وكذلك مراعاة الامكانيات المتاحة داخل المجتمع الذي يتواجد فيه الفرد ، والتوجيه المهني بهذا المعنى هو التوجيه الذي يبصر الفرد بحقوقه داخل المجتمع ، بينما عملية تبصير الفرد بواجباته نحو المجتمع تسمى ب « التوجه » .

وينهى الكاتب كلامه عن التوجيه الفردي بالتحدث عن التوجيه المثالي ، والتوجيه التثبيتي ، والتوجيه التثبيتي هو التوجيه الذي يسعى الى تحقيق الميل المهني عند الفرد ، أما التوجيه الكلامي فهو التوجيه الذي يسوى بين ذات الفرد والذات المجسدة التي تمد وجودها من استشارة الآخرين .

الفصل الثاني :

يتعرض هذا الفصل الى مقدمات في التوجيه والى العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار اثناء ممارسة التوجيه التربوي والمهني ، ومن هذه العوامل :

١ ـــ الاقتصاد والتوجيه : النظام الاقتصادي الحديث يجعل من قضية التوجية المهنى احدى المسائل الاساسية في الاقتصاد ، اذ يسعى الى وضع كل عامل في مكانه الصحيح ، ولكى يبقى الاقتصاد متقدما وفعالا يجب الاكثار من عمليات الانتقاء المهني ، ولكن المشكلة التي تواجه التوجيه المهني في هذا المجال هي التبديلات المهنية التي تتطلبها الحياة المعاصرة ، وللقضاء على هذه المشكلة يجب التنسيق بين كل من التوجيه التربوي والتوجيه المهني ، فعلى التوجيه التربوي أن يعد الأفراد الاعداد الأمثل بما يتعلق بكفاياتهم وعلى التوجيه المهني أن يهتم بتنسيق قرارات الأفراد وأذواقهم مع الواقع الحالي والتوقع المستقبلي ، أي أن على التوجيه التربوي والمهني الاخذ بعين الاعتبار خصائص سوق العمل ، أي نوعية العمل ومستوياته ، وهذا يتطلب أن يكون التوجيه قبل وأثناء عملية الاعداد التربوي والمهني ، وأن يلزم الفرد لسنوات عديدة .

٢ ـــ التوجيه وعلماء النفس والاجتماع : يرى علماء النفس والاجتماع بأن علميات التوجيه تبقى في مجموعها شديدة الاختلاف باختلاف الفئات الاجتماعية المهنية المفحوصة ، وان لا يجب أن يكون نقصان المال ولا الاختلافات الجنسية أو العائلية تشكل عوائق لاختيار حالة معينة في العمليات التوجيهية . وبينما يهتم علماء الاجتماع بالتغيرات الاجتماعية التي

تحدث على صعيد المعيشة ، يهتم علماء النفس بالتغيرات النفسية التي تنتج عن التغيرات الاقتصادية والتقنية . وبذلك ينصب اهتمامهم على ابراز أهمية عدم التكيف التربوي والاجتماعي في المرحلة التمهيدية لعملية التوجيه .

٣ ــ التوجيه وعلماء النفس والتربية : ينظر علماء النفس والتربية الى فحص المظاهر السيكولوجية لعملية التوجيه ، واعتبار الاقبال على التعليم محصور بكفاية المستفيدين للانتفاع من الإعداد المسبق والمتواصل لعملية التوجيه ، وأن الفروق بين الأفراد هي فروق في المستوى وليس فروقا في الطبيعة فقط ، وعلى هذا يجب الاهتمام بقضية الكفاية والتعرف على الاختلافات ما بين الأفراد في القدرات والاستعدادات لتنفيذ العمل بغية اكتشاف نوع العمل الذي يكون للفرد حظ أوفر بالنجاح فيه ومن المؤكد أن قدرات الأفراد تتباين بتباين العمر وبتباين مستوى النضج ، وأن العمر ومستوى النضج سيكونان أوضاعا بالغة الأهمية في عملية التوجيه ، ويرى علماء التربية أن التعليم هو توجيه ، وأن على الأطفال ألا ينجحوا فحسب بل أن ينجحوا في الوقت المحدد .

الفصل الثالث :

ويبحث في طرائق التوجيه وتقنياته من حيث المراحل العملية للتوجيه ، وأوقات عملية التوجيه تحددها البنيات الاجتماعية ففي المرحلة التحضيرية تفرض الحياة المدرسية أنماطا وأنظمة خاصة للتوجيه تتلاءم ومراحل نمو الطفل في السنوات الدراسية ، والتوجيه المقترح في هذه المراحل هو توجيه تربوي في البداية ثم يتحول شيئا فشيئا الى توجيه مهني في نهاية المرحلة الثانوية عند السن السادسة عشرة ، وتستدعي المهنة المعاصرة تدريبات وتبديلات مزمنة مما يستدعي الأمر الى الاهتمام بفكرة توجيه مهني يتم على مستوين مختلفين : الأول في المرحلة الدراسية ، والثاني في حدود بين الـ ٤٠ ــ ٤٥ سنة .

ويتطرق الكتاب الى أربع فئات من طرائق التوجيه هي :

١ ــ طريقة « دعه يعمل » : وهي الطريقة التي تتيح للفرد الفرصة بأن يعمل كيفما يشاء الى أن يتوصل بعد عدة محاولات الى ايجاد المكان الذي يكون فيه اكثر فاعلية وأكثر ارتياحا .

٢ ــ طريقة التوجيه الالزامي : وهي أن تلزم الأفراد بالقيام بمهمة ما دون أخذ مشاعرهم وقدراتهم واستعداداتهم بعين الاعتبار .

٣ ــ طريقة الانتقاءات المتتالية : وتستعمل مع الأفراد الأقل موهبة والأقل كفاية والأقل حظا في التعليم ، وتقوم على اسناد وانتقاء عمل خاص يتناسب ومستوياتهم .

٤ ــ الطريقة التربوية : وتقوم على المفارقة بين فكرة التربية وفكرة التوجيه ، فليست المسألة توجيه طفل نحو مؤسسة توفر هذا النوع من التعليم أو ذاك ، ولكنها رغبة في تكيف مستمر لشكل التعليم مع حاجات الطفل .

الفصل الرابع :

ويتناول بالتفصيل دور المرشد التربوي والمهني الذي يعتمد على القيادة والفطنة والتقييم ، مع وجوب أن يكون هذا الدور مثيرا ومهدئا في آن واحد ، وأن يتيح للمسترشد أن يجد نفسه ويتعرف اليها ، ويجب أن يكون المرشد حياديا ، وحياد المرشد هو شرط من شروط موضوعيته ، وأن الذي يقوم بعملية الارشاد يجب أن يكون لديه معرفة كافية بالبيئة التى نشأ فيها المسترشد ، وأن يشارك المسترشد في القرارات التي ستتخد فيما بعد ، واذا لم تستوف هذه الشروط فأن الفرد يتصرف كما لو أنه خاضع لقرار توجيه وليس منتفعا بالارشاد . ودور التوجيه التربوي يبدأ قبل التوجيه المهني ، اذ أن التوجيه التربوي يبدأ من المرحلة الابتدائية حيث يبحث في قضية توافق أو عدم توافق الطفل مع التعليم الابتدائي .

ولا شك أن البنيات الاجتماعية هي التي تحدد ميزات وظيفة المرشد لأن المعرفة المسبقة للبيئة التي يعيش منها المسترشد هي أحد الشروط الضرورية للعمل التوجيهي ، ويجب أن يكون المرشد سيد تقنياته الخاصة ، فهو مسئول عن الوسائل التي يستخدمها في الارشاد كما أنه مسئول عن الطريقة التي يستنتج بها الارشاد ويقدمه .

الفصل الخامس :

ويتعرض الى شرح طرائق عمل المرشد والتي تتلخص في الآتي :

١ ــ المرشد يتلقى المعلومات التي يقدمها العميل أو المسترشد عن طريق المقابلة الشخصية التي تمثل مصدرا غنيا للمعلومات ويكون لها كذلك أثر واضح في تخفيف التوتر لدى المسترشد . ويستقى المرشد معلوماته كذلك من الأهل كشواهد عن حياة الطفل وعلاقته بالآخرين ، ومن المدرس ومن البطاقة المدرسية ومن نتائج الامتحانات والاختبارات النفسية التي يكون قد أخضع طلاب المدرسة لها .

٢ ــ المرشد يقدم المعلومات بعد الحصول عليها الى افراد فريق التوجيه ومن ثم يقوم بصياغة بعض الفرضيات ويحاول طرح أجوبة للأسئلة التي آثارها موضوع المقابلة الشخصية ومن ثم تقديم المعلومات الضرورية للمسترشد بعد أن يهيىء المسترشد نفسيا لاستقبال هذه المعلومات عن طريق :

أ ــ وضع المسترشد في حالة تقبل .

ب ــ مناسبة المعلومات وتطابقها مع اهتمامات المسترشد .

جـ ــ ملاءمة المعلومات لمستوى المسترشد .

د ــ اعطاء التوضيحات الاجتماعية عن طريق اشراك المسترشد في تقبل المعلومات .

بالاضافة الى ذلك ، يقوم المرشد بتوفير المعلومات الضرورية للوالدين لاشراكهما في المسئولية .

٣ ــ المرشد يقوم بالارشاد مستندا على مبدءين هامين :

١) الماضي يقرر المستقبل : فهو يبحث في ماضي الفرد عن مبررات افتراض التصرفات الحالية ، فهو ينظر الى الميول ، والتطلعات والحاجات ، والقدرات ، قبل الوصول الى مرحلة الصياغة .

٣) المستقبل يقرر الحاضر : أي ما يهم المرشد أثناء اعطاء عملية الارشاد للمسترشد هو ليس ما هو عليه الآن فقط وانما ما سيكون عليه في المستقبل أيضا ، ولهذا يجب على المرشد أن يكون صاحب نظرة مستقبلية لتقدير صفات التنظيم الاجتماعي في المستقبل .

٤ ــ عمل المرشد يستمر الى ما بعد الارشاد : يجب على المرشد أن يفهم الطفل أو المراهق وعائلته أن جميع التطلعات لا يمكن أن تلبى عن طريق توجيه تربوي أو مهني ما لم يكن هناك توجيهات ثانوية أو مفوضة في نطاق فترات الفراغ ، أو في نطاق الحياة الاجتماعية ، وعلى المرشد اقتراح خطة لمساعدة الفرد على تحقيق أمانيه والعمل والاشراف على تنفيذ هذه الخطة .

الفصل السادس :

ويتطرق الى نظرة مستقبلية في مجال التوجيه والارشاد ملقيا بعض الضوء على ما يمكن أن تكون عليه آفاق عمل مرشد يسعى لخلق ظروف مناسبة للسعى وراء سعادة الأجيال القادمة التي قرر توجيه وأرشاد حياتها الاجتماعية ، وعمل المرشد مستقبلا يتطلب منه أن يكون ايجابيا وواقعيا مع الظروف المحيطة بالمسترشد ، وعالم نفس يقترح توجيهات تعويض لكي لا يقضى على ما هو مخزون ، ومرب فاضل يعمل مع فريق من المربين حتى تكون التربية كلية وشاملة ، وحتى يكون التوجيه مستمرا ، وعن النظرة المستقبلية جعل التربية متكيفة مع الطفل ، وهذا يفترض من المرشد معرفة الطفل لا بعد العمل فقط ، وانما قبل العمل أيضا . واحدى نظرات المرشد المستقبلية هي تربية الحرية في اطار تربية كلية ، ومع أن التوجيه يستهدف حل الصراعات الداخلية للأنسان ، الا أن ما نلاحظه هو أن هذه الصراعات هي الى حد ما ، تلك التي يعيشها الانسان أكثر من تلك التي يجب أن يحلها المرشد .

ملاحظات حول الكتاب :

ولعل القارىء لهذا الكتاب يجد صعوبة في استيعاب المعلومات التي يحاول سردها ، اذ أن الكتاب مكتوب بلغة أدبية بعيدة عن الموضوعية العلمية الأمر الذي حدا بالكاتب الى أن يتوسع في شرح أفكاره أكثر مما ينبغي ، ويشذ في كثير من الأحيان عن الفكرة الرئيسية الى شرح مفاهيم أخرى قد لا تتصل الى الموضوع بصلة مباشرة ، وهذا التشطيط يقطع على القارىء سلسلة أفكاره وتتبعه للموضوع الرئيسي .

الأمر الثاني الذي يتعلق بهذا الكتاب هو عدم حرص الكاتب على أن تكون عناوين فصول الكتاب انعكاسا لمحتوى هذه الفصول ، اذ أن في كثير من الحالات يرى القارى بأن هناك سلسلة مفقودة بين ما يقرأه وبين عنوان هذه الصفحات ، كما أن هناك تكرارا لا داعي له في كثير من المواقف حتى أن من يقرأ الفصل الثالث (طرائق التوجيه وتقنياته) ويقرأ الفصل الخامس (طرائق عمل المرشد) يرى بأن الكاتب يتكلم عن نفس الشيء وانما بتعبير مختلف ، ولعل عذر الكاتب في ذلك أن طرائق عمل المرشد هي نفسها طرائق التوجيه ، وقد يكون صائبا في ذلك الى حد ما ، لأن هناك تشابها كبيرا بين ما يقوم به المرشد كعمل (الفصل الخامس) وبين التوجيه كطريقة وأسلوب (الفصل الثالث) .

على ما يبدو استهدف الكاتب من طريقة عرضه للمعلومات أن يكون الكتاب للمتخصصين والعاملين في مجالات التوجيه والارشاد التربوي والمهني وعلى هذا جاء بكثير من المعلومات التي لا يمكن استيعابها الا ممن تكون له خلفية في ميدان التوجيه والارشاد ، والكتاب مع ذلك تنقصه بعض الدقة في التعبير عن المفاهيم المستعملة في مجال الارشاد ، فلو نظرنا مثلا الى الفصل الأول الذي يتخصص في تناول القضايا الاساسية في التوجيه ، نراه لا يذكر الا قضيتين فقط هما قضيتا « التوجيه الفردي » و « التوجيه الجماعي » رغم أن الفصل يبدأ بلفت نظر القارىء بأنه سيتكلم عن القضايا الأساسية التي تتعلق بمسألة التوجيه . والتوجيه

الفردي والتوجيه الجماعي هما من طرق الارشاد النفسي وكان من الأفضل دكرهما في (الفصل الثالث) تحت عنوان طرائق التوجيه ، ومن هذا يتبين ان الكاتب لم يراع الدقة في استخدام المفاهيم من حيث توزيعها على فصول الكتاب .

ويتطرق الكتاب في الفصل الثاني الى التوجيه والارشاد والعلوم المتصلة به ، ولكنه بدلا من أن يربط موضوع التوجيه والارشاد بهذه العلوم ويبحث في العلاقة بينه وبين هذه العلوم ، فهو ينظر الى هذه الأشياء من زاوية أخرى ويعاملها على أساس أنها عوامل يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء البحث في قضية التوجيه التربوي والمهني ، ونرى من استخدام الكاتب لكلمة « عوامل » كذلك عدم الدقة في استخدام المفاهيم عندما يتكلم عن : الاقتصاد والتوجيه ، علم النفس والاجتماع والتوجيه ، علم التربية والتوجيه ، وكان من الأفضل التحدث عن هذه العلوم وعلاقتها بالتوجيه التربوي والمهني .

ولعل من أبرز معطيات هذا الكتاب هو نظرته الاستشفافية لآفاق المستقبل فيما يخص عمل المرشد وجهوده وتقنياته كما يعكسه الفصل الأخير من الكتاب . فالمرشد من واجبه الاسهام مع الآخرين في خلق أشكال جديدة من الحياة المدرسية والاجتماعية ، وهذا يتطلب منه الاهتمام بالطفل مبكرا من حيث رعاية نموه ومراقبة قدراته وميوله وتطلعاته عن طريق التوجيه المستمر ، وهذا يعنى ان التوجيه يتطلب كل طرائق التربية الحديثة ، وأن تكون هذه التربية متكيفة مع الطفل أكثر من تكيف الطفل مع التربية . وستنحصر مهمة المرشد اعلام المراهق بعد ذلك عما يجب توقعه في مستقبل أيامه وما هي الخيارات المطروحة أمامه في ظل ما يملك من قدرات وكفايات وامكانيات ذاتية ، وبهذا يشهد المرشد الماضي ويعيش الحاضر ويترجم المستقبل ، ويبقى التوجيه في رأيه حدثا يجب أن يعيشه مع الآخرين لامكانهم .

هذه بعض الملاحظات البسيطة حول كتاب « التوجيه التربوي والمهني » لكاتبة (جان دريفيون) ، ولكن الكتاب رغم صغر حجمه وقلة صفحاته ، الا أنه محاولة جادة في اثراء ميدان التوجيه التربوي والمهني بصفة خاصة ومساهمة

فعالة في خدمة العاملين في مجال التوجيه والارشاد بصفة عامة ، والكتاب بشكل عام لم يأت بشيء جديد في مجال التوجيه التربوي والمهني ، ولكن ما عرضه لنا كان بطريقة جديدة وبأسلوب أدبي مشوق .

مجلة العلوم الاجتماعية ــ العدد ٢ ــ المجلد ١٢ ــ صيف ١٩٨٤ (صفحات من ٣١٣ إلى ٣٢٦)

عبد المالك خلف التميمي : التبشير في منطقة الخليج العربي .. دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ١٩٨٢ (٣٣١ صفحة)

مراجعة : محمد محمود ربيع
قسم العلوم السياسية / جامعة الكويت

ينقسم الكتاب الى تمهيد ، وسبعة فصول ، وستة ملاحق تشتمل على خطة الارسالية الأمريكية العربية ، ودستور الارسالية ، ومؤسساتها الحالية في المنطقة ، وتمويلها من واقع المصادر والاحصائيات الرسمية ، وأسماء المبشرين ومهامهم الذين قابلهم المؤلف خلال عمله الميداني ، ووثائق وصور زنكوغرافية لبعض المراسلات الهامة المتعلقة بالموضوع .

يمهد الكاتب لدراسته بملاحظة أن الفكر الغربي الامبريالي تسلل الى المجتمع العربي بوسائل متعددة في مرحلة سابقة على فرض السيطرة العسكرية والسياسية في محاولة لترويض الأفكار على تقبل التغيرات التي حدثت فيما بعد بأقل قدر من التضحيات من جانب القوى الأجنبية . والتبشير بمعناه الشامل هو تبشير ديني وثقافي أقيمت من أجله مؤسسات سرعان ما استغلت لأغراض سياسية وخاصة بعد أن بدأ تسابق القوى الامبريالية الغربية للسيطرة على منطقة الخليج العربي في القرن التاسع عشر . وقد كانت البروتستانتية هي المذهب السائد بين هذه الإرساليات لارتباطها بالدولتين ذات النفوذ آنذاك وهما بريطانيا والولايات المتحدة . وكما بدأ النشاط التبشيري في المنطقة مع السيطرة الغربية فقد انتهى بانتهائها مخلفا بعض التأثير المحدود .

في الفصل الأول ، أوضح المؤلف أن النشاط التبشيري في منطقة الخليج يستمد شرعيته من مفهومه التاريخي الخاص وهو أن الجزيرة العربية كانت متأثرة بالمسيحية قبل ظهور الاسلام ، ومن ثم يتوجب إعادتها الى ديانتها السابقة . وقد اعتمد ذلك النشاط على حافز إضافي هو المكانة الكبيرة التي حظى بها السيد المسيح « ع » في القرآن الكريم . يحصر المؤلف الطرق التي دخلت المسيحية من خلالها الى شبه الجزيرة العربية قبل الاسلام في طريقين :

١ ــ الحركة النسطورية التي دخلت عن طريق فارس بعد رحلة طويلة في الشرق العربي .

٢ ــ الأحباش ، وكانوا قد احتلوا وحكموا جنوب الجزيرة العربية قبل الاسلام .

الحركة النسطورية : يوجز المؤلف الانشقاق المذهبي الذي تعرضت له الكنيسة في بداية القرن الرابع في مذهبين تزعم أولهما سيريل في الاسكندرية والثاني نسطوريوس في سوريا . وقد اختلفا حول طبيعة السيد المسيح والعلاقة بين الطبيعة الالهية والطبيعة الانسانية في شخصه . فبينما أكد سيريل على الطبيعة الالهية الخالصة للسيد المسيح أي عدم وجود انفصال في طبيعة المسيح الالهية والانسانية ، فإن نسطوريوس الأنطاكي كان يعتقد أن للسيد المسيح طبيعة مزدوجة إلهية وإنسانية معا وأن هاتين الطبيعتين متحدتان معا ، واعترض على تسمية مريم العذراء بوالدة الإله . ونتيجة لحرمان نسطوريوس من المجمعات المقدسة الخاضعة لسيريل فقد ازداد الانشقاق واستمر نسطوريوس بطريرك القسطنطينية في نشر تعاليمه التي لاقت ترحيبا في أنطاكية وما بين النهرين وفارس والجزيرة العربية . إلا أن خوف أكاسرة فارس من انتشار الحركة أدى الى اضطهادها عام ٣٧٩ م في عهد شابور فهاجرت الى شبه الجزيرة العربية عن طريق الخليج وخاصة في عُمان وقطر والاحساء على السواحل الشرقية لشبه الجزيرة . وقد اعتنق بعض العرب المسيحية وازدهرت النسطورية هناك لعدم وجود حركة دينية مناوئة . لكن انتشارها عبر الطرق التجارية الى الشمال الغربي حتى يثرب كان محدودا لسببين هما دخول الأحباش المنتمين الى مذهب سيريل الى المنطقة ، ثم ظهور الاسلام .

ثم يشرح المؤلف نقاط الاتفاق والاختلاف الرئيسية بين المسلمين والمسيحيين كما وردت في القرآن الكريم . فقد اتفقوا على معجزة مولد السيد المسيح ، وعلى معجزاته ، وعلى نبوته . بينما اختلفوا حول طريقة موته ، إذ خلافا لما ذهبت اليه الاناجيل الأربعة من أنه مات فعلا على الصليب تضحية وتكفيرا عن ذنوب البشر ، فإن القرآن الكريم يجزم بالقول « وما قتلوه وما صلبوه ولكن شُبِّه لهم » . كذلك اختلفوا حول المفهوم المسيحي للثالوث المقدس أي وجود ثلاثة أقانيم في إله واحد هي الأب والابن والروح القدس . يرفض القرآن ذلك أيضا إذ يقول الله « س » « لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد » . وقد عبر النسطوريون كما سبقت الاشارة عن رأي قريب من ذلك بتأكيدهم على إنسانية السيد المسيح .

يتطرق المؤلف من ذلك الى بيان كيفية استخدام المبشرين لتلك المكانة السامية للمسيح في القرآن في أعمالهم التبشيرية والتجائهم الى الاستشهاد ببعض الآيات القرآنية وتقديم تفسيراتهم الخاصة لها كقولهم بأن المقصود بأن المسيح ابن الله « س » هو أنه ابنه روحيا وليس ماديا ، كما أن الخلاف المتبادل حول طريقة موته ما هو إلا مجرد اختلاف طبيعي في وجهات نظر المفسرين يحدث في كل مجتمع والمهم هو اتفاق الديانتين على أنه قد رُفع إلى السماء .

ويربط المؤلف بين العداء الذي أظهره المبشرون ضد الاسلام والمسلمين وبين ميراث الحروب الصليبية والأحقاد التي أثارها بين الجانبين وخاصة توجيه الاتهام الى المسلمين بالكفر ، وإخفاء الأطماع الاقتصادية والسياسية لتلك الحروب تحت ستار الدين ، وادعاء الرغبة في ضمان حرية الحجاج المسيحيين الى القدس ... الخ . لهذا لم يكن غريبا تنسيق الجهود بين المبشرين والقوى الامبريالية ، والاعتماد على قوتها العسكرية والسياسية لمساندة نشاطاتهم .

تأصيلا لبدء النشاط التبشيري وتكوين مؤسسات متخصصة له ، يوضح المؤلف العوامل الثلاثة الرئيسية التي تضافرت على ذلك وهي : عصر النهضة ، وحركة الاصلاح الديني ، والتوسع الأوروبي . ورغم أن التبشير في شكله المبسط

المتمثل في نشر الكتاب المقدس قديم قدم المسيحية ذاتها ، فإنه يؤكد أن الانقسام الجديد بين الكنيسة الكاثوليكية والكنائس البروتستانتية أثر بالتالي على أساليب التبشير بحيث تحولت من التركيز على الاتصال الشخصي الى الاهتمام بالخدمات الانسانية مع ملاحظة أن الجهود التبشيرية لهذه الأخيرة كانت أكثر مرونة ونشاطا وحيوية من جهود الكنيسة الكاثوليكية . بالمثل ، فإن نوعية النشاط أيضا قد اختلفت بين الاثنين إذ كان البروتستانت يركزون على نشر الانجيل وتحويل أكبر عدد ممكن من الأفراد الى اعتناق المسيحية وذلك باستخدام عدد أقل من المبشرين ينتشرون على رقعة أكبر من البلاد . على العكس من ذلك كان الكاثوليك يعطون الأولوية في أي مكان لانشاء الكنيسة أولا كمؤسسة مركزية لها تنظيماتها وهيئاتها ولو استغرق ذلك وقتا أطول .

لقد عالجت حركة الاصلاح الديني في أوروبا محتوى العمل التبشيري نفسه ، لكن تظل لحركة التوسع الأوروبي أهمية خاصة لأنها هي التي حملت الرسالة المسيحية الى العالم في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر عندما بدأ الأوروربيون عصر الاستكشافات الجغرافية للعثور على طرق بحرية جديدة أقل تكلفة في نقل تجارة الشرق الى الغرب . بذلك تم اكتشاف امريكا والتوسع في اكتشاف الشرق . ويهتم المؤلف بالبعد الثقافي للتوسع الغربي لعلاقته بالعمل التبشيري بحكم أنه كان العربة التي حملت رجال الكنيسة ورسالتها الدينية الى العالم وانتشرت معها الثقافة والسلوك الغربيين .

يلاحظ المؤلف أن النشاط التبشيري للارساليات الغربية الكاثوليكية وخاصة الفرنسية قد بدأ في الشام مطلع القرن الثامن عشر بواسطة مدارس قليلة ومعاهد لدراسة اللاهوت ونشر الكتب الدينية . ثم وصلت أول إرسالية أمريكية بروتستانتية الى سوريا عام ١٨٣٠ قادمة من بيروت ومارست تأثيرها عن طريق التعليم والعلاج . ولدى شعور المبشرين بالاستقرار ، بدأ توسعهم باتجاه شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج التي كان التبشير قد وصل اليها أيضا منذ عام ١٨١١ على يد هنري مارتن الذي قام بترجمة الانجيل الى العربية . وكان أهم

نشاط للارساليات القادمة من سوريا ومن الخارج هو ترجمة ونشر وبيع الانجيل في الخليج وبغداد والمدينة وصنعاء وعدن وذلك خلال الأعوام ١٨٢٤ ، ١٨٢٩ ، ١٨٤٣ ، ١٨٤٨ ، ١٨٥٦ ، ١٨٨٤ ، ١٨٨٩ .

في الفصل الثاني ، يهتم المؤلف بالجهود التبشيرية للهيئة الأمريكية للارساليات العربية وذلك بعد أن يوضح الأهمية الاستراتيجية للمنطقة اقتصاديا وعسكريا وخاصة في مجال النفط حيث أصبحت الدول الأخرى تستورد ٦٠٪ من حاجتها منه من منطقة الخليج مما جعلها هدفا للأطماع الاستعمارية وجهود التبشير « لتحويل الناس الى المسيحية والدعوة الى قدرة الله » على حد قول آن هاريسون . والارسالية الامريكية العربية التي اتخذت هذا الاسم منذ عام ١٨٨٩ هي بعثة بروتستانتية للتبشير في الخليج العربي وشبه الجزيرة تابعة لا مركزيا للكنيسة الاصلاحية الهولندية بالولايات المتحدة . كان يرأس الارسالية د. لا نسنج أستاذ اللغة العربية السابق في معهد اللاهوت الذي أُنشىء عام ١٧٨٤ في نيوبرونزويك بولاية نيوجرسي الأمريكية . وقد ساعده في إنشاء الارسالية جيمس كونتين وصموئيل زويمر وفيليب فيليبس . والمقصود من التبعية اللامركزية هو أن علاقة الارسالية بالكنيسة الأمريكية الأم كانت قاصرة فقط على التمويل وتزويدها بأعضاء الهيئة التبشيرية . ونظرا لقلة عدد المبشرين فقد تركز نشاط الارسالية على منطقة الخليج العربي .

يقتبس المؤلف أقوال مؤسسي الارسالية لكشف أسباب اختيارهم للمنطقة هدفا للتبشير ، وتتلخص في أن « المسيحية كانت منتشرة في هذه البلاد في بداية عهدها ... وأن للمسيح حق استرجاع الجزيرة العربية .. إن من واجبنا إعادة المنطقة الى أحضان المسيحية » . وكانوا يأملون أن يؤدي النجاح في إعادة تنصير الجزيرة العربية الى فتح أبواب المنطقة بأكملها أمام التبشير المسيحي . ولتسهيل مهمتها ، حصلت الارسالية على تعاون المنظمات المشابهة التي سبق لها العمل في المنطقة وما حولها مثل اليمن والعراق والتي كانت تابعة لكنيسة اسكتلندا الحره ، والمجلس المسيحي للشرق الأوسط ، وجمعية الكنيسة التبشيرية . وقد حصلت

الارسالية بذلك على معلومات قيمة عن الأوضاع الاجتماعية والدينية للسكان والظروف الجغرافية للمنطقة .

يتتبع المؤلف بعد ذلك الجهود الميدانية للارسالية وكيف انطلقت من بيروت لتنشيء محطة لها في البصرة بسبب موقعها الهام على الرأس الشمالي للخليج .. وقد أصبحت محطة البصرة فيما بعد مركزا وقاعدة لعمليات التبشير في الخليج العربي كله مستفيدة في ذلك من حماية القنصلية الأمريكية التي أنشأتها الولايات المتحدة قبل ذلك . بعد ذلك أنشئت محطة البحرين عام ١٨٩٣ وترجع أهميتها كجزيرة الى وقوعها في منتصف المسافة بين البصرة ومسقط وقربها من الاحساء في السعودية . وقد تطور العمل بالمحطة بافتتاح مستشفى ماسون التذكاري والحقت بالمبنى مستشفى وكنيسة . وازدادت أهمية المحطة تدريجيا بعد أن اكتشف المبشرون أن العمل في البحرين أسهل من البصرة بسبب موقعها أولا ولكونها محمية بريطانية ــ ثانيا حيث يقول أحد المبشرين عن البحرين « إن وضعها السياسي يعطى قدرا أكبر من الأمان للعمل التبشيري مما هو الحال في البلاد العربية التي تنعم بقسط أكبر من الاستقلال » . أفتتحت بعد ذلك محطة مسقط بسبب موقعها على الطرف الجنوبي للخليج والتي استفادت أيضا من حماية القنصلية الأمريكية للمبشرين بصفتهم رعايا أمريكيين ، كما استفادت من مساعدات سلطان مسقط وخاصة إهدائه قطعة أرض لهم لتحويلها الى حديقة ملحقة بمنزل أعاد المبشرون بناءه وكذلك بناء مقبرة قريبة منه . وفي عام ١٩٠٨ انتهى بناء المدرسة والمستشفى الملحقتين بالارسالية وتوسيع كنسية زويمر في مسقط . ويلاحظ المؤلف أن محطة التبشير اتبعت نصيحة القنصل البريطاني بأفضلية شراء الارسالية للأراضي التي تزاول عليها نشاطاتها وعدم اتباع أسلوب الايجار تحسبا من احتمال سحب امتيازاتها فيما بعد .

في الكويت ، حصلت الارسالية عام ١٩١٣ على موافقة حاكمها الشيخ مبارك على شراء قطعة أرض لاقامة عدة أبنية ومستشفى عليها . وبينما كان هناك ترحيب بالنشاط الطبي والعلاجي ، فان الجهود التبشيرية كانت تواجه معارضة

من حاكم الكويت ورجال الدين فيها مما كان يدفع المبشرين الى التوقف عن التبشير والاقتصار على النشاط الطبي ثم العودة الى التبشير عندما تخف حدة المعارضة . وقد تخلت الارسالية عن عملها في الكويت عام ١٩٦٧ بسبب انتشار الخدمات الطبية الرسمية التي تقدمها الدولة من جانب ، ولفشل جهودها التبشيرية من جانب آخر . هذا وقد قرر مؤتمر الكنيسة الاصلاحية في الولايات المتحدة إيقاف عمل الارسالية العربية الأمريكية عام ١٩٧٣ وذلك بعد مضى خمسة وثمانين عام من بدء نشاطها في الخليج . وقد توقف التمويل بينما استمرت مؤسساتها تدار محليا ، فيما عدا البحرين حيث استمرت العلاقات الوثيقة بين مؤسسات الارسالية والكنيسة الأم .

في الفصل الثالث ، تناول المؤلف باسهاب استخدام الخدمات الطبية كوسيلة للتبشير مشيرا الى مقولة القس خيريت فان بيرسيوم بأن « المبشر الطبيب لا يجب ولا يمكن أن يتخلى عن العمل التبشيري النشط . فالطب ليس هو غاية الطبيب في حقل العمل التبشيري .. بل يجب أن يتضمن العمل التبشيري بالاضافة الى غيره من الأعمال » . كذلك تنادى دوروثي فان إس بضرورة التأكيد على التبشير الذي هو الهدف الحقيقي من وجود الارسالية » . ثم يورد المؤلف بيانات واحصائيات عن الأمراض المنتشرة في منطقة الخليج والأساليب القديمة التي كان الأهالي يلجأون اليها في العلاج وكيف أنها كانت قاصرة عن تقديم الخدمات اللازمة ي هذا المجال . ويدعم ذلك بتفصيل الانجازات الطبية للارسالية في كل محطة من محطاتها في منطقة الخليج منذ بداية القرن الحالي ، وعدد المترددين على مراكزها ، وعدد الحالات ، وأنواع الأمراض التي خضعت للعلاج ، وأسماء الأطباء المعالجين ، والمحطات التي عملوا بها .

في الفصل الرابع ، أوضح المؤلف الخلفية الدينية لاهتمام الارسالية الأمريكية العربية بالخدمات التعليمية والتي تنبع من تأسي المسيحيين بالسيد المسيح الذي كان يعلم أتباعه ويحثهم على نشر تعاليمه بين الناس . « وكان يسوع يطوف كل الجليل يعلم في مجامعهم ويكرز بشارة الملكوت » . ولكن المبشرين لم يقصروا جهودهم

على نشر تلك التعاليم بين المسيحيين فقط وإنما اعتقدوا أن من واجبهم تعليم الايمان المسيحي لغير المسيحيين . يقول القس هوتون في ذلك أن الهدف التبشيري يجب أن يكون غالبا على التعليم ، وأن يكون للأنجيل المقام الأول في الدروس اليومية ، وأن يكون الهدف التبشيري ظاهرا ، وأن يعلم الآباء أن ابناءهم يحضرون الى المدرسة ليتحولوا الى المسيحية . لكن سياسة استخدام التعليم كوسيلة مباشرة للتبشير واجهت عدة صعوبات أهمها :

١ ــ عدم ارتياح أولياء أمور التلاميذ لتركيز تلك المدارس على التعليم الديني المسيحي أساسا بينما كانوا يأملون استفادة أبنائهم من تعلم اللغة الانجليزية والعلوم الحديثة التي لا تتوفر في الكتاتيب والمدارس التقليدية .

٢ ــ بدء ظهور الوعي الوطني والقومي في المنطقة ، وبالتالي مقاومة الطابع الفج للتعليم التبشيري وتركيزه على التنصير بالأسلوب المباشر ، وتجاهله للثقافة الوطنية والتاريخ والدين واللغة العربية .

وقبل أن يتناول المؤلف تفاصيل الخدمات التعليمية للارسالية الأمريكية ، عالج بايجاز مفيد الخلفية العامة للتعليم التقليدي في منطقة الخليج . ثم شرح نشاطاتها في البصرة والبحرين ومسقط والكويت مستندا إلى احصاءات متنوعة عن جنسية التلاميذ وعددهم ودياناتهم وأسماء المدرسين . بعد ذلك عدّد ردود الفعل المحلية المعادية لجهود التعليم التبشيري ومحاولات تنصير التلاميذ وما أدى إليه ذلك من حث السكان السنيين والشيعة على السواء على إنشاء مدارس جديدة تحاول تعليم العلوم الحديثة والدين الاسلامي واللغة العربية لمقاومة المدارس التبشيرية .

بالنسبة للكويت ، ورغم أن الارسالية بدأت بعدد صغير من التلاميذ في منزل يسمى « بيت الربان » لتعليم اللغتين الانجليزية والعربية ، فقد ثارت معارضة قوية من المواطنين ورجال الدين أدت الى سحب معظم التلاميذ من تلك المدرسة . ترجع أسباب ذلك الى اصطحاب التلاميذ للصلاة في الكنيسة كل يوم أحد وتعليمهم الدين المسيحي وتزويدهم بنسخ عربية من الانجيل لمحاولة التأثير في آبائهم مع افتتاح مكتبة في السوق الرئيسي لبيع كتب الانجيل . وقد تمثل رد الفعل

في افتتاح المدرسة المباركية وهي أول مدرسة حديثة في الكويت ، ثم تكوين الجمعية الخيرية .

في الفصل الخامس ، يفصل المؤلف النشاط الديني للارسالية التي وضعت هدفا لها التنصير التام للجزيرة العربية انطلاقا من الخليج . وقد كان من عوامل التشجيع ما أكده بول هاريسون أحد القادة الكبار للارسالية الأمريكية من أن « العربي يتمتع بعقلية متديّنة ، وهو أكثر تديّنا من الأمريكي العادي » . والتبشير في المفهوم المسيحي هو نشاط ديني يهدف الى تنصير غير المسيحيين تنفيذا لقول الانجيل « فلتذهب اليهم وليكن لك اتباع بين جميع الأمم » . والتبشير ليس عملا بسيطا وإنما عملية معقدة تهدف في حال نجاحها الى تنصير التابع بعدة طرق مباشرة وغير مباشرة لاكتسابه الى الكنيسة التي تقوم بتعميق فهمه للمسيحية وتعمل على تنصيره النهائي . لهذا يرى بعض المبشرين أن آخر مراحل العملية التبشيرية الناجحة هي الكنيسة وصلوات الأحد . يقول د. ستانلي ما يلري أن العمل التبشيري في الكويت كان ينتهج ثلاثة أساليب رئيسية هي النشاط الطبي والتعليمي والديني .

ثم يفصل المؤلف الأنشطة المتعددة للعمل التبشيري الديني في الخليج وتشمل الرحلات ، وإنشاء مكتبات الكتاب المقدس ، وبناء المدارس والمستشفيات وتوزيع المطبوعات الدينية ، وإقامة صلوات الأحد . والغرض من الرحلات التبشيرية هو استكشاف المنطقة ودراسة عادات الشعب وتقاليده واتجاهاته الدينية مع توزيع الانجيل لمعرفة رد الفعل . أما مكتبات الانجيل فكانت من أهم المؤسسات التبشيرية حيث تقام في وسط السوق لاجتذاب المواطنين والتعرف عليهم وكسب صداقتهم كنشاط له الأولوية على بيع الكتب نفسها . وكان يتم اختيار البائعين من السكان المحليين المسيحيين الملتزمين دينيا وذلك لتسهيل التعارف وسهولة الاقناع . ثم يعطى المؤلف أمثلة على تصاعد المعارضة في محطات الارسالية المختلفة لعمل تلك المكتبات وخاصة بعد أن اكتشف السكان مهمتها التبشيرية . ويشرح صورا للتبشير غير المباشر الذي كان الأطباء المبشرون يزاولونه

بين المرضى في المستشفيات والعيادات بما في ذلك بيع الكتب الدينية أثناء فترة العلاج . يقول أحد الأطباء في ذلك : « إن الكتاب المقدس هو العمود الفقري للمستشفى وهو السبب الوحيد لوجودنا هنا » . وتحتل صلاة الأحد مكانة خاصة لأنها العبادة الوحيدة التي أدخلها المبشرون الى المنطقة وهي أشد الأساليب التبشيرية صراحة . بعد ذلك يأتي دور الكنيسة كأهم مؤسسة تبشيرية تفسح مكانا للصلاة والوعظ والمقابلات وخلق الجماعة المسيحية . يقول القس هوكون : « إن الكنيسة هي غاية ونهاية جميع مجهوداتنا حقا » . ويشرح كالفرللي هدف العمل التبشيري في الخليج بقوله أنه « تعريف العرب بالمسيح ليتقبلوه مخلصا لهم ، وثانيا تأسيس كنيسة مسيحية محلية تتمتع بالحكم الذاتي والكفاية والقدرة على التوسع » .

في الفصل السادس ، يدرس المؤلف النشاط السياسي للمبشرين ومدى علاقته بالاستعمار معطيا أمثلة بأقوال كثيرة منها : « إنها لحقيقة جغرافية أن التوسع الاستعماري كان الاشارة المباشرة لبدء العمل التبشيري » ، « إن النفوذ الغربي هو أيضا مسؤول عن وجود المبشرين المسيحيين » . ثم يفصل علاقات الارسالية مع السلطات التركية ، وعلاقاتها المتينة بكل من بريطانيا والولايات المتحدة من خلال ممثليها ، وإضفاء الحماية المباشرة على المبشرين التابعين للارسالية ، وأخيرا علاقاتها بالحكومات المحلية في المنطقة .

حول النقطة الأخيرة ، يسترعى المؤلف الانتباه الى خطورة تلك العلاقات التي تكشف مدى الدراسة العميقة المسبقة التي قامت بها القوى الاستعمارية والتبشيرية للمنطقة قبل بدء النشاط فيها بحيث تُستغل حاجة النخبات الحاكمة الى الخدمات الطبية للارسالية كوسيلة للحصول على امتيازات تتصاعد تدريجيا حتى يصل الأمر بالمبشرين الى التورط في نزاعات القبائل المحلية لمصلحة طرف دون طرف على ضوء المصالح الخاصة للارسالية . ويرى المؤلف أن التورط السياسي للارسالية في قضايا المنطقة كان في أغلبه انعكاسا لسلوكيات المبشرين كمواطنين غربيين لهم مثل عليا دينية وسياسية تعبتر جزءا من ثقافة تطورت منذ الحروب

الصليبية واستمرت أثناء نمو الحركة الاستعمارية في القرنين التاسع عشر والعشرين ظناً منهم بأن العالم غير المسيحي سيكون مفتةحا أمام العمل التبشيري . وقد بدأ هذا النمط من المفاهيم والعلاقات يضمحل بانتهاء الحرب العالمية الثانية واستقلال دول المنطقة مما حتم إعادة النظر في العلاقات بين المسيحيين والمسلمين .

في الفصل السابع ، يقوّم المؤلف سلبيات وايجابيات الارسالية والتي أشرنا إليها أعلاه ، ثم يتناول التطورات الحديثة في التبشير ، ومستقبل العمل التبشيري في الخليج وشبه الجزيرة العربية . وهو يلخص أسباب فشل الارسالية الأمريكية العربية في عدة عوامل هي قوة الشعور الاسلامي بين شعب المنطقة ، والتماسك القبلي والاجتماعي الذي حال دون تسرب المؤثرات الاجتماعية والثقافية الغربية ، وقسوة الظروف المناخية ، وعدم وعي الناس بالقضايا التي كان المبشرون يطرحونها ، وعدم الثقة في نشاطات الارسالية بسبب ارتباطاتها السياسية بالاستعمار البريطاني المسيطر على المنطقة آنذاك . يضاف الى تلك الصعوبات مشاكل أخرى خاصة واجهتها الارسالية وخاصة قلة عدد المبشرين في الجزيرة العربية والخليج وهي منطقة تبلغ مساحتها حوالي مليون ميل مربع يسكنها عشرة ملايين نسمة تقريبا . كذلك عدم اتقان المبشرين للغة العربية ، وعدائهم الصريح للاسلام ، وضعف الامكانيات المالية .

ويلاحظ المؤلف أن كل تلك الصعوبات والمشاكل دفعت القيادات الخارجية للنشاط التبشيري الى الاقتناع بخطأ المواجهة المباشرة مع الدين الاسلامي ، وأفضلية تطوير أساليب أخرى كالحوار وعقد المؤتمرات بين أتباع الديانتين على أمل أن تخدم تلك الاساليب بعض أغراض العمل التبشيري . وقد عقدت لذلك عدة مؤتمرات في سويسرا (١٩٦٩) ، ولبنان (١٩٧٢) ، وأسبانيا (١٩٧٤) ، وليبيا (١٩٧٦) . يقول جيمس اديسون وهو أحد المسئولين الكبار في ذلك المجال أن على المسيحيين أن يبحثوا عن وسائل تمكنهم من التغلب على الصعوبات التي تعترض التبشير . « وعلينا أن نجد وسيلة للالتفاف حول هذه العقبات كي لا نكون في موقف نهاجم فيه الاسلام وجها لوجه في أقوى معاقله . »

ملاحظات عامة :

الكتاب في مجمله جهد طيب وإضافة جديدة الى المكتبة العربية في حقل هام من حقول الدراسات الاجتماعية والسياسية . وترجع أهمية الكتاب في جانب منه الى وفرة المصادر الأصلية المرتبطة بالتبشير المسيحي في المنطقة والمتمثلة في نصوص تصريحات القائمين بذلك النشاط ، والكتب المعبرة عن وجهات نظرهم ، والمقابلات الشخصية المتعددة للمؤلف مع قادة الحركة التبشيرية في المنطقة وفي الولايات المتحدة ، والصور الزنكوغرافية لبعض الوثائق والخطابات الهامة .

ورغم أن الكتاب يعتبر وثيقة عن التبشير في تلك المنطقة الاستراتيجية الهامة من عالمنا المعاصر ، فإنه على الصعيد الداخلي يعتبر أيضا سجلا لبعض التطورات التي مرت بها المنطقة خلال فترة هامة من تاريخها . كما يقدم تحليلا لمواقف شرائح اجتماعية محددة من ظاهرة النشاط التبشيري ، ومواقف المساندة من بعض الدول الكبرى لذلك النشاط والاستفادة منه ، وردود الفعل الدينية والوطنية والقومية في مواجهة التبشير العقائدي والثقافي .

وهناك اقتراح فيما يتعلق بمنهج تناول الموضوع . فقد طرح المؤلف في صفحة ١٠ مجموعة من الأسئلة القوية المترابطة وهي : كيف قامت المؤسسات التبشيرية ؟ ما هي الوسائل التي اتبعتها ؟ ما هي طبيعة النشاط السياسي للمبشرين ؟ لماذا فشل العمل التبشيري في هذه المنطقة ؟ وفي صفحة ١١ يقدم « المحتوى » الذي خصّص فيه فصلا لكل مجال من مجالات نشاط الارسالية الأمريكية العربية مثل : الخدمات الطبية كمدخل للتبشير ، الخدمات التعليمية كمدخل للتبشير ... الخ . ورغم الترابط بين الأسئلة الواردة بالتمهيد في ص ١٠ وبين تصنيف المحتوى كما ورد في ص ١١ ، فاننا نفضل كثيرا المدخل الأول في معالجة الموضوع أي الاسئلة القوية المتماسكة التي أشرنا اليها والتي نقترح تحويلها الى عناوين لفصول الكتاب فيما لو أقدم المؤلف على إعادة طبعه .

وأخيرا ، فقد كانت الاحصائيات التفصيلية عن النشاط التبشيري في مجالات

التعليم والطب والدين ذات فائدة كبيرة ليس فقط لتدعيم الفروض التي قامت عليها الدراسة ، وإنما أيضا لامكانية استخدامها مستقبلا في أية دراسات مقارنة في مجالات مشابهة في دول العالم الثالث في افريقيا واسيا حيث لا يزال التبشير أداة رئيسية من أدوات الاختراق العقائدي والثقافي والحضاري بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج سياسية واقتصادية . تبدو أهمية ذلك في ضرورة دراسة تلك الجهود واستخلاص العبرة من محاولات صب جهود التنمية في المجتمعات المتخلفة في أطر غريبة عنها تعكس خلفيات ومصالح التحالف القائم بين بعض الكنائس الأم والقوى السياسية في الدول الكبرى التي تحمي النشاطات التبشيرية . ولعل المؤلف بما اكتسبه من خبرة في إعداد هذه الدراسة قادر على تزويد المكتبة العربية بما تفتقر إليه من دراسات مقارنة في هذا المضمار ستكون ذات فائدة كبيرة في الدراسات الخليجية خاصة ودراسات العالم الثالث عامة .

مجلة العلوم الاجتماعية ـــ العدد ٢ ـــ المجلد ١٢ ـــ صيف ١٩٨٤ (صفحات من ٣٢٧ إلى ٣٢٩)

فرج الله ديب

ـ القريـة وسوسيولوجيا الانتقال الى السوق .

دار الحداثة ، بيروت الطبعة الأولى (١٩٨١) ، ٩٧ صفحة

مراجعة : سمراء أحمد عنبر
قسم الاجتماع / جامعة الكويت

لعل من أهم النتائج التي انتهت اليها الدراسات الديموجرافية عن الهجرة الداخلية أو الهجرة الخارجية عدم التوصل الى قانون واحد يتحكم في هذه الظاهرة . فالهجرات البشرية لا تحدث بصورة تلقائية ولا تنشأ عن مجرد دافع بسيط واحد بل تتباين الدوافع التي تؤدي الى الهجرة من حيث شدتها من شخص الى آخر . وتشير الدراسات التطبيقية الى أن الديموجرافيين ، وغيرهم من المهتمين بهذا المجال ، يتعاملون مع ظاهرة مركبة شديدة التعقيد تنشأ عن ظروف متعددة ويحاولون التصدي لها لتفهمها وتفسيرها .

وتمثل الهجرة عرضا من أعراض التغير الاجتماعي ، وتمر كل منطقة أو دولة بمراحل تطور اقتصادي يتزامن معها توزيع السكان المحليين بما يتلاءم مع ظروف حياتهم الفردية والظروف الاقتصادية في الدولة . وهذا ما حدث في كل من أوربا وأمريكا الشالية في عصر الثورة الصناعية . وكما يبدو حاليا في بلدان الدول النامية بالاضافة الى تأثير العالم الغربي وسيطرته على مسار الاقتصاد العالمي .

يقدم المؤلف فرج الله صالح ديب في كتابه الذي يحمل عنوان « القرية وسوسيولوجية الانتقال الى السوق » والذي صدر عام ١٩٨١ لواقع مشكلة الانتقال من القرى الى ضواحي المدن .. ويضم الكتاب ٩٧ صفحة من الحجم الصغير ، ويقسمه الى فصلين ومقدمة .

الفصل الأول :

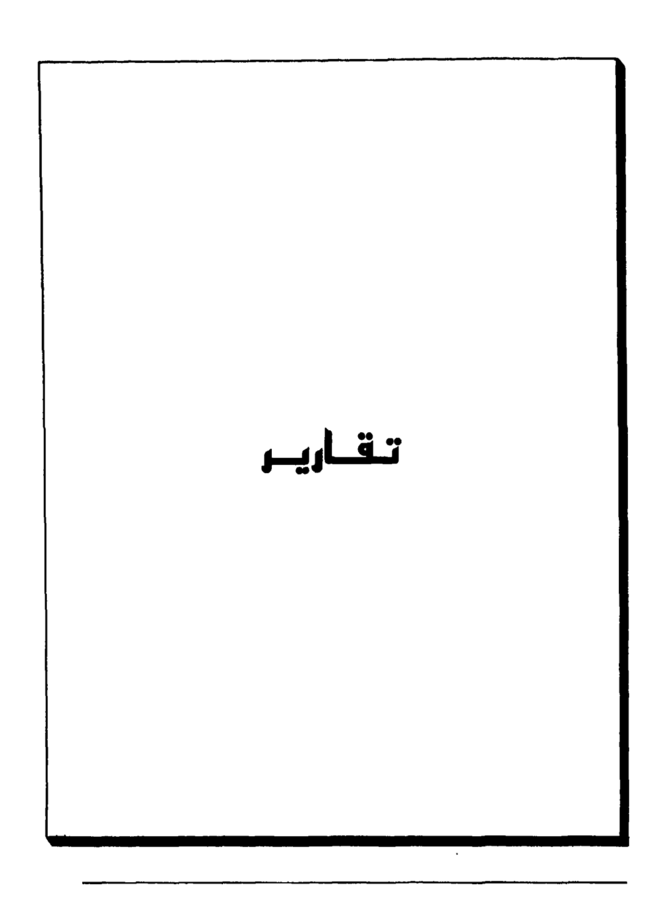
يشمل ثلاثة أجزاء تتناول دراسة حياة ثلاثة قرى لبنانية اختارها المؤلف . ويشير الكاتب من خلالها الى الاقتصاد المحدود ، وما يترتب عليه من آثار تنعكس على الحالة الاجتماعية للأهالي ، ودوره في زيادة تدعيم العلاقات القرابية والعلاقات الأنتاجية ، كما يتناول الكاتب في هذا الفصل ملامح الخلفية التاريخية والثقافية والجغرافية المشتركة التي تجمع بين هذه القرى ، ويتعرض للسياسة التي اتبعت في هذه المناطق وعلاقتها بالحكم الأجنبي الذي كان سائدا في لبنان . كما يتناول الكاتب النشاط التعليمي ودور المدارس والأرساليات الفرنسية التي أسهمت بقسط وافر في عمليات التغريب والترويج لأفكارها من خلال هذه الأساليب التعليمية . أي أن أبعاد ومساهمات هذا التعليم كانت عميقة الأثر في تثبيت التبعية الاقتصادية والاجتماعية . وبصورة عامة أبرز المؤلف علاقة الوضع الاجتماعي المعاصر بالمعطيات التعليمية والاقتصادية الحديثة بصورة جيدة . ويؤكد المؤلف أن بدايات التبعية والتخلف كانت في أوائل القرن الماضي في ظل الحكم العثماني ثم رسخت الحرب العالمية الأولى عملية اندماج المنطقة العربية كلية في السوق العالمي وعجلت بدفع آليات التخلف والتبعية . ويعني الكاتب بالتبعية الاقتصادية في هذا السياق تحول المجتمع من الاعتماد على اقتصاد زراعي رعوى متخلف ونشاط حرفي تقليدي يبدو في شكل محدود في أسواق المدن . وأنتقاله الى اقتصاد تابع (أي لا تعتمد فيه الصناعة على الزراعة ، ولا تقوم الخدمات فيه على تسويق منتجات هذين القطاعين) .

الفصل الثاني :

يتناول المؤلف في هذا الفصل موضوع الهجرة الى المدن والعوامل المؤدية الى الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة ، ثم يتعرض لبعض الهجرات الخارجية من هذه المناطق الى الولايات المتحدة ... كما يشير الى المشكلات الاقتصادية والتبعية الحديثة التي لا ترتبط بعوامل أو ظروف تاريخية . ويوضح الكاتب أن آثار هذا التخلف تظهر في التفكك الاجتماعي وضعف الانتماء القومي . ويرى « ان قطاع الخدمات السائد لا يساهم في بلورة انتماء وطني عام بقدر ما يحافظ على الانتماءات الاقليمية الطائفية والمذهبية والعائلة الضيقة » .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل في الامكان معالجة التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من نتائج .. وهل يوجد خيار بديل ، مثل الانعزال والاستقلالية التامة عن اقتصاد الدول الغربية ، ... ثم ما هي الاجراءات اللازمة (كالاستراتيجية في التنمية الاقتصادية المحلية) التي يمكن استخدامها في ضوء المعطيات الثقافية والاقتصادية والبيئية ... وما تأثير ذلك على معدل ونوعية التطور الاقتصادي ؟

ان هذا الكتاب يعتبر في الواقع نقطة انطلاق في البحوث والدراسات الديموجرافية والاقتصادية والسياسية سواء في الجوانب التي تناولها الكاتب أو التي لم يتطرق اليها ، وتبدو أهميته في أبرز القضايا المتصلة بالتبعية الاقتصادية والاجتماعية وكيفية معالجتها في دول العالم الثالث . وعموما يلقى الكتاب مزيدا من الضوء على عملية التحديث المصطنع التي يؤدي الى التبعية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية في الشرق الأوسط ، والتي تعتبر بلا جدال من المسائل التي تحظى بأهتمام واسع بين علماء الاجتماع والديموجرافيا لما لها من تأثير ملموس على مجتمعات الدول النامية .



تقارير

ـ المؤتمر الفلسفيّ الدّولي الخامس .

عبد اللطيف محمود
باحث تربوي / مصر

المكان : مدينة القاهرة معه الدول العربية .
الزمان : الفترة من ١٢ الى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٣ .
الموضوع : « الفلسفة ورجل الشارع » .

Philosophy & Mass-Man

١ ــ الدول المشاركة في المؤتمر وممثليها في المؤتمر : من الدول العربية

مصر : ا. مراد وهبة رئيس قسم الفلسفة بكلية التربية جامعة عين شمس ورئيس المؤتمر من جامعة القاهرة كل من ا.د مصطفى سويف . أميرة حلمي مطر وكذلك د. منى أبو ستة من جامعة عين شمس .

الجزائر : ا.د عبد الرزاق مسوم من الجامعة الجزائرية وتغيب ا.د عبدالله الشريط من الجزائر .

الأردن : ا.د عادل ضاهر من الجامعة الأردنية .
هذا وقد كان من المقرر أن يشارك ا.د طيب تزيني من سوريا لكنه إعتذر عن الاجتماع (المؤتمر) في اللحظات الأخيرة ، وكذلك اعتذر الفيلسوف الهندي شاتوبا .

وكذلك شارك في المؤتمر أندريه مرسبيه من سويسرا .
ومن **المكسيك** : جارسيا ألونسو ، **ألمانيا الاتحادية** : كون هوينز **كندا** : توماس لانجان ، **الولايات المتحدة** : أوتلو ، **إيطاليا** : برتاردوا **أوغندا** : بيا زازا ، **هولندا** : ضايير ، **بولندا** موراوسكن **بلجيكا** : قوربيكا ، **كينيا** : تيموروحي ، **إنجلترا** : نيوش **غانا** : ويريدو ومن **هولندا** كذلك حضر : ناوتا

٢ ــ أعمال المؤتمر وأهم الدراسات التي نوقشت فيه :

ــ عقدت الجلسة الافتتاحية في تمام العاشرة من صباح ١٢ نوفمبر في قاعة الاجتماعات الرئيسية بمبنى الجامعة العربية بالقاهرة وكان أهم ما دار فيها كلمة الدكتور التفتازاني التي رحب فيها بالمؤتمر وأعضاء الوفود ثم كلمة ممثل منظمة كونراد إديناور وهي المنظمة للمؤتمر ، وهي منظمة ثقافية بألمانيا الاتحادية والتي سبق لها تنظيم عدة مؤتمرات فلسفية بالقاهرة بالاشتراك مع جامعة عين شمس .

وكان أهم ما جاء بالجلسة الافتتاحية بعد ذلك ، كلمة ا.د مراد وهبة رئيس المؤتمر الذي أوضح الفكرة التي حركت لعقد هذا المؤتمر والتي يرى أنها تكمن في أن لكل فترة تاريخية فكرة محورية تسود وتقود تلك المرحلة ، وهو يرى أن الفكرة التي تسود القرن الحالي هي « انسان الجماهير » أو « رجل الشارع » ومرجع ذلك أن النموذج المهيمن علينا هو نموذج الكتل لا الأفراد . ثم يضيف أن تعريف عملية صعبة لأنه ربما يكون رجل الشارع هو « الرجل العادي » والذي يصفه هيدجر بأنه لا يتميز بفردية ومع ذلك فهو كل الأفراد » .

إذن فثمة مخاوف أن يتناسى الانسان فرديته ويتجاهلها وتبرز هنا أهمية الكشف عن القسمة المميزة بين الفيلسوف ورجل الشارع وهل هي قسمة حقيقية أم وهمية ؟

ثم يتساءل : هل رجل الشارع ينشأ من الفرد ؟ ويجيب بأن ذلك محتمل لكن ما هو إنسان الجماهير بالضبط ؟

يرى أن ذلك يجب أن يتحدد في ضوء عصر الفضاء وما تموج فيه من أحداث . وبعد فترة راحة بدأت جلسات الحوار :

ويمكن تقسيم الأبحاث التي قدمت إلى ثلاث محاور رئيسية هي :

١ ــ رؤية جديدة لقضية قديمة :

يرى بعض الباحثين من خلال ما دار من مناقشات أن قضية رجل الشارع ليست جديدة تماماً على الفلسفة بل سبق أن طرحت بشدة في العصر اليوناني عندما تنبه « سقراط » إلى الدور الاجتماعي الذي يمكن أن تقوم به الفلسفة لحماية إنشانية الانسان ومنع إستغلاله ، لكن القوى الإجتماعية المناهضة تمكنت من القضاء على هذا الاتجاه بأعدام « سقراط » وكانت تلك أولى محاولات « بتر التاريخ » وهذا هو عنوان الدراسة المقدمة من الدكتور مراد وهبة رئيس المؤتمر .

وهو يضيف أن هذا الدور قد إستمر بعيداً عن تناول الفلسفة حتى القرن الحالي والذي طرحت فيه القضايا الاجتماعية نفسها بألحاح أمام المفكرين .

وهنا يجب أن تقسم المفكرين إلى قسمين في ضوء ما يقومون به **أحدهما** ، هو المفكر المحترم والذي يوظف فلسفته إجتماعياً ويعيش مشاكل وقضايا عصره ومجتمعه .

أما الثاني : فهو من يغلق على ذاته وفلسفته باب العزلة مثل ما حدث « للوضعية » المنطقية مثلًا .

ومن هذا يبرز سؤال هل يمكن أن تكون ثمة طرق للوصل بين الفلاسفة والشارع بشكل لا يمنع التمايز بينهما ولكنه لا يفقد أي منهم مميزاته ؟

ونجد ثمة إرهاصات إجابه تينو في عنوان البحث المقدم من البروفسور (أندريه مارسية) الفيلسوف السويسري ونائب رئيس إتحاد الجمعية الدولية للدراسات الإنسانية وهو عالم في الفيزياء النووية . وقد عنون دراسته « إنسان النمل أو خطر فقدان كرامة الإنسان الحقيقية » . وهو يرى أن ظاهرة رجل الشارع أو إنسان الجماهير تبدو أكثر في العصر الحالي من خلال ظاهرة التخصص الدقيق في العمل والتي تجعل الانسان أشبه ما يكون بالنمل ، وهذه الظاهرة تفقد الإنسان خاصة احترامه لذاته ، وحبه لما يقوم به من عمل .

ولذلك فهو يدعو الفلاسفة أن يقلعوا برأيه عن ظاهرة التخصص الدقيق لديهم وذلك ضروري لتمكن الفيلسوف من الجمع بين خيوط الواقع الذي يريد تغييره .

ــ وهنا ينادي الدكتور/ عبد الرازق قسوم من الجزائر في بحثه « فلسفة جماهيرية أم فلسفة لرجل الشارع » بأن القضية رغم كونها قديمة في الفلسفة لكن تناولها لا يكون بأن يذوب الفيلسوف في رجل الشارع ، فالفلسفة بما لها من تقنيات وأساليب لا يمكن أن تصبح في بؤرة اهتمام رجل الشارع ، لكن يمكن لها أن تحدو له في نفس الوقت الأساليب التي تمكنه من تجاوز هذا الواقع بعد فهمه فهماً صحيحاً وعقلياً .

ــ ويحاول الفيلسوف البلجيكي « فوربيكا » أن يضع حلا وسطاً للقضية من خلال بحثه « الفلاسفة كأطباء للحضارة » ، حيث يرى أن دور الفلاسفة يمكن في الكشف عن عدم التوازن في الحضارة الانسانية في كل مراحلها ووضع الطرق التي تعيد هذا التوازن ضماناً لاستمرار الحضارة ونموها ، ولذلك فهو يقصر دور الفلسفة على مهمة توصيف ما هو كائن للمساعدة في عملية نقله إلى ما ينبغي أن يكون .

ومن هذا السياق الذي يعرض للقضية بين القديم والحديث عرضت أبحاث أخرى من : جون نيوسون وانجلترا عن « التفرد الانساني ونموذج جديد . ومن « كوازي ويريدو » من غانا عن « الفلسفة والرجل العادي » . ومن ناوتا من هولندا عن « الجذور التاريخية لمفهوم العزلة في الفلسفة الغربية . ومن « بيارازا من (أوغندا) عن « الفكر الناقد والفكر الاسطوري » .

٢ ــ تحديد المفاهيم :

كان المحور الثاني الذي يمكن رؤية أبحاث المؤتمر من خلالها هو الخاص بجانب محاولة تحديد.المفهوم الفلسفي « لرجل الشارع » .

فكانت دراسة الدكتور عادل ضاهر من الأردن « مفهوم رجل الشارع في

الفلسفة الوجودية » أحد تلك المحاولات .

ولقد اعترض منذ البداية في دراسته وفي مقابلة لي معه على هامش المؤتمر على مفهوم « رجل الشارع » حيث أن تعبير الـ Mass - Man في رأيه يتطوى على أبعاد سوسيولوجية لا يوحى بها ترجمته إلى « رجل الشارع » وهو يرى أن التعبير الأفضل هو الانسان ــ الجمهور أو الانسان ــ الدهماء ، ولقد ركزت دراسته على مفهوم الـ Mass - man في الوجودية وخاصة عند « كير كيفورد » و « هيدجر » و « ياسيرز » ، و « تميزيل مارسيل » ، وسارتز ، وأن هذا المفهوم مرتبط في الوجودية بمسألة العلاقة بين الفرد والمجتمع .

ــ أما الدراسة الأخرى التي طرحت هذا المحور كان من الدكتوره منى أبو ستة من جامعة عين شمس بمصر وكان عن « رجل الشارع بين سارتر وماركس » ويأتي هنا التحديد من خلال النقد والمقارنة بين كل من الوجودية والماركسية . وتتسع الدراسة هنا للعديد من الأمثلة والاستشهادات التي توضح جذور المفهوم في كل فلسفة منهما ، وما هي العلاقة التي يمكن أن يسمح بها وجوده لدى كل منهما من قيام مفهوم مشترك .

ــ ولقد شغلت بعض الأبحاث الأخرى بتحديد الفواصل المعرفية ، التي يمكن بها أن تميز بين كل من رجل الشارع ، الانسان العادي ، الفيلسوف مثل دراسة برناردوا من (ايطاليا) عن « الأسس المعرفية لرجل الشارع » ودراسة أوتلو من الولايات المتحدة الأمريكية) عن « الحياة اليومية والممارسة التقدية » ، ودراسة نجو روحى من كينيا عن « الانسان المميز في مواجهة رجل الشارع » .

٣ ــ وماذا بعد ؟

وكان المحور الثالث لهذه الدراسات التي نوقشت في المؤتمر هو وقفة لتحديد رؤية مستقبلية في ضوء ما يعطيه الواقع الحالي من مؤشرات ، ونود أن نلفت الانتباه أن بعض الدراسات يمكن أن يحتوي على كل هذه المحاور إنما كان التقسيم

على أساس السمة الأكثر سيادة في البحث . وكان من بين تلك الدراسات بحث الدكتورة « جارسيا الونسو » من المكسيك عن « فلسفة الفعالية ، الوسيلة لاكتشاف عقلية جديدة في إطار الثقافة التكنولوجية » .

وترى أن ضرورات الواقع الحالي المتميز بالثورة الإلكترونية يفرض في المستقبل مقاييس جديدة للعلاقات سواء بين الفرد وذاته أو بينه وبين الاخرين وهذه النظرة لابد من وضعها في إطار فلسفي عام يمكن فهمها وتفسيرها .

ـ وكذلك جاءت دراسة الفيلسوف البولندي « موراوسكي » التي كانت بعنوان « لا هذا ولا ذاك » والتي طالب فيها أن يكون المستقبل بلا تمييز أو فواصل بين الأفراد والأدوار الاجتماعية التي تميزهم ، فالمستقبل الذي تريده لن يكون من نبت هذا التمييز بل سيكون من خلال الوحدة والتوحد .

وفي الجلسة الختامية مساء ١٥ نوفمبر ألقى البروفسور (مرسيه) تقريرا عن المؤتمر حدد فيه القضايا التي دار حولها النقاش وكان الاتفاق عليها أو الاختلاف .

مجلة العلوم الاجتماعية ــ العدد ٢ ــ المجلد ١٢ ــ صيف ١٩٨٤ (صفحات من ٣٣٩ إلى ٣٤٥)

ـ المؤتمر الوطني السابع للحاسبات الالكترونية

محمد شاكر عصفور
معهد الادارة العامة ــ الرياض

مقدمة :

عقد في معهد الادارة العامة بالرياض ، المؤتمر الوطني السابع للحاسبات الالكترونية ، وذلك في الفترة من (١٨ ــ٢٢) ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ ، الموافق (٢١ ــ ٢٥) يناير ١٩٨٤ م . وشارك في المؤتمر عدد كبير من المهتمين بمجال الكمبيوتر ، من الأجهزة الحكومية ، والجامعات في المملكة ، والقطاع الخاص ، ومن الشركات الأجنبية المنتجة للحاسبات الالكترونية .

ويأتي هذا المؤتمر ، اتصالًا واستمراراً ، لسلسلة من المؤتمرات الوطنية السابقة في هذا المجال ، وهي :

المؤتمر الأول الذي عقد بجامعة البترول والمعادن بالظهران سنة ١٣٩٤ هـ
والمؤتمر الثاني الذي عقد بمعهد الادارة العامة ــ الرياض سنة ١٣٩٥ هـ
والمؤتمر الثالث الذي عقد بجامعة الملك عبد العزيز ــ بجدة سنة ١٣٩٧ هـ
والمؤتمر الرابع الذي عقد بجامعة الملك سعود ــ بالرياض سنة ١٣٩٨ هـ
والمؤتمر الخامس الذي عقد بجامعة البترول والمعادن بالظهران سنة ١٣٩٩ هـ
والمؤتمر السادس الذي عقد بجامعة الملك سعود ــ بالرياض سنة ١٤٠٠ هـ

وقد تم بجانب المؤتمر ، تنظيم معرض للحاسبات الالكترونية ، تضمن أحدث المنتجات في مجال الحاسبات الالكترونية .

بحوث المؤتمر :

اشترك الباحثون في هذا المؤتمر بست وثلاثين بحثاً ، وزعت على اثنتي عشرة جلسة ، قدم في كل جلسة ثلاثة بحوث ، أما موضوعات تلك البحوث فشملت ما يلي :

أولًا : شبكات الحاسبات الالكترونية : ومن بحوثها :

١ ــ تخطيط وتصميم شبكات الاتصالات للحاسبات ــ نظرة خاصة بالمملكة العربية السعودية اعداد : د. محمد غنيمي ، و د. حسين شاهين ، و د. يوسف عجب نور .
٢ ــ شبكات الحاسب الالي ــ اعداد دونالد وارلن .
٣ ــ أمن المعلومات ، اعداد د. محمد السويل ، و د. محمد الطيب .
٤ ــ خدمات شبكات الحاسب من خلال خدمات القمر الصناعي العربي اعداد د. على المشاط .

ثانياً : الحاسبات الالكترونية في التعليم العام : ومن بحوثها :

١ ــ التوعية بالحاسب الالي تحد ملح لمجتمعنا ، اعداد د. ج. السيد .
٢ ــ كاتب : لغة برمجة عربية لاعداد الدروس في بيئة التعليم بواسطة الحاسب . اعداد د. محمد مندورة ، وم. اسماعيل الأزهري .
٣ ــ تدريب مدرسي المرحلة الثانوية لتدريس مواد الحاسبات الالكترونية اعداد . أ. محمد عبد العزيز خليفة .

ثالثاً : وضع المستفيد عند التخطيط أو تنفيذ انظمة الحاسبات الالية : ومن بحوثها :

١ ــ اعتبار المستفيد عند تخطيط وتنفيذ النظم الالية . اعداد د. مشتاق احمد .

٢ ــ صياغة وتحليل متطلبات المستفيد في عملية تصميم قواعد المعلومات ، اعداد د. ك. كويمان .

رابعاً : العقود وادارة المشاريع : ومن بحوثها :

١ ــ مراقبة تنفيذ مشاريع الحاسب الالي ، اعداد د. ج شعراوي .
٢ ــ وسائل الرقابة الادارية في نظم الحاسب الالي ، اعداد د. أحمد النحاس .

خامساً : اجهزة الميكروكمبيوتر حاضرها ومستقبلها : ومن بحوثها :

التقدم الحديث بمجال الحاسبات الالية المتناهية الصغر اعداد د. منذر مسعود .
٢ ــ تنفيذ لغة برمجة عربية على حاسب آلي مصغر ، اعداد د. محمد الخياط .
٣ ــ كيف تختار جهاز حاسب آلى مصغر ، اعداد د. محمد الخياط .

توصيات المؤتمر :

اقر المؤتمر التوصيات التالية :

أولًا : متطلبات شبكة المعلومات :

نظراً للتوسع الكبير في استخدام شبكات الحاسب الالي فانه لابد من توفير امكانية جيدة لنقل المعلومات حيث أن الكثير من الأجهزة الحكومية والخاصة (وزارة الداخلية ، والجمارك ، والدفاع ، والخطوط الجوية ، والمركز الوطني للكمبيوتر ، والتأمينات الاجتماعية ، والبنوك ...) بدأت في ربط فروعها المختلفة بمركز رئيسي للمعلومات ، وقد اتضح وجود بعض المشكلات التي منها على سبيل المثال :

ـ التشويه الذي يرافق عملية التوهين .
ـ التأخير في الاتصالات .
ـ نسبة الضوضاء في نقل الاستمارات .
ـ التشويه في توافق الاصوات .
ـ الضوضاء التي ترافق اندفاع موجات النبضات .
ـ معادلة الموجات .
ـ حالات الصدى .
ـ اهتياج الاطوار .
ـ صدمات الاطوار .

وحيث ان هذه المشكلات وغيرها تعيق السرعة المطلوبة في نقل المعلومات والتي قد تصل الى اكثر من (٩٦٠٠) مرتبه ثنائية في الثانية ، وحتى لا تتأثر تطبيقات شبكات انظمة المعلومات الحالية أو التي سوف تقوم بالمستقبل لذا يوصى المؤتمر بما يلي :

أ ـ **على المدى القصير** يمكن اتخاذ الاجراءات التالية :

١ ـ تحسين نوعية نصل البيانات باستخدام الأجهزة ذات القدرة الرقمية على نقل البيانات .
٢ ـ اضافة المزيد من التجهيزات للاتصالات المتعددة النقاط والاتصال المتعدد المتقابل لتخفيض عدد الدوائر .
٣ ـ استخدام كابلات الالياف الزجاجية البصرية حيثما أمكن .
٤ ـ وضع سياسة لنقل البيانات عبر شبكة مفاتيح الهاتف مع تهيئة هذه التجهيزات ضمن تجهيزات الوزارة ، ولدى العملاء على حد سواء .
٥ ـ تصميم دوائر خاصة رباعية الاسلاك وتوفير الشروط المناسبة لهذه الخطوط بحيث تستوعب عملية النقل السريع للبيانات .
٦ ـ التركيز على السياسة الرامية الى استخدام تقنية الحاسبات الرقمية بحيث يتم في نهاية المطاف التخلص من الأجهزة التناظرية .

ب ــ **على المدى البعيد** ، يوصى المؤتمر بما يلي :

١ ــ نظراً لوجود فجوة في المعلومات بين المستفيدين من شبكات نقل المعلومات ووزارة البرق والبريد والهاتف فلذا لابد من تشكيل لجنة وطنية تحت اشراف الوزارة تضم الجهات المستفيده من الخدمات وذلك للتطوير والتخطيط وتقديم الاستشارات .

٢ ــ ضرورة قيام وزارة البرق والبريد والهاتف بانشاء شبكة خاصة بنقل المعلومات الرقمية وفي حالة عدم رغبة الوزارة يفتح المجال للشركات الخاصة للقيام بذلك .

٣ ــ ان تقوم وزارة البرق والبريد والهاتف بالتوسع في تدريب الفنيين المتخصصين الاستشارة في مجال نقل المغلومات .

ثانياً : تكنولوجيا الحاسب الالي ومستقبلها بالمملكة :

١ ــ ضرورة توحيد الجهود في مجال استخدام تكنولوجيا الحاسبات الالية (مثل الترجمة الالية ، توحيد المصطلحات ، استخدام الأحرف العربية) وذلك يتطلب قيام كل من الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ، والمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا بالاشراف والتنسيق بين العاملين في هذا المجال .

٢ ــ التوصية بأن يقوم المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا باصدار نشرة دورية متخصصة في مجال تكنولوجيا الحاسبات لتبادل المعلومات بينها في هذا المجال .

ثالثا : التوعية بالحاسب الالي :

١ ــ تقديم مقررات اجبارية في الحاسب الالي لجميع طلاب وطالبات الجامعة في بداية المرحلة الجامعية .

٢ ــ التوصية للجامعات والمعاهد التدريبية باتاحة الفرصة لتدريب

العنصر النسوي في مجال الحاسب الالي عن طريق البرامج الاكاديمية المعتمدة والدورات القصيرة .

٣ ـــ تشجيع التعليم المستمر عن طريق اعطاء الدورات القصيرة من قبل الجامعات والمعاهد التدريبية للعاملين في هذا المجال .

٤ ـــ البدء في تقديم مقررات الحاسب الالي في مراحل ما قبل الجامعة للطلاب والطالبات .

٥ ـــ ضرورة تشجيع انتشار الاجهزة التي تستخدم لغات البرمجة العربية .

٦ ـــ ضرورة تشجيع البحث والتأليف والنشر باللغة العربية في مجال تكنولوجيا علوم الحاسبات .

٧ ـــ ضرورة الاستفادة من أجهزة الاعلام في توعية افراد المجتمع وخاصة برامج الاطفال والبرامج الموجهة لربات البيوت .

٨ ـــ التوصية بأن تقوم الجامعات باعداد برامج مبسطة عن اساسيات الحاسب وتطبيقاته ونشرها على الجمهور بالتعاون مع أجهزة الاعلام المختلفة .

٩ ـــ تشجيع توفير اجهزة الحاسب الالي لاتاحة الفرصة للمعوقين والمعوقات سمعياً وبصريا وذلك للاستفادة منها .

رابعاً : دور الشركات الوطنية :

١ ـــ تشجيع قيام شركات استشارية وطنية .

٢ ـــ تشجيع الشركات على القيام بتدريب الفنية في مجال الحاسب الالي .

٣ ـــ تشجيع الشركات الوطنية على القيام بتعريب الحاسبات الالية (اجهزة ، برامج ، مراجع) .

٤ ـــ حث الشركات على المساهمة في تمويل البحوث وانشاء مراكز

متخصصة بالبحث العلمي في المنطقة .

٥ ــ انشاء جهاز ارشاد وتنسيق يرتبط بأحد الوزارات المختصة ، يقوم برعاية شئون الشركات عن طريق جمع وتوزيع المعلومات الفنية والتجارية لهذه الشركات والقيام بدور قناة الاتصال بين هذه الشركات والمسئولين في الدولة المشاركة الفعالة بينهم لرفع مستوى المهنة وتقنية الحاسبات الالكترونية .

٦ ــ الحث على رفع مستوى الخدمات الاستشارية في مجال الحاسب الالي في قطاع الدولة والقطاع الخاص والاستفادة القصوى من هذه الخدمات للتأكد من التخطيط الانسب والقرارات الافضل قبل شراء الأجهزة أو الحصول على الخدمات .

من أبحاث الأعداد السابقة

العدد الرابع / ديسمبر ١٩٨٣

ـ التكوين الاقتصادي الاجتماعي وأنماط الشخصية العربية	سمير نعيم
ـ العامل النووي في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي	عمر ابراهيم الخطيب

العدد الثالث / سبتمبر ١٩٨٣

ـ إشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية	نادية سالم
ـ دور وأهمية التعميمات في ميادين العلوم الاجتماعية	جودت سعادة

العدد الأول / ربيع ١٩٨٤

ـ الديمقراطية والعلوم الاجتماعية	السيد ياسين
ـ بعض ملامح العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني	عبد المالك التميمي
ـ مشاكل ادارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي	رفاعي محمد رفاعي

من أبحاث الأعداد القادمة

ـ الأمن الغذائي في الكويت	محمد رشيد الفيل
ـ السلطة والشرعية	عبد الله هدية
ـ الادمان الكحولي : المشكلة المراوغة	عزت اسماعيل
ـ آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية في دولة الكويت	أحمد بستان
ـ علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية	ابراهيم رجب
ـ حقيقة الجهاد في الاسلام	محمد نعيم ياسين

دليل الرسائل الجامعية :

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية نشر ملخصات عن الرسائل العليمة المقدمة في الجامعات العربية وغيرها ، تعميما للفائدة .

ونقدم في هذا العدد . ملخصا للرسالة المقدمة من وليد سليم عبد الحي الى كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة لنيل درجة الدكتوراة في العام ١٩٧٩ .

حيث نالت هذه الرسالة تقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى .

مجلة العلوم الاجتماعية ـــ العدد ٢ ـــ المجلد ١٢ ـــ صيف ١٩٨٤ (صفحات من ٣٥١ الى ٣٥٦)

مشروعات التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي منذ ١٩٦٧ - ١٩٧٨

مراجعة : نظام بركات

كلية العلوم الادارية / جامعة الملك سعود

تنطلق هذه الرسالة من ايمان الباحث ، كما يشير في مقدمتها ، بأن الصراع العربي الاسرائيلي انما هو في الاساس صراع حضاري بين العرب واسرائيل ، وان هذا الصراع نوع من الصراع الشامل الذي يقوم على التصادم بين ارادات اطراف الصراع ليس فقط في مجال القتال المادي والعسكري وانما يمتد الى القيم والاساليب والايديولوجيات . ولهذا فان دراسة وفهم مشاريع الحلول المطروحة يجب أن يكون متصلا بالخلفية التاريخية للصراع وضمن اطارها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأكبر .

اما من حيث أهداف هذه الدراسة وكما يحددها الباحث فهي تتمحور حول هدفين اساسيين متداخلين وهما ، أولا دراسة كيفية التعامل مع الأزمات المختلفة ذات الطابع الصراع من قبل الافراد والحكومات ، وبيان مدى العلاقة بين ابعاد المشروع وبين المصلحة الذاتية لصاحب المشروع .

ثانيا محاولة رسم خريطة سياسية لمواقف الاطراف المختلفة للتعرف على المشاكل والمأزق السياسي الذي يواجهه الطرف العربي ، وفي اعتقادنا بان الباحث قد وفق في النهاية في ربط النتائج التي توصل اليها مع الأهداف التي حددها لبحثه وهذا ما سنبينه في استعراضنا لخاتمة البحث .

منهج البحث

يلاحظ بأن الباحث قد عمد الى فكرة التكامل المنهجي معتمدا على مجموعة البحث المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية نشير الى اهمها

١ ــ المنهج التاريخي ويبرز هذا المنهج في دراسة الخلفية التاريخية للصراع العربي الاسرائيلي وتطور احداث هذا الصراع اعتمادا على الوثائق الاساسية في هذا المجال .

٢ ــ المنهج السلوكي وتظهر استخدامات هذا المنهج بوضوح في محاولة ربط مشاريع الحلول المطروحة والمواقف المختلفة للدول بالوضع الاجتماعي واتجاهات الرأي العام في هذه الدول ، ومحاولة تأثير النخبة الحاكمة في هذه الدول على صنع القرارات السياسية بداخلها .

٣ ــ المنهج المقارن ، يلاحظ بأن الباحث لم يكتف بدراسة مشاريع كل طرف على حده بل حاول بصورة غير مباشره مقارنة مواقف الدول المختلفة ومشاريعها ببعض ، و كنا نتمنى في هذا المجال مزيدا من الاستخدامات لهذا المنهج خاصة في مجال بيان اوجه الشبه والخلاف بين المشاريع المختلفة وبيان العلاقة والتداخل بينها .

٤ ــ المنهج التحليلي وذلك من خلال تركيز الباحث على النظر للمشاريع بصورة أشمل من مظهرها المعلن ، والاهتمام بدراسة العوامل والتفاعلات التي سبقت هذه المشاريع واثرت عليها ، ومحاولة ربط هذه المقدمات بالنتائج متمثلة في المواقف المختلفة ، ويمكننا القول بأن الباحث قد لجأ الى التحليل بواسطة المدخلات In puts والمخرجات Out puts ولو بصورة غير مباشرة ، فهو يبدأ بدراسة المدخلات والعوامل المؤثرة على مواقف الأطراف المختلفة ، ويدرس تفاعل هذه المدخلات ضمن عملية صنع القرار واتخاذ المواقف ، ومن ثم ينتقل لدراسة المخرجات والتي تظهر بصورة مشاريع أو مواقف للدول المختلفة وكنا نتمنى أن يأخذ طابع التحليل هذا المجرى بصورة اكثر دقة حتى نستطيع رصد العلاقة بين المدخلات والمخرجات مما يساعد في فهم

طبيعة التفاعل ويفسر لنا النتائج التي ظهرت عن هذا التفاعل بصورة مشاريع حلول .

أما من ناحية مراجع البحث فقد اعتمد الباحث على قائمه طويلة من المراجع باللغتين العربية والاجنبية ، كما أضاف الباحث في نهاية بحثه بعض الملاحق التي تمثل وثائق اساسية تتعلق بموضوع البحث مثل نصوص اتفاقيات فصل القوات واتفاقيات كامب ديفيد ، وكان يمكن اضافة بعض الملاحق لنصوص اهم مشاريع الحلول المطروحة لهذه الملاحق ، ولكن يلاحظ بأن الباحث اعتمد في دراسته لبعض المشاريع على الصحف والدوريات خاصة المشاريع الاسرائيلية التي رجع فيها الباحث الى نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية التي تترجم الدوريات الاسرائيلية ، وكان من الأفضل في هذا المجال الاعتماد على المراجع الأصلية مثل الكتب والوثائق والنشرات الحكومية خاصة وان معظم هذه المراجع موجودة باللغتين العربية والانجليزية اذا تعذر الحصول والفهم لنصوصها العبرية الاصلية نظرا لعدم المام الباحث باللغة العبرية ، وهذا القول ينطبق على مواقف الأطراف الأخرى غير الاسرائيلية لأن مثل هذه المراجع والوثائق والمحاضر الرسمية ستكون أكثر دقة وصدق من الصحف والمجلات التي تغلب عليها الصبغة الدعائية والصحفية .

محتويات الرسالة

تبدأ هذه الرسالة بفصل نظري ، يحاول التفريق بين مفاهيم التسوية السياسية والسلام ، ويصل الباحث في هذا الفصل الى أن التسوية عبارة عن توفيق بين مواقف اطراف الصراع كليا أو جزئيا ، وأن التسوية ما هي الا محصلة لميزان القوى ، ونتيجة لسيادة ارادة احد الأطراف على ارادة الأطراف الأخرى في موقف محدد بينما يعنى مفهوم السلام معنى سلبيا يتضمن اختفاء الجوانب المادية والمعنوية للصراع ، بالاضافة الى معنى ايجابيا

يتضمن توافر التناسق والتعاون والاندماج بين الأطراف ، وان السلام يأخذ بعدا انسانيا مفصولا عن الزمان والمكان . وبعد هذا التفريق بين مفهومي التسوية والسلام يقوم الباحث بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين يدرس الأول مراحل التسوية وهي (٩) مراحل تبدأ بتحديد النزاع وتنتهي بالقرار وهو المحصلة النهائية اي الصيغة الختامية التي يتم عرضها على الاطراف وفي المبحث الثاني يدرس البحث العلاقة بين الصراعات الاقليمية والتسوية السياسية . وفي المبحث الثالث يدرس مقومات النجاح لمشروعات التسوية وهي في الاساس تقوم على فهم ميزان القوى في المنطقة .

ثم بعد ذلك تتوالى فصول الرسالة الثمانية متناولة المشروعات التي تقدمت بها الاطراف المختلفة ، فيبدأ في الفصل الثاني بدراسة دور الأمم المتحده ممثلة في دور مجلس الامن ودور الجمعية العامة ويرى الباحث في هذا المجال بأن مشروعات الأمم المتحدة تمثل القاعدة التي تنطلق منها اغلب المشروعات التي تقدمت بها الأطراف المختلفة .

وفي الفصلين الثالث والرابع يتناول الباحث بالدراسة مشروعات التسوية الاسرائيلية والعربية ويبدأ كل فصل منهما بدراسة البناء الاجتماعي ونظرية الأمن القومي والرأي العام ثم المشروعات المطروحة .

وفي الفصل الخامس والسادس والسابع يدرس الباحث المشاريع السوفيتية والأمريكية والأوربية على التوالي مبتدئا كل فصل بدراسة استراتيجية الجهة المعنية اتجاه الشرق الأوسط ثم اهتم المشاريع المعروضة .

وفي الفصل الثامن يدرس المشاريع الأخرى المقدمة من دول عدم الانحياز والدول الافريقية ودول الكومنولث .

وفي الفصل التاسع والأخير يناقش الباحث اتفاقية كامب ديفيد للتسوية ممهدا بدراسة الواقع السياسي قبل الاتفاقية ثم يحلل بعد ذلك نصوص الاتفاقية ويبين كيف أن هذه الاتفاقية جاءت تعبيرا عن ميل ميزان القوى لصالح اسرائيل .

وفي الخاتمه يصل الباحث الى بعض الاستنتاجات العامة ينتقل بعدها لتحديد اهم عناصر مواقف الاطراف المختلفة اعتمادا على المشاريع المطروحة ، ويخلص الباحث في النهاية الى أن هذه المشاريع والمواقف المختلفة للدول تعكس اتجاها عاما يتمحور حول بعدين اساسيين :

الأولى : الحفاظ على أمن الكيان الاسرائيلي مع الغموض لدى مختلف الأطراف لمفهوم هذا الأمن .

الثاني : اقامة كيان سياسي فلسطيني مع خلاف واسع لدى كل الأطراف حول معالم هذا الكيان .

ويرى الباحث بأن مشروعات التسوية جميعا تدور حول هذين البعدين وأن المحصلة التي يمكن الوصول اليها ما هي الا تعبير عن ميزان القوى في المنطقة ونظرا لميل ميزان القوى للجانب الاسرائيلي فانه استطاع فرض ارادته على المنطقة وبالمقابل عجزت الارادة العربية بنفس القدر عن مجابهة الارادة الاسرائيلية ، ولهذا فان الأولوية الملقاة على عاتق الأطراف العربية هي العمل على قلب ميزان القوى لصالحها وربط حركتها السياسية بالقوة المادية والمعنوية التي تمتلكها ...

وفي الختام نستطيع القول بأن الباحث قد وفق في نظرته الشاملة لمشاريع التسوية وربطها بقضية الصراع العربي الاسرائيلي ، وذلك من خلال ربط هذه المشاريع بخلفية الصراع التاريخية ، كما أن نظرة الباحث للمشاريع ضمن اطارها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي قد اكسب دراسته هذه ميزة علمية كبيرة وفائدة موضوعية تفتقدها كثير من الدراسات في هذا المجال خاصة وان هذه الدراسة قد جاءت من باحث فلسطيني هو بالطبيعة طرف في هذه القضية .

وما يزيد في أهمية هذا البحث أيضا ان الباحث لم يقصر نظرته لمشاريع التسوية على المواقف الرسمية المعلنة من المؤسسات الرسمية التي غالبا ما تخضع لاعتبارات خاصة ، وحدود تمنعها من التعبير الصريح عن وجهة نظرها ، بل امتدت دراسته للمشاريع المقدمة من الجهات غير الرسمية كالأحزاب والاشخاص سواء من هم في

السلطة أو خارجها ، وكذلك فان اهتمام الباحث لم ينصب على مشروع واحد من هذه الجهات عبر الفترات المختلفة لتطور الصراع .. وأخيرا فاننا نتقدم بمزيد من الشكر والعرفان لمجلة العلوم الاجتماعية لدورها الرائد في التعريف بالرسائل الجامعية العربية لتعميم الفائدة منها ، خاصة وان كثيراً من هذه الرسائل بقى رهين الأرفف في المكتبات الجامعية ولم ينشر .

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

تصدر عن جامعة الكويت
نصف سنوية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات
الإسلامية

رئيس التحرير: الدكتور عجيل جاسم النشمي

تشتمل على:

- بحوث في مختلف العلوم الإسلامية .
- دراسات قضايا إسلامية معاصرة .
- مراجعات كتب شرعية معاصرة .
- فتاوى شرعية .
- تقارير وتعليقات على قضايا علمية .

الاشتراكات:-

للأفراد ٢ ديناران داخل الكويت ، ٧ دولارات أمريكية خارج الكويت .

للمؤسسات والشركات ١٠ دنانير داخل الكويت .
٣٥ دولارًا امريكيا خارج الكويت .

• جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص. ب: ١٧٤٣٣ الخالدية
الكويت - كيفان - ت: ٨٤٧٢٦٩

مجلة الحقوق

تصدرها كلية الحقوق بجامعة الكويت

يحتوي كل عدد على الموضوعات التالية :-

- ابحاث في القانون والشريعة الاسلامية
- تعليقات على الاحكام القضائية والتشريعات
- مراجعات للكتب الجديدة
- تقارير عن المؤتمرات الدولية

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

فصلية أكاديمية
تعنى بالمجالات القانونية والشرعية

الاشتراكات

داخل الكويت للافراد
أربعة دنانير

للمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والشركات
عشرون دينارا

في الخارج
١٥ دولارا امريكيا - بالبريد الجوي

العنوان

جامعة الكويت - كلية الحقوق
ص.ب ٥٤٧٦



تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الغنيم

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥
تصل أعدادها إلى أيدي نحو ١٢٥,٠٠٠ قارىء

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على:

- مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.
- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة.
- أبواب ثابتة: تقارير ـ يوميات ـ بيبليوجرافيا.
- ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية.

ثمن العدد: ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج.

الاشتراكات: للأفراد سنوياً ديناران كويتيان في الكويت. ١٥ دولاراً أمريكياً في الخارج (بالبريد الجوي).

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية: ١٢ ديناراً كويتياً في الكويت، ٤٠ دولاراً أمريكياً في الخارج (بالبريد الجوي).

طلب اشتراك لعام ١٩٨

أرجو اعتماد اشتراكي في (..................) نسخة لعام ١٩٨

الاسم: ....

العنوان الكامل: ....

....

....

مرفق شيك   أرجو إرسال القائمة للتسديد

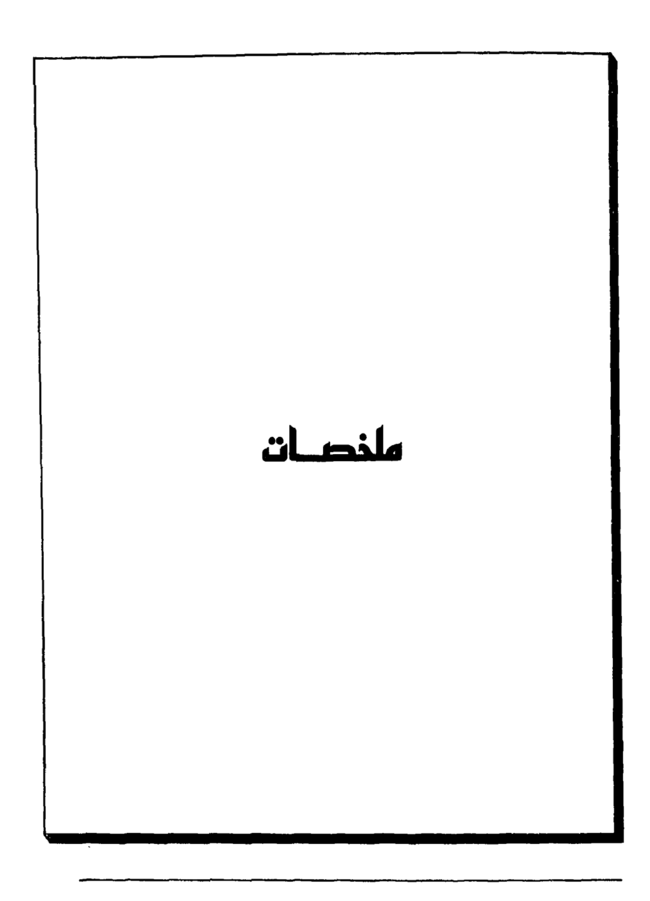
التاريخ .... التوقيع ....

العنوان: جامعة الكويت، كلية الآداب والتربية، الشويخ، دولة الكويت

ص.ب: ١٧٠٧٣ الخالدية

الهاتف: ٨١٦٨٠٧ ٨١٦٧٩٩ ٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه بإسم رئيس التحرير



ملخصات

ABSTRACT

A Learning Package is a self-instructional system that enables a learner to achieve objectives at his own needs and interests. It is a step - by - step set of directions that gives the learner options to meet certain well defined objectives. It is a plan which tells the student what he is going to learn, suggests how he may learn through a variety of learning activities and resources, and determines if he has learned.

The Learning Package plays a very important role in teaching-learning situations. It provides options for student interaction between teacher and student, encourages development of student responsibility and decision-making, and it is applicable to all areas of the curriculum.

To design a good learning package, you should follow few important steps such as: designing the package's cover, writing an introduction or a rationale, stating behavioral objectives, constructing the package's pre-assessment, writing the body of the package, constructing the package's self-check, constructing, and writing a list of package's resources and printed materials.

The package is designed to make the student aware of, and concerned about Jordan's Economy. The researcher has chosen "JORDAN'S ECONOMY" as the primary idea, followed by three secondary ideas: "AGRICULTURE AND ANIMAL HUSBUNDRY", "INDUSTRY", and "TRADE". Various activities are listed which are highly related to objectives the student will have achieved after he (or she) has completed the package.

The Radical Perspective in criminology: Idealism or Pragmatism

Fahed Al-Thakeb

A new perspective known as Radical Criminology appeared in the field of criminology during the 1970's. This perspective was also described as: Marxist, Conflict, Left Wing, Socialist, and Critical.

Political and Social developments in the U.S. during the 1960,s (The War in South east Asia, The Civil rights movement, The new left) prepared the way for the new perspective. Theoretical developments in Criminology, and particularly the labelling theory provided new insights & ideas for radicals.

This article explores the Radical perspective and Compares it with the traditional perspective. The comparision contrast their outlook on: The definition of Crime, Criminal law, Criminal Justice, the Causes of Crime, Crime Prevention, and the role of criminology & Criminologists.

The main conclusions of this article can be summarized as follows:

The Contributions of radical criminology to the field were largely in the questions it raised and the controversies it created.

2) Some of the radical writings were "utopian", and not in tune with general climate of the 1980's in the U.S. & Europe.

3) The majority of the radicals will address themselves to more pragmatic & workable alternatives to the traditional crime control policies.

The scientific analysis of propaganda

Nadia Salem

Propaganda is the relatively deliberate manipulation by means of symbols, words gestures, Flags, images, monuments, music, etc, of other peopl's thoughts of actions with respect to beliefs, values and behaviors which these people regard as controversial.

Intensive interviews, objective evidence as to learning effects of propaganda upon reactors in their native habits agreat deal of effort has been spent in recent years on strictly Controlled ex-peliments and repeated semi-intensive interviews.

Situation Des Femmes Et de filles Algeriennes dans l'euseignement pepudaut la colonisation et aprés lûise épendauce

La Port de Cette étuśe est de donner une ideé bréue sur la situation des femmes et des filles daus l'organisation educative a lgerienner, aimsei que sur les moyeus qui leur Sont dispouibles dous le domeime de l'euseiguenent et les obstacles - S'els essisteut Sui bloquent ler réalisation O'aus ce domaiue de lew egalite avec les hommes.

Partaut de la nous ponvous diviser cette étude eu trois parties.

Premiére partie. La Situation actuelle de leuseignement des filles et des femmes eu Algerie duraut L'indépeu dauce eu Signalaut Leur méme Situation peudaut La Colouisation eu irie déclaircir limage.

*** Deuxiéme partie:**

Les Occosions offertes aux filles et aux femmes eutye les Lextes Juridiques et la réalité pratique.

*** Troisiéme partie:**

Explication déue experience algerienne qui apont tout l'egalité eutce kmmes el hommes daus Lé domame de l'euseignement eut de Laçan pratique.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

English Edition

No. 1 (1982)

Basha, The Optimal Size of An Industrial Establishment for a Developing Country.
Al-Qudsi, Income Distribution in Kuwait. **Harris & Harik,** Export Subsidies, Countervailing Duties and the Terms of Trade. **Karam,** Major Charact-eristics of the Iraqi Economy from the Middle of the Nineteenth Century to 1958. **Salah,** Financial Intermediation and Economic Development in Jordan. **Wahba,** Foreign Investment Policies and Technology Acquisition Strategies in Comparative Perspective The Case of Canada. **El-Sheikh,** An Econometric Analysis of the Demand For Money .in Egypt (1940/50-1967/68). **Sen,** Women, Employment and Development: Two Case Studies.

No. 2 (1982)

Khader, The Social Impact of the Transfer of Technology in the Arab World. **Saleh,** The Relationship Between Self Concept and School Achievement of Paralytics. **Powell,** Te Expanding Role of Social World in Kuwait. **Barakat,** The International Broad-casting Audiences in Kuwait. **Ghazzawy,** The Role of Science and Technology in the Field of Social Service. **Sakri,** The American Presidency and International Crisis. **Dhaher,** Bureacracy and Alienation, The case of the Students in the Arabian Gulf States.

To be published soon, English Edition No. 3, 1983.

SPECIAL REPORTS:

DIRECTORY OF UNIVERSITY DISSERTATIONS:

CONTENTS

NO. 2 **VOL. 12** **SUMMER 1984**

ISSUES IN EDUCATION

PANEL DISCUSSION:

DISSCUSSIONS:

BOOK REVIEWES:

NOTE TO THE READER

Journal of the Social Sciences is a bilingual (Arabic - English) quarterly. Both edition used to be published in one volume until (1981). When the English Edition of the Journal began to be published seperately.

The English Edition was meant to be an Occassional edition, but begining with No.3, (1983) it will be published annually on a regular basis at the end of each year. Subscription rates will be simillar to those of the Arabic. Edition.

The Editor

Sale price in Kuwait and the Arab World KD (0.350) or equivalent.

* *Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Borad, the consultants or the publisher.*

Subscriptions :

* *For individuals: KD. 2.000 per year in Kuwait, KD. 2.500 or equivalent in the Arab World (Air Mail). S.U. 15 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.*
* *For public and private institutions. S.U. (40) (Air Mail).*

* *Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.*



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Regulations Governing Contributions

I. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psyschology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.

2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and the name of the university or institute with which the author is associated.

3) A separate sheet should be attached listing the following information: accademic achievements, previous publications, exact current address:

4) Scholars are requested not to submit articles that have been publixhed previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presenta-tion and subsequent discussion and modification.

d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

II. REVIEWS:

1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1980).

2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).

3- Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university of institute with which the reviewer is currently associated.

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the journal of the Social. Sciences of relevant conferences or seminas to be help in or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

AL-WATAN PRINTING PRESS

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

No. 2 - vol 13 - Summer 1984 / 1404 H.

Published by KUWAIT UNIVERSITY